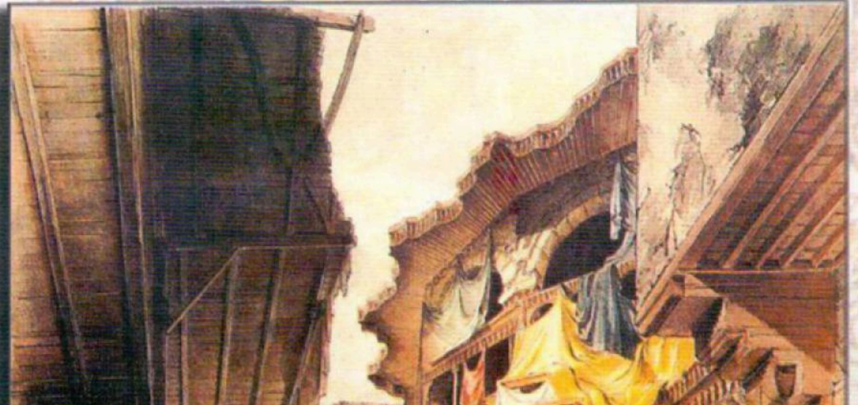
دكتور قاسم عبده قاسم

أهل الذمة في مصر

من الفتح الاسلامي حتي نهاية المماليك



دراسة وثائقية

أهل الذمة فى مصر

من الفتح الإسلامى حتى نهاية دولة المماليك

« دراسة وثائقية »

دكتور قاسم عبده قاسم

طبعة ٢٠٠٣م

عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

الإهـــداء

إلى ابنى شريف ... البسمة والأمل

قاسم عبده قاسم

المستشارون

د. أحمد ابراهيم الهوارى

د. شوقى عبد القوى حبيب

د. قاسم عبده قاسم

مدير النشر

محمد عبد الرحمن عفيفى

تصميم الغلاف : القسم الفنى

المشرف العام : دكتور قاسم عبده قاسم

الناشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
• ٥ شارع ترعة المريوطية – الهرم – ج.م.ع تليفون وفاكس ٣٨٧١٦٩٣

Publisher: EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES
5, Maryoutia St., Elharam - A.R.E. Tel : 3871693
E-mail : dar_Ein@hotmail.com

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

التاريخ من أكثر العلوم ارتباطًا بالإنسان؛ ذلك أن التاريخ - كعلم- يلهث وراء الإنسان من عصر إلى آخر باحثًا ومستفسرًا فى محاولة لأن يفهم الإنسان ويُفْهِمه : والعلاقة بين الإنسان والتاريخ علاقة جدلية إذ يؤثر كل منهما في الآخر ويشكله بدرجة أو بأخرى . ذلك أن الإنسان هو منفذ العملية التاريخية أى أنه يصنع التاريخ- سواء كان ذلك عن وعى بدوره التاريخى أم لا . ومن ناحية أخرى فإن الإنسان أيضًا من نتاج التاريخ . ذلك أن الإنسان هو الوحيد بين الكائنات الذى يعى صيرورة الزمن بآناته الثلاثة (الماضى . الحاضر . والمستقبل) كما أنه الكائن الوحيد الذى يفيد من عملية مرور الزمن؛ إذ إن الزمن فى صيرورته يضيف إلى خبرات الإنسان جديدًا على الدوام، وتصبح أفعال الإنسان وأفكاره وإنجازاته الحضارية الماضية تراثًا- أى تاريخًا بمعنى من المعانى التى تعنيها كلمة تاريخ- ولكن هذا التراث أو التاريخ لاتنقطع صلته بالحاضر الإنسانى بل إنه يترك بصماته على شكل حاضر . وهكذا يكون الإنسان من صنع التاريخ- إلى حد ما- كما أن التاريخ من صنع الإنسان . وإذا أخذنا بما يقوله الشعراء والعلماء النفسانيون من أن الطفل هو أبو الرجل ، فإننا يمكن أن نقول ذلك أيضًا على مستوى النوع الإنسانى كله ، ونقول إن الماضى هو الأب الشرعى لحاضرنا : فالماضى يعيش فى الحاضر لأن الإنسان يظل جزءًا من خبراته الماضية. وليس من المتصور على أية حال، أن تكون الإنجازات الحضارية فى عالمنا المعاصر من نتاج الحاضر فقط، ولكنها تراكم خبرات ماضية يفيد منها جيل بعد آخر ويطورها فيتطور الإنسان معها . ولذلك يختلف الإنسان فى العصور القديمة عن إنسان العصور الوسطى الذى يختلف عن إنسان العصور الحديثة.

وإذا كان الإنسان فى حاضره يخضع لماضيه ، فإن تفسير ظواهر هذا الحاضر، وحل مشكلاته يفرض علينا أن نبحث عن جذورها فى الماضى. والتاريخ ، باعتباره علمًا، هو وسيلتنا لذلك . وهكذا نتوصل إلى أن التاريخ ضرورة اجتماعية، وهو الأمر الذى اكتشفه الإنسان على نحو ما منذ أن بدأ يسعى علىّ سطح هذا الكوكب . فالتاريخ هو الأداة التى تكشف لنا أسرار الماضى من أجل تفسير الحاضر. فلكل ظاهرة فى المجتمع جذورها

التاريخية، ومن يحاول حل غموض الظاهرة أو الكشف عن أسرارها وتحليلها دون الاستعانة بالمنهج التاريخي إنما يحرث في البحر.

والتاريخ بوصفه ضرورة ثقافية اجتماعية فرض نفسه على الإنسان منذ بدأ خطواته الأولى على الأرض، ولذلك فقد نشأ التاريخ من ضلع الأسطورة ، التي هي العلم البدائي. وإذا كانت الأسطورة محاولة لترقيع النقص والنسيان في معرفة الإنسان عن الماضي والحاضر من جهة، ومحاولة لتفسير الوجود الإنساني وظواهر الكون من جهة أخرى : فإنها أيضًا تمثل أولى محاولات الإنسان في معرفة شئ عن الماضي ، ولم تكن هذه المحاولة تبحث عن معرفة الماضي كغاية في حد ذاتها، ولكنها كانت الوسيلة لكشف ظواهر الحاضر، ولمعرفة السبب في أن ظواهر الحاضر تبدو على ما هي عليه. وهو ما يعني أن الإنسان حين أراد - منذ أقدم العصور- أن يفسر حاضره لم يجد ما يعينه على ذلك سوى البحث في ماضيه ، أو بعبارة أخرى: لجأ الإنسان إلى التاريخ- في شكله الجنيني- ليساعده على تفسير حاضره من خلال الكشف عن حقائق الماضي الإنساني.

ومع مرور الزمن تخلص التاريخ من شوائب الخرافة والأسطورة ، وبدأ يخطو خطوات واسعة نحو الأمام حتى صار علما له مناهجه وأصوله وفلسفته ومدارسه وفروعه المختلفة، وبلغ شأوا بعيداً من التقدم والازدهار في ظل الحضارة العربية الإسلامية . وفي الغرب بدأ التاريخ تطوره الهائل منذ أواخر العصور الوسطى حتى صار علمًا مستقلاً تخصص له الأقسام الأكاديمية ومراكز الأبحاث في أوربا وأمريكا الشمالية، وبذلت جهود كثيرة - ولاتزال تبذل- في سبيل تطوير الدراسة التاريخية . ونستطيع القول دون مبالغة إن هناك ثورة في دراسة التاريخ، وهي ثورة تجري في صمت بحكم طبيعتها، ولكن التاريخ بدأ يفيد من معطيات العلوم الإنسانية الجديدة والقديمة، كما بدأ تسخير إنجازات التكنولوجيا الحديثة في خدمة الدراسات التاريخية. حتى أن مجموع الحقائق التاريخية والمعلومات التي يسرها التاريخ عن الماضي الإنساني بلغت في ربع القرن الأخير حداً يفوق كل ما عرفه الإنسان عن ماضيه منذ أقدم العصور.

وعلى الرغم من هذا التطور الهائل في ميدان الدراسات التاريخية، فإن التاريخ من حيث هدفه (البحث في الماضي من أجل تفسير الحاضر) ومن حيث إنه ضرورة اجتماعية ، ظل كما هو . ولتأكيد الحقيقة القائلة بأن التاريخ ضرورة اجتماعية ، ينبغي أن نحاول أن نتصور شكل المجتمع الذي فقد ذاكرته فجأة ، ولم يعد هناك فرد من أفراده يعرف شيئًا عن الماضي - أي

أن ذلك المجتمع قد نسي تاريخه- فإن ذلك يعني أن مثل هذا المجتمع - إن وجد على الإطلاق- إنما يتجرد من ردائه الحضاري ويتخلص من فنونه وآدابه ومعلوماته الهندسية والفلكية ، وإنجازاته التكنولوجية ، وقوانينه وقيمه وأخلاقياته ... باختصار ينسى حاضره الذي هو في معظمه نتاج تاريخه .

وهكذا نخلص إلى تأكيد الضرورة الاجتماعية للتاريخ. ولتأكيد أن التاريخ ليس حلية ثقافية تزدان بها الرؤوس الفارغة ، كما أنه ليس قصصاً تروى في مجالس السمر أو وسيلة يقضي بها المرء أوقات فراغه .

* * *

أشرنا في السطور السابقة إلى أن التاريخ باعتباره علماً مر بتطورات هائلة منذ بدأ وليداً يحبو في رحاب الأسطورة حتى صار علماً أكاديمياً له مناهجه وفلسفته وفروعه المختلفة ، بل وتاريخه. وكان من أهم هذه التطورات التي لحقت بالتاريخ أنه بدأ يتخلى عن مكانه التقليدي في قصور الملوك والأباطرة والأمراء، وفي ساحات الحرب ، لينزل إلى خضم الحياة العامة باحثاً عن الحقيقة؛ فقد كان التاريخ ربيباً للقصور وساكنيها يصحبهم إلى البلاطات بحثاً عن أسرار الفتن والمؤامرات ، وسعياً وراء نصوص المعاهدات ، ومحاورات المفاوضين، أو يسعى في ركب الحكام إلى ميادين الحروب يستمتع بأصوات القتال ، ينظر إلى أشلاء القتلى، يسمع أنات الجرحى ، يحيي المنتصرين ويحاسب المهزومين . ولكن التاريخ تخلى عن هذا المكان التقليدي الذي ظل فيه طويلا، ونزل يسعى وراء الحقيقة في الشوارع والطرقات والأسواق بين جموع الفلاحين وجماهير العمال وجماعات المثقفين، والفنانين والشعراء والساسة: لقد بدأ التاريخ يدرس أحوال صناع التاريخ الحقيقيين من بسطاء الناس في المصانع والحقول والمدارس والجامعات ونوادي الأدب وقاعات الفنون. وكانت النتيجة أن ظهرت للتاريخ فروع عديدة تبحث في شتى نواحي النشاط الإنساني؛ فثمة تاريخ فني وتاريخ أدبي، وتاريخ سياسي، وتاريخ عسكري، وتاريخ اجتماعي... وما إلى ذلك .

والتاريخ الاجتماعي ، بوصفه فرعاً من فروع التاريخ العام، لم يوجد سوى منذ زمن قريب، ولايزال يحبو في عالمنا العربي على نحو خاص ، فقد ظلت السياسة وصانعوها وما ينتج عن الظروف السياسية من حروب محور الاهتمام الأساسي عند المؤرخين العرب، ولكن هذالايعني أنه لم تظهر أية دراسات في التاريخ الاجتماعي، فقد ظهر عدد من هذه الدراسات ولكنها لم تكن سوى محاولات فردية متفرقة وقليلة.

ويهتم التاريخ الاجتماعي بدراسة أحوال المجتمع من حيث التركيب الاجتماعي والطبقات الاجتماعية ، والعادات والتقاليد ، كما يدرس انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى ، أى تغيير وضعيتهم الاجتماعية، وهو ما اصطلح علماء الاجتماع على تسميته بالحراك الاجتماعي. ويدرس التاريخ الاجتماعي أيضًا الأقليات الدينية من حيث وضعها فى المجتمع . ونشاطها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، ومدى إسهامها فى البناء الاجتماعى ... إلخ . بيد أن التاريخ الاجتماعى لايقتصر على دراسة الجوانب الاجتماعية فى حياة الإنسان فحسب ، بل إنه بالضرورة يدرس كافة الجوانب السياسية والفكرية والاقتصادية والدينية فى حياة الإنسان إذ إن الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية والدينية فى حياة البشر تؤثر كل منها فى الأخرى بشكل يصعب تحديد مداه، ولكن التاريخ الاجتماعي يهتم بالتركيز على الجوانب الاجتماعية.

وفيما يتعلق بتاريخ مصر الاجتماعى، فإن الكثير لايزال ينتظر الباحثين، إذ يحتاج الأمر إلى جهود مكثفة يقوم بها مجموعة من العلماء والمتخصصين من أجل الكشف عن جذور المجتمع المصرى من خلال دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية التاريخية فى المجتمع المصرى عبر العصور . وفى وسع المؤرخين المصريين تعويض النقص والقصور الناتج عن اهتمام الدراسات الاجتماعية فى مصر بالظواهر بشكل سطحى دون استخدام المنهج التاريخى. وفى خلال ربع القرن الأخير خطا التاريخ الاجتماعى لمصر خطوات واسعة سواء من حيث التراكم المعرفى الكمى، أو من حيث التطور المنهجى وتقدم أساليب البحث والدراسة .

وتعتبر هذه الدراسة عن أحوال اليهود والنصارى فى مصر منذ الفتح الإسلامى حتى الغزو العثمانى- مع التركيز بشكل خاص على عصر سلاطين المماليك- محاولة لوضع لبنة فى صرح كبير هو دراسة تاريخ مصر الاجتماعى. وهى خطوة أولى سوف تتبعها خطوات أخرى على الطريق إن شاء الله.

وموضوع اليهود والنصارى أو أهل الذمة فى التاريخ موضوع شائق وشائك : شائق من حيث إنه يحوى كثيرًا من العناصر المثيرة لاهتمام الباحثين ، وشائك من حيث إنه يمس أمورًا فائقة الحساسية ، ويفرض على الباحث نوعًا من الصرامة الموضوعية الخالصة ، وهذه وإن كانت مطلوبة فى كل الأحوال ، فإنها فى بحث موضوعه «اليهود والنصارى» تعتبر ضربا من الفروض القاسية والقيود الشديدة التى يفرضها الباحث على نفسه ، فضلا عن التنبه واليقظة لكل كلمة حتى لايقع الباحث فى منزلق الانسياق وراء هوى الذات.

ولايغيب عن البال أن تلك العصور تميزت بسيادة المفاهيم الدينية ، وينسحب هذا القول- بطبيعة الحال- على عصر سلاطين المماليك فى مصر، ومن ثم فإن الحالات الطارئة التى ساءت فيها أوضاع أهل الذمة تصبح واضحة فى ظل تفهمنا لهذه الحقيقة ، فى الوقت الذى يتعين علينا أن ندرك أن يهود مصر ومسيحييها آنذاك ظلوا جزءًا هامًا يرتبط ارتباطًا عضويًا بالكل المصرى: يشاركون فى أحداث المجتمع ، ويتأثرون بالحوادث الجارية عليه، ويؤثرون فيها ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى خضع لها سائر المصريين.

وقد اخترت لنفسى منهجًا آثرت فيه الالتزام بالموضوع دون التقيد بالتسلسل الزمنى، ومن ثم قسمت البحث إلى أبواب خمسة يعالج كل منها موضوعا قائمًا بذاته داخل الإطار العام للبحث ككل.

ويمثل الباب الأول مدخلاً إلى البحث وهو قسمان : يعالج الأول منهما الموقف النظرى للشريعة الإسلامية من أهل الذمة، والوسيلة الشرعية الواجب اتباعها فى دعوتهم إلى الإسلام، وتحديد وضعيتهم الاجتماعية فى المحيط الإسلامى، والشروط اللازمة لعقد الذمة معهم، والضمانات التى كفلها الإسلام لحمايتهم فى دار الإسلام، بينما يعالج القسم الثانى أحوال اليهود والنصارى بمصر منذ الفتح الإسلامى حتى قيام دولة المماليك، مرورًا بالخطوط العريضة الدالة على أحوالهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية ، مع بعض الوقفات المناسبة أمام الحوادث ذات الدلالة.

أما الباب الثانى: فهو يعالج موقف الدولة من اليهود والمسيحيين من حيث موقف سلاطين المماليك الرسمى منهم ودور رؤساء الطوائف فى تلك العلاقة ، متطرقًا إلى جوانب تلك العلاقة بادئًا بالجانب المالى، ثم الحماية التى كفلتها الدولة لرجال الدين اليهود والنصارى ومشكلات ترميم دور العبادة. كما يبحث هذا الباب دور أهل الذمة فى الأداة الحكومية، ثم ينتهى إلى البحث فى أحوال أهل الذمة فى ضوء العلاقات السياسية الخارجية للدولة.

ويعالج الباب الثالث الأحوال الخاصة لأهل الذمة بادئًا باستعراض طوائف اليهود والمسيحيين فى ذلك العصر ثم يبحث مواريث أهل الذمة وتنظيمها والإشراف عليها، كما يتضمن عرضا لأعياد أهل الذمة ومقدساتهم ودور العبادة الخاصة بهم، مع التوقف أمام أهمية دير سانت كاترين الخاصة ثم ينتهى إلى بحث التعليم لدى أهل الذمة.

أما الباب الرابع فإنه يتناول بالبحث دور اليهود والنصارى فى الحياة العامة ومدى تأثرهم وتأثيرهم فى المجتمع المصرى سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. كما يشير إلى موقف عامة المسلمين من أهل الذمة، ثم مدى مساهمة هؤلاء فى النشاط الفكرى . وينتهى هذا الباب إلى الحديث عن فئة المسالمة ؛ وهم اليهود والنصارى الذين اعتنقوا الإسلام ثم موقف المعاصرين من هؤلاء المسالمة.

وتعرض الباب الخامس والأخير من هذا البحث لثورات أهل الذمة موضحًا أنها لم تكن ثورات بالمفهوم المعاصر لكلمة «الثورة» ثم يعرض لبعض أسباب تلك الحوادث مع عرض مسهب لما شابها من أحداث العنف . ثم يبحث موقف الرعية والدولة من هذه الأحداث ذات الطابع السلبى والفردى فى آن واحد.

والحقيقة التى لا مناص من الإشارة إليها هى أن البحث فى مثل هذه الموضوعات أمر بالغ الصعوبة لأسباب متعددة ، ولكن هذه الصعوبة تصبح أمرًا هينًا إذا ما كان الباحث جادًا فى البحث عن الحقيقة قدر المستطاع ، وهو ما حاولناه فى هذا البحث الذى اعتمد على طائفة كبيرة من الوثائق . وهنا يجدر بى أن أتوجه بالشكر إلى أستاذى الفاضل الدكتور سعيد عاشور، أستاذ تاريخ العصور الوسطى، وأستاذى الجليل الدكتور عبد اللطيف إبراهيم أستاذ الوثائق بجامعة القاهرة، فلولا إرشاداتهما ومساعداتهما وتشجيعهما لما خرج البحث بهذه الصورة ، وأخيراً فإننى أقدم هذا الجهد ، وكلى أمل أن يوفقنى الله إلى إسهامة جديدة فى ميدان التاريخ الاجتماعى.

هذه الدراسة كانت فى الأصل رسالة للحصول على درجة الدكتوراه من قسم التاريخ بجامعة القاهرة ، وقد رأيت نشرها كاملة، ودونما أى تعديل ، على اعتبار أن الحقائق التاريخية لاتتغير . ومن ناحية أخرى ، فإن تفسيرى لتلك الحقائق التاريخية لم يتغير لأسباب علمية ومنهجية كثيرة. هذه الدراسة تقدم «حالة» تاريخية لدراسة النسيج الاجتماعى المصرى فى زمن مضى، وهى حالة ما تزال قائمة فى الزمن الحالى. وهذه الدراسة تؤكد على متانة هذا النسيج الاجتماعى وقوته عبر العصور التاريخية اعتماداً على ما يؤكده تاريخ هذا البلد العظيم.

والله الموفق والمستعان

دكتور قاسم عبده قاسم

دراسة فى مصادر البحث

تنقسم مصادر هذا البحث إلى أقسام ثلاثة هي:

١- الوثائق :

٢- المصادر المخطوطة والمطبوعة :

٣- المراجع الحديثة :

وفيما يتعلق بالوثائق فإنها تنقسم بدورها إلى قسمين :

(أ) يشمل القسم الأول وثائق دير سانت كاترين ، ووثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس.

(ب) ويشمل القسم الثانى الوثائق التى حفظتها لنا مؤلفات مؤرخى الفترة محل الدراسة مثل القلقشندى وابن فضل الله العمرى وابن عبد الظاهر.

أما وثائق دير سانت كاترين : فهى تلك المجموعة من الوثائق التى حفظها لنا الدير الذى تنسب إليه فى شبه جزيرة سيناء، ويرجع تاريخ الاهتمام العلمي بهذه الوثائق وتسجيلها إلى القرن التاسع عشر الميلادى ؛ حيث قامت عدة بعثات أجنبية بتصوير بعض وثائق الدير ومخطوطاته بمعاونة دار الكتب المصرية، ولكن تلك الأعمال دمرت أثناء أحداث الحرب العظمى الأولى .

ويرجع الفضل الأكبر فى عملية تصوير وتسجيل الجزء الأكبر من هذه الوثائق إلى أعمال البعثة المشتركة بين العلماء الأمريكيين من مكتبة الكونجرس الأميركى، وبعض المعاهد والكليات الأميريكة المهتمة بالدراسات الشرقية، وبطريركية سانت كاترين فى القاهرة والقدس، وجامعة الإسكندرية ووزارة التربية والتعليم فى مصر[١].

ويهمنا من مخطوطات دير سانتر كاترين ووثائقه مجموعة الوثائق العربية، وعددها ١٠٧٢ وثيقة ، منها ٢٩ وثيقة مكتوبة على ورق ، ١٠٤٣ وثيقة مكتوبة على ورق مختلف الأنواع[٢].

١- لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر -الدكتور عبد اللطيف إبراهيم «فى مكتبة دير سانت كاترين» مجلة جامعة أم درمان الإسلامية- العدد الأول .

٢- عبد اللطيف إبراهيم : فى مكتبة دير سانت كاترين ، ص١٦٨ (مجلة جامعة أم درمان، الإسلامية- العدد الأول) .

وقد استخدمت فى هذا البحث خمسة وستين مرسوماً أصدرها سلاطين المماليك لرهبان الدير ابتداء بالمظفر قطز، وانتهاء بالأشرف طومانباى ، فضلاً على أكثر من ثلاثين من الوثائق الخاصة التى شملت كثيراً من أوجه النشاط اليومى للناس: ما بين عقود بيع، وفتاوى، ومعاهدات بين الرهبان وعربان سيناء، وحجج أوقاف، وإيصالات ، وإبراء ذمة ، ورهن، ومصادقات شرعية، ودين ... وما إلى ذلك.

وتكمن أهمية الوثائق العامة من مجموعة وثائق دير سانت كاترين (مراسيم سلاطين المماليك لصالح الدير ورهبانه) فى أنها توضح موقف الدولة الرسمى تجاه أهل الذمة عموماً ، وتؤكد حرص سلاطين المماليك على تأكيد روح التسامح الإسلامية تجاه «أهل الذمة» فضلا عن صدور المراسيم برعاية الرهبان وديرهم وردع المعتدين عليهم، وتمكينهم من حقوقهم، ورعاية أوقافهم وأملاكهم التى كانت تنتشر ما بين مصر والشام، وتأكيد إعفاء تلك الأملاك والأوقاف من الضرائب والرسوم شأنها شأن ما يصل إليهم من الصدقات والنذور بالإضافة إلى تأمينهم فى سفرهم فى أنحاء البلاد أو خارجها ، ومعاقبة كل من يتهددهم بالعدوان .

أما الوثائق الخاصة ، فإنها تحمل من الأهمية أكثر مما تحمله تلك المراسيم إذ أنها تتعرض- فى صدق لايشوبه الحرص على الرسميات- للحياة اليومية للناس ومعاملاتهم، ومن ثم فهى تلقي كثيراً من الأضواء على مدى مشاركة أهل الذمة فى الحياة العامة ومدى علاقة كل طائفة منهم بالأخرى ، فضلاً عن علاقة أهل الذمة جميعًا بالمسلمين ، وذلك من خلال هذه المجموعة من الوثائق الخاصة- وقد اعتمدت على نسخة مصورة عن نسخة جامعة الإسكندرية من «الميكروفيلم» محفوظة لدى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

أما وثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس: فإننى لم أجد منها سوى عدد قليل يرجع تاريخه إلى عصر المماليك. ولاتقل وثائق البطريركية أهمية عن الوثائق الخاصة فى مجموعة وثائق دير سانت كاترين ، فى توضيح حقائق حياة أهل الذمة الخاصة من ناحية ، وارتباطهم بالحياة العامة للمجتمع المصرى من ناحية أخرى.

وقد اعتمدت على النسخة المصورة على «ميكروفيلم» من هذه الوثائق، والموجودة لدى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بنفس أرقام الفهرس الموجود بالمجلس . واحتفظت لنفسى بنسخة خاصة من هذه الوثائق .

أما النوع الثانى من الوثائق فإنه يتمثل فى الوثائق التى حفظتها لنا المصادر العربية لفترة عصر المماليك مثل كتاب «تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور » لابن عبد الظاهر

(تحقيق ونشر د. مراد كامل - طبعة القاهرة سنة ١٩٦١م) ، وكتاب «صبح الأعشى فى صناعة الإنشا» للقلقشندى (١٤ جزء- طبعة دار الكتب ابتداء من سنة ١٩١٣م) وكتاب «التعريف بالمصطلح الشريف» لابن فضل الله العمرى (طبعة القاهرة سنة ١٣١٢هـ) وقد وردت بعض تلك الوثائق- ولكن بتركيز أقل- فى كتب أخرى غير هذه .

وتكمن القيمة الحقيقية لتلك الوثائق فى أنها تعالج أوضاع طوائف أهل الذمة الخاصة وذلك من خلال مجموعة التواقيع والوصايا الصادرة لرؤساء اليهود وبطاركة النصارى متضمنة شروط مناصبهم، وسلطات كل منهم كما أنها تلقى كثيراً من الأضواء حول العلاقات السياسية الخارجية للدولة آنذاك ، وأثرها على علاقاتها برعاياها من أهل الذمة وذلك من خلال الخطابات المتبادلة مع القوى المسيحية المعاصرة فى أوربا والحبشة حول أوضاع مسيحيى مصر فى ذلك العصر، فضلا عن أن بعض هذه الوثائق يوضح الحقائق المرتبطة بما تعرض له الذميون أحياناً من اضطهادات ، مثل مرسوم السلطان الصالح بن محمد بن قلاوون سنة ٧٥٥هـ .

وبجانب هذه الوثائق فإن ما نشر من دراسات حول وثائق الجينيزا وما استطعت الحصول عليه من هذه الدراسات- وهو قليل بسبب ظروف لا حيلة لى فيها- قد ساعدنى فى تبديد بعض الغموض حول أوضاع اليهود فى مصر فى العصور الوسطى.

أما مصادر عصر المماليك المخطوطة والمطبوعة : فإننا يمكن أن نقسمها أيضاً إلى ثلاثة أقسام على النحو التالى:

١- كتب ألفت خصيصاً لمعالجة موضوعات تتعلق بأهل الذمة.

٢- كتب موسوعية الطابع ولكنها ذات أهمية فائقة بالنسبة للبحث.

٣- كتب ذات أهمية ثانوية بالنسبة لموضوع البحث.

وبالنسبة للنوع الأول من هذه الكتب فإن لدينا منها كتاب «شروط النصارى» لابن زين القاضى (وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٩٥٢- تاريخ)، ويهتم هذا الكتاب- كما يبدو من عنوانه- بوضع الشروط الواجب فرضها على النصارى لعقد الذمة معهم، ويزخر رغم صغر حجمه بالكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تحض على ذلك، فضلا عن نص «الشروط العمرية» أو «العهد العمرى» المنسوب إلى الخليفة العظيم «عمر بن الخطاب» ويندرج تحت هذا النوع أيضاً رسالة «المذمة فى استعمال أهل الذمة» لابن النقاش (وهو ما

زال مخطوطًا بدار الكتب تحت رقم ٣٩٥٢ تاريخ) وواضح أن هذه الرسالة تعارض استخدام الموظفين من غير المسلمين فى وظائف الدولة ويسوق المؤلف كثيراً من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية وما أثر عن السلف فى منع استخدام اليهود والنصارى ، فضلاً عن المبررات الأخرى التى يسوقها المؤلف تدليلا على خيانتهم وعدم أمانتهم . ويعبر الكتاب بذلك عن وجهة نظر متعصبة لأحد المثقفين المسلمين فى ذلك العصر، كذلك فإن رسالة «الكلمة المهمة فى مباشرة أهل الذمة» لعبد الرحيم الأسنوى- نشره موشي برلمان Moshé Perlman فى بروكلين بأمريكا سنة ١٩٦٩م – يدور حول نفس الموضوع مستخدماً نفس الأسلوب معبراً عن نفس الموقف تقريبًا .

ويتساوى مع هذه الكتب الثلاثة فى الأهمية- من حيث تخصصها المباشر فى موضوع أهل الذمة – كتاب «أحكام أهل الذمة» لابن قيم الجوزية (حققه ونشره د. صبحى الصالح- طبعة دمشق سنة ١٩٦١م) ويعالج الكتاب موقف الشريعة الإسلامية من أهل الذمة سواء من ناحية عقد الذمة أو الجزية أو وضعهم فى المجتمع ، وغير ذلك من الأمور ويعرض فى ذلك كله لوجهات نظر فقهاء المذاهب الأربعة.

ومن الكتب ذات الأهمية البالغة بالنسبة لموضوع البحث- رغم طبيعتها كحوليات تاريخية تهتم بأحداث سنوات الفترة التى يعالجها الكتاب- يأتى كتاب «السلوك فى معرفة دول الملوك» فى المقدمة (وقد قام بنشر جزءين فى ستة أقسام من هذا الكتاب – الذى ألفه المؤرخ الكبير تقى المقريزى- الدكتور محمد مصطفى زيادة ، وقام الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور بنشر الجزءين الباقيين فى ستة أقسام أخرى صدر آخرها عن دار الكتب المصرية سنة ١٩٧٣م) . والحقيقة أن هذا الكتاب العظيم القيمة يحفل بكثير من الحوادث ذات الدلالة الاجتماعية والتى تخلو منها كثير من مؤلفات ذلك العصر فضلا عن ملاحظات المقريزى وتعليقاته الناقدة التى أوردها فى ثنايا كتابه ، والتى تساعد كثيراً فى استجلاء حقائق الأمور.

ولكتاب «تاريخ الدول والملوك» لابن الفرات (الأجزاء من ٧-٩ نشر الدكتور قسطنطين رزيق ونجلاء عز الدين – طبعة بيروت سنة ١٩٤٢م) أهمية خاصة من حيث إنه يهتم بإيراد بعض الوثائق الخاصة بما كان يتم من مراسلات بين سلاطين المماليك وملوك القوى المسيحية المعاصرة لصالح نصارى مصر ، ويشاركه فى هذه الأهمية كتاب ابن عبد الظاهر «تشريف الأيام والعصور» ، وكتاب ابن فضل الله العمرى «التعريف بالمصطلح الشريف » السابق الإشارة إليهما :

وعلى الرغم من أن مؤرخًا مثل ابن تغرى بردى فى كتابه «النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة» (طبعة دار الكتب حتى ج١٦ ، وفى كتابه «منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور» (نشره وليام بوبر فى ٤ أجزاء - طبعة كاليفورنيا سنة ١٩٣٠م) يكمل الفترة التى تلى عصر المقريزى ، فإن كلا منهما يقف دون مستوى كتاب المقريزى رغم ما فيهما من معلومات ، ففى «النجوم الزاهرة» نجد تكراراً لمعظم حوادث الكتب الأخرى، ويبدأ الكتاب فى التوسع في ذكر الحوادث فى الأجزاء الأخيرة منه أى التى جاءت بعد وفاة المقريزى وفى «حوادث الدهور» يقرر أنه أراد أن يحذو حذو أستاذه المقريزى فى «السلوك» .

ويماثل كتابى ابن تغرى بردى كتاب ابن حجر «إنباء الغمر بأنباء العمر» (قام د. حسن حبشى بنشر الأجزاء ١-٣ ، القاهرة ٦٩-١٩٧٢) وهو وإن كان يمدنا ببعض الأحداث عن أحوال أهل الذمة إلا أنه يتفق مع الكتابين السابقين فى قلة المعلومات التى أمدنا بها فى هذا الشأن ، ولكنه يتميز بالحرص على إبراز الجانب الشرعى لتصرفات الدولة أو القضاة فى تصرفاتهم تجاه أهل الذمة، وهذا ما يميز أيضًا كتاب العينى «عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان» (وهو لايزال مخطوطًا بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٨٤ / تاريخ) .

ويأتى كتاب السخاوى «التبر المسبوك فى ذيل السلوك » (طبعة بولاق ١٣١٥هـ ١٨٩٦م) ليحتل مكانة هامة من حيث إنه يغطى الفترة الأخيرة من القرن التاسع الهجرى حتى بداية القرن العاشر الهجرى من ناحية ومن حيث إنه يهتم بإبراز الجوانب الفقهية والشرعية وإعطاء صورة تفصيلية لكل ما يتعلق بأهل الذمة من إجراءات، أما كتاب ابن إياس «بدائع الزهور فى وقائع الدهور » (٣ أجزاء طبعة بولاق سنة ١٣١٢هـ) فإن أهميته تكمن فى أنه يغطى أحداث الحقبة الأخيرة من عصر المماليك حتى بعد سقوط دولتهم بدخول العثمانيين مصر سنة ١٥١٧م.

ومن مصادر عصر المماليك ذات الطبيعة الموسوعية ولكنها تحمل قدراً كبيراً من الأهمية بالنسبة لموضوع البحث كتاب «صبح الأعشى فى صناعة الإنشا» للقلقشندى، وكتاب «نهاية الأرب فى فنون الأدب» للنويرى (طبع منه ١٨ جزءًا بدار الكتب المصرية- وما زالت الأجزاء الباقية مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥٤٩- معارف عامة) وكتاب «المقصد الرفيع المنشا الحاوى إلى صناعة الإنشا» للخالدى (وهو مخطوط مصور بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٤٥) وتتمثل أهمية هذه الكتب فى أنها تلقي كثيراً من الأضواء حول أحوال أهل الذمة الخاصة، وطوائفهم ، وأعيادهم ومواسمهم .... وما إلى ذلك.

وهناك كتب أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة لهذا البحث أهمها كتاب المقريزى «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» (طبعة بولاق سنة ١٢٧٠هـ) إذ يتحدث هذا الكتاب فى تفصيل عن طوائف أهل الذمة وأعيادهم ومواسمهم ومظاهر الاحتفال بها فى عصر المماليك ، فضلا عن تلك المحاولة الجادة لعمل إحصائية لكنائس وأديرة النصارى ومعابد اليهود التى تضمنتها صفحات الكتاب، ورغم أن كتاب «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» لابن فضل الله العمرى (الجزء الأول من الكتاب تحقيق أحمد زكى سنة ١٩٢٤م- القاهرة) يحوى ذكر بعض الأديرة ووصف أحوالها مما يساعدنا على المقارنة إلا أن مجهوده فى هذا السبيل لايقارن بمجهود المقريزى .

ومن هذه المصادر ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبحث أيضًا كتاب «النهج السديد، والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد» للمؤرخ القبطى مفضل بن أبى الفضائل الذى عاش حتى أواسط القرن الثامن الهجرى (وقد قام بنشر هذا الكتاب وترجمته إلى الفرنسية الأستاذ بلوشيه E. Blouchet وذلك ضمن مجموعة Patrologia Orientalis مجلدات ١٢-١٤-٢٢ (Toms XII , XIV, XXII.)) ولايغيب عن الذهن أن أهمية هذا الكتاب ترجع فى الأصل إلى أن الكتاب يحمل وجهة نظر قبطية معاصرة فى أحداث عصر المماليك . ومن هذه المصادر أيضًا كتاب «رحلة بنيامين التطيلى» (ترجمة وتعليق عزرا حداد- طبعة بغداد سنة ١٩٤٥م) ، ورغم أن زيارة بنيامين التطيلى لمصر كانت خلال عصر الأيوبيين إلا أنها يمكن أن تساعدنا فى التعرف على التعداد التقريبى ليهود مصر آنذاك، وبعض أحوالهم الدينية والاجتماعية.

وينفرد كتاب «المدخل إلى الشرع الشريف » لابن الحاج بأهميته الفائقة من حيث إنه يدلنا على كثير من التأثيرات اليهودية والمسيحية فى عادات وتقاليد المصريين فى تلك العصور، كما يوضح هذا الكتاب المهم مدى سيادة روح الوفاق والوئام الاجتماعى التى سادت العلاقات بين المصريين من المسلمين وأهل الذمة بشكل عام ، (وقد نشر هذا الكتاب فى أربعة أجزاء بالقاهرة سنة ١٩٢٩م) .

تأتى بعد ذلك مجموعة من المصادر ذات الأهمية الثانوية بالنسبة لموضوع البحث، وقد أمدتنا هذه المصادر ببعض المعلومات المتناثرة حول هذا الموضوع أولها كتب الحسبة مثل كتاب «نهاية الرتبة فى طلب الحسبة» لابن بسام المحتسب (نشره حسام الدين السامرائى- طبعة بغداد سنة ١٩٦٨م) وكتاب «معالم القربة فى أحكام الحسبة» (نشره روبن ليفى Reu-ben Levey فى كمبردج سنة ١٩٣٧م) وتحدد هذه الكتب الشروط والقيود التى كان على أهل الذمة أن يخضعوا لها من الناحية النظرية.

أما كتب التراجم- من أمثال «المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى» لابن تغرى بردى (وهو مخطوط فى خمسة أجزاء بالخزانة التيمورية بدار الكتب تحت رقم ١٢٠٩ تاريخ)، وكتاب «الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة» لابن حجر العسقلانى (وهو خمسة أجزاء قام بنشره محمد سيد جاد الحق- القاهرة سنة ١٩٦٦ (ط. ثانية) ، وكتاب «الضوء اللامع فى أهل القرن التاسع» للسخاوى (طبعة القاهرة سنة ١٣٥٤هـ) - فإن القيمة الحقيقية لها تبدو فى أنها ترشدنا إلى بعض الحقائق المتعلقة بالمسألة بالدرجة الأولى، كما أنها من ناحية أخرى تحوى بعض المعلومات ذات القيمة والتى لانجدها فى غيرها من المصادر.

وتندرج تحت قائمة المصادر ذات الأهمية الثانوية بالنسبة لموضوع البحث كتب مثل «تتمة المختصر فى أخبار البشر» للمؤرخ ابن الوردى (طبعة القاهرة سنة ١٢٨٥هـ) وكتاب «حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » للسيوطى (وهو جزآن طبعة القاهرة سنة ١٢٩٩هـ) وكتاب «تاريخ سلاطين المماليك» (مجهول المؤلف نشره K.V. Zettersteen فى ليدن سنة ١٩١٩م) . وغيرها من المصادر .

أما المراجع الحديثة - سواء العربية منها أو المترجمة أو الأجنبية - فإنها قد ساعدتنى كثيراً فى استجلاء غوامض هذا البحث . وقد قمت بإثباتها فى قائمة المصادر الملحقة بالبحث.

الباب الأول

مدخل إلى البحث

«موقف الشريعة الإسلامية- أهل الذمة منذ الفتح- تعريف «أهل الذمة» - موقف القرآن الكريم من خلال نصوص الآيات- السنة النبوية- عقد الذمة وشروطه- الجزية- مقارنة بين الجزية وضريبة الرأس - الضرائب الأخرى- أهل الذمة في المجتمع الإسلامي.

عصر الولاة (الناحية الدينية- الاجتماعية- الوظائف الإدارية الناحية الاقتصادية)- الدولة الطولونية - عصر الولاة الثاني- الدولة الإخشيدية - الدولة الفاطمية: (نفوذ أهل الذمة في الجهاز الحكومي -حياتهم الاجتماعية- الناحية الدينية - عصر الحاكم بأمر الله- أحوالهم حتى نهاية الدولة الفاطمية) الدولة الأيوبية (الناحية السياسية- أحوال مجتمعات الذمة الداخلية) .

«أهل الذمة» اصطلاح عرفه الفقه الإسلامي يطلق على من يجوز عقد الذمة معهم، وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى كما اعتبر المجوس أهل ذمة وأخذت منهم الجزية[1]. واعتبر السامرة والصابئة أهل ذمة بشرط أن يوافقوا اليهود والنصارى في أصل عقيدتهم- ومعنى «الذمة» التزام تقرير «توطين» أهل الكتاب في ديار الإسلام وحمايتهم مقابل «الجزية» ففي قوله تعالى «حتى يعطوا الجزية» جعلها غاية ما يطلب منهم لقاء ذلك[2].

١- كان عمر بن الخطاب قد توقف عن أخذ الجزية من المجوس حتى شهد «عبد الرحمن بن عوف» أن الرسول عليه الصلاة والسلام أخذها من مجوس هجر فنأخذها منهم- انظر: ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة ، ج١ ص١-١٠ .

٢- الماوردي: الأحكام السلطانية، ص١٣٧ ؛ ابن طلحة : العقد الفريد، ص١٥٩-١٦٠ ؛ النويري : نهاية الأرب ، ج٨ ، ص٢٣٤ ، ٢٣٥ ؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٣ ، ص٣٥٦ ، ص٣٥٧ .

وقد حدد الإسلام موقفه بشكل واضح من «أهل الذمة» أو «أهل الكتاب» ، فقد قال تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾(١) وقال سبحانه وتعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢) وفى القرآن أيضًا : ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (٣) ووفيه أيضًا : ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ (٤) .

وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (٥) وفى الآية الكريمة : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (٦) وقد فسر بعض المفسرين قوله تعالى : ﴿الذين ظلموا﴾ بأنهم أهل الحرب ، ومن امتنع منهم عن أداء الجزية(٧).

يتضح من نصوص الآيات القرآنية الكريمة- وهى المصدر الأول للتشريع الإسلامي- أن موقف الإسلام كان صريحًا ومحددًا بشكل قاطع فيما يتعلق بالدعوة إلى الإسلام، سواء كانت هذه الدعوة موجهة إلى الناس كافة أو إلى أهل الكتاب بشكل خاص ، فقد أمر الله سبحانه

١- سورة آل عمران : آية ٦٤ .

٢- سورة البقرة : آية ٢٥٦ .

٣- سورة الشورى : آية ١٥ .

٤- سورة آل عمران : آية ٢٠ .

٥- سورة البقرة : آية ١٣٧ .

٦- سورة العنكبوت : آية ٤٦ .

٧- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج٣ ، ص٤١٥ .

وتعالى الرسول والمؤمنين أن تكون الدعوة طيبة تخاطب الناس فى رفق لمحاولة إقناعهم لا إكراه فيها ولاتهديد وأن يكون حوارهم مع أهل الكتاب هادئًا ولا يجادلونهم «إلا بالتى هى أحسن» فإن آمنوا «فقد اهتدوا» و«إن تولوا» فالأمر متروك لله سبحانه وتعالى وهو «بصير بالعباد» .

وبدراسة الخطوات التى اتبعها الرسول عليه الصلاة والسلام فى الدعوة إلى الإسلام يتضح لنا كيف اتبع سياسة الإقناع حتى جمع حوله أوائل المؤمنين ، ثم هاجر إلى المدينة ليؤسس الدولة الإسلامية بنفس الأسلوب ويعود إلى مكة فاتحًا منتصراً ولكنه لايبطش بأعدائه بل يقف منهم موقفًا متسامحًا ، كما أن وسيلته فى دعوة معاصريه إلى الإسلام ورسائله إلى الملوك والحكام المعاصرين(١) توضح بجلاء أسلوب الإسلام فى الدعوة . وربما يكون مفيدا فى هذا المقام أن نورد– مثالا لذلك– كتاب النبى إلى المقوقس حاكم مصر من قبل بيزنطة آنذاك وهو نموذج تكرر تقريبًا فى كل رسائله التى بعثها لهذا الغرض : «بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط، سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإنى أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين وإن توليت فإنما عليك إثم القبط ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء ....».

هذا هو أسلوب الإسلام كما يبدو واضحًا من مصدريه الأساسين (القرآن الكريم والسنة) يتضح منه كيف اهتم الإسلام بالدعوة السلمية المبنية على الإقناع إذ لا فائدة ممن يدخل الإسلام مكرها .

موقف الشريعة الإسلامية :

نأتى بعد ذلك إلى مناقشة وضع أهل الذمة داخل المجتمع الإسلامى من وجهة نظر الشريعة الإسلامية وكيف حددت الشريعة حقوقهم وواجباتهم :

قال تعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (٢).

١– محمد الخضرى : نور اليقين فى سيرة سيد المرسلين ، ص١٩٢ ، ٢٠٢ .

٢– سورة التوبة : آية ٢٩ .

يرى بعض المفسرين أن الأمر بقتالهم ناتج عن أنهم وإن آمنوا بوحدانية الله فقد كفروا بما جاء به محمد ومن ثم لم يبق لهم إيمان صحيح بأحد من الرسل، لأن الإيمان بالرسل إيمان بالمرسل، وهم بذلك يتبعون أهواءهم ومن ثم يجب قتالهم حتى يعطوا الجزية (١).

وهكذا فقد كانت الجزية هي الشرط الأساسي لبقاء أهل الذمة في ديار الإسلام تحت حماية المسلمين، والأصل في وجوب الجزية هو النص القرآني الكريم «قاتلوا الذين لايؤمنون بالله ...» وقد فسرت هذه الآية عدة تفسيرات يهمنا منها قوله تعالى «حتى يعطوا الجزية» التي فسرت تفسيرين أحدهما : «حتى يدفعوها فعلا» وثانيهما : «حتى يضمنوها» فإذا ضمنوها يجب الكف عنهم، أما الاشتقاق اللغوي لكلمة «الجزية» فهو من الجزاء بمعنى أنهم يدفعونها إما جزاء على كفرهم وإما جزاء تأمينهم في ديار الإسلام وحمايتهم والدفاع عنهم ببذل الجزية من جهتهم وهو الأرجح(٢).

ويختص عقد الذمة بالإمام أو نائبه وشروطه قسمان : مستحق ومستحب(٣) أما المستحق فهي شروط ستة هي:

(أ) عدم ذكر الإسلام بذم له أو قدح فيه.

(ب) عدم ذكر كتاب الله بطعن له أو تحريف فيه.

(ج) عدم ذكر الرسول بتكذيب له أو ازدراء .

(د) ألايصيبوا مسلمة بزنا أو باسم نكاح.

(هـ) ألا يفتنوا مسلماً عن دينه أو يتعرضوا لماله أو دمه .

(و) ألا يعينوا أهل الحرب ... وهي شروط ملزمة فإذا نقضوها انتقض عهدهم، ويحوي المستحب ستة شروط هي:

(أ) لبس الغيار (وهو الملابس ذات اللون المخالف للون ملابس المسلمين لتمييزهم عنهم).

(ب) ألا تعلو أصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم .

١- ابن كثير : تفسير القرآن العظيم، ص٣٤٦ ، ص٣٤٨ : الماوردي: الأحكام السلطانية ، ص١٣٦ ، ص١٣٧ .

٢- الماوردي : الأحكام السلطانية ص١٣٧ : ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة، ج١، ص٢٢، ٢٣، النويري الأرب ج٨ ، ص٢٣٤ ، ٢٣٦ : الخالدي: المقصد الرفيع، ورقة ٢١٧-٢١٨ (مخطوط) .

٣- الماوردي: الأحكام السلطانية ، ص١٣٨ ، ١٣٩ : النويري : نهاية الأرب، ج٨ ، ٢٣٨، ٢٣٩ .

(ج) ألا تعلو أبنيتهم فوق أبنية المسلمين.

(د) ألا يتجاهروا بشرب الخمر وإظهار صلبانهم وخنازيرهم .

(هـ) أن يخفوا دفن موتاهم ولايجاهروا بندب عليهم ولانياحة .

(و) أن يمنعوا من ركوب الخيل، ولاتلزم هذه الشروط الستة الأخيرة لعقد الذمة ولايكون ارتكابها نقضا للعهد، وإذا صولحوا على ضيافة المارة من المسلمين فيجب ألاتزيد مدة الضيافة على ثلاثة أيام مثلما صالح «عمر بن الخطاب» نصارى الشام على ضيافة المارة من المسلمين مما يأكلون ولايكلفهم ذبح شاة ولادجاجة وتبيت دوابهم من غير شعير وقد أعفى أهل المدن من واجب الضيافة .

ويتضح مما سبق أن الشروط الستة الأولى التي اصطلح على تسميتها «بالمستحق» استهدفت في أساسها حماية الإسلام والجماعة الإسلامية كما أنها تتفق في مجموعها مع روح الشريعة الإسلامية ، أما الشروط الستة الأخرى التي عرفت باسم (المستحب) فواضح أنها من وضع الفقهاء في مرحلة متأخرة مغالاة منهم في فرض القيود على غير المسلمين إذ إن أهل الذمة لم يلزموا بالغيار في عهد النبي عليه الصلاة والسلام[١]: وتؤلف هذه الشروط بقسميها صورة «العهد العمري» أو «الشروط العمرية» المنسوبة إلى الخليفة عمر ابن الخطاب[٢]. وجدير بالذكر أن «عهد عمر» ظل مجهولا بصورته التقليدية طوال القرنين الأولين للهجرة ، ولم يبدأ ظهوره بشكله النهائي إلا في أواخر القرن الثاني الهجري مما يحملنا على الاعتقاد بصحة أصوله التي اهتمت في رأينا بحماية المجتمع الإسلامي وقد وضعها الخليفة عمر بن الخطاب بشكل متسق مع روح الشريعة الإسلامية ، وربما فرض قيود الملابس لتمييز أهل الذمة عن المسلمين كما أننا نعتقد في الوقت نفسه بكثرة الإدراج على تلك الأصول الأولية من قبل الفقهاء الذين غالوا في التفرقة بين المسلمين وأهل الذمة، وربما يؤكد هذا الرأي حقيقة أن هذه الشروط لم ترد بهذا التقسيم في كتابات كثيرين من مؤرخي عصر المماليك بل جاءت متداخلة في بعضها البعض وبإضافات أو تعديلات[٣].

١- ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة، ج١ ، ص٢٣٦ .

٢- انظر نص هذا العهد في : الأحكام السلطانية للماوردي ص١٣٧ ، ١٣٨ ؛ ابن الأخوة : معالم القربة ص٤١ ، ٤٢ ؛ ابن زين القاضي: شروط النصارى ورقة ٢-٥ (مخطوط) تاريخ ابن خلدون ج٥ ، ص٤١٦-٤١٧ مع ملاحظة أنه وجدت بعض التغييرات الطفيفة بين مختلف النصوص التي أوردتها هذه المصادر وغيرها .

٣- انظر على سبيل المثال : القلقشندي: صبح الأعشى ج١٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ بل إن القلقشندي حدد لون =

أما مقدار الجزية فقد كان الخلاف بين الفقهاء بشأنه بسيطاً [١]. فقد ذهب أبوحنيفة إلى تقسيمها إلى أقسام ثلاثة : أغنياء يؤخذ منهم ثمانية وأربعون درهماً ، وأوساط: يؤخذ منهم أربعة وعشرون درهما ، وفقراء يؤخذ منهم اثنى عشر درهما ، واتفق معه في ذلك الإمام أحمد بن حنبل ، بينما تركها مالك لتقدير الإمام واجتهاده ، ورأى الشافعي أنها مقدرة الأقل بدينار لايجوز الاقتصار على أقل منه، بينما يرجع في أكثرها إلى اجتهاد الوالي بحيث يكون ما ارتضاه أولو الأمر من أهل الذمة ملزماً لجميعهم ولأعقابهم ولايجوز لوالي بعده أن يزيد في قدرها أو ينقص .

ولاتجب الجزية على صبي أو امرأة أو مجنون أو خنثى مشكل (فإن زال إشكاله وبان جلا أخذت منه) ولاتؤخذ ممن هو ليس أهلا للقتال كالشيخ الكبير أو من يعجز عن أدائها وفي ذلك خلاف. وتسقط الجزية عمن أسلم سواء كان إسلامه أثناء العام أو بعد نهايته، ويجوز تأجيل تحيل الجزية من الفقير المُعْسِرْ حتى يصبح قادراً على أدائها ولاتجب الجزية إلا مرة واحدة في السنة بعد انتهائها بشهور هلالية ولايجوز للإمام تحصيل الجزية قبل ميعادها كما هو الحال في تحصيل أموال الزكاة [٢].

ونخلص من هذا كله بحقيقة مؤداها أن «الجزية» ليست في واقع الأمر سوى ضريبة دفاع على حد تعبيرنا المعاصر فهي مقابل مادي لما يتمتع به أهل الذمة من حماية في ديار الإسلام، وهي ليست ضريبة رأس كتلك التي عرفها العالم القديم، والتي كانت الجيوش الفاتحة تفرضها على الشعوب المغلوبة . فثمة اختلافات هامة وجوهرية بين «الجزية» و«ضريبة الرأس»

= الملابس لكل طائفة ، وانظر أيضاً الخالدي : المقصد الرفيع المنشا ورقة ٢١٧ : ٢١٨ (مخطوط) ، (ويرى بعض الباحثين أنه لا صلة للخليفة «عمر بن الخطاب» بالعهد العمري، أو الشروط العمرية المنسوبة إليه وأنه ربما يكون أصح لو نسبت إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز ... انظر تريتون: أهل الذمة ص١٣) .

١- الماوردي: الأحكام ص١٣٧ : النويري: نهاية الأرب ، ج٨ ، ص٢٣٦ ، ص٢٣٧ : القلقشندي: صبح الأعشى ، ١٣ ، ص٢٦٢ ، ص٣٦٥ : ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة، ج١ ، ص٢٦ .

٢- الماوردي : الأحكام، ص١٢٧ ، ١٣٨ : ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج١ ، ص٢ : القلقشندي: صبح الأعشى ج١٣ ، ٣٥٧ : النويري: نهاية الأرب : ج٨ ، ص٢٣٦ ، ٢٤٠ : ابن طلحة : العقد الفريد ، ص١٥٩ ، ١٦٠ .

٣- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج١ ، ص٩٩ .

صحيح أن كلا منهما قد فرضت على الفرد ولكن شروط فرض الجزية ومقاديرها المختلفة تميزت بطابع إنسانى إذ راعت عدم أخذها من النساء والأطفال والشيوخ فضلا عن غير القادرين ، كما أن الرهبان قد أعفوا منها بشرط انقطاعهم فى أديرتهم[١] بالإضافة إلى إمكان تأجيل تحصيلها من المعسر، زد على ذلك أن الجزية جزء من اتفاق عقد الذمة الذى هو التزام متبادل بين طرفين : ففى مقابل التزام أهل الذمة بالشروط السابق ذكرها يكون على المسلمين حمايتهم وحماية أموالهم وتعويضهم عما يتلف منها، كما تكفل لهم حرية كسب العيش وتنظيم جماعاتهم داخليًا بجانب حرية العقيدة والدفاع عنهم طالما بقوا داخل المجتمع الإسلامى[٢] وقد نهى الإسلام عن تكليف أهل الذمة مالا قدرة لهم عليه أو ضربهم أو تعذيبهم أو حبسهم على أداء الجزية، وروى عن الرسول قوله «إن الله تبارك وتعالى يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس فى الدنيا»[٣] كما روى عنه قوله : «احفظونى فى ذمتى» وقيل إن ذلك كان آخر ما تكلم به [٤].

بل إن هذا الاختلاف بين أسلوب الإسلام وأسلوب الفاتحين يتضح أكثر لو عرفنا أنه إذا امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية لاينقض عهدهم فى رأى أبى حنيفة ، وإذا نقض عهدهم فإن ذلك لايبيح قتلهم ولا غنم أموالهم ولاسبى ذراريهم ما لم يقاتلوا ، بل يجب إخراجهم من ديار الإسلام آمنين [٥].

وبعد عقد الذمة ينصب الإمام على كل فريق من أهل الذمة عريفًا مهمته حصر من أسلم منهم أو مات، ومن بلغ من صبيانهم الحلم ومن قدم عليهم أو سافر منهم، وإحضارهم لأداء الجزية. وقد عرف هذا «العريف» في عصر المماليك باسم «الحاشر» [٦].

وباستثناء الجزية- التى هى ضريبة دفاع كما اتضح من شروطها والتزاماتها - فلم تتعرض أموال أهل الذمة من الناحية الشرعية النظرية لأية ضرائب أخرى خاصة بهم،

١- المرجع السابق ، ج١ ، ص٤٩ ، ٥٠ .

٢- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١٣ ، ص٣٦٢ ، ٣٦٥ .

٣- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج١ ، ص٩٩ .

٤- النويرى : نهاية الأرب ، ج٨ ، ص٢٣٩ .

٥- الماوردى : الأحكام ص١٤٠ ؛ النويرى: نهاية الأرب ، ج٨ ، ص٢٤٠ .

٦- القلقشندى: صبح الأعشى ، ج١٣ ، ص٣٦٢ ، ٣٦٥ .

ورغم اختلاف الآراء حول فتح مصر أكان صلحًا أم عنوة ، فالواقع أن المصريين قد عوملوا على أساس أن بلادهم فتحت صلحا بما في ذلك الإسكندرية التي نقضت معاهدة الصلح الأولى وبعض القرى القريبة منها التي حاربت المسلمين، وتم ذلك بتوجيه من الخليفة العظيم عمر بن الخطاب(١) وثمة أحاديث كثيرة منسوبة إلى الرسول توصي بالقبط خيرًا عند فتح مصر لأن «لهم ذمة ورحمًا» ، وأن «منهم أخوال العرب» ، وأنهم سيعينون المسلمين عند فتحهم البلاد وما إلى ذلك(٢) . ومهما كان نصيب هذه الأحاديث من الصحة فإن تأثيرها ظهر في تصرفات المسلمين أثناء الفتح وبعده تجاه أهل البلاد حينذاك ، ويؤكد ذلك ما جاء في خطبة لعمرو بن العاص غداة الفتح مخاطبًا جنوده «... واستوصوا بمن جاورتموه من القبط خيرًا»(٣).

وقد التزم «عمرو بن العاص» بمبدأ حرية العقيدة بدقة، وكانت العدالة تميز سلوكه تجاه أهل الذمة جميعًا، ويرى بعض الباحثين أن أحوال القبط آنذاك كانت خيرًا منها تحت حكم البيزنطيين(٤). وبديهي أن اليهود لاقوا نفس المعاملة فقد كان أحد شروط استسلام مدينة الإسكندرية أن يبقى اليهود بالمدينة وكان عددهم حوالي أربعين ألفًا عليهم الجزية، بينما كان عددهم قبل الفتح «حوالي سبعين ألفًا »(٥).

وقد أعطى عمرو بن العاص للمقوقس مساحة من بركة الحبش لتكون جبانة للقبط وفي السنوات التالية سمح لهم ببناء الكنائس : فقد بنيت كنيسة مار مرقص بالإسكندرية فيما بين عامي ٣٩-٥٠هـ ، كما بنيت أول كنيسة بالفسطاط في حارة الروم في ولاية «مسلمة بن مخلد» (٤٧ - ٦٨هـ)(٦). وثمة رواية تجدر الإشارة إليها هنا تقول إن الخليفة عمر ابن الخطاب أمر عمرًا بن العاص أن يختم في رقاب أهل الذمة بالرصاص ، وفرض عليهم بعض قيود

١- البلاذري : فتوح البلدان : ص٢١٦ ، ص٢٢٠ .

٢- ابن عبد الحكيم : فتوح مصر ، ص٢، ص٤ .

٣- المرجع السابق : ص١٦٠ ، ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص٨٢، ٨٣ .

٤- ترتون : أهل الذمة ، ص٤١ .

٥- Butcher : The Story of the Church. vol . I, pp. 375-376 .

Mann : The Jews under the Fatimids . vol . I, p. 13 .

٦- المقريزي : الخطط ، ج١ ، ص١٢٤ ، ج٢ ، ص٤٩٢؛ السيوطي : حسن المحاضرة ج١ ص٦٨، ج٢ ، ص٢٧ .

الملابس والمظهر بقصد تمييزهم عن المسلمين[١] ، ويرى بعض الباحثين أنه من الخطأ أن نتصور أن ذلك الأمر قد حدث باستمرار فليس هناك دليل على ذلك، ومن ناحية أخرى فإن البيزنطيين هم الذين ابتدعوا إجراء ختم الرقاب [٢].

وقد تركت لأهل الذمة حرية تنظيم جماعاتهم داخلياً ، وكان البطريرك الذى يعين بالانتخاب من شعبه يتوجه بعد رسامته من الإسكندرية إلى العاصمة برفقة الأساقفة لمقابلة الوالى بوصفه ممثل الخليفة فى مصر مما يدل على أن البطريرك اعتبر من موظفى الدولة، إلا أن ذلك الإجراء لم يكن سوى مسألة شكلية بحتة إذ لم يثبت أن أحد الولاة قد تدخل فى تعيين أو انتخاب أحد البطاركة إلا إذا طلب منه النصارى ذلك [٣]. أما فيما يتعلق باليهود فإن تاريخهم خلال تلك الفترة يحيط به الغموض الشديد وترجع أقدم الوثائق التى تشير إلى يهود الفسطاط إلى عام ٧٥٠م [٤].

وينسب إلى الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـ / ٧١٧٧١٩م) أنه أمر بمنع بناء الكنائس ، إلا أن هذا الأمر مشكوك فيه إذ خلت المصادر المسيحية تماماً من الإشارة إليه، بل إن ساويرس بن المقفع يذكر أنه أمر بإعفاء الأساقفة والكنائس من الخراج، كما حدث أن أمر الخليفة يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥هـ ، ٧١٩-٧٢٣م) بكسر الصلبان ومحو الصور والتماثيل من الكنائس وذلك ضمن حملة عامة شملت كل أنحاء الدولة الإسلامية ضد الأيقونات التى اعتبرت نوعًا من الأصنام التى حاربها الإسلام وقد تأثر به فى هذا المجال الإمبراطور البيزنطى «ليو الأيسورى» الذى قاد الحرب ضد الأيقونات فى أنحاء الإمبراطورية وأصدر قراراً مشابهاً سنة ٧٢٦م (سنة ١٠٨هـ) [٥].

وقبل دخول الإسلام كان مسيحيو مصر ينقسمون إلى قسمين متنافسين هما: اليعاقبة أو الأقباط- والملكانية أو الملكية - وقد نشأ هذا الانقسام عن الخلافات التى ثارت بين المسيحيين

١- ابن عبد الحكم : فتوح مصر: ص١٥١، ص١٥٢ ؛ المقريزى: الخطط ، ج١، ص٧٦، ص٧٧ .

٢- ترتون : أهل الذمة : ص١٣٢ ، ١٣٣ .

٣- سيدة كاشف : مصر فى عصر الولاة: ص١١٣ .

٤- Mann: The Jews: vol . I , p. 13 .

٥- سعيد عاشور: أوربا العصور الوسطى: ج١ ، ص١٢٩ وما بعدها ؛ سيدة كاشف : مصر فى عصر الولاة ، ص١٢١ .

منذ القرون الأولى حول طبيعة المسيح وقد أدت تلك الخلافات إلى عقد عدة مجامع دينية Synods وفى سنة ٤٥٢م دعى المجمع الرابع فى خلقدونية بسبب قول ديسقورس Dioscors بطرك الإسكندرية أن المسيح جوهر من جوهرين، وأقنوم من أقنومين، وطبيعة من طبيعتين ، ومشيئة من مشيئتين وكان لهذا المذهب أتباع كثيرون فى مصر وقد انتهت قرارات مجمع خلقدونية إلى عزل ديسقورس ونفيه، وتخريج مذهب عام وشامل وهو المذهب الملكى، أو المركانى أو الملكانى نسبة إلى الإمبراطور «مرقيانوس» أو «مركان» Mercian الذى دعا إلى مجمع خلقدونية، وقد أحدثت قرارات مجمع خلقدونية ثورة دينية فى مصر نتج عنها الكنيسة اليعقوبية نسبة إلى أحد زعمائها وهو «يعقوب البراذعى» Jacob Baradeus «أو المونوفيزيتية Monophysite» نسبة إلى الطبيعة الواحدة للمسيح[1] وقد تعرض اليعاقبة – الذين وسمهم مجمع خلقدونية بالكفر– للاضطهادات الشديدة من جانب الحكومة البيزنطية، وكان الملكية أو الملكانيون أقلية بالنسبة لليعاقبة ، كما أنهم فى غالبيتهم من أصول غير مصرية . ومن ثم اشتدت العداوة بينهم، وبين الأقباط المونوفيزيتيين ، وقد هرب بطريركهم غداة الفتح الإسلامى، وبقيت الجماعة الملكانية دون بطريرك لمدة سبع وتسعين سنة فقدوا أثناءها معظم كنائسهم، وفى عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥–١٢٠هـ / ٧٢٣–٧٣٧م) سافر بطريركهم، «قزما» – الذى تولى كرسى البطريركية بعد أن ظل شاغراً طوال تلك الفترة– إلى دمشق حيث قابل الخليفة الذى أمر باسترداد الكنائس الملكانية من أيدى اليعاقبة (٢).

ولاشك فى أن يهود مصر فى تلك الفترة كانوا خاضعين – دينيًا – لجاؤون العراق (٣)، وذلك بحكم أن مصر كانت من ولايات الدولة العباسية التى كانت عاصمتها بغداد، ولكننا لانستطيع أن نحدد مدى العلاقة بين رئيس اليهود فى العراق والطائفة اليهودية فى مصر آنذاك، ومن ناحية أخرى فإن اليهود المصريين فى تلك الفترة كانوا يتبعون فى تعليمهم الدينى– أكاديمية العراق (بابل) أو أكاديمية فلسطين ، ومن ثم عرف أتباع اكاديمية العراق باليهود العراقيين، كما عرف أتباع أكاديمية فلسطين باليهود الشاميين ، ومن ثم فقد كان

١– المقريزى : السلوك– ج١ / ق٣ ص١٢٩ حاشية للدكتور مصطفى زيادة هامش رقم ٥ .

٢– تاريخ ابن البطريق : ص٤٥ ، ص٤٦ .

٣– هو رئيس الطائفة اليهودية، وكان لقبه «رأس الجالوت» – فى العراق– يقابل لفظ «الناجد» التى كانت تطلق على رئيس اليهود فى مصر والأندلس (انظر : بنيامين التطيلى: ص١٧٢ هامش ٥) .

طبيعيًا أن تحصل أكاديميات العراق على عون مادى كبير من اليهود «العراقيين» الذين استقروا فى مصر بأعداد كبيرة آنذاك (١).

وفى عهد الخليفة «المتوكل» العباسى (٢٣٢-٢٤٧هـ) صدر مرسوم بمنع استحداث بناء الكنائس، كما فرض على أهل الذمة قيود الملابس وبعض القيود الأخرى، كما أمر بأن تلصق الصور المفزعة على أبوابهم وطرد الموظفين اليهود والنصارى من الدواوين ، وبديهى أن ذلك المرسوم قد طبق فى مصر أيضًا- وإن كنا لانعرف المدى الذى وصل إليه التطبيق فى مصر- وأمر الخليفة المتوكل بعزل النصارى عن قياس زيادة نهر النيل- وكانوا يقومون بهذا العمل دون غيرهم حتى ذلك الوقت - وأمر ألا يليه إلا مسلم، وتم بالفعل تعيين «أبى الرداد بن عبدالله بن السلام المؤدب» فى تلك الوظيفة مقابل رواتب ، وتوارث أحفاد «أبى الرداد أمر قياس زيادة نهر النيل حتى نهاية عصر المماليك»(٢).

وفى عهد الخليفة «المعتز» العباسى أرسل البطريرك شنودة (وهو البطريرك الخامس والخمسون من بطاركة الكرسى السكندرى» بعض الرهبان يشكون للخليفة فى بغداد من أن الكنائس قد تهدمت نتيجة لعسف «أحمد بن المدبر» ، عامل الخراج، فكتب المعتز مرسومًا بإعادة تعميرها ، ولكنه مات قبل التوقيع عليه فنفذه خليفته «المستعين بالله» ويفهم من القصة التى أوردها «ساويرس بن المقفع» أن الأمر قد وضع فعلا موضع التنفيذ «... إلى مدينة أسوان وإلى مدينة الفرما » »(٣). كما أن الأعمال الإصلاحية التى قام بها هذا البطرك تدل على مدى حرية الحركة التى تمتع بها بحيث مكنته من إنجاز كل تلك الأعمال.

ويتضح مما سبق أن «أهل الذمة» قد تمتعوا بمبدأ حرية العقيدة طوال عصر الولاة، وإن تعرضوا لبعض المضايقات نتيجة لبعض الأحداث المؤقتة مثل مرسوم الخليفة المتوكل العباسى، ويجدر بنا أن نشير إلى أن هناك دائمًا فرقًا بين المراسيم وتطبيقاتها كما أن الثابت أن لهجة المراسيم كانت فى الغالب أقوى من تطبيقاتها .

ومن الناحية الاجتماعية تركت المسائل الداخلية لتنظيم داخل الجماعات الذمية بواسطة رؤسائها القانونيين وفقًا لظروف كل جماعة ، وفيما عدا ذلك فقد أسهموا بقدر أو بآخر فى

١- رحلة بنيامين التطيلى: ص١٧٠ وما بعدها .

Mann (j.) : The Jews : vol , I. p. 15 .

٢- ساويرس بن المقفع : سير البطاركة، مجلد ٢ / ج١ ص٤-٦ ؛ ابن مماتى: قوانين الدواوين ص٧٥-٧٧ ؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣ ص٢٩٩ ؛ السيوطى: كوكب الروضة : ورقة ٧٤ (مخطوط) .

المجرى العام للحياة الاجتماعية فى البلاد، والمعروف أن الإسلام لم يبدأ فى الانتشار بشكل واسع فى مصر إلا بعد القرن الأول الهجرى. حقيقة أن بعض الأقباط اعتنقوا الإسلام بمجرد دخول «عمرو بن العاص» بجيشه، وتبع ذلك دخول أعداد أخرى من القبط فى الإسلام لأسباب مختلفة ، ولكن معدل التحول إلى الإسلام كان لايزال منخفضًا . إلا أن تعريب الأداة الحكومية، ثم توطين بعض بطون قيس بالحوف الشرقى قرب حلوان على يد عبيدالله بن الحبحاب» والى مصر من قبل «هشام بن عبد الملك» (١٠٥ - ١٢٥هـ / ٧٢٣ - ٧٤٢م) زاد عدد المتحولين إلى الإسلام فلما كان القرن الثانى الهجرى «الثامن الميلادى» كثر انتشار المسلمين فى أنحاء مصر بسبب ازياد أعداد المتحولين إلى الإسلام من جهة ، وازدياد من سكن الريف من المسلمين من جهة أخرى . وجاء عام ٢١٧ هـ / ٨٢٣م حين تمكن الخليفة المأمون العباسى من إخماد الثورة العامة التى شملت المسلمين والأقباط جميعًا بسبب سوء السياسة الضريبية) جاء ذلك العام ليشهد تحول المسلمين إلى أغلبية بين سكان البلاد . وما نتج عن ذلك فيما بعد من آثار اجتماعية بعيدة المدى.

وغداة الفتح سمح المسلمون للأهالى باستخدام لغتهم القبطية لأول مرة فى الوثائق القانونية وهو ما لم تسمح به الحكومة البيزنطية كما تدل الشواهد إلا فى أواخر العصر البيزنطى ، وفى نطاق ضيق للغاية فيما يتعلق بالقانون الخاص فقط . ولم تكن اللغة القبطية مستعملة كلغة رسمية عند الفتح الإسلامى، بل إن الصلوات فى الكنائس كانت تقرأ باليونانية وتشرح بالقبطية وكانت اليونانية لغة الوثائق والإدارة منذ العصر البطلمى حتى دخول الإسلام، واستمر الحال كذلك حتى أصبحت العربية هى اللغة الرسمية فى عهد «عبد الملك بن مروان» (٦٥-٨٥هـ / ٦٨٤-٧٠٥م) إلا أن القبطية ظلت تستعمل إلى جانبها حتى العصر العباسى حين أصبحت العربية بمفردها لغة الوثائق الرسمية والقانونية، وكثيرًا ما يجد الباحث وثائق مدونة باللغات الثلاث Trilingual (العربية- اليونانية- القبطية) ترجع إلى القرنين الأول والثانى الهجريين كما تؤكد أوراق البردى هذه الحقيقة (١).

١- انظر على سبيل المثال بعض قطع البردى التى أوردها جروهمان (ج١ ، ص١١ / ٣٥) حيث أورد بعض القطع المؤرخة من عهد الوليد بن عبد الملك من ١٩ شوال سنة ٨٦هـ إلى ١٥ جمادى الثامن سنة ٩٦ (١٤ أكتوبر سنة ٧٠٥م / ٢٦ فبراير سنة ٧١٤م) وقد كتبت هذه القطع بالعربية واليونانية معًا، كما أورد بعض القطع غير المؤرخة مكتوبة باللغتين أيضًا (ج١ ص٣٩ ، ص٤٩) كما أورد وثيقة مكتوبة، بالقبطية واليونانية والعربية (٣ ص٩١ ، وما بعدها) ، وهى عبارة عن إخطارات بالتظلم من ١٠١ سطرًا موزعة كالتالى: سطور ١--٨٠ قبطية، سطور ٨١-٩٢ يونانية، سطور ٩٣-١٠١ عربية انظر أيضًا : سيدة كاشف : مصر فى عصر الولاة : ص١٤١ ؛ دينيت: الجزية والإسلام : ص١٠ / ص١١ المقدمة.

ولاشك أن عملية تعريب الأداة الحكومية فى مصر قد دفعت الكثيرين من أهل الذمة إلى تعلم العربية حتى يمكنهم الاحتفاظ بوظائفهم .

ولم يبدأ القبط فى ترك لغتهم إلا أواخر القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) : إذ ظهرت آنذاك مؤلفات كتبها الأقباط باللغة العربية سواء فى الموضوعات الدينية أو التاريخ أو غير ذلك . فقد كتب «سعيد بن البطريق» تاريخه المعروف باللغة العربية وهو من أقدم تواريخ النصرانية، وله مؤلفاته في الرد على النساطرة واليعاقبة[1] كما كتب معاصره ساويرس بن المقفع أسقف الأشمونين تاريخه باللغة العربية وهو المعروف باسم «سير البيعة المقدسة» أو «سير الآباء البطاركة» وله عدة مؤلفات منها كتب دينية وأخرى فى التاريخ وله رد على ابن البطريق (الملكانى) دفاعًا عن اليعقوبية [2]. وكل هذه المؤلفات باللغة العربية مما يؤكد حقيقة هامة هى مدى ما وصلت إليه اللغة العربية آنذاك من انتشار وتسيد من جهة ومدى انتشار الإسلام من جهة أخرى مع ملاحظة أن انتشار الإسلام كان أسرع من انتشار اللغة وإن ارتبط كل منهما بالآخر.

أما اليهود فقد استخدموا لغتين إحداهما العربية والأخرى العبرية، والواضح أن لغة الحياة اليومية كانت هى العربية بينما ظلت العبرية مرتبطة إلى حد كبير بالتراث الدينى والعقائدى لدى اليهود، وكان الشعر اليهودى فى غالبيته وقليل من النثر يكتب بالعبرية ، بينما كان معظم النثر وأقل الشعر يكتب بالعربية ، وفيما عدا بعض التعبيرات العبرية الخاصة والمفردات التى وجدت طريقها إلى اللغة العربية فقد استخدم اليهود العربية حتى فى شروح التوراة والتعليق على التلمود بعكس يهود البلاد المسيحية الذين لم يستخدموا فى كتاباتهم الدينية سوى العبرية ، وفى رأى بعض الباحثين أن ذلك يرجع إلى أن الكتابة بالعربية آنذاك كانت هى الشئ الطبيعى والأقل جهدًا ، كما أن اللغة فى المؤلفات العلمية لاتحمل مفهومًا أيديولوجيا كما هو الحال فى الإبداع الفنى مثل الشعر[3] إلا أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا أن الأسباب المباشرة لتلك الظاهرة تكمن فى حقيقة تسيد اللغة العربية فى ذلك الحين من جهة (لا سيما

١- لويس شيخو : المخطوطات العربية لكتبة النصرانية ص٤ .

٢- المرجع السابق، ص١٧ .

٣- Ibraham S. Halkine :, the Arab- Jewish Litrature" The Jews" in their history, culture, and religion" vol . I. pp. 1116 : 1146 .

بعد حركة الترجمة الواسعة النطاق التى نقلت أمهات الكتب فى الحضارات القديمة إلى العربية وما نتج عن ذلك من نشاط ثقافى واسع النطاق فى البلاد العربية الإسلامية والذى تمثل فى المذاهب الفلسفية والعقائد وغيرها والتى تنازعت ساحة الفكر العربى انذاك ، وما نشأ عن ذلك بالضرورة من نشاط كبير فى التأليف فى شتى فروع المعرفة، هذا فضلا عن رغبة المؤلف فى أن ينتشر لدى جمهور عريض من جهة أخرى .

وثمة دليل قوى على تسيد اللغة العربية بين يهود مصر فى تلك الفترة هو أن وثائق الجينيزا كتبت بالعربية فى حروف عبرية أو على حد تعبير بعض الباحثين «بالعربية اليهودية التى كانت لغة يهود مصر» [1].

ونسمع فى ذلك الوقت عن بعض مشاهير المثقفين من اليهود مثل ماشالله (٧٧٠-٨٢٠م) وهو فلكى مشهور يحتمل أن يكون مصرياً ، ويمكن القول إنه حوالى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) كانت دراسة العبرية والأدب العبرى قد ازدهرت فى مصر، مما مهد لظهور «سعديا الفيومى» المدرسى ذائع الصيت فيما بعد[2].

ويستدل من كتابات «ساويرس بن المقفع» أن ثمة عداوة كانت قائمة بين النصارى واليهود فى ذلك الوقت ، فقد اتفق أحد النصارى المارقين مع بعض اليهود على الإيقاع بالبطريرك ، كما يصف ساويرس اليهود بأنهم «... اليهود الكفرة ...»[3] وربما كان ذلك راجعًا إلى المنافسة بين الفريقين فى التقرب إلى أصحاب السلطة والنفوذ فى البلاد . علاوة على العداوة التقليدية بين أتباع الديانتين ، بل وجد من بين المسيحيين أنفسهم من كان يتسبب فى جر المصائب على أبناء ملته بسبب أطماعه مثل ذلك الراهب الذى ادعى لدى الوالى أن البطريرك شنودة قد حول بعض المسلمين إلى المسيحية وجعل منهم رهباناً مما جر عليه غضب رجال الحكومة [4].

١- لمزيد من المعلومات عن وثائق الجينيزا - انظر ما كتبه الدكتور حسنين ربيع فى كتابه :

Financial System fo Egypt: pp. 3-4 .

٢- Mann : The Jews : vol . I, pp. 14-15 .

٣- ساويرس بن المقفع : سير البطاركة ، مجلد ٢ ج١ ، ص٢٢ ، ص٢٣ .

٤- المرجع السابق : نفس الجزء ص٦٠ ، ٦٤ .

أما علاقة أهل الذمة بالنظام الإدارى فى عصر الإسلامية فقد قامت على أساس استخدامهم فى الجهاز الإدارى الذى أبقاه عمرو بن العاص على حاله وهو نفس النظام الذى وضعه الإمبراطور جستنيان والذى بقى موجوداً حتى الفتح الإسلامى(١) كما أبقى بعض الموظفين البيزنطيين وأحل الأقباط محل البعض الآخر ، ومنذ ذلك الوقت أصبح الأقباط بصفة خاصة طبقة متمرسة فى الشئون المالية والإدارية وتولوا مناصب عديدة فى السلك الإدارى للدولة بل إن منهم من تولى مناصب هامة مما يقطع بأن صلاتهم بأصحاب السلطة كانت طيبة، كما أن اليهود من جهة أخرى منحوا امتياز ممارسة كل الأنشطة الاقتصادية وغيرها بما فى ذلك أعمال الإدارة فى الدولة(٢). ويمكن تفسير احتكار الاقباط للشئون الإدارية والمالية فى ضوء الحقيقة القائلة بأنه لم تكن هناك مدارس أو معاهد لتخريج المتخصصين فى الادارة إنما كانت مهنة وراثية مثل معظم المهن فى تلك العصور .

وفى عهد الخليفة «عمر بن عبد العزيز» (٩٩ / ١٠١هـ) ، (٧١٧-٧١٩م) جرت محاولة لإحلال الموظفين المسلمين محل أهل الذمة كذلك حل الموظفون المسلمون محل رؤوساء الكور الأقباط- إلا أن هذا القرار لم يستمر سارياً مدة طويلة وظل القبط يلون هذه الوظيفة بعد ذلك: فقد عثر على اسم موظفى قبطى من رؤساء القرى فى بردية يرجع تاريخها إلى سنة ١٧١هـ/ ٧٨٧م (٣).

وأفاد أهل الذمة من المفهوم الدينى للدولة الإسلامية، فقد كان على رأس الدولة خليفة النبى عليه الصلاة والسلام والقرآن هو مصدر التشريع كما حظيت الأقليات الدينية فى الدولة بضمان حرية العقيدة بجانب حرية كسب العيش وتأمين الأرواح والأعراض، ومن ثم كانت لهم علاقات ودية وصلات بالرعايا المسلمين، كما برزت أسماء بعض من تميزوا فى حرف بعينها ومهن خاصة مثل الطب، وتمدنا المصادر بطائفة من أسماء أولئك مثل بلطيان البطريرك

١- دينيت : الجزية والإسلام ، ص١١٢ .

٢- ترتون : أهل الذمة ص٢٤ .

The Jews : Their hist , vol. I, p. 1116 .

٣- سيدة كاشف : مصر فى عصر الولاة ص١١٩ ، وانظر جروهمان : أوراق البردى العربية ، ج٣ ، ص١٥ حيث أورد بردية عبارة عن وثيقة تاريخها ٩٠ / ٩١هـ ، (٧٠٩ / ٧١٠م) يطالب فيها قُرّة بن شريك «باسيل» بما تبقى من الجزية كذلك أورد جروهمان (ج٣، ص٦٠) خطاباً خاصاً بضريبة الطعام من قرة إلى عاملين هما بقطر بن تيودسيوس وأباقيرس بن أندرياس .

الملكانى الذى عالج إحدى جوارى الخليفة العباسى المنصور ، فكافأه برد كل الكنائس الملكانية التى استولى عليها اليعاقبة(١).

نأتى بعد هذا إلى مناقشة محور العلاقة بين مصر والدولة الإسلامية وهى الناحية المالية، والحقيقة أن هذا الجانب فى العلاقة بين الطرفين كان محط اهتمام الخلفاء سواء غداة الفتح أو بعد ذلك ، وكانت مصر تعتبر مصدراً مهمًا للمال الذى تحتاجه الدولة سواء كان مقرها المدينة المنورة أو دمشق أو بغداد ، وبدأ هذا الاتجاه فى الوضوح منذ خلافة «عثمان بن عفان» الذى وجه اللوم إلى «عمرو بن العاص» – لأن خليفته «عبد الله بن أبى السرح» زاد فى مقدار خراج مصر– بقوله «لقد درت اللقحة بعدك يا عمرو» فأجابه هذا بقوله «نعم ولكن أجاعت أبناءها»(٢) مجسمًا بذلك حقيقة ما حدث نتيجة زيادة الخراج التى أثلجت صدر الخليفة ، وقد ازداد هذا الاتجاه وضوحًا فى عصر الدولة الأموية ثم العباسية وما بعد ذلك، كما سيتضح فى الصفحات التالية .

ومن المعروف أن المصريين عوملوا على أساس أن بلادهم فتحت صلحًا وكانت أهم شروط الصلح فرض الجزية بواقع دينارين عن كل رجل – وأعفى منها الشيوخ والأطفال والنساء– مقابل تأمين المصريين على حياتهم وأموالهم وأعراضهم علاوة على ما يمكن تسميته «ضريبة الطعام» على من يسكنون الريف . ويتضح من شروط التسليم أن المعاهدة شملت الأقباط فقط دون الروم الذين خيروا بين الالتزام بشروط الأقباط أو الخروج إلى «أرض الروم»(٣) وقد صولح «أهل الجزية» فى مصر صلحا ثانيًا فى خلافة «عمر بن الخطاب» على أن تستبدل ضريبة الطعام والكسوة بدينارين « ... فرضوا بذلك وأحبوه ...»(٤)، كما فرضت الجزية على اليهود المقيمين فى مصر آنذاك وقدر عددهم فى الإسكندرية وحدها بأربعين ألف يهودى(٥).

١– تاريخ ابن البطريق ، ص٥١ ، ٥٢ .

٢– البلاذرى: فتوح البلدان، ص٢٢٢ ، ٢٢٣ .

٣– ابن عبد الحكم: فتوح مصر ص٧٠ ، ٧١ ، ٨٢ ، ٨٥ ؛ البلاذرى: فتوح البلدان، ص٢١٤ ، ٢١٥ ؛ تاريخ ابن البطريق ص٢٢ ، ص٢٤ ؛ المقريزى: الخطط ، ج١ ، ص٧٧ .

٤– البلاذرى : فتوح البلدان، ص٢١٦ / ص٢٢٠ .

٥– ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص٨٢ ؛ تاريخ ابن البطريق : ٢٦ .

والواضح أن «عمرو بن العاص» لم يشأ أن يحدد سياسة ثابتة بشأن الضرائب التى تجبى من أهل الذمة فى مصر بل جعلها نسبية تخضع للظروف ووفقًا لحاجة الدولة ؛ إذ تروى المصادر أن صاحب «إخنا» سأل عمرو بن العاص» عن مقدار الجزية الواجبة على كل قبطى فأجابه «أنتم خزانة لنا إن كثر علينا كثر عليكم وإن خفف عنا خفف عنكم[1]».

ويتضح مما أورده ابن عبد الحكم وغيره من المؤرخين[2] أن النظام الضريبى بقى شبيهًا بما كان عليه أيام البيزنطيين إذ يقول ابن عبد الحكم أن عمرو بن العاص «... أقر قبطها على جباية الروم ....» أى فيما يخص بضريبة الأرض وغيرها . وكان يتم تسديد الجزية أحيانًا عن القرية ككل، وكانت هذه نوعًا من الضرائب النسبية التى تخضع لأحوال الممولين «... فإذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم، وإن قل أهلها وخربت نقصوا ....» وكان رؤساء القرى يجتمعون لبحث حالة القرى ويقررون لكل قرية الضريبة التى تناسبها من حيث سعة مزارعها وسكانها ، ويخرجون من ذلك حساب أوقافهم ومصاريف حماماتهم ومعدياتهم وأعباء الضيافة للمسلمين– وكانت الضرائب تجبى من القرية باعتبارها وحدة متكاملة وذلك بغض النظر عن أحوال الأفراد، وتعتبر الأرض فى هذه الحالة «أرض عهد» من وجهة نظر المشرع الإسلامى بحيث إن الفرد لو مات دون ورثة عادت أرضه إلى القرية ، وكانت الجزية تؤدى عن هذه القرى بشكل التزام جماعى من الجالية الذمية الموجود بها ، أما حيث تكون الجزية على الرؤوس (الأفراد) فإن الأرض تعتبر أرض خراج بمعنى أن صاحبها يؤدى عنها خراجًا بجانب الجزية الشخصية ، فإن مات صاحب الأرض تؤول ملكيتها إلى الدولة [3].

وقد ذكر ابن عبد الحكم أن أهل القرية كانوا يتضامنون لمساندة من يعجز عن زراعة أرضه

١– ابن عبد الحكم : فتوح مصر : ص١٥٤ ، ١٥٦ ؛ المقريزى : الخطط ج١ ص٧٧ / ص٧٨ .

٢– ابن عبد الحكيم : فتوح مصر : ص٧٠ / ٧١ ، البلاذرى : فتوح البلدان ص٢١٤ / ص٢١٥ ؛ تاريخ ابن البطريق ص٢٢ / ص٣٢ ؛ المقريزى: الخطط ج١ ص٧٧ وما بعدها .

٣– ذكر دانييل دينيت فى كتاب الجزية والإسلام (ص١٤٢ / ص١٤٣) أنه كان هناك نوعان من الجزية هما «جزية الرؤوس» أى الجزية المفروضة على الأفراد– والجزية العامة، وكانت الأولى جزءًا من الثانية– والواقع أنه لم يكن ثمة ازدواج فى الجزية إنما كانت هناك وسيلتان لتأديتهما : إحداهما انفرادية، بمعنى أن يؤديها كل فرد عن نفسه والثانية : جماعية بمعنى أن تؤديها الجالية عن نفسها .

منهم[1] وقد اختلفت الروايات بشأن عدد أهل الذمة فقد تراوح تقدير عدد القُبط ما بين ستة وثمانية ملايين عقب الفتح [2].

وقد قام أول تنظيم منسق للإدارة المالية في مصر على يد «عبدالله بن سعد» (٢٥ - ٣٥هـ/ ٦٤٥-٦٥٥م) وتلت ذلك إجراءات تنظيمية أخرى وتعديلات شملت في كثير من الحالات إحصاءات مستقلة للأراضي والسكان، وسرعان ما اتضح أن المعدل الموحد للجزية (ديناران لكل فرد) كان مجحفًا بالفقير وامتيازًا للغني، ومن ثم أعيد التنظيم الضرائبي على أساس التقييم الخاص لكل فرد وكل قطعة أرض . وهكذا وبعد ستين عامًا من الفتح كان في البلاد نظام ضريبي على درجة رائعة من الإتقان والتخصص[3] ويؤكد هذه الحقيقة الكشوف التي حفظتها لنا أوراق البردي من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) والتي دونت فيها أسماء أشخاص مختلفين تختلف مقادير الجزية التي يدفعونها [4].

ومن المؤكد أن نسبة من هذه الأموال كانت تنفق محليًا لأغراض المشروعات العامة ولم تكن تسدد للدولة بعلم المسئولين . كما يتضح من أوراق البردي أيضًا أن النساء لم تدفعن الجزية ويدفعها بعض القسس بينما أعفي منها آخرون ، ولاتوجد أية دلائل على أن الرهبان دفعوها في القرنين الأول والثاني للهجرة في رأي «ترتون» ولكن هذا الرأي يخالف الحقيقة التي أشار إليها بعض المؤرخين المسلمين والمسيحيين على السواء وهي أن «عبد العزيز ابن مروان» (٦٥ - ٨٦هـ / ٦٨٤-٧٠٥م) قد أحصى الرهبان وأخذ عن كل منهم دينارًا فكانت « ... أول جزية من الرهبان ...»[4] وربما كان الدافع إلى ذلك هو كثرة من يلجئون إلى الأديرة هربًا من فداحة الضرائب .

وقد أخذت الأعباء المالية تتزايد على سكان البلاد بوجه عام مما أنتج حركة مقاومة سلبية واسعة النطاق تمثلت في عمليات الهروب بأعداد كبيرة من القرى مما دفع «قرة بن شريك» (٩٠-٩٦هـ / ٧٠٨-٧١٤م) إلى إنشاء هيئة خاصة لمقاومة تلك الحركة وإعادة الهاربين إلى

١- ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص١٥٢ / ص١٥٣ .

٢- المرجع السابق : ص٧٠ / ٧١ .

٣- دينيت: الجزية والإسلام، ص١٤٨ / ص١٥٢ .

٤- سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ، ص٣٣ .

أماكن سكناهم[١] كما أصدر المراسيم التي يطلب فيها اتباع العدالة في جباية الضرائب . وقد حفظت لنا أوراق البردى بعض هذه المراسيم [٢].

ورغم ذلك فإنه يبدو من خلال مصادر تلك الفترة أن الأعباء المالية تزايدت بشكل أخرج المصريين (مسلمين وذميين) عن طور المقاومة السلبية إلى مرحلة من المقاومة المسلحة فتكررت ثورات القبط خلال سنوات ١٠٧هـ / ٧٢٥م ، ١٢١هـ / ٧٣٨م، ١٣٢هـ / ٧٤٩م ثم في عامي ١٥٠ هـ / ٧٦٧م، و١٥٦هـ / ٧٧٣م واستطاعت الحكومة أن تخمد هذه الحركات كلها إلا أن أخطر هذه الثورات جميعًا وأكثرها دلالة على ما وصل إليه الحال نتيجة عسف جباة الضرائب من جهة ، وتمادي الدولة وموظفيها في استنزاف المصريين من جهة أخرى ، هي تلك الثورة التي اشتعلت سنة ٢١٥هـ / ٨٣٠م لتشمل كل أنحاء البلاد ويشارك فيها المسلمون والأقباط جميعًا فامتنعوا عن أداء الضرائب وطردوا عمال الدولة ولم تستطع القوات الحكومية إخماد الثورة إلا بعد قدوم الخليفة المأمون بنفسه إلى مصر سنة ٢١٧هـ - ٨٢٣م حيث استطاع قائد جيوشه المسمى الأفشين هزيمة القبط وقتل رجالهم وسبي نساءهم وباع أطفالهم . ويرى المقريزي أن ثبات القبط وقتذاك «... دالة منهم بما هم عليه من القوة والكثرة ....» ولكن الهزيمة هذه المرة كانت ساحقة بحيث كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ المجتمع المصري إذ تحول كثيرون إلى الإسلام «.. وغلب المسلمون على أماكنهم من القرى[٣] ....» وهكذا أصبح المسلمون أغلبية في مصر، وبدأت منذ ذلك الوقت تتحدد سمات الشعب المصري بالمفهوم المعاصر .

ورغم ذلك فقد بدأ تقنين الأعباء المالية المتزايدة بولاية «أحمد بن المدبر» خراج مصر ؛ فقد استحدث ما عرف بعد ذلك باسم المال الهلالي (وهو ما أحدثه ولاة السوء من الضرائب التي كانت تؤدى شهريًا وفق التقويم الهلالي) كما فرض ضرائب جديدة على المراعي والمصائد، وضاعف قيمة الضرائب المطلوبة من المسلمين وأهل الذمة على السواء . ويبدو أنه اتبع إجراءات تعسفية في جمع الأموال مما جعل البطريرك شنودة يختفي هربًا مدة ستة شهور[٤].

١- سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ، ص١٢٧ .

٢- انظر نص أحد المراسيم كما جاء على بردية محفوظة بالمتحف البريطاني في كتاب تريتون : أهل الذمة ، ص١٥٤ / ١٥٥ .

٣- تاريخ ابن البطريق : ص٥٧ ؛ تاريخ ابن الراهب : ص١٢٩ / ص١٣٠ ؛ المقريزي: الخطط ج٢ ، ص٢٥٩ / ٢٦١ .

٤- ابن إياس : نشق الأزهار، ص٣٢ / ص٣٤ .

ونخلص من هذا كله بنتيجة هامة هى أن أهل الذمة قد أفادوا من مفهوم الدولة الإسلامية تجاه حرية العقيدة وضمان الحريات الاجتماعية بشكل عام كما أنهم شاركوا فى كافة مجالات النشاط فى الدولة ووصل بعضهم إلى مناصب عليا فى السلك الإدارى وإن تعرضوا لمضايقات مالية لم يكن مبعثها الاضطهاد الديني بدليل أن المصريين المسلمين قد عانوا من هذه المضايقات بنفس القدر تقريبًا . وكانت الدولة سواء كان مركزها «المدينة» أو دمشق أو بغداد تعتبر أن مصر والمصريين موردا للدخل . ولاغرو أن أصبح التنظيم الضرائبى على درجة فائقة من الإتقان والتخصص بعد ستين عامًا فقط من الفتح الإسلامى لمصر .

الدولة الطولونية (٢٥٤ - ٢٩٢هـ / ٨٦٨ - ٩٠٥م) :

وفد « أحمد بن طولون» إلى مصر نائبًا عن «باكباك» التركى الذى ولى إقطاعها من قبل الخلافة العباسية واستغل «ابن طولون» ضعف الخلافة فى بغداد فاستقل بمصر مؤسسًا بذلك «الدولة الطولونية» التى حكمت مصر ما يقرب من ثمانية وثلاثين عامًا.

والواقع أننا لانستطيع أن نحدد معالم سياسة ثابتة تجاه أهل الذمة فى ذلك العصر، فيما عدا إشارات متفرقة فى بعض المصادر، وربما يكون ذلك راجعًا إلى أن حياتهم سارت فى إطارها الطبيعى، ونستدل على صحة هذا الافتراض بما تمدنا به المصادر من حقائق تشير إلى أن أهل الذمة عملوا فى أعمال الإدارة[١] والطب والهندسة وغيرها من الأعمال، وبرع بعضهم فى هذه الأعمال حتى حاز شهرة واسعة ، فقد استخدم «أحمد بن طولون» مهندسًا قبطيًا فى بناء عين، وأعاد استخدامه فى تصميم وبناء جامعه ، وكافأه بعد بناء الجامع بمبلغ من المال وخلعة « ... وأجرى عليه الرزق إلى أن مات ...»[٢]، كما استخدم «أحمد بن طولون» عددا من الأطباء النصارى واليهود [٣].

١- البلوى : سيرة أحمد بن طولون ، ص١٦١ / ص١٦٤ .

٢- نفسه ، ص١٨١ / ١٨٣ ، واسم هذا المهندس هو «سعيد بن كاتب الفرغاني» ص١٨١ ، هـ١ ؛ المقريزي: الخطط ج٢ ، ص٢٦٤ / ص٢٦٥ .

٣- يتحدث البلوى فى «سيرة أحمد بن طولون» (ص٣١٩ / ص٣٢٩)، عن علاقات ابن طولون بأطبائه ويذكر أيضًا عقابه «لسعيد بن نوفيل» الطبيب النصراني وقتله أثناء علاجه له (ص٣٢٨ / ٣٢٩) ، وانظر أيضًا : ابن أبي صيبعة : طبقات الأطباء ص٤٥٠، السيوطي حسن المحاضرة ج١ ص٣١١ ؛ ابن تغرى بردي: النجوم :ج٢ ص١٧ .

أما من الناحية الاجتماعية فقد شارك أهل الذمة في أحداث الحياة العامة بشكل أو بآخر ، وحين اشتد المرض بأحمد بن طولون أمر الرعية بالدعاء له - كما يحدث في صلاة الاستسقاء إذا هبط النيل- وخرج اليهود بتوراتهم والنصارى بأناجيلهم ، بينما خرج صبيان المكاتب بالألواح على رؤوسهم « ... وخرج سائر العلماء والصلحاء ، وهم يدعون الله تعالى بالعافية والشفاء ...» واستمروا على ذلك عدة أيام إلى أن مات [١].

ويذكر ابن الراهب أن «أحمد بن طولون» باع الكنائس المسيحية لليهود [٢]، بينما يقرر مان Mann أن البطريرك اليعقوبي ميخائيل قد اضطر إلى بيع كنيسة بالفسطاط إلى اليهود حتى يستطيع تدبير المبلغ الذى طلبه منه «أحمد بن طولون» [٣]، وقد تحولت هذه الكنيسة فيما بعد إلى معبد يهودى مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الغرض من ذلك الإجراء كان ماليًا بحتًا ولم يتخذ سمة الاضطهاد الديني. وعندما أراد ابن طولون بناء عاصمته الجديدة «القطائع» أمر بتدمير قبور اليهود والنصارى الموجودة فى المكان المزمع البناء فيه[٤] ولاندرى إن كانوا قد عوضوا عنها أم لا .

وحين تولى أحمد بن طولون مصر كان همه الأول تخفيف عبء الضرائب الفادحة التى أثقلت كاهل المصريين بسبب ما استحدثه «ابن المدبر» من ضرائب فى جميع أعمال الديار المصرية كانت حصيلتها حوالى مائة ألف دينار سنويًا[٥] وتبدو سياسة الخلافة العباسية واضحة فيما يتعلق بالناحية المالية من خلال ما أوردته المصادر من أن الخليفة المعتمد أرسل يستحث أحمد بن طولون فى إرسال الأموال فاحتج بأن الخراج خارج عن يده ، وحين انفرد ابن طولون بالحكم «.. امتنع عن المظالم لديه..»[٦].

١- البلوى : سيرة أحمد بن طولون ، ص٣٣٠ / ٣٣١ ؛ الكندى : الولاة والقضاة ص٢٢١ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم ، ج٢ ، ص١٨ .

٢- تاريخ ابن الراهب ، ص١٣٢ .

٣- Mann (J.) : The Jews: vol . I, pp. 14-15 . .

٤- الكندى : الولاة والقضاة ، ص٢١٥ ؛ ابن دقماق : الانتصار، ج٤ ، ص١٢١ ؛ ابن تغرى بردى: نشق الأزهار : ص٣١ / ٣٢ .

٥- ابن تغرى بردى: النجوم ج٣، ص١٥ .

٦- الكندى: الولاة والقضاة ، ص٢١٧ ؛ ابن تغرى بردى: النجوم ، ج٣ ، ص٧-٩ .

وبعد موت «أحمد بن طولون «خلفه ابنه» «خمارويه» (٢٧٠-٢٨٢هـ / ٨٨٣-٨٩٥م) ، ويبدو أنه اتبع سياسة متسامحة تجاه أهل الذمة، وبعد مقتله خلفه ولداه «أبو العساكر جيش» و«هارون» على التوالي وقتل الأخير في معركة ضد القائد العباسي «محمد بن سليمان» ، وخلفه عمه «شيبان» الذى لقى نفس المصير وانتهى حكم الأسرة الطولونية بدخول «محمد بن سليمان» مصر سنة ٢٩٢هـ (٩٠٥م) إلا أن البلاد عانت الكثير أثناء فترة الاضطرابات والحروب التى واكبت سقوط الدولة الطولونية ، وبقيت البطريركية اليعقوبية خالية حوالى أربعة عشر عاماً، بينما ظل الكرسى الملكانى شاغراً حوالى إحدى عشرة سنة [١].

وبسقوط الدولة الطولونية عادت مصر ثانية إلى حظيرة الدولة العباسية ، وبقى «محمد بن سليمان» فى مصر فترة من الوقت ارتكب أثناءها الكثير من الفظائع ضد المصريين، كما أحرق القطائع ونهب الفسطاط[٢] ثم تولى حكم مصر «عيسى النوشرى» الذى واجهته ثورة «محمد الخلنجى» الذى جمع حوله الكثير من الجنود بدعوى الانتصار لآل طولون فهرب «النوشرى» إلى الجيزة «.. وبقيت مصر مدة بلا وال عليها ولا حاكم فيها ...»، ودخل «الخلنجى» الفسطاط فأحسن المصريون استقباله وتولى الحكم فعين لنفسه وزيراً نصرانياً ، وقلد ذلك النصرانى الخراج [٣].

وانتهى الأمر بسقوط «الخلنجى» وعودة «عيسى النوشري» الذى استخدم بعض الموظفين النصارى[٤] وفى سنة ٢٩٥ هـ (٩٠٨م) - أثناء ولاية «عيسى النوشري» - أمر الخليفة «المقتدر» العباسى ألاّ يستخدم أحد من اليهود والنصارى إلا فى الطب والجهبذة (أعمال الصيرفة) فقط، كما ألزمهم بلبس الغيار ، مما يدل على أن ذلك الخليفة لم يشأ أن يبعد أهل الذمة عن كل مناصب الدولة الإدارية ولكنه أراد أن يحدد وجودهم فى وظائف بعينها وربما كان دافعه إلى ذلك محاولة إكساب الأمر الواقع صفة الشرعية واضعاً فى اعتباره ما تحتاج إليه الدولة[٥]. وعلى كل حال فإننا لانعلم مدى ما وصل إليه تطبيق ذلك المرسوم فى مصر .

١- ابن تغرى بردى : النجوم ج٣ ، ص١٩١ / ١٩٣ .
Butcher : The Story of the Church: vol . I. pp. 484-489 .

٢- الكندى : الولاة والقضاة ، ص٢٤٨ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم ، ج٣ ، ص١٤٤ .

٣- ابن تغرى بردى : النجوم ، ج٣ ص١٤٧ / ١٥٠ .

٤- المرجع السابق : نفس الجزء والصفحة .

٥- أبو المحاسن: النجوم ج٣ ، ص١٦٥ .
Fischel: Jews in the Economic and Political Life, p. 7 .

ويتضح من بعض الأشعار التى قيلت فى محاولة الغزو الفاطمى لمصر سنة ٣٠٢هـ / ٩١٤م والتى انتهت بهزيمة «حباسة» قائد الجيش الفاطمى قرب الجيزة أنه كانت هناك مكاتبات بن بعض المصريين- وبينهم بعض الأقباط - وبين الفاطميين[١] مما يدل على سوء حال المصريين جميعًا فى تلك الفترة ومنهم أهل الذمة بطبيعة الحال. ويؤكد هذا الافتراض أنه فى سنة ٣١٢هـ / ٩٢٤م أخذت الجزية من الرهبان فى جميع أنحاء البلاد حتى رهبان دير سانت كاترين بسيناء ، ولكن الجزية رفعت عن الرهبان بعد تقدمهم بالشكوى إلى الخليفة المقتدر العباسى[٢] ومن ناحية أخرى فإن هذه الحادثة تدل على أن الجزية لم تكن تؤخذ من الرهبان قبل ذلك وإلا فما معنى تقديم شكواهم للخليفة ؟

الدولة الإخشيدية (٣٢٣-٣٥٨هـ / ٩٣٥-٩٦٩م) :

قامت الدولة الإخشيدية فى مصر مدة تزيد قليلا عن أربعة وثلاثين عامًا، وهى مدة قصيرة لاتستطيع أن تُرْسِي دعائم سياسة ثابتة فى أى اتجاه لاسيما أنه بعد وفاة «محمد ابن طغج مخلفه ولداه» «أبو القاسم أنوجور» و«أبو الحسن على» تحت وصاية «كافور» صاحب السلطة الفعلية فى ذلك الوقت ، وبعد موت كافور تولى الحكم حفيد الإخشيد «أبو الفوارس أحمد بن على » وهو صبى فى الحادية عشرة. فضلا عن أن الأزمات الاقتصادية وموجات القحط والوباء التى اجتاحت البلاد فتكت بالكثيرين، كما أن الأخطار الخارجية تهددت البلاد من كل جانب ، ومن ثم كان حكم الإخشيد فى جملته عبارة عن حملات متواصلة لتأمين دولته مما أرهق البلاد بصفة عامة بسبب فداحة الضرائب التى فرضت لتمويل تلك الحروب . وهكذا لم يكن لدى الأخشيديين الوقت أو الفرصة لتحديد معالم سياستهم الداخلية، وينسحب هذا بالطبع على موقفهم من أهل الذمة، فقد كانت سياسة الدولة تجاه هؤلاء تتارجح ما بين العطف عليهم من ناحية ، والاشتداد عليهم من ناحية أخرى.

وقد سارت حياة أهل الذمة فى مسارها الطبيعى أنذاك فى إطار المشاركة فى الحياة العامة باستثناء بعض الحوادث كما أنهم احتفلوا بأعيادهم التى شاركهم المسلمون فيها : فقد أقبل المصريون على الاحتفال بعيد الغطاس على اختلاف الملل والمذاهب[٣] وفى سنة ٣٣٠هـ ،

١- الكندى : الولاة والقضاة ، ص٢٧٣ .

٢- تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكى ، ص٨٣ .

٣- تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكى ، ص١٩٦ ، ١٩٧ .

٩٤١م شارك محمد بن طغج الإخشيد فى الاحتفال بعيد الغطاس الذى كان احتفالاً رائعا على صفحة النهر العظيم وعلى شاطئيه شارك فيه المصريون جميعًا بغض النظر عن دياناتهم[١] كما أن بقية الاحتفالات كانت تتم فى حرية تامة حسبما يتضح مما رواه ابن إياس من أن الخليفة المعز الفاطمى أبطل بعض مظاهر الاحتفال «بعيد النيروز» ، وعيد الغطاس التى كانت تسئ إلى الأخلاق العامة[٢] ما يدل على أنه لم تكن هناك مثل تلك القيود أيام الاخشيديين .

ولما دخل الفاطميون مصر أودعت زوجة الأخشيد جواهرها لدى أحد اليهود، ولما طالبته بها أنكرها ، فشكته إلى الخليفة المعز الذى أعاد لها جواهرها[٣] وربما يكون ذلك دليلاً على مدى مشاركة اليهود فى الحياة الاجتماعية فى مصر عمومًا، كما يدل على أنهم كانوا يقومون فى ذلك العصر بنفس الدور الذى تقوم به البنوك حاليًا من عمليات الإيداع وحفظ الأموال والمجوهرات .

وفى بعض الأحيان كان النصارى يتعرضون لغضب عامة المسلمين بسبب أحداث خارجية كما حدث سنة ٣٤٩هـ، ٩٦٠م إذ ثار العامة وهاجموا بعض الكنائس، كما تكرر ذلك سنة ٣٥٠هـ، ٩٦١م بسبب اعتداءات البيزنطيين على الأراضى الإسلامية بالشام[٤].

وقد عمل أهل الذمة فى الوظائف المالية والإدارية ووصل بعضهم إلى مناصب خطيرة فقد استطاع اليهودى الشهير يعقوب بن كلس أن يحوز ثقة كافور الإخشيدى ، وعقد لصالحه عدة صفقات تجارية حتى عرف باسم «تاجر كافور» ولابد أنه تولى وظيفة هامة تحمل معها السيطرة على كل الإدارة المالية فى الدولة[٥] ولم يتردد يعقوب بن كلس فى اعتناق الإسلام طمعًا فى تولى الوزارة مما أثار عليه حنق الوزير «جعفر بن الفرات» الذى قبض عليه بعد موت كافور ، ولكنه اشترى حريته ببعض المال وهرب إلى المغرب حيث التحق ببلاط المعز لدين الله

١- المقريزى: الخطط ج١ ص٢٩٤ ، ص٢٩٥ : ترتون أهل الذمة ص١١٥ .

٢- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص٤٦ ، ٤٧ .

٣- أبو المحاسن : النجوم، ج٤ ، ص٧٨ .

٤- تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكى: ص١١٦ / ١١٧ .

٥- ابن سعيد : النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة ، ص٢١ ؛ تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكى ص١٧٢ / هـ ١٧٣: . Fischel: Jews in the Economic, pp. 47-5 , Mann : The Jews. vol , I. p. 17 .

الفاطمى ، ويقول أبو المحاسن بن تغرى بردى إنه كان « ... أكبر أسباب حركة المعز وإرسال القائد جوهر إلى الديار المصرية»(١).

وفى الجانب الثقافى برزت بعض أسماء ليهود ونصارى لمعوا وتفوقوا فى ميادين مختلفة مثل «سعيد بن البطريق» الذى برع فى مهنة الطب وكانت له دراية بعلوم النصاري ومذاهبهم وألف فى التاريخ وتولى بطريركية الملكانية سنة ٣٢١هـ ، سنة ٩٣٢م . وكان بينه وبين شعبه شقاق عظيم، كما برز الطبيب اليهودى «موسى بن العازار» (ت سنة ٣٦٣هـ، ٩٧٣م)(٢)، كذلك ظهر من نوابغ اليهود ذلك المدرسى الشهير «سعديا الفيومى» الذى ترجم التوراة إلى العربية بجانب ما ألفه من كتب أخرى فى المسائل الدينية وقد رحل إلى العراق فى مرحلة لاحقة، وربما يكون قد تولى رئاسة اليهود (٣).

ويقرر بعض الباحثين أنه بعد موت سعيد بن البطريق غاصت الكنيسة الملكانية فى زوايا النسيان ولم تعد لها تلك الأهمية السابقة كمنافس قوى للكنيسة اليعقوبية(٤). ولكن الحقيقة أن أتباع هذه الكنيسة ظلوا يشاركون فى أحداث الحياة العامة فى مصر فى فترات لاحقة فقد أرسل الظاهر بيبرس سفارة إلى القسطنطينية كان من أعضائها البارزين بطريرك الملكانيين وهو الأنبا سيوس الذى عرفته المصادر العربية باسم «الرشيد الكحال» الذى يبدو من لقبه أنه كان طبيبًا لأمراض العيون(٥) كما أن الملكانيين احتفظوا بعدد من الكنائس والأديرة فى البلاد أهمها دير سانت كاترين فى سيناء. وستوضح لنا الوثائق والأحداث التى يعالجها هذا البحث مدى ضعف ذلك الرأى .

ولاشك فى أن يهود مصر كانوا خاضعين من الناحية الدينية لجاؤونيم العراق (الرؤساء الدينيين) وأكاديمياتهم. كما أن مدارس العراق حصلت على إعانات كثيرة من اليهود العراقيين الذين استوطنوا مصر بأعداد كبيرة(٦).

وقد أصبح ليهود مصر رئيس مستقل بعد قيام الدولة الفاطمية فى مصر كما سنرى فى الصفحات التالية .

١- أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة ج٤، ص١٧٥ .

٢- ابن أبى أصيبعة : طبقات الأطباء ، ص٥٤٤ ، ص٥٤٦ .

٣- Mann : The Jews: vol , I. p. 14 .

٤- Butcher : The Story of the Church of Egypt , vol . I, pp. 14-15 .

٥- ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ص٧٣ ; المقريزى: السلوك ج١ ، ص٤٧١، ص٤٧٢ ; ابن الفرات: ج٧ ، ص١٧٩ .

٦- Mann: The Jews, vol . I pp. 14-15 .

الدولة الفاطمية (٣٥٨-٥٦٤هـ / ٩٦٩-١١٧١م) :

فتح الفاطميون مصر سنة ٣٥٨هـ / ٥٦٤م ليستمروا في حكمها أكثر من قرنين حتى موت العاضد آخر الخلفاء الفاطميين، والحقيقة أن أحوال أهل الذمة قد تغيرت تحت الحكم الفاطمي تغيراً كبيراً ، فقد ساهموا في الشئون الإدارية والاقتصادية والسياسية بشكل لم يحدث في فترة أخرى . وبغض النظر عن الظاهرة المؤقتة للاضطهادات التي حدثت أيام الحاكم بأمر الله الذي عرف بشذوذ تصرفاته فإن العصر الفاطمي يجب أن يؤخذ ككل باعتباره العصر الذهبي لأهل الذمة.

ومن الغريب أن الدولة الفاطمية لم تتبع سياسة التسامح الديني إزاء المصريين المسلمين أتباع المذهب السني في الوقت الذي حظي فيه أهل الذمة بمثل هذه الحريات، وكانت الدولة تدرك أن هناك توترا في العلاقة بينها وبين المصريين منشؤه الخلاف المذهبي من ناحية واعتماد الفاطميين على المغاربة في إدارة شئون دولتهم من ناحية أخرى[١].

ووصل بعض اليهود والنصارى- إلى أرقى المناصب المالية والإدارية في الدولة الفاطمية ولعل أشهرهم قاطبة يعقوب بن كلس الذي أعلن إسلامه في أيام كافور. فقد قلده المعز الخراج «.. ووجوه الأموال جميعها والحسبة والسواحل والأعشار والجوالي والأحباس وجميع ما يضاف إلى ذلك وما يطوى في مصر وسائر الأعمال..» وشاركه في ذلك «عسلوج بن الحسن» اليهودي[٢] وفيما بعد أصبح أول وزير للدولة الفاطمية في عهد العزيز . وقد أحرز أهل الذمة من المكانة والنفوذ ما تمكنوا بواسطته أن يفيدوا إخوانهم في العقيدة كما أن بعضهم استغل نفوذه ليسيئ إلى المصريين المسلمين مما جعل هؤلاء يضجون بالشكوى بين آن وآخر ، وتمدنا المصادر التاريخية بالأمثلة التي تؤيد صحة هذا القول:

فقد كتبت امرأة إلى العزيز «.. بالذي أعز اليهود بمنشا والنصارى بابن نسطورس وأذل المسلمين بك إلا قضيت أمري» مشيرة بذلك إلى نفوذ منشا اليهودي وابن نسطورس النصراني اللذين توليا مقاليد الأمور بعد وفاة الوزير يعقوب بن كلس، وعقد مجلس للتحقيق ظهر منه صحة ما حملته الرسالة فقبض على منشا وابن نسطورس وصودرت أملاكهما وأعقب قرار ذلك بطرد الموظفين من أهل الذمة ولكن الأمور لم تلبث أن عادت لسابق سيرتها كما عفى

١- المقريزي. اتعاظ الحنفا : ص١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، سرور : مصر في عصر الدولة الفاطمية : ص٤٧ - ٥٠ .

٢- المقريزي: اتعاظ الحنفا : ص١٩٦ ، ص١٩٧ .

الخليفة عن ابن نسطورس وولاه الوزارة بفضل تدخل زوجته المسيحية[١]. وكان معظم الكتاب المستخدمين في مسح أراضي الخراج وتحصيل الضرائب من الأقباط. وفي أيام الحافظ بالله حدث خلاف بين أحد هؤلاء الكتبة وصاحب معدية رفض التنازل عن أجر تعدية الكاتب النصراني واحتجز لجام بغلته، فانتقم منه الأخير وأثبت عليه أرضا وهمية مساحتها عشرون فدانًا باسم «أرض اللجام». وعند التحصيل أجبر صاحب المعدية على دفع خراج الأرض الوهمية بعد ما ضرب حتى باع معديته وغيرها فتظلم للخليفة الحافظ وظهرت حقيقة الأمر فعوقب النصراني بتشهيره «... في مركب تطوف به في سائر الأعمال وينادى عليه ...»[٢] وقد استخدم «الحافظ» نصرانيا يقال له «الأفرم» أميرًا للدواوين «..فأعاد كتاب النصارى إلى أوفر ما كانوا عليه فتفاخروا وركبوا البغلات الرائعة والخيل المسومة بالسروج المحلاة ، واللجم الثقيلة ، وضايقوا المسلمين في أرزاقهم واستولوا على الأحباس الدينية والأوقاف الشرعية، واتخذوا العبيد من المسلمين ، وصودر بعض الكتاب المسلمين حتى ألجأته الضرورة إلى بيع أولاده وبناته ...»[٣].

وكانت أم الخليفة «المستنصر» أمة سوداء عند تاجر يهودي هو «أبو سعد إبراهيم بن سهل التستري» تولى بفضلها ديوان الخليفة فميز اليهود، وانحاز إليهم حتى قتل (٤٣٩هـ-١٠٤٧م)[٤].

١- أبو المحاسن ، النجوم ج٤ ص١٧٥ : سرور : مصر في عهد الدولة الفاطمية ص٥٥ .
Fischel : Jews: p. 64 .

٢- المقريزي: الخطط ، ج٢، ص٨٦ .

٣- المقريزي: الخطط ، ج١ ص٤٠٤ ، ص٤٠٥ .

٤- قد تدلنا الأبيات التالية (أوردها ابن سعيد : النجوم الزاهرة في حل حضرة القاهرة : ص٣٥٨ ؛ السيوطي : حسن المحاضرة : ج٢ : ص١٥٢ و ص١٥٣ ، المقريزي: الخطط ، ج١ ص٤٠٥) على مدى انزعاج الناس من نفوذ أهل الذمة وتحكمهم فإن الشاعر يدعو الناس في تهكم مرير إلى اعتناق اليهودية، طالما أنها هي الوسيلة إلى السلطان:

يهود هذا الزمان قد بلغوا ... غاية آمالهم وما ملكوا
العز فيهم والملك عندهم ... ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر إني نصحت لكم ... تهودوا قد تهود الفلك

وكتب شاعر آخر:

إذا حكم النصارى في الفروج ... وغالوا بالبغال وبالسروج
وذلت دولة الإسلام طرا ... وصار الأمر في أيدي العلوج
فقل للأعور الدجال هذا ... زمانك إن عزمت على الخروج

ونستطيع من خلال وثائق الجنيزا التي نشرها Mann أن نتعرف على أهداف اليهود من وراء التحاقهم بخدمة الدولة إذ يقرر كاتب إحدى وثائق الجنيزا (ق٦هـ ، ق١٢م)- وهو مسجون يصر على براءته- أن ما فعله من أجل اليهود قرائين وربانيين معروف جيدا وأنه التحق بخدمة الحكومة «كي يكسب عيشه ويفعل خيرا لإخوانه في العقيدة في الوقت ذاته»[١].

ويتضح من وثيقة أخرى أن عداوة وتنافسًا قد اشتعلا بين اليهود والأقباط من أجل الفوز بوظائف الدولة، والوثيقة عبارة عن خطاب مرسل إلى يهود القسطنطينية (مما يدل على أن يهود مصر كانوا على صلة بيهود عالم البحر المتوسط آنذاك) ويقرر كاتب الخطاب أنه طرد من وظيفته بسعاية أحد النصارى المقربين للوزير [٢]، وهكذا نحصل من الوثائق على صورة للصراع المرير بين اليهود والمسيحيين من أجل الفوز بوظائف الإدارة المالية للدولة التي عاملتهم جميعًا بمقتضى قانون حرية العقيدة إلا أن مصالحهما المشتركة لم تمنع كلا منهما من شن حرب مريرة ضد الآخر.

وكتب أحد زوار القاهرة في العصر الفاطمي يصفها قائلا : «... وأكثر ما يتعيش بها اليهود والنصارى في كتابة الخراج والطب، والنصارى بها يمتازون بالزنار في أوساطهم واليهود بعلامة صفراء في عمائمهم ويركبون البغال ويلبسون الملابس الجليلة ...»[٣].

وفي بعض الأحيان اعتمدت الدولة على مكانة البطرك القبطي لدى الأحباش، ففي أثناء المجاعة التي اجتاحت البلاد في حكم المستنصر والتي عرفت باسم «الشدة المستنصرية» أشيع بين الناس أن ملك الحبشة منع النيل فأمر المستنصر البطريرك القبطي أن يتوجه إلى الحبشة لإطلاق النيل، كما تكررت تلك الحادثة في عام ٤٩٥هـ- ١١٠١م في خلافة الآمر[٤]. ورغم خطأ تصور تحكم الأحباش في النيل فإن الرواية تؤيد رأينا في اعتماد الدولة على مكانة البطريرك لديهم .

والواضح أن أهل الذمة قد مارسوا حياتهم الاجتماعية في العصر الفاطمي بشكل أفضل كثيرًا من أية فترة أخرى، فقد استمرت احتفالاتهم بأعيادهم التي شارك كبار رجال الدولة في

١- Mann: The Jews , vol . I, p. 219.

٢- Ibid , vol , I, p. 220 .

٣- ابن سعيد : النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، ص٢٨ .

٤- ابن إياس : نشق الأزهار ص٧٨ ، ٧٩ ؛ بدائع الزهور : ج١، ص٦٢، ٦٣ .

الاحتفال بها، ففي خميس العهد (الذى أطلق عليها المعاصرون اسم خميس العدس) كان رؤساء الأقباط يضربون خراريب الذهب[١] ويفرقونها على أرباب الدولة على سبيل التبرك وكان جملة ما يضرب منها نحو خمسمائة مثقال . وفى عهد الآمر كانت هذه الخراريب تضرب فى القاهرة، مصر ، قوص، الإسكندرية بالإضافة إلى صور وعسقلان بالشام[٢] واستمرت الاحتفالات رغم أن الخليفة المعز أمر بمنع المظاهر السيئة التى ارتبطت ببعض الأعياد مثل صب الماء على المارة فى الطرقات فى عيد النيروز، وإيقاد النيران ليلا «... وكانوا يخرجون فى ذلك عن الحد ...» كما منعهم من النزول فى المراكب وإقامة الخيام على شاطئ النيل فى عيد الغطاس بسبب ما كان يرتكب من المعاصى[٣] ولكن الأمر عاد إلى سابق عهده فى أيام الخليفة الظاهر ، وكان الاحتفال بعيد الغطاس من أكبر الأعياد التى يشارك فيها المسلمون والذميون على حد سواء؛ إذ كانت تنصب الخيام أيام المقياس على جانبى النيل وتكتسى صفحة النهر بالعديد من الزوارق والمراكب التى تُشْعل فيها الأنوار ليلا «... وكان يشعل على الشطوط فى تلك الليلة أكثر من ألف مشعل وفانوس ...»، «... ولايغلق فى تلك الليلة دكان ولادرب ولاسوق...» ويتهادى الفريقان بأصناف الطعام والحلوى[٤].

ومن الناحية الدينية فإن أهل الذمة لم يتعرضوا لأية اضطهادات طائفية باستثناء بعض الحوادث الفردية من ناحية، وما قام به الخليفة الحاكم بأمر الله من ناحية أخرى، ففى سنة ٣٨٦هـ- ٩٩٦م اشتعلت النيران فى الأسطول المعد للتوجه إلى طرابلس واحترق منه ستة عشر مركبًا، فاتهم تجار الروم بذلك وهاجمتهم العامة وقتلوا منهم عددا كبيرًا ثم امتد غضبهم إلى الكنائس فهاجموا بعضها إلى أن أمر «ابن نسطورس» بالكف عن ذلك [٥].

١- خراريب : ومفردها خروبة : كانت تستخدم فى وزن النقود الذهبية، وذكر المقريزى فى خططه أن خمسمائة دينار كانت تضرب فى دار الضرب بعشرين ألف خروبة ج١ ، ص٤٤٩ . ويرى الدكتور، حسنين ربيع أن الخروبة أقل من الدرهم.

Financial System: pp, 103-104 .

٢- المقريزى: الخطط ج١ ، ص٤٥٠ .

٣- ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، ص٤٦ ، ص٤٧ .

٤- نفسه ، ج١ ص٥٨، ٥٩ .

٥- تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكى ، ص١٧٨ ، ١٧٩ .

وتروى إحدى وثائق الجينيزا التى نشرها Mann أنه حدث سنة ١٠١١م ، أثناء تشييع جنازة أحد اليهود، أن هاجمهم عامة المسلمين وقذفوهم بالحجارة ، وسارعت السلطات بالقبض على بعض اليهود بسبب التهم الموجهة إليهم (لم يحدد ناشر الوثيقة طبيعة هذه التهم) وكاد هؤلاء أن يعدموا ثم أطلق سراحهم فى اليوم التالى ؛ فنظم اليهود مسيرة شكر إلى بلاط الخليفة ثم توجهوا إلى معبدهم حيث أقاموا صلاة شكر، وأصبح هذا اليوم عيدا يحتفلون به سنويًا بين الثالث والخامس من شيفاط (أحد شهور اليهود) كما اتفقوا على صيام اليوم الذى قبض فيه على اليهود[١].

ورغم أن العصر الفاطمى يعتبر العصر الذهبى بالنسبة لأهل الذمة من جميع الوجوه فإنه يجدر بنا أن نشير إلى ما حدث أيام الخليفة الحاكم بأمر الله باعتباره ظاهرة استثنائية فى هذه الدولة، فقد فرض عليهم عدة قيود خاصة بالملابس والمظهر والنشاط الاجتماعى، كما خيرهم فى مرحلة لاحقة بين اعتناق الإسلام أو الخروج من مصر ، وصادر أموالهم وأوقافهم وهدم الكثير من كنائسهم ، ولم يكن أحد يجرؤ أن يقيم الصلاة علنا، كما أحرق حى اليهود ثم نقلهم إلى السكن بحارة زويلة . وجاءت هذه الأوامر ضمن مجموعة أخرى من الأوامر الشاذة التى أصدرها الحاكم بأمر الله مثل الأمر بسب الصحابة على جدران المساجد، ومنع بعض المشروبات والأطعمة، ومنع خروج النساء وإغلاق محال الأساكفة حتى لايصنعوا لهن الأخفاف التى يخرجن بها[٢] والحقيقة أن المصريين عموما بشتى طبقاتهم قد عانوا من شذوذ تصرفات الخليفة الغريب الأطوار .

وحين بدأت الاضطهادات تحول كثيرون إلى الإسلام، بينما فر آخرون إلى خارج البلاد ولكنه أصبح أكثر تسامحًا فى أواخر أيامه وسمح لكل الذين اعتنقوا الإسلام مكرهين بالعودة إلى دياناتهم الأصلية ، وفى سنة ٤١٨هـ– ١٠٢٧م، أمر الخليفة «الحافظ» أن يسمح لمن اعتنق الإسلام كرها أيام الحاكم بالعودة إلى دينه ، فعاد كثيرون إلى اليهودية والمسيحية [٣].

١– Mann: The Jews : vol , I . pp. 31-32 .

٢– تاريخ ابن الراهب : ص١٣٥ ، ١٣٦ ؛ يحيى بن سعيد الأنطاكى: ص١٩٥ ؛ المقريزى، الخطط ج٢ ص٢٨٥، ٢٨٨ ؛ أبو المحاسن ، النجوم، ج٤ ص١٧٧ .

٣– المقريزى : الخطط ، ج١ ص٣٥٤ ؛ أبو المحاسن : النجوم، ج٤ ص١٧٨ ؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج١ ص٥٠ ، ٥١ .

ونستطيع أن نقرر - اعتماداً على وثائق الجينيزا التى نشرها Mann -أنه فى بداية عهد الحاكم كان اليهود بمنأى عن نزوات هذا الخليفة الغريب بل إن الوثائق تمتدحه بسبب «اصلاحاته العظيمة» . وثمة دليل إيجابى على أن معابد اليهود لم تدمر فى بداية عصر الحاكم يتمثل فى ذكر معابد اليهود العظيمة فى الفسطاط حيث كان اليهود يجتمعون للاحتفال بنجاتهم فى الخامس من شيفاط (١).

وفى المجال الثقافى ظهرت أسماء لبعض الأطباء النصارى واليهود الذين حازوا مرتبة عالية من الشهرة أنذاك منهم «منصور بن سهلان بن مقشر» النصرانى، و«الحقير النافع» اليهودى ، وقد خدما الخليفة الحاكم بأمر الله(٢)، كذلك كان طبيبا الحافظ أحدهما يهودى والآخر مسيحى ، وطلب منهما الخليفة تحضير جرعة قاتلة لابنه الحسن خوفاً من أن يقتله الجند ويمثلوا بجثته فرفض اليهودى وفعلها النصرانى، وبعد فترة قتل الخليفة الطبيب المسيحى بينما كافأ اليهودى بترقيته إلى منصب رئيس أطباء البلاط(٣).

وقد ظهر بعض الشعراء اليهود فى مصر والشام إلا أن موضوعاتهم كانت تدور فى غالبيتها فى إطار ذاتى . وسواء من ناحية النفوذ أو العدد فإن اليهود المصريين قد أحرزوا مكاناً بارزاً بين أبناء ملتهم فى سائر أنحاء الدولة الفاطمية ويبدو أنه كانت هناك علاقة بين كرسى رئاسة اليهود فى دمشق والفسطاط ولكن ذلك ليس مؤكداً (٤). ومن المحتمل أن يكون منصب الناجد(٥) من نتائج الفتح الفاطمى لمصر : إذ لايعقل أن يظل يهود مصر الفاطمية تابعين لسلطة رئيس يهود العراق الخاضع للدولة العباسية لما بين الدولتين من عداء معروف ، وكان ناجد الفسطاط هو السلطة العليا فى القاهرة والفسطاط وكان على حبر الاسكندرية ، وبقية رؤساء الجماعة اليهودية ، قبول قراراته (٥).

١- Mann: The Jews, vol. I, pp. 33-36.

٢- ابن أبى أصيبعة : طبقات الأطباء ، ص٥٤٩ .

٣- المقريزى: الخطط ، ج٢ ص١٧ .

٤- Mann : op, cit. vol , I. p. 224 .

٥- الناجد كلمة عبرية بمعنى الزعيم والأمير كانت تطلق على رؤساء اليهود فى مصر والأندلس، وهو بمكانة البطريرك لدى الأقباط. وكان يقابلها لفظ «رأس الجالوت» التى كانت تطلق على رؤساء اليهود بالعراق (رحلة بنيامين التطيلى: ص١٧٢ هامش٥) .

٦- Mann : The Jews, vol , I. pp. 204-206 .

وعلى كل حال فقد تمتع أهل الذمة في ظل الدولة الفاطمية بما لم يتمتع به المصريون السنيون من حريات . ولم يلتزم الفاطميون بما تعهدوه من مراعاة حرية العقيدة تجاه أتباع المذهب السني، كما اعتمدوا على أهل الذمة والمغاربة في إدارة شئون دولتهم، وكان ذلك مبعث التوتر الذي ساد العلاقة بين الشعب المصري السني، والحكومة الفاطمية فترة من الزمن.

الدولة الأيوبية (٥٦٦- ٦٤٨هـ / ١١٧١-١٢٥٠م) :

بموت «العاضد» آخر الخلفاء الفاطميين دخلت مصر تحت الحكم الأيوبي ، وبدأ صلاح الدين الأيوبي جهوده المتنوعة لإعادة تأسيس المذهب السني في البلاد . وقد ولي صلاح الدين أمر البلاد- وهو لايزال وزيراً للعاضد- وهي أسوأ ما تكون حالا بسبب التنازع على السلطة واستعانة البعض بالقوى الخارجية من جهة ، والضرائب الفادحة التي فرضها الفاطميون من جهة أخرى ، ويكفي أن نشير في هذا الشأن إلى أن صلاح الدين ألغى سنة ٥٦٧هـ / ١١٧٢م – وهو لايزال نائبًا عن نور الدين محمود- ثمانية وثمانين ضريبة حصيلتها السنوية مائة ألف دينار[١]. ثم ألغى بقية المكوس الفاطمية بعد ذلك .

ويمكن القول إن عصر الأيوبيين- بصفة عامة- كان عصراً مريحًا بالنسبة لأهل الذمة، ولكن ينبغي أن نشير إلى بعض الحوادث ذات الدلالة ؛ فقد حدث سنة ٥٦٤هـ أن احترقت الفسطاط وجامع عمرو بن العاص وظهر أن الأقباط قد دبروا ذلك الحريق انتقامًا مما فعله بهم الحاكم بأمر الله الفاطمي، وكان سبب تذكرهم ذلك رغم طول المدة أنه «... تولى عليهم في هذه السنة بطرك يعظمونه عندهم فحثهم على ذلك ففعلوه...» وأراد صلاح الدين الانتقام بطرد أهل الذمة جميعًا من مصر ولكنه لم يستطع لأنه كان «... في مبتدأ الأمر وأول وزارته ولكل قادم دهشة ...»[٢] وحين أنشأ صلاح الدين حمام الصوفية منع اليهود والنصارى من دخوله مما يوحي أن ذلك الحظر لم يشمل سائر الحمامات[٣] وحدث في أواخر العصر الأيوبي أن هدم الصالح نجم الدين أيوب كنيسة اليعاقبة بالجزيرة وأدخلها في بناء قلعته الجديدة بالجزيرة [٤].

١- حسنين ربيع : النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين ، ص٥٠ .

٢- ابن أيبك الدوادار : الدر المطلوب في أخبار بني أيوب ، ص٣٩ ، ٤٠ .

٣- المقريزي: الخطط ، ج٢ ص٨٤ .

٤- ابن العميد : أخبار الأيوبيين ، ص١٥٩ .

ويبدو أن اليهود والنصارى قد عملوا فى وظائف الدولة والشئون المالية والإدارية : إذ أعاد السلطان الناصر صلاح الدين الموظفين الأقباط الذين طردهم أسد الدين شيركوه، كما أنه استخدم سنة ٥٦٩هـ أحد النصارى لكشف حقيقة تآمر بعض المصريين مع القوى الصليبية ضده (١).

ويبدو أنه على الرغم من الحريات التى تمتع بها أهل الذمة فإن ذلك لم يمنع الفساد من التطرق إلى داخل الجماعة القبطية والجماعة اليهودية على حد سواء ؛ فقد اشتد التنافس على الوظائف الدينية مما أوجد ظاهرة بيع الوظائف الدينية من ناحية ، كما أدى إلى تدخل الحكومة أحيانًا لحسم خلافاتهم من ناحية أخرى، ففى أيام السلطان الكامل حدث خلاف شديد بين اثنين من المتنافسين على منصب البطريرك يؤيد كلا منهما فريق من النصارى، وأراد فريق منهم تولية مرشحهم دون الحصول على الإجماع المطلوب وتمت المراسيم فعلا لرسامته لولا أن استغاث الفريق الآخر بالسلطان الكامل الذى ركب بنفسه إلى كنيسة المعلقة بالفسطاط، وانفض الجمعان. ولكن كرسى البطريركية بقى شاغراً تسعة عشر عامًا ومائة وستون يومًا(٢) وطبيعى أن تؤثر هذه الخلافات على أحوال الكنيسة والمسيحيين بصفة عامة، ويذكر ابن العميد أن الديار المصرية كانت قد خلت من الأساقفة أيام بطريركية كيرلص داود بن لقلق (٦٣٤-٦٤٠هـ) «... فقدم جماعة من الأساقفة أخذ منهم جملة كثيرة ...» مما يؤكد وجود ظاهرة بيع الوظائف الدينية . إلا أن الأمر لم يخل من وجود بعض المصلحين الذين عارضوا بشدة مثل تلك الاتجاهات من أمثال الراهب المعروف باسم «ابن الثعبان» الذى التف حوله جماعة من المعارضين لسياسة البطريرك فى عهد الصالح نجم الدين أيوب ونادوا بخلع البطريرك (٣).

ومن خلال وثائق الجينيزا التى نشرها Mann نستطيع أن نتعرف على بعض أحوال اليهود الاجتماعية فى تلك الفترة إذ تخبرنا وثيقة ترجع إلى القرن السادس الهجرى ق١٢م) أن يهود الأقاليم كانوا فى حال من الجهل لدرجة أنهم لايقدرون رجال المعرفة كما أنهم لايحافظون على شعائر دينهم وذلك بسبب عدم وجود القادة الروحيين بينهم . ويبدو من أسماء المدرسين

١- ترتون: أهل الذمة ، ص٣٦ .

٢- ابن العميد : أخبار الأيوبيين ، ص١٢٨-١٢٩ .

٣- نفسه ، ص١٤٩ .

القادمين من أوربا أن يهود مصر فى ذلك الوقت اعتمدوا على الخارج فى إمدادهم بالقادة الروحيين ، بينما شهد القرن الخامس الهجرى (القرن الحادى عشر الميلادى) نشاطًا يهوديًا ذهنيا واسع النطاق (١). ومن ناحية أخرى فإن وثيقة من الجينيزا توحى إلينا بروح التضامن التى سادت الجماعة اليهودية فى مصر ؛ إذ تخبرنا الوثيقة عن عملية جمع الأموال من يهود مصر لافتداء بعض الأسرى من أيدى البيزنطيين، ويتضح من الوثيقة بعض أماكن التواجد اليهودى فى مصر آنذاك(٢) كما أن بنيامين التطيلى(٣) قد أمدنا بأعداد تقديرية عن اليهود الموجودين فى مدن وقرى مصر : فقد كان عدد يهود المحلة خمسمائة يهودى، ويهود بلبيس ثلاثة آلاف. وفى أبى تيج مائتان ، وفى بنها ستون يهوديًا ، وبلغ يهود سمنود حوالى مائتين ، وسبعمائة فى دميرة، بينما قدر عدد يهود الإسكندرية بحوالى ثلاثة آلاف ودمياط حوالى مائتين وحلوان ثلاثمائة ووجد بقوص حوالى ثلاثمائة يهودى، بينما قدر عدد يهود القاهرة والفسطاط بألفى يهودى.

وكان هناك كنيس ليهود فلسطين ويسمى «كنيس الشاميين» وأخرى ليهود العراقيين باسم كنيس العراقيين(٤) وكشفت وثائق الجينيزا عن حقيقة أن اليهود لم يعيشوا فى الموانئ والمدن الرئيسية مثل القاهرة والإسكندرية ودمياط وقوص فقط، ولكنهم عاشوا فى الريف المصرى أيضًا ولعبوا دورًا مهمًا فى التجارة والأعمال المالية(٥).

وظهرت بعض الأسماء المتمايزة فى المجالات العلمية والثقافية من اليهود والنصارى على السواء : فقد اشتهرت جماعة أولاد العسال بين الأقباط، وقد تتلمذوا على يد الراهب المعروف باسم «ابن الثعبان» وغيره من كبار رجال الدين بعد أن تلقوا علوم العرب، وخلفوا مؤلفات فى اللغة القبطية وقواعدها والحساب وتفاسير الكتب الدينية، كما تركوا بعض المؤلفات التى خصصت للرد على المسلمين أو اليهود فى بعض المسائل مما يشير إلى أن حوارًا دينيًا قد دار بين أبناء الديانات الثلاث بشكل أو بآخر . كذلك ظهر جرجس ابن العميد صاحب كتاب

١- Mann : The Jews: vol . I. p. 230 .

٢- Ibid : vol . I, p. 232 .

٣- يبدو أن زيارة بنيامين التطيلى لمصر- وهى غير مؤرخة- قد حدثت أثناء وزارة صلاح الدين- انظر الرحلة ، ص١٧٣ ، هامش (١) .

٤- Rabie (H.) The Financial System of Egypt , p. 3 .

تاريخ الأيوبيين، وأبو البركات بن كبر، ولكل منهما مؤلفات دينية فى أغلبها[١] . وفى مجال الطب اشتهر البعض مثل أسعد بن إلياس بن جرجس المطران الطبيب الذى اعتنق الإسلام على يد صلاح الدين الأيوبى[٢].

وقد ذكر بنيامين التطيلى أن من بين يهود القاهرة عدد من كبار الأغنياء والعلماء[٣] . والواقع أن زعامة الطب المصرى أيام الأيوبيين انتقلت إلى أيدى اليهود الذين اشتهر من بينهم عدد من الأسماء عمل بعضهم فى البلاط ولعل أشهرهم جميعا هو «موسى بن ميمون» الذائع الصيت والذى كان ذا ثقافة متعددة الجوانب وقد أسلم أثناء وجوده بالمغرب وحفظ القرآن كما أنه كان رئيس الجماعة اليهودية بجانب عمله الرسمى كطبيب فى البلاط ، وكان « ... أوحد زمانه فى صناعة الطب...» كما كان على دراية جيدة بالفلسفة وألف عدداً من الأعمال الثقافية المهمة منها شروحه على المشنا وقد خدم صلاح الدين وابنه ثم ارتد بعدما أذن له صلاح الدين بذلك [٤]. وتصفه إحدى وثائق الجينيزا بأنه «الربى العظيم فى إسرائيل» ، وقد خلفه ابنه ابراهيم فى رئاسة اليهود وكان طبيباً مشهوراً خدم السلطان الكامل الأيوبى[٥].

وهكذا نأتى إلى ختام هذا العرض السريع لأحوال أهل الذمة منذ الفتح الإسلامى لمصر حتى ولى سلاطين المماليك الأمور لتدخل البلاد بذلك مرحلة جديدة من تاريخها زاخرة بالأحداث داخلياً وخارجياً استمرت أكثر من قرنين ونصف من الزمان .

١- سلسلة تاريخ البابوات : ج١ ص١٠٩، ١١٥ : الخريدة النفيسة فى تاريخ الكنيسة ، ص٣٩٩ ، ٤٠٠ .

٢- ابن تغرى بردى: النجوم ، ج٦ ص١١٣ .

٣- رحلة بنيامين التطيلى ، ص١٧٣ .

٤- ابن أبى أصيبعة : طبقات الأطباء، ص٥٨٢ ، ص٥٨٣ .

٥- المرجع السابق ، ص٥٨٤ .

Mann : The Jews: vol . I, pp. 245-247 .

الباب الثانى

الدولة وأهل الذمة

طبيعة العلاقة بين الدولة ورعاياها من أهل الذمة- الموقف الرسمى لسلاطين المماليك- رؤساء أهل الذمة القانونيون ودورهم - جوانب العلاقة: الجانب المالى (الجوالي- طرق جبايتها- المصادرات الأخرى فى ضوء السياسة المالية العامة) موقف الدولة من الرهبان ورجال الدين- السياسة الداخلية والقيود التى فرضت على أهل الذمة- حماية الدولة للأديرة وأهل الذمة عمومًا- مشاكل ترميم الكنائس وتجديدها - أهل الذمة فى الأداة الحكومية (معارضة رجال العلم والقضاة- الوظائف- نفوذ أهل الذمة فى الإدارة- حوادث الطرد من الوظائف وأسبابها) - العلاقات السياسية الخارجية للدولة وأثرها (الوثائق وما جاء من تحذيرات الاتصال- الملكانية- اليعاقبة- اليهود- الحروب الصليبية المتأخرة وأثرها - تدخل القوى المسيحية المعاصرة - علاقة كنيسة الحبشة بالكنيسة القبطية- محاولات الأحباش لصالح مسيحيى مصر ونتائجها- اليهود ووضعهم) .

لاشك فى أن النظرية السياسية للدولة الإسلامية - أو حتى تطبيقاتها- لم تضع عقبات أمام رعاياها من غير المسلمين ؛ فقد أتاحت الدولة الإسلامية بمفهومها الدينى لرعاياها من اليهود والنصارى قدرًا كبيرًا من الحرية داخل نطاق الدولة التى كان على رأسها خليفة النبى عليه الصلاة والسلام يحكم بمقتضى الشريعة الإسلامية المستمدة أساسًا من القرآن الكريم والسنة النبوية ، وقد انسحب هذا المفهوم بطبيعة الحال على عصر المماليك فى مصر . ولكن طبيعة العلاقات بين الدولة ورعاياها من أهل الذمة اختلفت فى عصر المماليك عنها فى العصور السابقة بشكل أو بآخر، فلم تكن النظرية السياسية لدولة المماليك قائمة على مبدأ وراثة الحكم، كما أنها لم تستند إلى مبدأ التفويض الشعبى أو انتخاب السلطان وفقا للمبدأ الديمقراطى بل قامت على أساس التنافس بين الأمراء على السلطة التى يفوز بها أقواهم وأقدرهم على الإيقاع بالآخرين ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم مسارين أساسيين

يستند أحدهما إلى الدعاية الدينية المتمثلة فى إحياء الخلافية العباسية من جهة ، وطبقة رجال الدين «المتعمين» من جهة أخرى ، ويستند ثانيهما إلى قوة السلطان الذاتية المتمثلة في مماليكه وأجناده وقدرتهم العسكرية.

وهكذا تحددت معالم السياسة الداخلية لسلاطين المماليك أو بالأحرى تحددت أبعاد العلاقة بين دولة المماليك ورعاياها ، ومن بينهم أهل الذمة بالطبع، وقد حرص السلاطين والأمراء على تقرير التزامهم العدالة تجاه غير المسلمين عملا بتعاليم الدين الإسلامى من ناحية ، كما أنهم فى بعض الأحيان مارسوا عليهم ضغوطًا شتى إرضاء لرجال الدين المسلمين ذوى النفوذ الواسع آنذاك من جهة أخرى ومراعاة لمشاعر العامة من جهة من جهة ثالثة ، كما مارس السلاطين هذه الضغوط في بعض الأحيان إرضاء لنزعة دينية لديهم ورغبة فى الظهور بمظهر حماة الدين الإسلامى. وقد أثرت أحداث السياسة الخارجية متمثلة فى الحروب الصليبية فى طورها الأخير، والعلاقات بالقوى المسيحية المعاصرة في أوربا والحبشة، بشكل ما فى العلاقة بين الدولة وأهل الذمة . ومن المعلوم أنه لم تكن هناك دولة يهودية تتدخل لصالح يهود مصر آنذاك ولكن ذلك لم يمنع تأثرهم بالأحداث الجارية.

ويمكن التعرف على الموقف الرسمى لسلاطين المماليك تجاه رعاياهم من غير المسلمين من خلال الوثائق الكثيرة التى خلفها لنا ذلك العصر، فقد صدرت المراسيم من السلاطين وكبار الأمراء- طوال عصر المماليك- تأمر لأهل الذمة «... أن تكون جهتهم مرعية على الدوام وذمتهم محفوظة بذمة الإسلام...» وذلك «... عملا بحكم الملة الإسلامية وشريطة الشريعة المحمدية ....» لأنهم «... أهل ذمة وكتاب...»[١] وتوضح بعض الوثائق الأخرى التى حفظها لنا المؤرخون المعاصرون اهتمام الدولة برعاياها من أهل الذمة «... فنحن بحمد الله معتنون بمصالح الرعية وإن اختلفت مللهم وآراؤهم وتفرقت مذاهبهم وأهواؤهم ...»[٢] و«... ولم نزل نولى رعايانا الإحسان رعاية وتوطينا، ونديم لأهل الذمة ذمة وتأمينا ...» و«... من شيمنا الشريفة الوصية بأهل الكتاب عملا بالسنة...»[٣].

١- مجموعة وثائق دير سانت كاترين : مراسيم بيبرس رقم ١٦، وقلاون رقم ٢٢ وبرقوق رقم ٢٩، وفرج رقم ٤٦ ، والمؤيد شيخ رقم ٤٩ .

٢- ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ص٢١٦ ، ص٢١٧ (توقيع برئاسة اليهود) .

٣- القلقشندى: صبح الأعشى ، ج١١ ص٣٩٥ ، ٣٩٧ (توقيع لبطرك اليعاقبة) ص٤٠٢، ٤٠٤ (توقيع

ومن الألقاب التي أسبغتها الدولة على رؤساء طوائف أهل الذمة- كما جاءت بالوثائق- يصبح الموقف الرسمي للدولة تجاه هؤلاء أكثر وضوحًا ؛ فقد كان من بين ألقاب بطاركة النصارى (الحضرة السامية، الشيخ ، الرئيس ، المبجل، عماد بني المعمودية، كنز الطائفة الصليبية ... إلخ)[١] كما أن ألقاب رؤساء اليهود اشتملت على ألقاب مثل (الشيخ ، الجليل، الرئيس ، الكافي، المقرب ، الحكيم ، تاج الحكمة ، ثقة الملوك والسلاطين... إلخ)[٢].

وجدير بالذكر أن تسجيل الألقاب الشرفية للبطريرك أو رؤساء اليهود في هذه الوثائق كان مطابقًا لنفس النظام الذي أورده القلقشندي عن الأسلوب الصحيح لمخاطبة أهل الذمة[٣] ويبدو من هذه الألقاب أنها تحمل دلالات لايخطئها الباحث على احترام الدولة في موقفها الرسمي لهؤلاء الزعماء الروحيين للنصارى واليهود .

وكان هؤلاء الرؤساء هم الواسطة في العلاقة بين الدولة ورعاياها من اليهود والنصارى ، وقد اعتبرتهم الدولة موظفين رسميين بدليل أن تواقيع تعيينهم كانت تصدر عن ديوان الإنشاء، كما كانت الوصايا التي تصدر بعد التعيين (وهي بمثابة النشرات الإدارية التي تحوى تعليمات بشأن واجبات الوظيفة في مصطلحنا المعاصر) تصدر عن ديوان الإنشاء أيضًا . صحيح أن كل طائفة كانت تختار رئيسها ليقوم بتنظيم العلاقة بينها وبين الدولة، وتنظيم العلاقات بين أفراد الطائفة نفسها داخل إطار الدولة ولكن التوقيع[٤] (قرار التعيين) كان يصدر عن الدولة

١- وثائق دير سانت كاترين : مراسيم برقوق رقم ٤٥ ، وخشقدم رقم ٥٥ ، القلقشندي: صبح الأعشى، ج١١ ص٤٠٢، ٤٠٤ ، ص٣٩٧-٣٩٩ . نماذج تواقيع بطاركة النصارى .

٢- ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص٢١٦ ، ٢١٧ (وتوقيع برئاسة اليهود) .

٣- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج٩ ص٢٦٥ .

Bosworth : Christian and Jewish Dignitaries : Part . II. p. 205 .

وقد ذكر القلقشندي أن أعلى ألقاب أهل الذمة كان «الحضرة» ثم «حضرة الشيخ» ثم الشيخ مجردًا عن حضرة (ج٩ : ص٢٦٥ وما بعدها) .

٤- توقيع وجمعه «تواقيع» معناها الأساسي في اللغة هو وضع خاتم أو شعار أو علامة في أسفل وثيقة رسمية، وفي العصر الفاطمي كان اصطلاح «علامة» مستخدمًا في مصر وبلاد المغرب ، بينما استخدم المشارقة اصطلاح «توقيع» الذي لم يلبث أن عم تدريجيا ليكتسب معنى اصطلاحيا لمنشور إداري عام صادر عن السلطان ويحتاج إلى توقيعه أو علامته أو إليهما معًا - انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج١١ ، ص٢٨٥ .

Bosworth : Chrisdtian and Jewish : Part . II. pp. 199-200 .

تثبيتًا لهذا الانتخاب واعترافًا من الدولة به . وكانت التواقيع تبدأ عادة بالتقرير المعتاد عن موقف الدولة ثم تحدد مهام الوظيفة .. ويبدو أن الدولة كانت تتدخل أحيانًا فى عزل أو تعيين أصحاب هذه الوظائف لأسباب مالية فى الغالب[١] .

وانقسم يهود مصر إلى طوائف ثلاث هى : الربانيون – والقراءون– والسامرة وكانت رئاسة اليهود لواحد من الربانيين، أكبر طوائف اليهود فى مصر آنذاك ، وكان له الإشراف على أبناء الطوائف الثلاث « ... فى القاهرة ومصر وسائر الديار المصرية على عادة من تقدمه...» وكان عليه تنظيم العلاقة بينهم وبين الدولة فضلا عن تنظيم شئونهم الدينية والاجتماعية ، كما تحتم عليه هو وأبناء طائفته الدعاء للدولة . وتتحدد وظيفة رئيس اليهود كوسيط بين الدولة ورعاياها من اليهود فى هذه العبارة « ... هذه وصايانا لك ولهم ، فقل لهم هذه موهبة الدولة وإحسانها إليكم ولطفها بكم، وعاطفتها عليكم..»[٢].

وعلى الرغم من أن رئيس اليهود كان يتمتع بسلطة الإشراف على طوائف اليهود الثلاث، فإن لدينا وثيقة تفيد أنه كان للسامرة رئيس مستقل رغم قلة عددهم[٣] ويقرر «تريتون» أنه أصبح لكل من القرائين والسامرة رئيس جالوتهم الخاص ابتداء من (سنة ٨٦٠هـ- ١٤٥٥م)[٤]. ولكن الوصية التى أوردها ابن فضل الله العمرى الذى كان معاصرًا للناصر محمد بن قلاوون والقلقشندى (ت ٨٢١هـ) لابد وأن تكون قبل التاريخ الذى أورده «ترتون» ، كما أن السخاوى يذكر اسم رئيس السامرة ضمن أسماء رؤساء أهل الذمة الذين استدعوا لمجلس السلطان (٨٤٦هـ- ١٤٤٢م)[٥] ومن غير المعقول أن يستدعى رئيس السامرة أو رئيس القرائين إذا كان رئيس الربانيين لا يزال رئيس الطوائف الثلاث مما يرجح أن يكون منصب

١– مفضل بن أبى الفضائل : النهج السديد .Tom : vix pp . 47-452

٢– ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ص٢١٦ ، ٢١٧ : ابن فضل الله العمرى : التعريف ص١٤٢ ، ص١٤٣ : القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١١ ، ص٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ص٣٩٠-٣٩١ : تاريخ ابن الفرات: ج٨ ص١٨-٢٠ (توقيع برئاسة اليهود لأبى الحسن بن صموئيل المتطبب وتاريخها سنة ٦٨٤هـ- وكذلك وصية رئيس اليهود).

٣– ابن فضل الله العمرى: التعريف ، ص١٤٤ (وصية رئيس السامرة) .

٤– ترتون : أهل الذمة ، ص١٠٢ .

٥– السخاوى : التبر المسبوك ، ص٣٦ .

رئيس السامرة مكلفا «.. بلم شعث طائفته مع قلتهم ، وتأمين سربهم ....» ومراعاة شئونهم الدينية والاجتماعية.

وتحدد دور بطريرك «الملكانية» أو «الملكية» كواسطة بين الحكومة وأبناء طائفته فيما جاء بإحدى الوثائق من أن عليه، ملاحظة أحوال الطائفة وأن «... يستدعى لهم من الدولة أعظم المحافظة...»[١] أما اليعاقبة فقد كان بطريركهم مسئولا عن تنظيم أمور حياتهم الاجتماعية ورعاية أمورهم الدينية ، وحددت إحدى الوثائق وظيفته كوسيط بقولها «... ولقد أوضحنا له ولهم سبيل النجاة فليقتفوه ، وعرفناهم بالصواب والخيرة لهم إن عرفوه ....»[٢] وصدرت الأوامر لكافة النواب والشادين وسائر الولاة والمتصرفين بإكرام رؤساء أهل الذمة واحترامهم «... ومعرفة قدر ما قلدناه وإعانته على ما وليناه ....»[٣].

وهكذا حددت الوثائق دور قادة أهل الذمة كواسطة بين طوائفهم وبين الدولة . وقد أكدت الحوادث هذا الدور حين قرر كريم الدين الكبير ناظر الخاص للسلطان الناصر محمد بن قلاوون أثناء حوادث سنة ٧٢١هـ - ١٣٢١م أن «... النصارى لهم بطرك يرجعون إليه وهو الذى يعرف أحوالهم ...» فاستدعى البطرك يوحنا التاسع (٧٢١هـ - ١٣٢١م ؛ ٧٧٨هـ- ١٣٢٧م) لسؤاله عن مسئولية النصارى فى الحريق الذى التهم أجزاء كبيرة من القاهرة والفسطاط [٤] . كما حدث سنة ٨٤٦هـ- ١٤٤٢م أن استدعى السلطان رؤساء طوائف أهل الذمة لأمور تتعلق بطوائفهم وجدد لهم الشروط والقيود التى فرضها مرسوم الناصر محمد سنة ٧٠٠هـ [٥].

ومن المعروف أن «الجزية» تعتبر أحد الشروط فى عقد الذمة ، وبمضى الزمن أصبحت الجزية تعرف باسم الجوالى[٦] وقد انقسمت فى عصر المماليك إلى قسمين : قسم يجبى من

١- ابن فضل الله العمرى : التعريف ، ص١٤٤ ، ١٤٥ ، القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١١ ص٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥ (توقيع ببطركية الملكانية ، ووصية بطرك الملكانية) .

٢- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١١ ص٣٩٥ ، ٤٠٤ عدة نماذج لتواقيع ببطريكية الأقباط اليعاقبة ، ويرجع تاريخ إحداها إلى سنة ٧٦٤هـ وهى «المؤتمن جرجس بن مفضل».

٣- ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ص٢١٦ ، ٢١٧ .

٤- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق١ ص٣٢٢ ، ص٢٢٧ .

٥- السخاوى : التبر المسبوك ، ج٣٦ .

٦- الجوالى ، ومفردها «جالية» تطلق على أهل الذمة، وذلك لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة

القاهرة والفسطاط ، وقسم يجبى من الأقاليم وقد تولى جبايتها فى العاصمة موظف هو «مباشر الجوالى» الذى كان السلطان يوليه بتوقيع شريف ، ويعاونه مجموعة من الموظفين ، كما تولاها موظف آخر فى الأقاليم ، ونستطيع من خلال ما أمدنا به المقريزى ، والقلقشندى ، والنويرى أن نعطى لمحة عن تطور الجوالى حتى النصف الأول من القرن التاسع الهجرى .

فقبل الروك الناصرى[١] كانت حصيلة الضرائب المعروفة بالجوالى تورد قلما مستقلا بذاته فى حسابات الدواوين وتؤدى سنويًا[٢] أما طرق الجباية : فقد كان مباشر الجوالى يعد كشوفًا بأسماء أهل الذمة من اليهود ثم يثنى بالسامرة ويثلث بالنصارى وترت الأسماء أبجديًا لتسهيل مهمة ذلك الموظف ، فإذا أخذت «الجالية» (الجزية) من أحدهم كتب بها «وصولا » (إيصالا) وشطبت عن اسم من أداها ، وإذا عاد أحد النازحين إلى البلد ولم يكن قد أدى الجزية أخذت منه، أما إذا كان قد سددها ، وأحضر الإيصال الدال على ذلك نقل المبلغ إلى حساب تلك البلد[٣]. وكان على رئيس السامرة ، ورئيس اليهود وقسيس النصارى أو أسقفهم أن يكتبوا سنويًا إلى مباشر الجوالى قوائم عرفت باسم «الرقاع» بأسماء المقيمين فى البلاد من أبناء طوائفهم ، وقد عرفوا باسم «الرواتب»، عرف الوافدون إلى البلاد باسم «الطوارئ» ، وكانت هذه الرقاع تحوى أيضًا أسماء الصبية الذين لم يبلغوا الحلم باسم «النوابت» ويتحدد فى آخر «الرقاع» أسماء من اهتدى بالإسلام، أو مات أو سافر واسم البلد الذى سافر إليه، وكانت تلك الرقاع تعتبر بمثابة إقرار ممن صدرت عنه بصحة مضمونها ، وفى بعض الأحيان كان يقوم بتلك المهمة «حاشر» اليهود، و«حاشر» النصارى الذى يعرف أسماء الذمة الواردين فى الديوان [٤].

= العرب ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية وإن لم يجلوا عن أوطانهم – انظر المقريزى: السلوك ، ج١ ص٣٨٤ هامش١ وقد عرفها القلقشندى بأنها «ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقابهم فى كل سنة» انظر: صبح الأعشى ، ج٣ ص٤٦٢ ، وقد استخدمت فى عصر المماليك بهذا المعنى.

١- «الروك» كلمة قبطية كانت تستخدم فى عملية قياس الأرض وحصرها فى سجلات وتثمينها ، لتقدير الخراج وفقًا لدرجة خصوبتها ويقابل الروك حاليًا عمليتا فك الزمام وتعديل الضرائب (أبو المحاسن: النجوم ج٩ ، ص٤٢ هامش (١) .

٢- المقريزى : الخطط ، ج١ ص١٠٢ ، ١٠٣ .

٣- تقدم لنا وثائق الجينيزا الدليل على أن أى ذمى كان عليه أن يحمل معه البراءة (الإيصال) الذى يوضح أنه سدد الجالية عن نفس السنة إذا رحل عن محل إقامته ولو لفترة قصيرة :
Rabie : The Financial System of Egypt p. 110 .

٤- النويرى : نهاية الأرب ، ج٨ ص٣٤٠ / ٣٤١ .

وكانت أموال الجوالي جارية في ديوان الخاص السلطاني حتى الروك الناصري سنة ٧١٥هـ حين فرقت الجوالي في إقطاعات الأمراء وغيرهم «... فإن النصارى كانوا مجتمعين في ديوان واحد فصار نصارى كل بلد يدفعون جاليتهم إلى مقطع تلك الضيعة ..» وقد اتهم المعاصرون الأقباط بتدبير ذلك حتى تتاح الفرصة أمام أهل الذمة للإفلات من دفع تلك الضريبة «... وصاروا يتنقلون في القرى، ولايدفعون من جزيتهم إلا ما يريدون ، فقل متحصل تلك الجهة بعد كثرته ...»(١) واحتاج مقطعو كل جهة إلى مصالحة من بها من النصارى على بعض الجوالي، ويقول المؤرخ النويري- نقلا عمن وصفهم بأنهم «... بعض العدول شهود دواوين الأمراء...» - أن الفرد من أهل الذمة كان يدفع جزية قيمتها أربعة دراهم أو نحوها، وكانت ستة وخمسين درهما حين كانت الجوالي جارية في الخاص السلطاني (٢)، بينما يقدر القلقشندي أن أعلى قيمة لها بلغت خمسة وعشرين درهما وبلغت أدنى قيمة لها عشرة دراهم(٣) وكانت في العصر الأيوبي ستة دنانير وسدس يضاف إليهما درهمان برسم الشاد والمباشرين(٤) وتؤكد إحدى وثائق مجموعة «أوراق فيينا Vienna papers" هذه الحقيقة إذ تنكر الوثيقة أن أحد دافعي ضريبة الجوالي رفض دفعها لموظفي الأمير صاحب الإقطاع وتجرأ على مقاومتهم(٥) .

ويبدو أن الجوالي كمورد من موارد الدولة قلت جدا بعد القرن الثامن الهجري (١٤م) ، وقد أرجع المقريزي ذلك إلى كثرة إظهار النصارى الإسلام ابتداء من عصر الناصر محمد بن قلاوون (٦).

١- المقريزي : الخطط ، ج١ ص١٠٦ .

٢- النويري : نهاية الأرب ، ج٣٠ ، ص٣٢٩ (مخطوط) .

٣- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج٣ ص٤٦٢ ، ٤٦٣ .

٤- ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص٣١٧ ، ٣١٩ .

٥- يحتمل أن تكون هذه الوثيقة - في رأى الدكتور حسنين ربيع- من عصر الناصر محمد (بعد سنة ٧١٥هـ ، ١٣١٥م) أي بعد الروك الناصري. انظر : Rabie : The Financial System: pp. 110-112 .

وعن مجموعة أوراق فيينا Vienna Papers" انظر نفس المرجع ، pp. 3-6 .

٦- المقريزي : الخطط ج١، ص١٠٦ .

أما حصيلة الجزية (الجوالى) المستخرجة من يهود ونصارى القاهرة والفسطاط، فكان يحمل منها قدر معين إلى بيت المال ، ويفرق الباقى بين رواتب القضاة وأهل العلم[١] بينما كانت الجوالى المحصلة من الأقاليم تعطى لمقطع البلد سواء كان أميرًا وغير ذلك «... يجرى مجرى مال ذلك الإقطاع..» أما إذا كانت الجهة تابعة لبعض الدواوين السلطانية «... كان ما يحصل من ذلك جاريًا فى ذلك الديوان ...»[٢].

وفى القرن التاسع الهجرى (١٥م) كانت الجزية تجمع سلفا فى أول العام وفى بعض الأقاليم كانت تجبى قبل السنة بشهر أو شهرين ، وتورد قلما مستقلا بعد المال الهلالى[٣] لأنها تستخرج سنويًا، بينما يستخرج المال الهلالي شهريًا حسب التقويم القمرى، وقبل الخراج[٤] لأن المشهور بين الفقهاء أن جبايتها تجب شهريًا ، كما أن الجزية تلزم من يموت أثناء العام أو يسلم بقدر ما مضى من السنة قبل إسلامه أو موته ، وعند تغيير الإقطاعات كانت الجوالى تجبى شهريًا وفقًا للتقويم القمرى (الهجرى) فيأخذ صاحب الإقطاع الأول بقدر ما مضى من

١- أمر «شرف الدين عبد الوهاب النشو» (ت سنة ٧٤٠هـ) بعدم صرف هذه المرتبات إلى القضاة وأهل العلم، ولكن ذلك لم يستمر معمولا به، لأنه تم فى إطار تصرفات النشو التى أثارت حنق معاصريه من ناحية، ولأن كلا من القلقشندى (صبح الأعشى ج٣ ص٤٦٣ ، والعينى (عقد الجمان : حوادث سنة ٨١٧، ٨٢٤هـ) يذكران أن القضاة والفقهاء كانوا يتقاضون مرتباتهم من جزء من حصيلة الجوالى فى القاهرة والفسطاط من ناحية أخرى.

٢- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٣ ص٤٦٣ .

٣- المال الهلالي أو الأموال الهلالية : اصطلاح أطلق على الأموال التى تجبى من الضرائب التى استحدثها ولاة السوء وأولهم أحمد بن المدبر عامل الدولة العباسية على الخراج في مصر (انظر الباب الأول من هذا البحث) وكانت تلك الضرائب تجبى شهريا حسب التقويم القمرى (الهجرى) - (ابن إياس نشق الأزهار، ص٣٢ ، ٣٤) وتطورت الأموال الهلالية بعد ذلك لتصبح مصطلحا يطلق فى العصرين الأيوبى والمملوكى على ضرائب التراخيص الإجبارية على الدكاكين والحمامات العامة، والطواحين .. إلخ - انظر:
Rabie : The Financial System of Egypt : pp. 105-106 .

٤- الخراج هى ضرائب الأرض المنزرعة وكانت تؤدى سنويا وفقًا للتقويم الشمسى (القبطى) وفى العصر الأيوبى انقسم الخراج إلى نوعين : (أ) خراج الزراعة على الأرض ذات الغلة (المحصول) والتى ليس بها أشجار . (ب) خراج البساتين وأشكالها، ويرى بعض الباحثين أن هذا التقسيم ظل ساريا حتى نهاية عهد الناصر محمد على الأقل انظر:
Rabie , The Financial System of Egypt, pp. 79 .

العام، بينما لايستحق المقطع الجديد إلا بقدر ما تبقى من العام وإذا بقى الإقطاع فترة دون صاحب تورد حصيلة الجوالى فيه إلى الديوان (١).

ونستدل من بعض الروايات على أن الجوالى كانت تؤدى - أحيانًا - مصالحة عن مجموع أهل الذمة من اليهود أو النصارى بمقتضى اتفاق محدد بغض النظر عن درجة ثراء الأفراد ، فقد أمر السلطان المؤيد شيخ النصارى واليهود بحمل الجزية عن كل فرد على حدة سنة ٨١٥هـ ١٤١٢م، كما ألزمهم بدفع قيمة الجزية عن السنوات الماضية ، وأعيد فرض الجوالى على كل فرد منهم بحسب اختلاف أحوالهم (فالغنى أربعة دنانير ، والمتوسط اثنان، ودينار واحد للفقير)، وتكرر ذلك سنة ٨١٧هـ، ١٤١٤م(٢) ويبدو أن ذلك لم يستمر طويلا بدليل ما سبق ذكره من أقوال القلقشندي والنويرى.

وقد تعرض أهل الذمة المصريون لمصادرات وابتزازات مالية غير ضريبة «الجوالى» فى بعض الأحيان، إلا أن ذلك كان يحدث فى نطاق إجراءات مالية عامة تشمل كل أقسام الرعية، ففى سنة ٦٦٠هـ ١٢٦١م، فرض الظاهر بيبرس ضريبة جديدة هى «مقرر النصارى»، وكانت قيمتها دينار سنويًا عن كل فرد ، وذلك للإنفاق منها على تجهيز جنوده للحرب وأبطل المنصور قلاوون تلك الضريبة سنة ٦٧٨هـ ١٢٧٩م(٣)، وفى سنة ٦٦٣هـ- ١٢٦٤م وبعد الحريق الذى التهم أجزاء من القاهرة ألزم النصارى بمبلغ كبير تعويضًا عن خسائر الحريق ، والتزم البطريرك بهذه الأموال(٤) ويذكر المؤرخ القبطى «مفضل بن أبى الفضائل» أن «الحبيس الراهب» افتدى النصارى بخمسمائة ألف دينار يؤدون منها خمسين ألف دينار (٥).

١- النويرى : نهاية الأرب ، ج٨ ص٢٤١ .

٢- المقريزى : السلوك ، ج٤ / ق١ ص١٤٧ ، ٢٨٩ : العينى: عقد الجمان، حوادث سنة ٨١٥-٨١٧هـ : ابن حجر : إنباء الغمر، ج٣ ص٣٨ ، ٣٩ .

٣- المقريزى : السلوك ، ج١ / ق٣ ص٦٦٤ ، الخطط ، ج١ ص١٠٥ / ١٠٦ : تاريخ ابن الفرات ج٧، ص١٥٢ .

٤- تاريخ ابن الفرات ، ج٧ ص٧٥ : النويرى: نهاية الأرب ج٢٨ ق١ ص١١١ ، ١١٢ .

٥- «الحبيس الراهب» : راهب كان قبل ترهبه يعمل كاتبًا بأحد الدواوين وعثر على كنز فأخذ ينفقه لافتداء المصادرين ثم قتله الظاهر بيبرس بناء على فتاوى الفقهاء خوفًا من الفتنة - انظر مفضل بن أبى الفضائل، النهج السديد ، ص٤٧٥ ، ٤٧٩ .

وحدث أثناء الفوضى الناتجة عن فرار الظاهر برقوق سنة ٧٩١هـ أن قبض على بطرك النصارى ورئيس اليهود وألزما بمبالغ من المال، كما قرر الأمير منطاش (نقيب الجيش) في نفس الوقت على موظفي الدولة من المتعممين وغيرهم خيولا حسب وظيفة كل منهم ما بين فرس- إلى عشرة[١] وكثيراً ما تكررت هذه الظاهرة أثناء فترات الصراع على الحكم في الداخل أو الاستعدادات للحرب في الخارج.

وفي أثناء حوادث سنة ٧٥٥هـ - ١٣٥٤م صودرت أوقاف الكنائس والأديرة التي بلغت جملتها خمسة وعشرين ألف فدان ووزعت على الأمراء[٢] وهو رقم يدل على مدى ما تمتعت به الكنيسة القبطية من ثروة آنذاك . ومن ناحية أخرى فإن السلطان قايتباى عقد مجلساً بالقلعة من الفقهاء وكبار رجال الدولة سنة ٨٧٤هـ- ١٤٦٩م) لمناقشة مسألة الاستيلاء على أوقاف المساجد والجوامع وانفض الاجتماع دون التوصل لنتيجة بسبب معارضة الحاضرين[٣]. ومهما كانت نتيجة ذلك الاجتماع فإنه يوضح بجلاء رغبة السلاطين في الحصول على الأموال مهما كان مصدرها ، وعلى أية حال فإن السلطان قايتباى نفسه قد استولى فعلا على بعض إيراد أوقاف الجوامع والمساجد والمدارس والبيمارستان سنة ٨٩٢هـ- ١٤٨٧م [٤].

ولجأت الدولة أحياناً إلى إلزام رعاياها بشراء بضائع معينة مقابل أثمان تحددها لهم ؛ ففي سنة ٨٠٣هـ- ١٤٠٠م قبض الأمير يلبغا السالمي على بطريرك اليعاقبة وألزمه بشراء بضائع معينة مقابل مبلغ حدده له فحلف أنه لايملك مالا[٥] وفي سنة ٨١٦هـ ألزم والي القاهرة النصارى واليهود بحمل ثلاثمائة جرة خمر إلى الجيزة وجمعت منهم بالعنف والضرب فضلا عن الأموال التي غرموها لأعوان الوالي ولمن حمل الخمر إلى الجيزة [٦].

١- المقريزي : السلوك ، ج٣ ق٢ ص٦٧٥ ، ٦٧٧ وما بعدها : تاريخ ابن الفرات ، ج٩ / ق٢ ص١٦١ ، ١٦٢ .

٢- المقريزي : السلوك ، ج٢ / ق٣ ص٩٢١ .

٣- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ص٩٦ / ٩٧ .

٤- المرجع السابق ، ج٢ ص٢٤٩ .

٥- المقريزي: السلوك ، ج٣ ق٢ ص١٠٤ .

٦- المرجع السابق ، ج٤ ق١ ص٢٧٢ .

وفى سنة ٨٩٣هـ - ١٤٨٧م أحضر السلطان الأشرف قايتباى بطرك النصارى ورئيس اليهود وألزمهما بمبالغ من المال اللازم لتجهيز الجيش لقتال العثمانيين «... وهذا أول فتح باب المصادرات للناس» ... كما صادر تجار الفرنج والمغاربة «... وغير ذلك من أعيان الناس ...» زيادة على ما أخذه من أجرة الأملاك والأوقاف والمدارس والبيمارستان ، وفى سنة ٩٠١هـ - ١٤٩٥م صادر قايتباى اليهود والنصارى مرتين[1] كما فرض ابنه الناصر محمد ضرائب جديدة «مظالم» على جميع أفراد الرعية والمباشرين ، وقضاة القضاة وأعيان الناس من التجار وغيرهم وشملت اليهود والنصارى وجمعت تلك الأموال «.. بالضرب والترسيم والحبس...»[2].

ويتضح من الأمثلة السابقة أن المتاعب المالية التى واجهت أهل الذمة فى مصر كانت تتم فى نطاق إجراءات مالية عامة تشمل كل أقسام الرعية أحيانا كما كانت تحدث نتيجة لبعض مظاهر الاضطراب التى سببها الذميون مثل حرائق القاهرة، ونتجت فى بعض الأحيان عن اضطراب أحوال البلاد بسبب الفتن الداخلية أثناء الصراع على الحكم. وحين كانت الدولة تستعد لقتال أعدائها فى خارج البلاد كانت تفرض الضرائب لتغطية تكاليف تلك الحملات وكان ذلك كله فى الواقع تعبيراً عن علاقة هؤلاء الغرباء بالمصريين جميعاً ، والتى اتسمت بالقسوة والتطرف فى ابتزاز أموال الرعايا من المسلمين والذميين على حد سواء .

ويجدر بنا أن نشير إلى أنه فى الوقت الذى تعرض فيه أفراد الرعية لتلك المظالم تمتع الرهبان باعفاءات كاملة تقريبا من كل أنواع الضرائب مهما كانت قيمتها، وتدفعنا بعض الوثائق إلى الاعتقاد بأن هذه الإعفاءات لم تقتصر على رهبان دير سانت كاترين فقط بل شملت سائر الرهبان إذ تقرر إحدى الوثائق أن «... من المشمول بنظرنا السعيد جماعة الرهبان والراهبات الملكيين واليعاقبة ...»[3] وتقرر نفس الوثيقة «... أن لايلزموا الرهبان النصارى والرهبانات النصرانيات اليعاقبة والملكيين بموجب ولابخفر ولا مظلم عند دخولهم إلى قمامة القدس الشريف[4]، أسوة برهبان الكرج والحبوش، ولاعند دخولهم إلى ميناء يافا، ولاعند خروجهم من ميناء يافا المذكورة ولا فى مدينة غزة ولا فى رملة ...» وتأمر الوثيقة بـ «...

١- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ص٢٤٩ ، ٣٠٢ .

٢- المرجع السابق ، ج٢ ص٣٤٣ .

٣- وثائق دير سانت كاترين ، مرسوم الأشرف طومانباى رقم ١٠١ سطور ١٣-٢١ .

٤- يقصد بها كنيسة القيامة المجيدة، وربما استخدم لفظ «القمامة» بدافع السخرية والاستهتار من جانب المعاصرين .

مسامحة الرهبان والراهبات من طائفة الروم والقبط من الموجب بالأعمال المذكورة على جاري عادتهم ...»[١] وهكذا تؤكد الوثيقة أن الإعفاءات شملت كل الرهبان حتى غير المصريين منهم ومنحتهم تسهيلات كثيرة فى طريقهم لزيارة الأماكن المقدسة كما أعفتهم من الضرائب نظير دخولهم موانئ البلاد وضرائب الحراسة وغيرها ، وكثيراً ما صدرت مراسيم السلاطين بإعفاء رهبان دير سانت كاترين «... من الحقوق والرسوم والمقاسمات والأعشار كسابق عادتهم...»[٢] ويتضح من بعض الوثائق أن الرهبان كانوا يسارعون بالشكوى كلما فرض عليهم الموظفون ضريبة ما مهما كانت تافهة[٣] . وطوال عصر المماليك كانت التعليمات تصدر بإعفاء النصارى من الرهبان من أية ضرائب على ما يرد إليهم من الخارج فى شكل صدقات أو نذور [٤].

ومن الناحية النظرية كان على أهل الذمة الالتزام ببعض القيود فى الملابس ومظاهر النشاط الاجتماعى ، وتمثلت قيود الملابس فى إلزامهم بالغيار (وهو الملبس المغاير لما يرتديه المسلمون لتميزهم) وألزم النصارى باللون الأزرق ، بينما تعين على اليهود أن يلبسوا الأصفر، وتحدد اللون الأحمر للسامرة على أن تلبس المرأة من نفس اللون وخفين أحدهما أبيض والآخر أسود . كما فرض عليهم أن يميزوا أنفسهم بصليب من الحديد أو الرصاص أو النحاس فى رقابهم عند دخولهم الحمامات . وكذلك حرم عليهم – نظرياً – ركوب الخيل والبغال النفيسة وحمل السلاح والتقلد بالسيوف وما إلى ذلك . وكان على المحتسب[٥] أن يراعى التزامهم بذلك [٦].

١– الوثيقة نفسها ، سطور ٢٢–٢٨ .

٢– مرسوم السلطان قطز رقم ١٧ ، مرسوم قلاوون رقم ٢٢ ، مرسوم بيبرس الجاشنكير رقم ٣٢ ، مرسوم برقوق رقم ٤٥ ، ورقم ٢٩ مرسوم الناصر فرج رقم ٤٦، الظاهر خشقدم رقم ٥٣ ، ٥٩ .

٣– مرسوم الناصر محمد بن قلاوون رقم ٣٤ ، ومرسوم السلطان الغورى رقم ٩٠ .

٤– مرسوم برقوق رقم ٣١ ، ومرسوم قايتباى رقم ٦٤ ورقم ٧٣ ومرسوم الغورى رقم ٨٥، ورقم ٨٨ ومرسوم طومانباى رقم ٩٧ ورقم ١٠٠ .

٥– المحتسب : هو من نصبه الإمام أو نائبه للنظر فى أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم ، ومن شروط المحتسب أن يكون مسلماً حراً بالغاً عاقلاً عدلاً– انظر : ابن الأخوة : معالم القربة فى أحكام الحسبة ، ص٧ ، وفى عصر المماليك كان السلطان يعين المحتسب الذى أصبح مسئولا عن الأسواق والتفتيش على أصحاب الحرف التى وضع المعاصرون شروطاً لكل منها فى كتب الحسبة ، كما أصبح مسئولاً عن النظر فى أحوال أهل الذمة .

٦– ابن الأخوة : معالم القربة : ص٤١ ، ٤٢ ، ابن بسام : نهاية الرتبة: ص٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ابن طلحة : العقد الفريد : ص١٨١ .

وتوضح لنا الوثائق أن الدولة فى وصاياها الصادرة لرؤساء أهل الذمة فى أعقاب تعيينهم أمرت هؤلاء بأن يلزموا أتباعهم بهذه القيود[1] التى فرضت لتمييزهم عن المسلمين كما اعتبرها المعاصرون علامة على الذلة والهوان . ويمكن أن نستنتج من تعدد المراسيم التى صدرت لإلزام أهل الذمة بتلك القيود أن الالتزام بها كان يخف تدريجيًا بمضى الوقت حتّى ينسى أمرها لتتجدد بعد فترة ، وطبيعى أن تلك المراسيم كانت تصدر لتصحيح أوضاع قائمة بالفعل، وإلا فما هو الداعى إلى إصدار مرسوم لفرض التزامات متبعة بالفعل ؟

وفى سنة ٧٠٠هـ- ١٣٠١م أصدر السلطان الناصر محمد (سلطنته الثانية) مرسومه الشهير الذى جدده السلطان الصالح سنة ٧٥٥هـ، وقد حفظ لنا القلقشندى هذه الوثيقة الهامة التى ألزمت «... جميع طوائف اليهود والنصارى والسامرة بالديار المصرية والبلاد الإسلامية المحروسة وأعمالها حكم عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضى الله عنه ، لما مضى من أهل ملتهم...»[2] وجاء فى هذه الوثيقة أن السبب فى إصدار المرسوم أن أهل الذمة- يهودا ونصارى - «... لما طال عليهم الأمر، تمادوا على الاغترار وتعادوا إلى الضر والإضرار، وتدرجوا بالكبر والاستكبار إلى أن أظهروا التزين أعظم إظهار وخرجوا عن المعهود فى تحسين الزنار والشعار، وعتوا فى البلاد والأقطار، وأتوا من الفساد بأمور لاتطاق كبار ...»، وأكد المقريزى ذلك بقوله إن أهل الذمة «... قد تزايد ترفهم بالقاهرة ومصر وتفننوا فى ركوب الخيل المسومة ، والبغلات الرائعة بالحلى الفاخرة ، ولبسوا الثياب السرية ، وولوا الأعمال الجليلة ...» مما أثار حنق المعاصرين فى مجتمع طبقى ربط مظهر الفرد بالطبقة التى ينتمى إليها [3].

وقد صدر المرسوم بعد الحصول على فتاوى الفقهاء وهو أمر سنلاحظه فى كل تصرفات الدولة تجاه أهل الذمة، فقد حرص سلاطين المماليك- تمسكا بالمظهر الدينى- على الاستناد إلى حكم شرعى أو فتوى فى أى إجراء مماثل، ونفذت الأوامر الواردة فى ذلك المرسوم[4]

١- ابن فضل الله العمرى : ص١٤٤ ، ١٤٥ ، ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ٢١٦ ، ص٢١٧ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى، ج١١ ص٣٩٢ .

٢- انظر نص المرسوم فى صبح الأعشى، ج١٣ ، ص٣٧٨ ، ص٣٨٧ .

٣- عن طبقات المجتمع المصرى فى عصر المماليك انظر- سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر المماليك ، الباب الأول .

٤- السيوطى : حسن المحاضرة، ج٢ ص٢١١ ؛ ابن أيبك الدوادار ، الدر الفاخر ، ص٤٧-٥١ ؛ ماير: الملابس المملوكية ، ص١١٥ .

الذى اكتسب شهرة واسعة النطاق رغم أنه لم يكن الوحيد من نوعه ، كما أنه لم يكن أسوأ تلك المراسيم التى كانت لهجتها دائما أقوى من تطبيقاتها ومن ثم كانت تختفى تدريجيًا فى زوايا النسيان بدليل ما ورد فى كتابات المعاصرين من أنها لم تكن ملتزمة فى أحيان كثيرة[١].

وفى سنة ٧٠٩هـ- ١٣١٥م (فى سلطنة الناصر محمد الثالثة) ، حاول الوزير ابن الخليلى تخفيف القيود التى فرضها مرسوم سنة ٧٠٠هـ لقاء مبلغ من المال التزم به أهل الذمة للديوان علاوة على الجوالى ، ولكن معارضة الشيخ تقى الدين بن تيمية حالت دون ذلك [٢].

وفى سنة (٧٢١هـ- ١٣٢١م) - كرد فعل للحريق الذى التهم أجزاء كبيرة من القاهرة- تعرض الذميون لبعض القيود ضمن مظاهر رد الفعل للحريق الذى دبره فريق منهم ، وتكرر فرض تلك القيود سنة ٧٥٥هـ- ١٣٥٤م[٤]، كما تجددت فى عام ٨٢٠هـ- ١٤١٧م وحرم على اليهود والنصارى لبس العمائم الكبيرة والفراجى والجبب بالأكمام الواسعة «... كهيئة قضاة الإسلام...»[٤] وإزاء ما نزل بالمسلمين فى الحبشة من عنت واضطهاد من قبل المسيحيين تجددت القيود على أهل الذمة المصريين سنة (٨٢٢هـ- ١٤١٩م) إلا أن تلك القيود لم تنفذ كلها وفقًا لرواية المقريزى [٥].

وفى سنة (٨٣٠هـ- ١٤٢٦م) ضج أهل الذمة بالشكوى من القيود المفروضة عليهم، ورفعوا شكواهم إلى السلطان برسباى الذى جمع مجلسًا من الفقهاء خفف تلك القيود [٦]. وتجددت القيود سنة ٨٥٤هـ- ١٤٥٠م على أهل الذمة «... لكونهم تعدوا فى ذلك وزادوا عن الحد...»[٧]، مما يؤيد ما افترضناه من قبل من أن تلك المراسيم كانت تصدر لتصحيح أوضاع قائمة بالفعل، وهو ما يؤكد بالتالى وجود التجاوز بشأن القيود ومدى التزام أهل الذمة بها.

١- المقريزى : السلوك، ج٢ ق٣ ص٩٢٣، ص٩٢٥ : ابن دقماق : الجوهر الثمين ، حوادث سنة ٧٥٤هـ .

٢- العينى: عقد الجمان ، حوادث سنة ٧٠٩هـ : السيوطى ، حسن المحاضرة : ج٢ ، ص٢١٢ .
Lane- Poole : A hist : pp . 310- 12 .

٣- تاريخ ابن الوردى، ج٢ ، ص٢٧١ : المقريزى: السلوك ، ج٢ ق١ ص٢٢٢ ، ٢٢٧ .

٤- العينى : عقد الجمان حوادث سنة ٨٢٠هـ : ماير : الملابس المملوكية ، ص١١٨ ، ١١٩ .

٥- المقريزى: السلوك ، ج٤ ق١ ص٤٨٦ ، ص٤٩٥ : العينى: عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٢هـ، ابن حجر: إنباء الغمر، ج٣ ص١٩٢ .

٦-ابن حجر : إنباء الغمر، ج٣، ص٣٨٢ .

٧- ابن المحاسن : النجوم، ج١٥ ، ص٤٠٧ .

ومن ناحية أخرى وقفت الدولة أحيانًا فى وجه العامة الذين أهاج مشاعرهم تمتع أهل الذمة بمظاهر الثراء فى ذات الوقت الذى كانوا يئنون فيه تحت أعباء الضرائب الباهظة التى أطلق المعاصرون عليها اسم «المظالم» تعبيرًا عن رأيهم فيها، كما رأوا فى أحداث هدم الكنائس- مثلما رأوا فى حوادث مهاجمة بيوت الأمراء وكبار موظفى الدولة المغضوب عليهم- فرصة للسلب والنهب ، كما وقفت الدولة فى حزم ضد بعض القضاة والفقهاء ورجال الدين الذين تشددوا فيما اعتقدوا أنه رعاية لدينهم وإعلاء لشأنه ، وحرص سلاطين المماليك على أن تستند تصرفاتهم تجاه أهل الذمة على مستند شرعى من فتوى أو غيرها حفاظًا على المظهر الدينى الذى حرصوا على أن يحيط بتصرفاتهم .

ويتضح من وثائق دير سانت كاترين أن تلك السياسة كانت «... استنادًا إلى الدعائم الإسلامية وسدًا لباب الذريعة ...»[١] وتشترك وثيقة أخرى فى تقرير ذلك وتضيف أن ذلك السلوك «عملا بحكم الملة الإسلامية وشريطة الشريعة المحمدية ...»[٢] ويتضح من وثيقة ثالثة أن الأديرة عمومًا كانت تتمتع بحماية الدولة[٣] . وقد صدرت المراسيم طوال عصر المماليك بمنع العربان من الاعتداء على الرهبان ، وبحماية الرهبان وعدم التعرض لهم وتسهيل مطالبهم ومساعدتهم على أوقافهم وأحباسهم وأملاكهم وإلزام من يستأجر أملاكهم (ومنها بيوت فى سائر أنحاء البلاد وأراض زراعية ، ومخازن للغلال والذخيرة السلطانية ببندر الطور، وبضائع التجار التى كانت ترد إلى ذلك الميناء الهام للتجارة الخارجية آنذاك) بدفع أجرة ذلك كما يجب على الحكام والولاة والنواب وغيرهم من موظفى الدولة ورؤساء قبائل العربان تأمينهم فى السفر داخل البلاد أو إلى الثغور وإعادة ما يسرق لهم ومعاقبة السارق وحمل من يخالف إلى القاهرة لمعاقبته[٤]. وكان الرهبان يسافرون إلى القاهرة فى بعض الأحيان لعرض ما لديهم من شكاوى ، كما كانت الدولة تتدخل لإعادة بعض الممتلكات إلى الدير ممن يكون قد استولى عليها[٥].

١- مرسوم فرج بن برقوق رقم ٤٦ سطور، ٥٦-٥٧ .

٢- مرسوم السلطان المؤيد شيخ رقم ٤٩ سطور ٨٥-٨٦ ، ٩٧--١٠٠ .

٣- توقيع السلطان حسن رقم ٣٠ سطر ٩ .

٤- مرسوم قطز رقم ١٧ ، الناصر محمد رقم ٣٣، الظاهر برقوق : رقم ٣١ ، ٤٥ ، ٢٩ ، وخليل ابن قلاوون رقم ٢٤ ومرسوم الناصر فرج رقم ٤٦ ، ومرسوم قايتباى رقم ٦٢، ٦٩ ، ٧٧ ، والغورى رقم ٨٢ ، ٨٣ ومرسوم طومانباى رقم ٩٧ .

٥- مرسوم الظاهر خشقدم رقم ٥٦ سطر ١١-١٧ .

وفي بعض الأحيان كان بعض كبار الأمراء- لاسيما في أواخر عصر المماليك- يفرض حمايته على الرهبان في دير طور سيناء وغيره ؛ إذ تقرر إحدى الوثائق أن الأمير طومانباي (أمير دوادار كبير بالديار المصرية واستادار العالية) «... شمل بنظره السعيد رهبان دير طور سينا...» ، «وجماعة الرهبان والرهبانات الملكيين واليعاقبة ...»[١] ويتضح من بعض الوثائق أن بعض موظفي الدولة لم يلتزموا في أواخر عصر المماليك بما جاء بتلك المراسيم[٢] ويتضح من وثيقة أخرى أن الأمير طومانباي تحدث مع السلطان الغوري في أمر النصارى «... الرهبان والرهبانات من طايفة الروم والقبط ...» فصدرت المراسيم بكتابة مرسوم شريف «... بأن يتقدم كل واقف عليه حال الوقت والساعة وقبل وضعه من أيديهم بالوصية التامة بالرهبان والرهبانات المذكورين.. فإنهم مشمولين بنظرنا السعيد ...»[٣].

وتحمل إحدى الوثائق التماسا ممن يدعى «سلامة الشوبكي» يشكو فيه من أنه رجل فقير يتعيش هو وعائلته وأطفاله من نخل له، وثمة من يتعرض له، وليس في الوثيقة ما يجعلنا نعتقد أن الرجل من الرهبان بل إن أحواله العائلية تقطع بغير ذلك فهو متزوج وله أطفال ، وقد صدر التوقيع المطلوب من الظاهر بيبرس يطلب من جميع النواب إجراء «سلامة الشوبكي» على ما بيده من النخل وعدم التعرض له بظلم أو غيره[٤]. وهكذا يتضح أن موقف الدولة في رعاية الذميين لم يكن قاصراً على الرهبان فقط.

وحين كان الرهبان في ديرسانت كاترين يتعرضون لاعتداءات العربان التي تسببت أحيانًا في إغلاق الدير وهرب الرهبان إلى الصحراء[٥]. كانت المراسيم تصدر لتحث الموظفين والنواب وزعماء عشائر العربان على منع اعتداءات العربان وإحضار المعتدين إلى القاهرة

١- مراسيم الغوري رقم ٨٣ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ومراسيم طومانباي رقم ٨٤ ، ١٠١ ، (وقد أصدرها، وهو لايزال أميراً) .

٢- مرسوم الأمير طومانباي رقم ٩٩ سطور ٧-١٥ .

٣- مرسوم الأمير طومانباي رقم ١٠١ سطور ٣١-٤٠ .

٤- توقيع الظاهر بيبرس رقم ٢٦ وقد نشر الدكتور عبد اللطيف إبراهيم هذه الوثيقة وحققها تحقيقًا علميًا دقيقًا – انظر : مجلة جامعة أم درمان الإسلامية العدد الأول سنة ١٩٦٨ م «دراسة في الوثائق العامة في العصور الوسطى».

٥- مرسوم الظاهر برقوق رقم ٤٢ ، وكذلك وثيقة رقم ١٨٧ (معاهدة بين الرهبان والعربان تاريخها سنة ٨٦٦هـ .

لمعاقبتهم، كما اضطرت الدولة أحيانًا أن تأخذ على العربان «قسائم شريفة» بعدم الاعتداء ولكن العربان لم يلتزموا بذلك على طول الخط[١].

كما أن الأحداث التى روتها لنا المصادر المعاصرة تؤكد أن الدولة التزمت فى كثير من الأحيان بالدفاع عن مصالح رعاياها من أهل الذمة لأسباب مختلفة منها نفوذهم فى البلاط ، وتأثيرات القوى السياسية الخارجية لصالحهم وخوف الحكومة من تمادى العامة فى أعمال السلب والنهب التى كانت تمتد أحيانًا لتمشل دور المسلمين أيضًا: فقد حدث سنة ٧١٤هـ-١٣١٤م أن علم أحد فقهاء الشافعية أن النصارى استعاروا بعضا من قناديل جامع عمرو بن العاص ليستخدموها فى أحد مجامعهم بالكنيسة المعلقة بالفسطاط ، فأخذ معه عدداً من الأشخاص وتوجه إلى الكنيسة حيث أهان المجتمعين وعاد إلى الجامع وعاقب المسئولين عنه، وحين علم السلطان بذلك استدعاه فى اليوم التالى لمجلس عقد فى القلعة بحضرته وحضره كبار قضاة الإسلام والشيوخ ، وأخذ ذلك الشيخ يشتد فى القول على أهل الذمة وأهان السلطان الذى يحميهم ويوليهم الوظائف ، فاشتد غضب السلطان حتى هم بقتله ولكن تدخل الأمراء حال دون ذلك فأمر بقطع لسانه ثم خفف العقوبة وأمر بنفيه من مصر بعد شفاعة بعض الأمراء[٢] وفى نفس العام حدثت واقعة غريبة إذ ركب أحد سكان الحسينية فرسا فى يوم الجمعة وشق القاهرة شاهرًا سيفه «... فما وجد يهوديًا ولانصرانيًا إلا ضربه ...» فجرح عدداً منهم وقطع أيدى عدد آخر ثم أمسك وضرب عنقه [٣].

وفى سنة ٧١٧هـ- ١٣١٧م عزل قاضى القضاة الحنفى عن قضاء مصر «... لأنه بالغ فى الحط على الكتاب النصارى ...» وكان إذا رأى ذميًا راكبًا أنزله وأهانه ، وإذا رأى عليهم ثيابًا غالية نكّل بهم فسعى نصارى الدواوين فى عزله [٤]. وفى سنة ٧٢١هـ- ١٣٢١م هدم العامة كنيسة الزهرية بعد ما أمر الناصر محمد بالحفر حولها لعمل بركة ، وطلب من الأمراء هدمها ليلا على أن يشاع أنها هدمت فى غفلة منهم حتى تتم البركة التى أمر بحفرها . ولكن العامة

١- مرسوم الناصر محمد بن قلاوون رقم ٣٥ ومراسيم الناصر حسن رقم ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ومرسوم برقوق رقم ٤٣ ، ومرسوم السلطان جقمق رقم ٥٠ ، ومراسيم قايتباى رقم ٦٠ ، ٧٦ ، ٧٩ .

٢- المقريزى: السلوك ، ج٢ / ق١ ص١٣٥ ، ١٣٦ ، النويرى : نهاية الأرب ج٣ ص٢٩٦ ، ٢٩٩ .

٣- نفسه ، ج٢ / ق١ ص١٣٩-١٤٠ .

٤- نفسه ، ج٢ ق١ ص١٧٣-١٧٤ .

هاجموها أثناء انشغال الناس بصلاة الجمعة وهدموها ونهبوها عن آخرها . وانتقلت عدوى السلب والنهب إلى سائر كنائس القاهرة والفسطاط وحاصر العامة جميع الكنائس وركب والى القاهرة مع بعض الجنود خوفا على القاهرة من النهب، ولكن جموع العامة التى حاصرت كنيسة المعلقة ، مسكن البطريك اليعقوبى ، هزمتهم فأرسل الوالى فى طلب النجدة «.. فلشدة غضب السلطان هم أن يركب بنفسه ...» ثم أرسل عدداً من الأمراء لنجدة الوالى وإنقاذ الكنائس وأمرهم بوضع السيف فيمن يجدوه، فهرب العامة وتفرقت جموعهم ، وقبض على بعض الناس، وبقى الوالى وبعض الجنود لحراسة الكنيسة أثناء الليل، وأفتى القضاة بوجوب معاقبة المسئولين عن ذلك، وكان من بين المقبوض عليهم عدد من كرماء الناس وأتقيائهم قبض عليهم بطريق الخطأ ، فصلب الجميع صفًا واحداً من باب زويلة حتى سوق الخيل «... فتوجع الناس لهم ...» ولكن كثرة الحرائق التى أشعلها النصارى وتزايدها بالقاهرة، وازدياد مشاعر الناس هياجًا ، حتى اعترضوا موكب السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى جمهور بلغ حوالى العشرين ألفا يصيحون «لادين إلا دين الإسلام» جعل السلطان يأمر بفرض قيود جديدة على أهل الذمة وطردهم من الوظائف[1] وفى شعبان سنة ٧٩٣هـ- ١٣٥٤م نودى بالقاهرة ومصر الايتعرض أحد لليهود والنصارى[2] وفى شعبان سنة ٧٩٣هـ- ١٣٩١م قبض السلطان الظاهر برقوق على الأمير «ناصر الدين بن أقبغا أص» شاد الدواوين وضربه وصادره بسبب شكوى نصارى الشوبك من اضطهاده لهم وابتزازه إياهم[3] . كما حدث سنة ٧٩٧هـ- ١٣٥٩م أن أمر السلطان برقوق بضرب القاضى المالكى نائب قاضى القضاة اقتصاصاً منه بسبب شكوى أحد النصارى ضده [4]، والحقيقة أنه يصعب علينا فى ضوء ما تحمله الأمثلة السابقة وغيرها أن نوافق على ما قرره Bosworth من أن الدولة كانت تبدأ أعمال الاضطهاد وهدم الكنائس وتترك لمشاعر العامة المتعصبين مهمة الإجهاز عليها [5].

١- المقــريزى : السلوك، ج٢ ق١ ص٢١٦ ، ص٢١٧ ، ص٢٢٢ ، ص٢٢٧ : تاريخ ابن الوردى، ج٢، ص٢٧١ .

٢- المقريزى : السلوك، ج٢ / ق٣ ص٩٢٤ ، ٩٢٥ .

٣- تاريخ ابن الفرات ، ج٩ ق٢ ص٢٦٠ .

٤- المقريزى: السلوك ، ج٣ ق٢ ص٨٣٠ وتاريخ ابن الفرات ، ج٩ ص٤٠٢ .

٥- انظر: Bosworth : Christian and Jewish Religious Dignitaries part . I, pp. 64-65 .

وكان على أهل الذمة من الوجهة النظرية عدم استحداث أية كنائس أو أديرة جديدة في ديار الإسلام ، ولكن واقع الأمر يؤكد أن ذلك الشرط لم ينفذ بدقة فإن الكنائس قد بنيت تحت نظر الحكام وبمساعدتهم أحياناً كما رأينا في الباب السابق إلا أن ذلك لايعني عدم وقوع حوادث هدم الكنائس وإحراقها وهدمها في بعض الأحيان، ويبدو أن مشاكل ترميم الكنائس وتجديدها التي كثر الحديث عنها في مصادر عصر المماليك كانت ناشئة عن النفوذ الواسع الذي تمتعت به طبقة المتعممين من جهة وتجاهل أهل الذمة لشروط عدم بناء الكنائس من جهة أخرى .

ويجدر بنا أن نسوق بعض الأمثلة دليلا على صحة ما ذكرناه ففي سنة ٧١٨هـ. سنة ١٣١٨م طلب النصارى ترميم جدران كنيسة بربارة بحارة الروم فأذنت الحكومة لهم بذلك ويبدو أن الأمر تعدى حدود الترميم إلى بناء كنيسة فخمة مما أغضب جيران الكنيسة من المسلمين الذين سارعوا برفع عدة شكاوى إلى السلطان فأمر بهدم ما استجد من البناء ، وتم ذلك فعلا وبنى المسلمون محراباً موضع الهدم وأذنوا فيه للصلاة وقرروا القرآن ولكن شكاوى المسيحيين جعلته يأمر بالقبض على بعض سكان حارة الروم وهدم المحراب ولكن هياج مشاعر الناس حال دون تنفيذ الهدم، فأهمل المكان حتى صار كوم تراب[١] .

وفي بعض الأحيان كان السلطان ينتدب بعض كبار الأمراء يصحبهم المحتسب والوالي وبعض قضاه الإسلام للتفتيش على الكنائس وكشف ما استجد بها من البناء ، ولكن مثل تلك الحملات التفتيشية كانت ترتبط غالبًا بشكاوى بعض المسلمين : ففي سنة ٧٨٦هـ توجه الأمير سودون النائب ومعه القضاة إلى كنيسة المعلقة بالفسطاط لكشف ما استجد بها من البناء[٢] وحدث سنة ٨١٨هـ أن هدم من يدعى «الشيخ سليم» كنيسة بالجيزة بسبب ما استجد بها من عمارة فعاقبه السلطان بناء على سعاية الأقباط موظفي الديوان ثم حكم بعض القضاة للنصارى بإعادة ما تهدم من البناء[٣]. وفي سنة ٨٣١هـ اشتد الخلاف حول ما أحدثه اليهود من بناء حول إحدى كنائسهم فأرسل السلطان ناظر الأوقاف بصحبة بعض القضاة لكشف

١- المقريزي : السلوك ، ج٢ ق١ ص١٨٢، ١٨٣ ؛ النويري ، نهاية الأرب ، ج٣٠ ، ص٤٠٨-٤٠٩ ، العيني: عقد الجمان حوادث سنة ٧١٨هـ .

٢- المقريزي : السلوك ، ج٣ ق٢ ، ص٥١٨ .

٣- ابن حجر : إنباء الغمر، ج٣ ص٧٤-٧٥ .

٤- نفسه ، ج٣ ص٣٩٨ ، ص٣٩٩ .

ذلك وانتهى الأمر بالحكم بهدم ما استجد ....» ولكن رأيت بعض الغوغاء ومعهم المساحي والمعاول ، فلو أذنت بهدم شئ لهدمت الكنيسة كلها ....» وصدر الأمر إلى الوالى بتنفيذ الهدم ليلا خوفًا من العامة [٤] مما يؤكد أن العامة كانوا يجدون فى مثل تلك الأمور فرصة للسلب والنهب ، كما يدل على أن الدولة والقضاة قد أدركوا ذلك وعارضوه .

وفي سنة ٨٤٥هـ - ١٤٤١م توجه المحتسب ومعه القاضيان الشافعى والمالكى في جماعة إلى كنيسة اليهود بقصر الشمع فوجدوا بها منبرًا حديث البناء وفى أسفل المكان الذى يقف عليه كبيرهم أثناء الصلاة كتب الإسمان : «أحمد» و«محمد» وثار خلاف بين القضاة حول ما يجب اتباعه إزاء ذلك فرأى البعض معاقبتهم بينما اكتفى آخرون بهدم المحراب . وفى العام التالى عوقب اثنان من يهود الكنيسة بسبب ذلك حتى الموت[١] وفى العام نفسه عقد مجلس بالقلعة بحضور السلطان حضره القضاة وغيرهم من كبار الفقهاء والأمراء والمباشرين وأحضر رؤساء طوائف أهل الذمة وجدد لهم العهد الذى كتبه الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٠هـ باعتباره تجديداً للشروط العمرية، وتبع ذلك عدة إجراءات قانونية من جانب القضاة فى تجديد تلك الشروط التي تضمنت فيما تضمنته ألا يجددوا فى بناء كنائسهم أو أديرتهم ، بل فرض عليهم عدم تجديد ما يخرب منها ومن خالف ذلك كان جزاؤه هدم المكان كله [٢].

وفي سنة ٨٤٩هـ - ١٤٤٥م شكى البعض للسلطان الظاهر جقمق أن بالطور كنائس تعلو على جامع المدينة فتوجهت بعثة من القاضى الحنفى، وقاضى الحنابلة وبعض الموظفين برئاسة الأمير إينال إلى بندر الطور ، وبعد استيفاء الإجراءات القانونية حكم بهدم الكنائس المستحدثة وعددها عشرون كنيسة فى الدير وجبل الطور ووديان شبه جزيرة سيناء وهدم جزء من الكنائس المجاورة للجامع الواقع داخل سور الدير حتى تصير أقل منه ارتفاعًا ، كما طولب الرهبان بخراج الأراضى الزراعية والبساتين الكروم[٣] . ولانعلم مدى ما وصل إليه تنفيذ ذلك المرسوم بل إن وثائق دير سانت كاترين تؤكد أن المراسيم الصادرة فى فترة لاحقة تؤكد أن السلاطين أمروا للرهبان «... بألا يلزموا بشئ على بساتينهم بالطور وإبطال ما أحدث من هذا ....» [٤].

١- السخاوى: التبر المسبوك ، ص٢٠ ، ص٢١ ، ص٣٦ .

٢- نفسه ، ص٣٩ .

٣- نفسه ، ص١٢٤ ، ١٢٥٢ .

٤- وثائق دير سانت كاترين : مرسوم السلطان إينال رقم ٥٢ سطور ١١-١٢م.

ويبدو أن المشاكل التي تعددت بشأن تجديد الكنائس وترميمها جعلت السلطان الظاهر خشقدم يستحدث وظيفة جديدة عين لها الأمير جانبك الدوادار (ت ٨٦٧هـ) «... للنظر على الكنائس والتحدث على ما يتجدد فيها من العمائر لما أعيا الملك الظاهر أمرها ...»[١].

وقد احتل أهل الذمة المصريون مكانهم في الجهاز الإداري للدولة والواقع أنه منذ سمحت الحكومات الإسلامية المبكرة بإحلالهم محل الموظفين البيزنطيين تكونت منهم- والمسيحيين بوجه خاص – طبقة من الخبراء في شئون الإدارة المالية لم تستطع الدولة الاستغناء عنهم رغم كل المحاولات التي بذلت في هذا السبيل . فقد كانت المراسيم تصدر بين الحين والآخر بمنع استخدامهم وطردهم من دواوين السلطان والأمراء؛ كما اشتدت حملة رجال العلم من الفقهاء والقضاة المسلمين ضد استخدام أهل الذمة وألفوا في ذلك الكتب والرسائل التي تحض على عدم استخدامهم ، ولكن النتيجة دائمًا كانت هي العودة إلى استخدامهم بعد فترة لأن وجودهم في الإدارة الحكومية أمسى ضروريًا . ولكن ذلك لايعني أن كل موظفي الدولة كانوا من أهل الذمة فالواقع أن عددًا كبيرًا من المسلمين قد شاركوا في هذه الوظائف كما أنهم حلوا محل الذميين في وظائف بعينها ، فضلا عن ذلك العدد الكبير من المسالمة[٢] الذين عملوا في الجهاز الحكومي لدولة المماليك .

ويبدي أحد المعاصرين أسفه الممزوج بالدهشة من استخدام أهل الذمة قائلاً «... العجيب أنه لايعرف في إقليم من الأقاليم من الشرق إلى الغرب توليتهم إلا في إقليم مصر خاصة ، فيالله العجب ما بال هذا الإقليم دون سائر الأقاليم مع أنه أعظم أقاليم الإسلام وأوسعها عالمًا وأكثرها علمًا ...»[٣] ويلخص هذا القول موقف غالبية أهل العلم وشيوخ المسلمين ومفكريهم الذين عارضوا في ذلك الوقت استخدام غير المسلمين في الإدارة ، واستندوا في معارضتهم إلى عدة أسباب منها «... زعمهم أن البلاد الآن ملكهم وأن المسلمين قد أخرجوهم منها بغير استحقاق فيسرقون من الأموال ما قدروا عليه ويعتقدون أنهم لم يخونوا ولاظلموا ، ويرون أن احتمال المصادرة والعقوبة عليهم كاحتمال المرض قد تطرأ وقد لاتطرأ. ويودعون تلك الأموال

١- أبو المحاسن : حوادث الدهور ، ج٤ ص٨٠٢ .

٢- المسالمة أو الأسالمة أو الأسلمية ومفردها أسلمي اصطلاح أطلق على من يعتنق الإسلام من أهل الذمة.

٣- الإسنوي: الكلمات المهمة في مباشرة أهل الذمة : ص٩ .

فى الكنائس والديورة وغيرها من أماكن الكفار ويرون أنهم أحق من المسلمين ... فمن هذا حاله فى اعتقاده وفعله أيحق لأحد توليته ؟ [١].

وقد فزع المعاصرون من نفوذ أهل الذمة الناتج عن توليهم وظائف الإدارة المالية فاتهموهم بأنهم تحكموا فى رقاب المسلمين، واستخدموا نفوذهم فى «دفع من يتعرض لهم، كما اتهموهم بشرب الخمر والزنا بالمسلمات وغير ذلك[٢] بل إن البعض اتهمهم بالتجسس لحساب القوى الصليبية[٣].

وتعددت المؤلفات التى كتبها المعاصرون فى معارضة استخدام أهل الذمة ، ومنها «المذمة فى استعمال أهل الذمة» لأبى إمامة محمد بن على النقاش (ت سنة ٧٧٣هـ) وكتاب «الكلمات المهمة فى مباشرة أهل الذمة » تأليف جمال الدين أبى محمد عبد الرحيم الأسنوى (سنة ٧٧٢هـ) و«شروط النصارى» «للشيخ أبى محمد عبدالله بن زين القاضى، وقد ساق هؤلاء فى كتاباتهم الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وما أثر عن السلف الصالح التى تحض – فى رأيهم– على عدم استخدام الذميين فى الوظائف العامة ، كما وردت بين ثنايا بعض كتابات المعاصرين عبارات أو صفحات كاملة فى معارضة استخدام أهل الذمة[٤] بل إن البعض أفرد فصولا كاملة فى معارضة استخدام اليهود والنصارى[٥] كما أن كتب الحسبة قد عارضت استخدام أهل الذمة اعتماداً على نفس طريقة الكتب الأخرى [٦].

وعلى الرغم من هذه المعارضة الشديدة – والتى كانت فى حد ذاتها دليلا واضحًا على أن أهل الذمة ولوا وظائف هامة فى الدولة– والتى كانت مبعثها التنافس بين الفقهاء والذميين من ناحية وما لمسه المعاصرون من سوء استخدام أهل الذمة لنفوذهم من ناحية أخرى ، فضلا عن المشاعر الدينية الجارفة التى حكمت تصرفات أبناء ذلك العصر من جهة ثالثة– نقول إنه على

١– المرجع السابق ، ص٩ .

٢– الأسنوى : الكلمات المهمة ، ص٢٠ ، ص٢٢ .

٣– ابن النقاش : المذمة فى استعمال أهل الذمة ، ورقة ٩٦–٩٧ (مخطوط) .

٤– ابن أيبك الدوادار : الدر الفاخر ، ص٤٧–٥٠ ؛ ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج١ ، ص٢٠٨، ٢٠٩ ، زيترشتين : تاريخ سلاطين المماليك ، ص٨٨ ، ص٩٢ .

٥– ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة، ج١ ص٢٣٨ ، ص٢٤٢ .

٦– ابن الأخوة : معالم القربة ، ص٣٩، ٤١ .

الرغم من هذه المعارضة الشديدة فقد استمر المسيحيون واليهود في تولى وظائف الدولة بصفة شبه مستمرة بدليل كثرة المراسيم التى كانت تصدر بين الحين والحين بطردهم من تلك الوظائف .

وتشير الوثائق إلى بعض الوظائف التى تولاها أهل الذمة : فمنهم من عمل جابيا [١]، ومن عمل كاتبًا فى بيوت الأمراء[٢]، ومن عمل صيرفيا فى الجوالى[٣]، كما يتضح من إحدى الوثائق أن طرفى البيع- وهو موضوع الوثيقة- يعمل كل منهما كاتبًا ، وقد سبق اسم كل منهما لقب «الحضرة» [٤]، وقد جرت العادة على أن يخرج بعض كتاب النصارى لمسح أراضى الخراج وأثناء جباية أموال تلك الضريبة برفقة بعض الأمراء وموظفى الخراج[٥] . ويضيق بنا المقام عن أن نورد المزيد من الأمثلة ، وإن كان من المعروف أن أهل الذمة قد عملوا فى كل وظائف الإدارة المالية تقريبًا ، كما عملوا فى دواوين الأمراء بل إن بعض قضاة المسلمين قد استخدم الكتاب النصارى[٦]، وتجسم عبارة الأمير بيدرا النائب أهمية وجود أولئك فى الإدارة الحكومية، إذ قال للسلطان الأشرف خليل بن قلاوون حين أراد عقابهم سنة ٦٩٢هـ : «... ياخوند هؤلاء أصحاب دواوين يحفظون الأموال والخراج ، وليس للسلطان غنى عنهم ...»[٧].

وليس هناك ما يؤكد أن نشاط اليهود الأساسى قد تركز فى الصيرفة، إذ عمل بعضهم بالترجمة ، فقد ذكر بير وتافور الذى زار مصر أيام «برسباى» أن مترجم السلطان كان يهوديًا ثم أسلم وغير اسمه من «حايم» إلى «صايم»[٨] كما أن متولى دار الضرب أيام السلطان «الغورى» كان يهوديًا هو المعلم يعقوب[٩] إلا أن هذا لايعنى أنهم لم يعملوا فى الجهاز الإدارى فقد كانت المراسيم تصدر بطرد اليهود والنصارى جميعًا من الخدمة فى الدواوين . كما أن اليهود عملوا فى طائفة كبيرة من الحرف والمهن التى عرفها المجتمع المصرى آنذاك.

١- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٥٩ (الوجه) سطر ٢ .

٢- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٥٥ (الوجه) سطر ٣-٤ .

٣- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٥٤ (الوجه) تاريخها سنة ٨٣٥هـ .

٤- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٨٠ سطر ٢-٨ .

٥- المقريزى : الخطط ، ج١ ، ص٨٦ .

٦- أبو المحاسن : حوادث الدهور، ج٣ ص٤٤٠ .

٧- العينى: عقد الجمان ، حوادث سنة ٦٩٢هـ .

٨- رحلة طافور : ص٦٥ (مترجم) .

٩- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ص٧ .

وقد استخدم أهل الذمة نفوذهم فى الدولة لصالح أبناء ملتهم واتهمهم المعاصرون صراحة بالعمل على إضعاف الدولة أثناء الروك الناصرى ؛ فقد فرقوا الإقطاع الواحد فى عدة جهات « ... فصار بعض الجبى في الصعيد ، وبعضه في الشرقية ، وبعضه فى الغربية إتعابا للجندى ، وتكثيراً للتكلفة ...» ونتج عن الروك أيضًا أن أخرجت الجوالى من ديوان الخاص وفرقت في الإقطاع ، مما سبب تدهوراً في إيرادات تلك الضريبة[١] كما اتهم أهل الذمة باختلاس أموال الأوقاف « ... ثم بعد ذلك يخرجونها إلى أنفسهم وكنائسهم وقد خرب لذلك كثير من المساجد العمرية القديمة ...»[٢].

وقد أبطل «الناصر محمد بن قلاوون» مكس ساحل الغلة [٣]، وهى ضريبة عظيمة الإيراد كانت تسبب أذى كثيراً للناس ، وحاول الأقباط عبثا إعادتها[٤]. وذكر المقريزى أن الأمير «بيلغا السالمى» الاستادار أخبره أن المكوس كانت أيام وزارته بضعا وسبعين ألف درهم يومياً، لم يكن ينفق منها شئ في مصالح الدولة « ... إنما هى منافع للقبط دون غيرهم...»[٥].

ويبدو أن ما بلغه أهل الذمة من ثراء ونفوذ نتيجة لعملهم فى الإدارة الحكومة وما تظاهروا به من العظمة والفخامة قد سبب لهم الطرد من وظائفهم من آن لآخر، وكانت الحوادث التى يطرد فيها الذميون من وظائفهم عبارة عن ردود فعل من قبل الدولة أكثر منها مبادرات ، فإما أن يأتي الطرد إرضاء لمشاعر عامة الناس الذين رأوا أهل الذمة يكونون الثروة، ويتمادون فى إيذاء مشاعر المسلمين وإلحاق الضرر بهم من خلال تلك الوظائف ، بينما جموع الشعب

١- الأسنوى : الكلمات المهمة ، ص١٠ .

٢- مكس «ساحل الغلة» أو ساحل الغلال ضريبة كانت تفرض على الحبوب المجلوبة إلى مينائى القاهرة والفسطاط حيث تفرض الضرائب على الغلال قبل بيعها ، ويبدو أن تلك الضريبة فاطمية الأصل وربما ترجع إلى ما قبل العصر الفاطمى، وفى سنة ٦٩٨ هـ، ١٢٩٩م كانت قيمة الضريبة خروبة (أقل من الدرهم) على كل إردب يدفعها المشترى.

انظر: Rabie : The Financial System : pp . 103-104 .

٣- المقريزى : الخطط ، ج١ ص٨٧ ، ٨٨ ؛ أبو المحاسن النجوم ج٩ ص٤٣ ، ٤٤ .

٤- المقريزى : الخطط ، ج١ ص١٠٦ .

٥- Bosworth : Christian and Jewish Religions Dignitaries, Part . I . p. 66 .

المصرى مطحونة تحت أعباء الضرائب أو «المظالم» التى فرضت عليهم ، وإما ينتج ذلك كرد فعل لقيام بعض عناصر أهل الذمة بعمليات تخريبية مثلما حدث سنة ٦٦٣هـ ، سنة ٧٢١هـ، سنة ٧٥١هـ حين اشتعلت الحرائق فى أحياء القاهرة والفسطاط والتهمت عدداً كبيراً من المنازل والحوانيت ، كما أن اضطهاد الأحباش لمسلمى الحبشة كان يأتى برد فعل مماثل فى مصر كما حدث سنة ٨٢٢هـ على سبيل المثال ؛ فضلا عن الضغوط التى مارسها الفقهاء والقضاة المسلمون على سلاطين المماليك ، وقد تمتع أولئك الفقهاء بنفوذ واسع المدى فى تلك الفترة كما أنهم رأوا فى أهل الذمة منافساً خطيراً على نيل وظائف الدولة، وربما أنهم اعتقدوا أن فى إبعاد اليهود والنصارى عن الوظائف إعلاء لشأن الإسلام والمسلمين . وعلى كل حال فسنعرض لذلك تفصيلا فى الأجزاء القادمة من البحث إن شاء الله .

وقد تأثرت أحوال أهل الذمة فى مصر بأحداث السياسة الخارجية كما أن علاقات دولة المماليك بالقوى السياسية الخارجية المعاصرة قد أثرت سلبًا أو إيجاباً على علاقتها برعاياها من أهل الذمة ؛ فقد أخذ سلاطين المماليك البحرية الأولئل زمام المبادرة فى القضاء على آخر معاقل الصليبيين فى الشام ، وربما كان هناك نوع من رد الفعل تجاه الحروب الكاثوليكية المسيحية فى الأندلس على الطرف الآخر من المتوسط، أما اليهود فقد كان عددهم الضئيل يجعلهم محل اهتمام أقل من جانب الدولة . وقد أثبتت الدراسات المعتمدة على وثائق الجينيزا أن يهود مصر آنذاك كان عددهم ضئيلا بالفعل .

ومن الطبيعى أن تحرص الدولة على عزل رعاياها من المسيحيين مما يتمشى تماماً مع المفاهيم السياسية السائدة آنذاك . ويتضح من الوثائق أن الدولة تشددت فى منع هؤلاء من الاتصال بالقوى المسيحية التى كانت لاتزال مشتبكة فى صراع ضد القوى الإسلامية فقد جاء بإحدى الوثائق تحذير صارم إلى بطرك الملكانية بأن يمنع جماعته من «الميل إلى غريب من جنسهم» «وليكن الحذر من يومهم وليومهم من أمسهم»[١] كما أن الوصية الصادرة إلى البطرك[٢] بعد تعيينه تحذره من الاتصال بالخارج فى عبارات حادة « ... وإياه أن يؤوى إليه من الغرباء القادمين عليه، أو يكتم عن الإنهاء إلينا مشكلة أمر ورد عليه من بعيد أو قريب ، ثم الحذر الحذر من إخفاء كتاب يرد إليه من أحد الملوك ، ثم الحذر الحذر من الكتابة إليهم أو المشى على مثل هذا السلوك وليتجنب البحر وإياه من اقتحامه فإنه يغرق أو ما يلقيه إليه جناح

١- القلقشندى: صبح الأعشى ، ج١١ ص٣٩٢-٣٩٣ (توقيع ببطركية النصارى الملكية) .

٢- ابن فضل الله العمرى : التعريف ، ص١٤٤ ، ١٤٥ (وصية بطريرك الملكانية) .

غراب منه فإنه بالبين ينعق .. » وهكذا فقد حظر على أبناء طائفته إيواء الغرباء (الذين يحتمل أن يكونوا جواسيس) وعدم مراسلة ملوك الغرب، وإذا أخذنا لفظ «البحر» بمعناه الحرفي فإن الملكية الذين سكنوا الثغور لابد وأن تكون اتصالاتهم مع أبناء مذاهبهم البيزنطيين وكان البحر المتوسط هو وسيلة الاتصال ، وكما استخدمت التورية في كلمتي «البحر» و«الغرق» فقد استخدمت الوثيقة التورية أيضًا في كلمتي «غراب» و«ينعق» فقد كانت كلمة «غراب» تطلق على نوع من المراكب المستخدمة آنذاك ، وأرادت الوثيقة أن توضح أن ما يرد إلى الملكية من البحر قد يكون نذير شؤم يحل بهم . وعلى كل حال فإن تخوف الدولة من أن يكون الملكانيون جواسيس للصليبيين في البلاد يتمشى تمامًا مع المفاهيم السياسية السائدة في ذلك العصر.

وبالضرورة كان اهتمام الدولة باستقرار واستمرار عزل الكنيسة القبطية عن القوى الخارجية عظيما ؛ ذلك لأن اليعاقبة كانوا ولايزالون يمثلون أقلية دينية يعتد بها وسط المجموع الكلي للسكان، وكان اليعاقبة منفصلين – بسبب مذهبهم المرنوفيزيتي– عن الملكانيين كما كان لديهم تراث طويل من العداء تجاه مسيحيي الغرب الذين حاولوا كثيراً وبوسائل عنيفة ومتطرفة فرض معتقدات أجنبية على الكنيسة القبطية . وخلال فترة الحروب الصليبية وغزوات المغول لم تكن للأقباط علاقات وثيقة بالفرنج والبيزنطيين ؛ ومن ثم فإن إمكانية اعتبار القبط جواسيس يعملون لصالح القوى المسيحية لم تكن واردة أو أن احتمال ذلك كان بدرجة أقل منها بالنسبة لطائفة الملكانية [١].

ولكن ذلك لم يمنع أن تصدر الدولة تحذيرها المشدد لبطريرك اليعاقبة من أن يحاول الاتصال سرا بالحبشة «... حتى إذا قدر لايشم أنفاس الجنوب...» كما تقرر إحدى الوثائق[٢]. ومن المعروف أن الكنيسة الحبشية كانت تابعة لكنيسة الإسكندرية ومن ثم حرصت الدولة على عدم اتصال الأقباط بالأحباش رغم بعد المسافة ورغم أن الحبشة لم تكن تشكل أي خطر عسكري حقيقي آنذاك.

وحين بدأت الحرب الصليبية لم يكن من المتوقع أن يمد الأقباط في مصر يد المساعدة للغزاة اللاتين بسبب الخلافات المذهبية التي أوجدت تراثًا ضخمًا من العداء بدأت منذ مجمع خلقدونية سنة ٤٥١م الذي انتهى بتكفير أصحاب المذهب المونوفيزيتي– ومنهم أقباط مصر

١– Boswoth : Christian and Jewish : Part II. pp. 207-208 .

٢– ابن فضل الله العمري : التعريف ص١٤٦ (وصية بطرك اليعاقبة) .

بطبيعة الحال – مما أدى إلى وقوعهم تحت طائلة الاضطهاد حتى الفتح العربى لمصر ، ثم كان الانفصال التام بين كنيسة الشرق وكنيسة الغرب فى منتصف القرن الحادى عشر قبيل بدء الحركة الصليبية . ويرى الدكتور جوزيف نسيم أنه حتى لو كان بإمكان الأقباط مساعدة الصليبيين فإن ذلك لم يكن متوقعا لعقيدتهم المتطرفة من جانب ولأن اللاتين اعتبروهم غير مؤمنين مثل المسلمين تماماً من جانب آخر . فضلاً عن أن الأقباط لم يكونوا رجال حرب يمكنهم تقديم مساعدة لها قيمتها للصليبيين الذين أساءوا إليهم بشكل لم يحدث من قبل الحكام الأيوبيين (١). والأهم من هذا أن الاقباط مصريون لهم تاريخ وطنى طويل شأنهم شأن المسلمين اذين كانت غالبيتهم من أصول قبطية قبل اعتناق الإسلام.

وحين استولى الصليبيون على بيت المقدس منعوا الأقباط من دخول الأراضى المقدسة وظل ذلك ساريا حتى استردها صلاح الدين الأيوبى سنة ٥٨٣هـ كما أن الحملات على رشيد (٦٠٠هـ- ١٢٠٤م) ودمياط (٦١٦-١٢١٩م) أساءت إلى الأقباط بهاتين المدينتين (٢). وقد سارت حملة لويس التاسع على سياسة معاداة الأقباط فشرع الصليبيون فى تثبيت شعائرهم عقب استيلائهم على مدينة دمياط وحولوا جامعها إلى كنيسة رومانية دشنها القاصد الرسولى فى الحملة باسم كنيسة مريم العذراء (٣).

وفى عصر المماليك استمر وجود بقايا الصليبيين فى شراذم متفرقة على ساحل المتوسط الشرقى . وبعد استرداد المسلمين مدينة عكا، آخر المعاقل الصليبية، سنة ٦٩٠هـ (١٢٩١م) اهتمت البابوية بتنظيم حصار على السواحل الإسلامية، ولكن الصليبيين الأواخر لم يستطيعوا أبدا بناء معاقل ثابتة لهم على هذه السواحل وهكذا فإنه من الناحية العملية تضاءل خوف المماليك تدريجيا من القوى المسيحية الأوربية لاسيما وأن المصالح التجارية والاقتصادية قد أثبتت تفوقها على المشاعر الدينية، فمنذ القرن الرابع عشر الميلادى فصاعداً ، كانت كل من البندقية ، وأرغونة Aragon تتعامل فى تجارة نامية مع مصر والشرق الإسلامى (٤). وقد ساعدتهم علاقتهم الطيبة مع سلاطين المماليك من أن يمارسوا ضغطًا لصالح المسيحيين فى مصر كما سنرى بعد قليل .

١- جوزيف نسيم : العدوان الصليبى ، ص١١٦ ، ١١٨ ، ص١٢١ .

٢- المرجع السابق : ص١١٨ .

٣- جوزيف نسيم : العدوان الصليبى: ص١١٩ .

٤- Bosworth : Christian and Jewish Dignitaries : Part II . . 208 .

أما حصيلة الجزية (الجوالى) المستخرجة من يهود ونصارى القاهرة والفسطاط، فكان يحمل منها قدر معين إلى بيت المال ، ويفرق الباقى بين رواتب القضاة وأهل العلم[١] بينما كانت الجوالى المحصلة من الأقاليم تعطى لمقطع البلد سواء كان أميرًا وغير ذلك «... يجرى مجرى مال ذلك الإقطاع..» أما إذا كانت الجهة تابعة لبعض الدواوين السلطانية «... كان ما يحصل من ذلك جاريًا فى ذلك الديوان ...»[٢].

وفى القرن التاسع الهجرى (١٥م) كانت الجزية تجمع سلفا فى أول العام وفى بعض الأقاليم كانت تجبى قبل السنة بشهر أو شهرين ، وتورد قلما مستقلا بعد المال الهلالى[٣] لأنها تستخرج سنويًا، بينما يستخرج المال الهلالي شهريًا حسب التقويم القمرى، وقبل الخراج[٤] لأن المشهور بين الفقهاء أن جبايتها تجب شهريًا ، كما أن الجزية تلزم من يموت أثناء العام أو يسلم بقدر ما مضى من السنة قبل إسلامه أو موته ، وعند تغيير الإقطاعات كانت الجوالى تجبى شهريًا وفقًا للتقويم القمرى (الهجرى) فيأخذ صاحب الإقطاع الأول بقدر ما مضى من

١- أمر «شرف الدين عبد الوهاب النشو» (ت سنة ٧٤٠هـ) بعدم صرف هذه المرتبات إلى القضاة وأهل العلم، ولكن ذلك لم يستمر معمولا به، لأنه تم فى إطار تصرفات النشو التى أثارت حنق معاصريه من ناحية، ولأن كلا من القلقشندى (صبح الأعشى ج٣ ص٤٦٣ ، والعينى (عقد الجمان : حوادث سنة ٨١٧، ٨٢٤هـ) يذكران أن القضاة والفقهاء كانوا يتقاضون مرتباتهم من جزء من حصيلة الجوالى فى القاهرة والفسطاط من ناحية أخرى.

٢- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٣ ص٤٦٣ .

٣- المال الهلالي أو الأموال الهلالية : اصطلاح أطلق على الأموال التى تجبى من الضرائب التى استحدثها ولاة السوء وأولهم أحمد بن المدبر عامل الدولة العباسية على الخراج في مصر (انظر الباب الأول من هذا البحث) وكانت تلك الضرائب تجبى شهريا حسب التقويم القمرى (الهجرى) - (ابن إياس نشق الأزهار، ص٣٢ ، ٣٤) وتطورت الأموال الهلالية بعد ذلك لتصبح مصطلحا يطلق فى العصرين الأيوبى والمملوكى على ضرائب التراخيص الإجبارية على الدكاكين والحمامات العامة، والطواحين .. إلخ - انظر:
Rabie : The Financial System of Egypt : pp. 105-106 .

٤- الخراج هى ضرائب الأرض المنزرعة وكانت تؤدى سنويا وفقًا للتقويم الشمسى (القبطى) وفى العصر الأيوبى انقسم الخراج إلى نوعين : (أ) خراج الزراعة على الأرض ذات الغلة (المحصول) والتى ليس بها أشجار . (ب) خراج البساتين وأشكالها، ويرى بعض الباحثين أن هذا التقسيم ظل ساريا حتى نهاية عهد الناصر محمد على الأقل انظر:
Rabie , The Financial System of Egypt, pp. 79 .

العام، بينما لايستحق المقطع الجديد إلا بقدر ما تبقى من العام وإذا بقى الإقطاع فترة دون صاحب تورد حصيلة الجوالى فيه إلى الديوان [١].

ونستدل من بعض الروايات على أن الجوالى كانت تؤدى - أحيانًا - مصالحة عن مجموع أهل الذمة من اليهود أو النصارى بمقتضى اتفاق محدد بغض النظر عن درجة ثراء الأفراد ، فقد أمر السلطان المؤيد شيخ النصارى واليهود بحمل الجزية عن كل فرد على حدة سنة ٨١٥هـ ١٤١٢م، كما ألزمهم بدفع قيمة الجزية عن السنوات الماضية ، وأعيد فرض الجوالى على كل فرد منهم بحسب اختلاف أحوالهم (فالغنى أربعة دنانير ، والمتوسط اثنان، ودينار واحد للفقير)، وتكرر ذلك سنة ٨١٧هـ، ١٤١٤م[٢] ويبدو أن ذلك لم يستمر طويلا بدليل ما سبق ذكره من أقوال القلقشندي والنويرى.

وقد تعرض أهل الذمة المصريون لمصادرات وابتزازات مالية غير ضريبة «الجوالى» فى بعض الأحيان، إلا أن ذلك كان يحدث فى نطاق إجراءات مالية عامة تشمل كل أقسام الرعية، ففى سنة ٦٦٠هـ ١٢٦١م، فرض الظاهر بيبرس ضريبة جديدة هى «مقرر النصارى»، وكانت قيمتها دينار سنويًا عن كل فرد ، وذلك للإنفاق منها على تجهيز جنوده للحرب وأبطل المنصور قلاوون تلك الضريبة سنة ٦٧٨هـ ١٢٧٩م[٣]، وفى سنة ٦٦٣هـ- ١٢٦٤م وبعد الحريق الذى التهم أجزاء من القاهرة ألزم النصارى بمبلغ كبير تعويضًا عن خسائر الحريق ، والتزم البطريرك بهذه الأموال[٤] ويذكر المؤرخ القبطى «مفضل بن أبى الفضائل» أن «الحبيس الراهب» افتدى النصارى بخمسمائة ألف دينار يؤدون منها خمسين ألف دينار [٥].

١- النويرى : نهاية الأرب ، ج٨ ص٢٤١ .

٢- المقريزى : السلوك ، ج٤ / ق١ ص١٤٧ ، ٢٨٩ : العينى: عقد الجمان، حوادث سنة ٨١٥-٨١٧هـ : ابن حجر : إنباء الغمر، ج٣ ص٣٨ ، ٣٩ .

٣- المقريزى : السلوك ، ج١ / ق٣ ص٦٦٤ ، الخطط ، ج١ ص١٠٥ / ١٠٦ : تاريخ ابن الفرات ج٧، ص١٥٢ .

٤- تاريخ ابن الفرات ، ج٧ ص٧٥ : النويرى: نهاية الأرب ج٢٨ ق١ ص١١١ ، ١١٢ .

٥- «الحبيس الراهب» : راهب كان قبل ترهبه يعمل كاتبًا بأحد الدواوين وعثر على كنز فأخذ ينفقه لافتداء المصادرين ثم قتله الظاهر بيبرس بناء على فتاوى الفقهاء خوفًا من الفتنة - انظر مفضل بن أبى الفضائل، النهج السديد ، ص٤٧٥ ، ٤٧٩ .

وحدث أثناء الفوضى الناتجة عن فرار الظاهر برقوق سنة ٧٩١هـ أن قبض على بطرك النصارى ورئيس اليهود وألزما بمبالغ من المال، كما قرر الأمير منطاش (نقيب الجيش) في نفس الوقت على موظفي الدولة من المتعممين وغيرهم خيولا حسب وظيفة كل منهم ما بين فرس- إلى عشرة[١] وكثيرًا ما تكررت هذه الظاهرة أثناء فترات الصراع على الحكم في الداخل أو الاستعدادات للحرب في الخارج.

وفي أثناء حوادث سنة ٧٥٥هـ - ١٣٥٤م صودرت أوقاف الكنائس والأديرة التي بلغت جملتها خمسة وعشرين ألف فدان ووزعت على الأمراء[٢] وهو رقم يدل على مدى ما تمتعت به الكنيسة القبطية من ثروة آنذاك . ومن ناحية أخرى فإن السلطان قايتباي عقد مجلسًا بالقلعة من الفقهاء وكبار رجال الدولة سنة ٨٧٤هـ- ١٤٦٩م) لمناقشة مسألة الاستيلاء على أوقاف المساجد والجوامع وانفض الاجتماع دون التوصل لنتيجة بسبب معارضة الحاضرين[٣]. ومهما كانت نتيجة ذلك الاجتماع فإنه يوضح بجلاء رغبة السلاطين في الحصول على الأموال مهما كان مصدرها ، وعلى أية حال فإن السلطان قايتباي نفسه قد استولى فعلا على بعض إيراد أوقاف الجوامع والمساجد والمدارس والبيمارستان سنة ٨٩٢هـ- ١٤٨٧م [٤].

ولجأت الدولة أحيانًا إلى إلزام رعاياها بشراء بضائع معينة مقابل أثمان تحددها لهم ؛ ففي سنة ٨٠٣هـ- ١٤٠٠م قبض الأمير يلبغا السالمي على بطريرك اليعاقبة وألزمه بشراء بضائع معينة مقابل مبلغ حدده له فحلف أنه لايملك مالا[٥] وفي سنة ٨١٦هـ ألزم والي القاهرة النصارى واليهود بحمل ثلاثمائة جرة خمر إلى الجيزة وجمعت منهم بالعنف والضرب فضلا عن الأموال التي غرموها لأعوان الوالي ولمن حمل الخمر إلى الجيزة [٦].

١- المقريزي : السلوك ، ج٣ ق٢ ص٦٧٥ ، ٦٧٧ وما بعدها : تاريخ ابن الفرات ، ج٩ / ق٢ ص١٦١ ، ١٦٢ .

٢- المقريزي : السلوك ، ج٢ / ق٣ ص٩٢١ .

٣- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ص٩٦ / ٩٧ .

٤- المرجع السابق ، ج٢ ص٢٤٩ .

٥- المقريزي: السلوك ، ج٣ ق٢ ص١٠٤ .

٦- المرجع السابق ، ج٤ ق١ ص٢٧٢ .

وفى سنة ٨٩٣هـ - ١٤٨٧م أحضر السلطان الأشرف قايتباى بطرك النصارى ورئيس اليهود وألزمهما بمبالغ من المال اللازم لتجهيز الجيش لقتال العثمانيين «... وهذا أول فتح باب المصادرات للناس» ... كما صادر تجار الفرنج والمغاربة «... وغير ذلك من أعيان الناس ...» زيادة على ما أخذه من أجرة الأملاك والأوقاف والمدارس والبيمارستان ، وفى سنة ٩٠١هـ - ١٤٩٥م صادر قايتباى اليهود والنصارى مرتين[١] كما فرض ابنه الناصر محمد ضرائب جديدة «مظالم» على جميع أفراد الرعية والمباشرين ، وقضاة القضاة وأعيان الناس من التجار وغيرهم وشملت اليهود والنصارى وجمعت تلك الأموال «.. بالضرب والترسيم والحبس...»[٢].

ويتضح من الأمثلة السابقة أن المتاعب المالية التى واجهت أهل الذمة فى مصر كانت تتم فى نطاق إجراءات مالية عامة تشمل كل أقسام الرعية أحيانا كما كانت تحدث نتيجة لبعض مظاهر الاضطراب التى سببها الذميون مثل حرائق القاهرة، ونتجت فى بعض الأحيان عن اضطراب أحوال البلاد بسبب الفتن الداخلية أثناء الصراع على الحكم. وحين كانت الدولة تستعد لقتال أعدائها فى خارج البلاد كانت تفرض الضرائب لتغطية تكاليف تلك الحملات وكان ذلك كله فى الواقع تعبيراً عن علاقة هؤلاء الغرباء بالمصريين جميعاً ، والتى اتسمت بالقسوة والتطرف فى ابتزاز أموال الرعايا من المسلمين والذميين على حد سواء .

ويجدر بنا أن نشير إلى أنه فى الوقت الذى تعرض فيه أفراد الرعية لتلك المظالم تمتع الرهبان باعفاءات كاملة تقريبا من كل أنواع الضرائب مهما كانت قيمتها، وتدفعنا بعض الوثائق إلى الاعتقاد بأن هذه الإعفاءات لم تقتصر على رهبان دير سانت كاترين فقط بل شملت سائر الرهبان إذ تقرر إحدى الوثائق أن «... من المشمول بنظرنا السعيد جماعة الرهبان والراهبات الملكيين واليعاقبة ...»[٣] وتقرر نفس الوثيقة «... أن لايلزموا الرهبان النصارى والرهبانات النصرانيات اليعاقبة والملكيين بموجب ولابخفر ولا مظلم عند دخولهم إلى قمامة القدس الشريف [٤]، أسوة برهبان الكرج والحبوش، ولاعند دخولهم إلى ميناء يافا، ولاعند خروجهم من ميناء يافا المذكورة ولا فى مدينة غزة ولا فى رملة ...» وتأمر الوثيقة بـ «...

١- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ص٢٤٩ ، ٣٠٢ .

٢- المرجع السابق ، ج٢ ص٣٤٣ .

٣- وثائق دير سانت كاترين ، مرسوم الأشرف طومبانباى رقم ١٠١ سطور ١٣-٢١ .

٤- يقصد بها كنيسة القيامة المجيدة، وربما استخدم لفظ «القمامة» بدافع السخرية والاستهتار من جانب المعاصرين .

مسامحة الرهبان والراهبات من طائفة الروم والقبط من الموجب بالأعمال المذكورة على جارى عادتهم ....»[١] وهكذا تؤكد الوثيقة أن الإعفاءات شملت كل الرهبان حتى غير المصريين منهم ومنحتهم تسهيلات كثيرة فى طريقهم لزيارة الأماكن المقدسة كما أعفتهم من الضرائب نظير دخولهم موانئ البلاد وضرائب الحراسة وغيرها ، وكثيراً ما صدرت مراسيم السلاطين بإعفاء رهبان دير سانت كاترين «... من الحقوق والرسوم والمقاسمات والأعشار كسابق عادتهم...»[٢] ويتضح من بعض الوثائق أن الرهبان كانوا يسارعون بالشكوى كلما فرض عليهم الموظفون ضريبة ما مهما كانت تافهة[٣] . وطوال عصر المماليك كانت التعليمات تصدر بإعفاء النصارى من الرهبان من أية ضرائب على ما يرد إليهم من الخارج فى شكل صدقات أو نذور [٤].

ومن الناحية النظرية كان على أهل الذمة الالتزام ببعض القيود فى الملابس ومظاهر النشاط الاجتماعى ، وتمثلت قيود الملابس فى إلزامهم بالغيار (وهو الملبس المغاير لما يرتديه المسلمون لتمييزهم) وألزم النصارى باللون الأزرق ، بينما تعين على اليهود أن يلبسوا الأصفر ، وتحدد اللون الأحمر للسامرة على أن تلبس المرأة من نفس اللون وخفين أحدهما أبيض والآخر أسود . كما فرض عليهم أن يميزوا أنفسهم بصليب من الحديد أو الرصاص أو النحاس فى رقابهم عند دخولهم الحمامات . وكذلك حرم عليهم - نظرياً- ركوب الخيل والبغال النفيسة وحمل السلاح والتقلد بالسيوف وما إلى ذلك . وكان على المحتسب[٥] أن يراعى التزامهم بذلك [٦].

١- الوثيقة نفسها ، سطور ٢٢-٢٨ .

٢- مرسوم السلطان قطز رقم ١٧ ، مرسوم قلاوون رقم ٢٢ ، مرسوم بيبرس الجاشنكير رقم ٣٢ ، مرسوم برقوق رقم ٤٥ ، ورقم ٢٩ مرسوم الناصر فرج رقم ٤٦، الظاهر خشقدم رقم ٥٣ ، ٥٩ .

٣- مرسوم الناصر محمد بن قلاوون رقم ٣٤ ، ومرسوم السلطان الغورى رقم ٩٠ .

٤- مرسوم برقوق رقم ٣١ ، ومرسوم قايتباى رقم ٦٤ ورقم ٧٣ ومرسوم الغورى رقم ٨٥، ورقم ٨٨ ومرسوم طومانباى رقم ٩٧ ورقم ١٠٠ .

٥- المحتسب : هو من نصبه الإمام أو نائبه للنظر فى أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم ، ومن شروط المحتسب أن يكون مسلماً حراً بالغاً عاقلاً عدلا- انظر : ابن الأخوة : معالم القربة فى أحكام الحسبة ، ص٧ . وفى عصر المماليك كان السلطان يعين المحتسب الذى أصبح مسئولا عن الأسواق والتفتيش على أصحاب الحرف التى وضع المعاصرون شروطاً لكل منها فى كتب الحسبة . كما أصبح مسئولا عن النظر فى أحوال أهل الذمة.

٦- ابن الأخوة : معالم القربة : ص٤١ ، ٤٢ ، ابن بسام : نهاية الرتبة: ص٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ابن طلحة : العقد الفريد : ص١٨١ .

وتوضح لنا الوثائق أن الدولة فى وصاياها الصادرة لرؤساء أهل الذمة فى أعقاب تعيينهم أمرت هؤلاء بأن يلزموا أتباعهم بهذه القيود[١] التى فرضت لتمييزهم عن المسلمين كما اعتبرها المعاصرون علامة على الذلة والهوان . ويمكن أن نستنتج من تعدد المراسيم التى صدرت لإلزام أهل الذمة بتلك القيود أن الالتزام بها كان يخف تدريجيًا بمضى الوقت حتى ينسى أمرها لتتجدد بعد فترة ، وطبيعى أن تلك المراسيم كانت تصدر لتصحيح أوضاع قائمة بالفعل، وإلا فما هو الداعى إلى إصدار مرسوم لفرض التزامات متبعة بالفعل ؟

وفى سنة ٧٠٠هـ- ١٣٠١م أصدر السلطان الناصر محمد (سلطنته الثانية) مرسومه الشهير الذى جدده السلطان الصالح سنة ٧٥٥هـ، وقد حفظ لنا القلقشندى هذه الوثيقة الهامة التى ألزمت «... جميع طوائف اليهود والنصارى والسامرة بالديار المصرية والبلاد الإسلامية المحروسة وأعمالها حكم عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضى الله عنه ، لما مضى من أهل ملتهم...»[٢] وجاء فى هذه الوثيقة أن السبب فى إصدار المرسوم أن أهل الذمة- يهودا ونصارى - «... لما طال عليهم الأمر، تمادوا على الاغترار وتعادوا إلى الضر والإضرار، وتدرجوا بالكبر والاستكبار إلى أن أظهروا التزين أعظم إظهار وخرجوا عن المعهود فى تحسين الزنار والشعار، وعتوا فى البلاد والأقطار، وأتوا من الفساد بأمور لاتطاق كبار ...»، وأكد المقريزى ذلك بقوله إن أهل الذمة «... قد تزايد ترفهم بالقاهرة ومصر وتفننوا فى ركوب الخيل المسومة ، والبغلات الرائعة بالحلى الفاخرة ، ولبسوا الثياب السرية ، وولوا الأعمال الجليلة ...» مما أثار حنق المعاصرين فى مجتمع طبقى ربط مظهر الفرد بالطبقة التى ينتمى إليها [٣].

وقد صدر المرسوم بعد الحصول على فتاوى الفقهاء وهو أمر سنلاحظه فى كل تصرفات الدولة تجاه أهل الذمة، فقد حرص سلاطين المماليك- تمسكا بالمظهر الدينى- على الاستناد إلى حكم شرعى أو فتوى فى أى إجراء مماثل، ونفذت الأوامر الواردة فى ذلك المرسوم[٤]

١- ابن فضل الله العمرى : ص١٤٤ ، ١٤٥ ، ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ٢١٦ ، ص٢١٧ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى، ج١١ ص٣٩٢ .

٢- انظر نص المرسوم فى صبح الأعشى، ج١٣ ، ص٣٧٨ ، ص٣٨٧ .

٣- عن طبقات المجتمع المصرى فى عصر المماليك انظر- سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر المماليك ، الباب الأول .

٤- السيوطى : حسن المحاضرة، ج٢ ص٢١١ ؛ ابن أيبك الدوادار ، الدر الفاخر ، ص٤٧-٥١ ؛ ماير: الملابس المملوكية ، ص١١٥ .

الذى اكتسب شهرة واسعة النطاق رغم أنه لم يكن الوحيد من نوعه ، كما أنه لم يكن أسوأ تلك المراسيم التى كانت لهجتها دائما أقوى من تطبيقاتها ومن ثم كانت تختفى تدريجيًا فى زوايا النسيان بدليل ما ورد فى كتابات المعاصرين من أنها لم تكن ملتزمة فى أحيان كثيرة[١].

وفى سنة ٧٠٩هـ- ١٣١٥م (فى سلطنة الناصر محمد الثالثة) ، حاول الوزير ابن الخليلى تخفيف القيود التى فرضها مرسوم سنة ٧٠٠هـ لقاء مبلغ من المال التزم به أهل الذمة للديوان علاوة على الجوالى ، ولكن معارضة الشيخ تقى الدين بن تيمية حالت دون ذلك [٢].

وفى سنة (٧٢١هـ- ١٣٢١م) - كرد فعل للحريق الذى التهم أجزاء كبيرة من القاهرة- تعرض الذميون لبعض القيود ضمن مظاهر رد الفعل للحريق الذى دبره فريق منهم ، وتكرر فرض تلك القيود سنة ٧٥٥هـ- ١٣٥٤م[٤]، كما تجددت فى عام ٨٢٠هـ- ١٤١٧م وحرم على اليهود والنصارى لبس العمائم الكبيرة والفراجى والجبب بالأكمام الواسعة «... كهيئة قضاة الإسلام...»[٤] وإزاء ما نزل بالمسلمين فى الحبشة من عنت واضطهاد من قبل المسيحيين تجددت القيود على أهل الذمة المصريين سنة (٨٢٢هـ- ١٤١٩م) إلا أن تلك القيود لم تنفذ كلها وفقًا لرواية المقريزى [٥].

وفى سنة (٨٣٠هـ- ١٤٢٦م) ضج أهل الذمة بالشكوى من القيود المفروضة عليهم، ورفعوا شكواهم إلى السلطان برسباى الذى جمع مجلسًا من الفقهاء خفف تلك القيود [٦]. وتجددت القيود سنة ٨٥٤هـ- ١٤٥٠م على أهل الذمة «... لكونهم تعدوا فى ذلك وزادوا عن الحد...»[٧]، مما يؤيد ما افترضناه من قبل من أن تلك المراسيم كانت تصدر لتصحيح أوضاع قائمة بالفعل، وهو ما يؤكد بالتالى وجود التجاوز بشأن القيود ومدى التزام أهل الذمة بها.

١- المقريزى : السلوك، ج٢ ق٣ ص٩٢٣، ص٩٢٥ ؛ ابن دقماق : الجوهر الثمين ، حوادث سنة ٧٥٤هـ .

٢- العينى: عقد الجمان ، حوادث سنة ٧٠٩هـ ؛ السيوطى ، حسن المحاضرة : ج٢ ، ص٢١٢ .
Lane- Poole : A hist : pp . 310- 12 .

٣- تاريخ ابن الوردى، ج٢ ، ص٢٧١ ؛ المقريزى: السلوك ، ج٢ ق١ ص٢٢٢ ، ٢٢٧ .

٤- العينى : عقد الجمان حوادث سنة ٨٢٠هـ ؛ ماير : الملابس المملوكية ، ص١١٨ ، ١١٩ .

٥- المقريزى: السلوك ، ج٤ ق١ ص٤٨٦ ، ص٤٩٥ : العينى: عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٢هـ، ابن حجر: إنباء الغمر، ج٣ ص١٩٢ .

٦-ابن حجر : إنباء الغمر، ج٣، ص٣٨٢ .

٧- ابن المحاسن : النجوم، ج١٥ ، ص٤٠٧ .

ومن ناحية أخرى وقفت الدولة أحياناً فى وجه العامة الذين أهاج مشاعرهم تمتع أهل الذمة بمظاهر الثراء فى ذات الوقت الذى كانوا يئنون فيه تحت أعباء الضرائب الباهظة التى أطلق المعاصرون عليها اسم «المظالم» تعبيراً عن رأيهم فيها، كما رأوا فى أحداث هدم الكنائس- مثلما رأوا فى حوادث مهاجمة بيوت الأمراء وكبار موظفى الدولة المغضوب عليهم- فرصة للسلب والنهب ، كما وقفت الدولة فى حزم ضد بعض القضاة والفقهاء ورجال الدين الذين تشددوا فيما اعتقدوا أنه رعاية لدينهم وإعلاء لشأنه ، وحرص سلاطين المماليك على أن تستند تصرفاتهم تجاه أهل الذمة على مستند شرعى من فتوى أو غيرها حفاظاً على المظهر الدينى الذى حرصوا على أن يحيط بتصرفاتهم .

ويتضح من وثائق دير سانت كاترين أن تلك السياسة كانت «... استناداً إلى الدعائم الإسلامية وسداً لباب الذريعة ...»[١] وتشترك وثيقة أخرى فى تقرير ذلك وتضيف أن ذلك السلوك «عملا بحكم الملة الإسلامية وشريطة الشريعة المحمدية ...»[٢] ويتضح من وثيقة ثالثة أن الأديرة عموماً كانت تتمتع بحماية الدولة[٣] . وقد صدرت المراسيم طوال عصر المماليك بمنع العربان من الاعتداء على الرهبان ، وبحماية الرهبان وعدم التعرض لهم وتسهيل مطالبهم ومساعدتهم على أوقافهم وأحباسهم وأملاكهم وإلزام من يستأجر أملاكهم (ومنها بيوت فى سائر أنحاء البلاد وأراض زراعية ، ومخازن للغلال والذخيرة السلطانية ببندر الطور، وبضائع التجار التى كانت ترد إلى ذلك الميناء الهام للتجارة الخارجية آنذاك) بدفع أجرة ذلك كما يجب على الحكام والولاة والنواب وغيرهم من موظفى الدولة ورؤساء قبائل العربان تأمينهم فى السفر داخل البلاد أو إلى الثغور وإعادة ما يسرق لهم ومعاقبة السارق وحمل من يخالف إلى القاهرة لمعاقبته[٤]. وكان الرهبان يسافرون إلى القاهرة فى بعض الأحيان لعرض ما لديهم من شكاوى ، كما كانت الدولة تتدخل لإعادة بعض الممتلكات إلى الدير ممن يكون قد استولى عليها[٥].

١- مرسوم فرج بن برقوق رقم ٤٦ سطور، ٥٦-٥٧ .

٢- مرسوم السلطان المؤيد شيخ رقم ٤٩ سطور ٨٥-٨٦ ، ٩٧-١٠٠ .

٣- توقيع السلطان حسن رقم ٣٠ سطر ٩ .

٤- مرسوم قطز رقم ١٧ ، الناصر محمد رقم ٣٣، الظاهر برقوق : رقم ٣١ ، ٤٥ ، ٢٩ ، وخليل ابن قلاوون رقم ٢٤ ومرسوم الناصر فرج رقم ٤٦ ، ومرسوم قايتباى رقم ٦٢، ٦٩ ، ٧٧ ، والغورى رقم ٨٢ ، ٨٣ ومرسوم طومانباى رقم ٩٧ .

٥- مرسوم الظاهر خشقدم رقم ٥٦ سطر ١١-١٧ .

وفى بعض الأحيان كان بعض كبار الأمراء- لاسيما فى أواخر عصر المماليك- يفرض حمايته على الرهبان فى دير طور سيناء وغيره ؛ إذ تقرر إحدى الوثائق أن الأمير طومانباى (أمير دوادار كبير بالديار المصرية واستادار العالية) «... شمل بنظره السعيد رهبان دير طور سينا...» ، «وجماعة الرهبان والرهبانات الملكيين واليعاقبة ...»[١] ويتضح من بعض الوثائق أن بعض موظفى الدولة لم يلتزموا فى أواخر عصر المماليك بما جاء بتلك المراسيم[٢] ويتضح من وثيقة أخرى أن الأمير طومانباى تحدث مع السلطان الغورى فى أمر النصارى «... الرهبان والرهبانات من طايفة الروم والقبط ...» فصدرت المراسيم بكتابة مرسوم شريف «... بأن يتقدم كل واقف عليه حال الوقت والساعة وقبل وضعه من أيديهم بالوصية التامة بالرهبان والرهبانات المذكورين.. فإنهم مشمولين بنظرنا السعيد ...»[٣].

وتحمل إحدى الوثائق التماسا ممن يدعى «سلامة الشوبكى» يشكو فيه من أنه رجل فقير يتعيش هو وعائلته وأطفاله من نخل له، وثمة من يتعرض له، وليس فى الوثيقة ما يجعلنا نعتقد أن الرجل من الرهبان بل إن أحواله العائلية تقطع بغير ذلك فهو متزوج وله أطفال ، وقد صدر التوقيع المطلوب من الظاهر بيبرس يطلب من جميع النواب إجراء «سلامة الشوبكى» على ما بيده من النخل وعدم التعرض له بظلم أو غيره[٤]. وهكذا يتضح أن موقف الدولة فى رعاية الذميين لم يكن قاصراً على الرهبان فقط.

وحين كان الرهبان فى ديرسانت كاترين يتعرضون لاعتداءات العربان التى تسببت أحيانًا فى إغلاق الدير وهرب الرهبان إلى الصحراء[٥]. كانت المراسيم تصدر لتحث الموظفين والنواب وزعماء عشائر العربان على منع اعتداءات العربان وإحضار المعتدين إلى القاهرة

١- مراسيم الغورى رقم ٨٣ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ومراسيم طومانباى رقم ٨٤ ، ١٠١ ، (وقد أصدرها، وهو لايزال أميراً) .

٢- مرسوم الأمير طومانباى رقم ٩٩ سطور ٧-١٥ .

٣- مرسوم الأمير طومانباى رقم ١٠١ سطور ٣١-٤٠ .

٤- توقيع الظاهر بيبرس رقم ٢٦ وقد نشر الدكتور عبد اللطيف إبراهيم هذه الوثيقة وحققها تحقيقًا علميًا دقيقًا - انظر : مجلة جامعة أم درمان الإسلامية العدد الأول سنة ١٩٦٨ م «دراسة فى الوثائق العامة فى العصور الوسطى».

٥- مرسوم الظاهر برقوق رقم ٤٣ ، وكذلك وثيقة رقم ١٨٧ (معاهدة بين الرهبان والعربان تاريخها سنة ٨٦٦هـ .

لمعاقبتهم، كما اضطرت الدولة أحيانًا أن تأخذ على العربان «قسائم شريفة» بعدم الاعتداء ولكن العربان لم يلتزموا بذلك على طول الخط[١].

كما أن الأحداث التى روتها لنا المصادر المعاصرة تؤكد أن الدولة التزمت فى كثير من الأحيان بالدفاع عن مصالح رعاياها من أهل الذمة لأسباب مختلفة منها نفوذهم فى البلاط ، وتأثيرات القوى السياسية الخارجية لصالحهم وخوف الحكومة من تمادى العامة فى أعمال السلب والنهب التى كانت تمتد أحيانًا لتمشل دور المسلمين أيضًا: فقد حدث سنة ٧١٤هـ-١٣١٤م أن علم أحد فقهاء الشافعية أن النصارى استعاروا بعضا من قناديل جامع عمرو بن العاص ليستخدموها فى أحد مجامعهم بالكنيسة المعلقة بالفسطاط ، فأخذ معه عدداً من الأشخاص وتوجه إلى الكنيسة حيث أهان المجتمعين وعاد إلى الجامع وعاقب المسئولين عنه، وحين علم السلطان بذلك استدعاه فى اليوم التالى لمجلس عقد فى القلعة بحضرته وحضره كبار قضاة الإسلام والشيوخ ، وأخذ ذلك الشيخ يشتد فى القول على أهل الذمة وأهان السلطان الذى يحميهم ويوليهم الوظائف ، فاشتد غضب السلطان حتى هم بقتله ولكن تدخل الأمراء حال دون ذلك فأمر بقطع لسانه ثم خفف العقوبة وأمر بنفيه من مصر بعد شفاعة بعض الأمراء[٢] وفى نفس العام حدثت واقعة غريبة إذ ركب أحد سكان الحسينية فرسا فى يوم الجمعة وشق القاهرة شاهراً سيفه «... فما وجد يهوديًا ولانصرانيًا إلا ضربه ...» فجرح عدداً منهم وقطع أيدى عدد آخر ثم أمسك وضرب عنقه [٣].

وفى سنة ٧١٧هـ- ١٣١٧م عزل قاضى القضاة الحنفى عن قضاء مصر «... لأنه بالغ فى الحط على الكتاب النصارى ...» وكان إذا رأى ذميًا راكبًا أنزله وأهانه ، وإذا رأى عليهم ثيابًا غالية نكّل بهم فسعى نصارى الدواوين فى عزله [٤]. وفى سنة ٧٢١هـ- ١٣٢١م هدم العامة كنيسة الزهرية بعد ما أمر الناصر محمد بالحفر حولها لعمل بركة ، وطلب من الأمراء هدمها ليلا على أن يشاع أنها هدمت فى غفلة منهم حتى تتم البركة التى أمر بحفرها . ولكن العامة

١- مرسوم الناصر محمد بن قلاوون رقم ٣٥ ومراسيم الناصر حسن رقم ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ومرسوم برقوق رقم ٤٣ ، ومرسوم السلطان جقمق رقم ٥٠ ، ومراسيم قايتباى رقم ٦٠ ، ٧٦ ، ٧٩ .

٢- المقريزى: السلوك ، ج٢ / ق١ ص١٣٥ ، ١٣٦ ، النويرى : نهاية الأرب ج٣ ص٢٩٦ ، ٢٩٩ .

٣- نفسه ، ج٢ / ق١ ص١٣٩-١٤٠ .

٤- نفسه ، ج٢ ق١ ص١٧٣-١٧٤ .

هاجموها أثناء انشغال الناس بصلاة الجمعة وهدموها ونهبوها عن آخرها . وانتقلت عدوى السلب والنهب إلى سائر كنائس القاهرة والفسطاط وحاصر العامة جميع الكنائس وركب والى القاهرة مع بعض الجنود خوفا على القاهرة من النهب، ولكن جموع العامة التى حاصرت كنيسة المعلقة ، مسكن البطريك اليعقوبى ، هزمتهم فأرسل الوالى فى طلب النجدة «.. فلشدة غضب السلطان هم أن يركب بنفسه ....» ثم أرسل عدداً من الأمراء لنجدة الوالى وإنقاذ الكنائس وأمرهم بوضع السيف فيمن يجدوه، فهرب العامة وتفرقت جموعهم ، وقبض على بعض الناس، وبقى الوالى وبعض الجنود لحراسة الكنيسة أثناء الليل، وأفتى القضاة بوجوب معاقبة المسئولين عن ذلك، وكان من بين المقبوض عليهم عدد من كرماء الناس وأتقيائهم قبض عليهم بطريق الخطأ ، فصلب الجميع صفًا واحداً من باب زويلة حتى سوق الخيل «... فتوجع الناس لهم ....» ولكن كثرة الحرائق التى أشعلها النصارى وتزايدها بالقاهرة، وازدياد مشاعر الناس هياجًا ، حتى اعترضوا موكب السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى جمهور بلغ حوالى العشرين ألفا يصيحون «لادين إلا دين الإسلام» جعل السلطان يأمر بفرض قيود جديدة على أهل الذمة وطردهم من الوظائف[1] وفى شعبان سنة ٧٩٣هـ- ١٣٥٤م نودى بالقاهرة ومصر الايتعرض أحد لليهود والنصارى[2] وفى شعبان سنة ٧٩٣هـ- ١٣٩١م قبض السلطان الظاهر برقوق على الأمير «ناصر الدين بن أقبغا أص» شاد الدواوين وضربه وصادره بسبب شكوى نصارى الشوبك من اضطهاده لهم وابتزازه إياهم[3] . كما حدث سنة ٧٩٧هـ- ١٣٥٩م أن أمر السلطان برقوق بضرب القاضى المالكى نائب قاضى القضاة اقتصاصاً منه بسبب شكوى أحد النصارى ضده [4]، والحقيقة أنه يصعب علينا فى ضوء ما تحمله الأمثلة السابقة وغيرها أن نوافق على ما قرره Bosworth من أن الدولة كانت تبدأ أعمال الاضطهاد وهدم الكنائس وتترك لمشاعر العامة المتعصبين مهمة الإجهاز عليها [5].

١- المقــريزى : السلوك، ج٢ ق١ ص٢١٦ ، ص٢١٧ ، ص٢٢٢ ، ص٢٢٧ : تاريخ ابن الوردى، ج٢، ص٢٧١ .

٢- المقريزى : السلوك، ج٢ / ق٣ ص٩٢٤ ، ٩٢٥ .

٣- تاريخ ابن الفرات ، ج٩ ق٢ ص٢٦٠ .

٤- المقريزى: السلوك ، ج٣ ق٢ ص٨٣٠ وتاريخ ابن الفرات ، ج٩ ص٤٠٢ .

٥- انظر: Bosworth : Christian and Jewish Religious Dignitaries part . I, pp. 64-65 .

وكان على أهل الذمة من الوجهة النظرية عدم استحداث أية كنائس أو أديرة جديدة في ديار الإسلام ، ولكن واقع الأمر يؤكد أن ذلك الشرط لم ينفذ بدقة فإن الكنائس قد بنيت تحت نظر الحكام وبمساعدتهم أحياناً كما رأينا في الباب السابق إلا أن ذلك لايعني عدم وقوع حوادث هدم الكنائس وإحراقها وهدمها في بعض الأحيان، ويبدو أن مشاكل ترميم الكنائس وتجديدها التي كثر الحديث عنها في مصادر عصر المماليك كانت ناشئة عن النفوذ الواسع الذي تمتعت به طبقة المتعممين من جهة وتجاهل أهل الذمة لشروط عدم بناء الكنائس من جهة أخرى .

ويجدر بنا أن نسوق بعض الأمثلة دليلا على صحة ما ذكرناه ففي سنة ٧١٨هـ. سنة ١٣١٨م طلب النصارى ترميم جدران كنيسة بربارة بحارة الروم فأذنت الحكومة لهم بذلك ويبدو أن الأمر تعدى حدود الترميم إلى بناء كنيسة فخمة مما أغضب جيران الكنيسة من المسلمين الذين سارعوا برفع عدة شكاوى إلى السلطان فأمر بهدم ما استجد من البناء ، وتم ذلك فعلا وبنى المسلمون محراباً موضع الهدم وأذنوا فيه للصلاة وقرروا القرآن ولكن شكاوى المسيحيين جعلته يأمر بالقبض على بعض سكان حارة الروم وهدم المحراب ولكن هياج مشاعر الناس حال دون تنفيذ الهدم، فأهمل المكان حتى صار كوم تراب[١] .

وفي بعض الأحيان كان السلطان ينتدب بعض كبار الأمراء يصحبهم المحتسب والوالي وبعض قضاه الإسلام للتفتيش على الكنائس وكشف ما استجد بها من البناء ، ولكن مثل تلك الحملات التفتيشية كانت ترتبط غالباً بشكاوى بعض المسلمين : ففي سنة ٧٨٦هـ توجه الأمير سودون النائب ومعه القضاة إلى كنيسة المعلقة بالفسطاط لكشف ما استجد بها من البناء[٢] وحدث سنة ٨١٨هـ أن هدم من يدعى «الشيخ سليم» كنيسة بالجيزة بسبب ما استجد بها من عمارة فعاقبه السلطان بناء على سعاية الأقباط موظفي الديوان ثم حكم بعض القضاة للنصارى بإعادة ما تهدم من البناء[٣]. وفي سنة ٨٣١هـ اشتد الخلاف حول ما أحدثه اليهود من بناء حول إحدى كنائسهم فأرسل السلطان ناظر الأوقاف بصحبة بعض القضاة لكشف

١- المقريزي : السلوك ، ج٢ ق١ ص١٨٢، ١٨٣ ؛ النويري ، نهاية الأرب ، ج٣٠ ، ص٤٠٨-٤٠٩ ، العيني: عقد الجمان حوادث سنة ٧١٨هـ .

٢- المقريزي : السلوك ، ج٣ ق٢ ، ص٥١٨ .

٣- ابن حجر : إنباء الغمر، ج٣ ص٧٤-٧٥ .

٤- نفسه ، ج٣ ص٣٩٨ ، ص٣٩٩ .

ذلك وانتهى الأمر بالحكم بهدم ما استجد ...» ولكن رأيت بعض الغوغاء ومعهم المساحي والمعاول ، فلو أذنت بهدم شئ لهدمت الكنيسة كلها ...» وصدر الأمر إلى الوالى بتنفيذ الهدم ليلا خوفًا من العامة [٤] مما يؤكد أن العامة كانوا يجدون فى مثل تلك الأمور فرصة للسلب والنهب ، كما يدل على أن الدولة والقضاة قد أدركوا ذلك وعارضوه .

وفي سنة ٨٤٥هـ – ١٤٤١م توجه المحتسب ومعه القاضيان الشافعى والمالكى في جماعة إلى كنيسة اليهود بقصر الشمع فوجدوا بها منبراً حديث البناء وفى أسفل المكان الذى يقف عليه كبيرهم أثناء الصلاة كتب الإسمان : «أحمد» و«محمد» وثار خلاف بين القضاة حول ما يجب اتباعه إزاء ذلك فرأى البعض معاقبتهم بينما اكتفى آخرون بهدم المحراب . وفى العام التالى عوقب اثنان من يهود الكنيسة بسبب ذلك حتى الموت[١] وفى العام نفسه عقد مجلس بالقلعة بحضور السلطان حضره القضاة وغيرهم من كبار الفقهاء والأمراء والمباشرين وأحضر رؤساء طوائف أهل الذمة وجدد لهم العهد الذى كتبه الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٠هـ باعتباره تجديداً للشروط العمرية، وتبع ذلك عدة إجراءات قانونية من جانب القضاة فى تجديد تلك الشروط التي تضمنت فيما تضمنته ألا يجددوا فى بناء كنائسهم أو أديرتهم ، بل فرض عليهم عدم تجديد ما يخرب منها ومن خالف ذلك كان جزاؤه هدم المكان كله [٢].

وفى سنة ٨٤٩هـ– ١٤٤٥م شكى البعض للسلطان الظاهر جقمق أن بالطور كنائس تعلو على جامع المدينة فتوجهت بعثة من القاضى الحنفى، وقاضى الحنابلة وبعض الموظفين برئاسة الأمير إينال إلى بندر الطور ، وبعد استيفاء الإجراءات القانونية حكم بهدم الكنائس المستحدثة وعددها عشرون كنيسة فى الدير وجبل الطور ووديان شبه جزيرة سيناء وهدم جزء من الكنائس المجاورة للجامع الواقع داخل سور الدير حتى تصير أقل منه ارتفاعًا ، كما طولب الرهبان بخراج الأراضى الزراعية والبساتين الكروم[٣] . ولانعلم مدى ما وصل إليه تنفيذ ذلك المرسوم بل إن وثائق دير سانت كاترين تؤكد أن المراسيم الصادرة فى فترة لاحقة تؤكد أن السلاطين أمروا للرهبان «... بألا يلزموا بشئ على بساتينهم بالطور وإبطال ما أحدث من هذا ...» [٤].

١– السخاوى: التبر المسبوك ، ص٢٠ ، ص٢١ ، ص٣٦ .

٢– نفسه ، ص٣٩ .

٣– نفسه ، ص١٢٤ ، ١٢٥٢ .

٤– وثائق دير سانت كاترين : مرسوم السلطان إينال رقم ٥٢ سطور ١١–١٢م.

ويبدو أن المشاكل التي تعددت بشأن تجديد الكنائس وترميمها جعلت السلطان الظاهر خشقدم يستحدث وظيفة جديدة عين لها الأمير جانبك الدوادار (ت ٨٦٧هـ) «... للنظر على الكنائس والتحدث على ما يتجدد فيها من العمائر لما أعيا الملك الظاهر أمرها ...»[١].

وقد احتل أهل الذمة المصريون مكانهم في الجهاز الإداري للدولة والواقع أنه منذ سمحت الحكومات الإسلامية المبكرة بإحلالهم محل الموظفين البيزنطيين تكونت منهم- والمسيحيين بوجه خاص – طبقة من الخبراء في شئون الإدارة المالية لم تستطع الدولة الاستغناء عنهم رغم كل المحاولات التي بذلت في هذا السبيل . فقد كانت المراسيم تصدر بين الحين والآخر بمنع استخدامهم وطردهم من دواوين السلطان والأمراء؛ كما اشتدت حملة رجال العلم من الفقهاء والقضاة المسلمين ضد استخدام أهل الذمة وألفوا في ذلك الكتب والرسائل التي تحض على عدم استخدامهم ، ولكن النتيجة دائمًا كانت هي العودة إلى استخدامهم بعد فترة لأن وجودهم في الإدارة الحكومية أمسى ضروريًا . ولكن ذلك لايعني أن كل موظفي الدولة كانوا من أهل الذمة فالواقع أن عددًا كبيرًا من المسلمين قد شاركوا في هذه الوظائف كما أنهم حلوا محل الذميين في وظائف بعينها ، فضلا عن ذلك العدد الكبير من المسالمة[٢] الذين عملوا في الجهاز الحكومي لدولة المماليك .

ويبدي أحد المعاصرين أسفه الممزوج بالدهشة من استخدام أهل الذمة قائلاً «... العجيب أنه لايعرف في إقليم من الأقاليم من الشرق إلى الغرب توليتهم إلا في إقليم مصر خاصة ، فيالله العجب ما بال هذا الإقليم دون سائر الأقاليم مع أنه أعظم أقاليم الإسلام وأوسعها عالمًا وأكثرها علمًا ...»[٣] ويلخص هذا القول موقف غالبية أهل العلم وشيوخ المسلمين ومفكريهم الذين عارضوا في ذلك الوقت استخدام غير المسلمين في الإدارة ، واستندوا في معارضتهم إلى عدة أسباب منها «... زعمهم أن البلاد الآن ملكهم وأن المسلمين قد أخرجوهم منها بغير استحقاق فيسرقون من الأموال ما قدروا عليه ويعتقدون أنهم لم يخونوا ولاظلموا ، ويرون أن احتمال المصادرة والعقوبة عليهم كاحتمال المرض قد تطرأ وقد لاتطرأ. ويودعون تلك الأموال

١- أبو المحاسن : حوادث الدهور ، ج٤ ص٨٠٢ .

٢- المسالمة أو الأسالمة أو الأسلمية ومفردها أسلمي اصطلاح أطلق على من يعتنق الإسلام من أهل الذمة.

٣- الإسنوي: الكلمات المهمة في مباشرة أهل الذمة : ص٩ .

فى الكنائس والديورة وغيرها من أماكن الكفار ويرون أنهم أحق من المسلمين ... فمن هذا حاله فى اعتقاده وفعله أيحق لأحد توليته ؟ [١].

وقد فزع المعاصرون من نفوذ أهل الذمة الناتج عن توليهم وظائف الإدارة المالية فاتهموهم بأنهم تحكموا فى رقاب المسلمين، واستخدموا نفوذهم فى «دفع من يتعرض لهم، كما اتهموهم بشرب الخمر والزنا بالمسلمات وغير ذلك[٢] بل إن البعض اتهمهم بالتجسس لحساب القوى الصليبية[٣].

وتعددت المؤلفات التى كتبها المعاصرون فى معارضة استخدام أهل الذمة ، ومنها «المذمة فى استعمال أهل الذمة» لأبى إمامة محمد بن على النقاش (ت سنة ٧٧٣هـ) وكتاب «الكلمات المهمة فى مباشرة أهل الذمة » تاليف جمال الدين أبى محمد عبد الرحيم الأسنوى (سنة ٧٧٢هـ) و«شروط النصارى» «للشيخ أبى محمد عبدالله بن زين القاضى، وقد ساق هؤلاء فى كتاباتهم الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وما أثر عن السلف الصالح التى تحض – في رأيهم- على عدم استخدام الذميين فى الوظائف العامة ، كما وردت بين ثنايا بعض كتابات المعاصرين عبارات أو صفحات كاملة فى معارضة استخدام أهل الذمة[٤] بل إن البعض أفرد فصولا كاملة فى معارضة استخدام اليهود والنصارى[٥] كما أن كتب الحسبة قد عارضت استخدام أهل الذمة اعتماداً على نفس طريقة الكتب الأخرى [٦].

وعلى الرغم من هذه المعارضة الشديدة – والتى كانت فى حد ذاتها دليلا واضحًا على أن أهل الذمة ولوا وظائف هامة فى الدولة– والتى كانت مبعثها التنافس بين الفقهاء والذميين من ناحية وما لمسه المعاصرون من سوء استخدام أهل الذمة لنفوذهم من ناحية أخرى ، فضلا عن المشاعر الدينية الجارفة التى حكمت تصرفات أبناء ذلك العصر من جهة ثالثة– نقول إنه على

١- المرجع السابق ، ص٩ .

٢- الأسنوى : الكلمات المهمة ، ص٢٠ ، ص٢٢ .

٣- ابن النقاش : المذمة فى استعمال أهل الذمة ، ورقة ٩٦-٩٧ (مخطوط) .

٤- ابن أيبك الدوادار : الدر الفاخر ، ص٤٧-٥٠ : ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج١ ، ص٢٠٨، ٢٠٩ ، زيترشين : تاريخ سلاطين المماليك ، ص٨٨ ، ص٩٢ .

٥- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة، ج١ ص٢٣٨ ، ص٢٤٢ .

٦- ابن الأخوة : معالم القربة ، ص٣٩، ٤١ .

الرغم من هذه المعارضة الشديدة فقد استمر المسيحيون واليهود في تولي وظائف الدولة بصفة شبه مستمرة بدليل كثرة المراسيم التي كانت تصدر بين الحين والحين بطردهم من تلك الوظائف .

وتشير الوثائق إلى بعض الوظائف التي تولاها أهل الذمة : فمنهم من عمل جابيا [١]، ومن عمل كاتبًا في بيوت الأمراء[٢]، ومن عمل صيرفيا في الجوالي[٣]، كما يتضح من إحدى الوثائق أن طرفي البيع- وهو موضوع الوثيقة- يعمل كل منهما كاتبًا ، وقد سبق اسم كل منهما لقب «الحضرة» [٤]، وقد جرت العادة على أن يخرج بعض كتاب النصارى لمسح أراضي الخراج وأثناء جباية أموال تلك الضريبة برفقة بعض الأمراء وموظفي الخراج[٥] . ويضيق بنا المقام عن أن نورد المزيد من الأمثلة ، وإن كان من المعروف أن أهل الذمة قد عملوا في كل وظائف الإدارة المالية تقريبًا ، كما عملوا في دواوين الأمراء بل إن بعض قضاة المسلمين قد استخدم الكتاب النصارى[٦]، وتجسم عبارة الأمير بيدرا النائب أهمية وجود أولئك في الإدارة الحكومية، إذ قال للسلطان الأشرف خليل بن قلاوون حين أراد عقابهم سنة ٦٩٢هـ : «... ياخوند هؤلاء أصحاب دواوين يحفظون الأموال والخراج ، وليس للسلطان غنى عنهم ...»[٧].

وليس هناك ما يؤكد أن نشاط اليهود الأساسي قد تركز في الصيرفة، إذ عمل بعضهم بالترجمة ، فقد ذكر بير وتافور الذي زار مصر أيام «برسباي» أن مترجم السلطان كان يهوديًا ثم أسلم وغير اسمه من «حايم» إلى «صايم»[٨] كما أن متولي دار الضرب أيام السلطان «الغوري» كان يهوديًا هو المعلم يعقوب[٩] إلا أن هذا لايعني أنهم لم يعملوا في الجهاز الإداري فقد كانت المراسيم تصدر بطرد اليهود والنصارى جميعًا من الخدمة في الدواوين . كما أن اليهود عملوا في طائفة كبيرة من الحرف والمهن التي عرفها المجتمع المصري آنذاك.

١- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٥٩ (الوجه) سطر ٢ .

٢- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٥٥ (الوجه) سطر ٣-٤ .

٣- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٥٤ (الوجه) تاريخها سنة ٨٣٥هـ .

٤- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٨٠ سطر ٢-٨ .

٥- المقريزي : الخطط ، ج١ ، ص٨٦ .

٦- أبو المحاسن : حوادث الدهور، ج٣ ص٤٤٠ .

٧- العيني: عقد الجمان ، حوادث سنة ٦٩٢هـ .

٨- رحلة طافور : ص٦٥ (مترجم) .

٩- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ص٧ .

وقد استخدم أهل الذمة نفوذهم في الدولة لصالح أبناء ملتهم واتهمهم المعاصرون صراحة بالعمل على إضعاف الدولة أثناء الروك الناصري ؛ فقد فرقوا الإقطاع الواحد في عدة جهات « ... فصار بعض الجبى في الصعيد ، وبعضه في الشرقية ، وبعضه في الغربية إتعابا للجندى ، وتكثيراً للتكلفة ...» ونتج عن الروك أيضاً أن أخرجت الجوالى من ديوان الخاص وفرقت في الإقطاع ، مما سبب تدهوراً في إيرادات تلك الضريبة[١] كما اتهم أهل الذمة باختلاس أموال الأوقاف « ... ثم بعد ذلك يخرجونها إلى أنفسهم وكنائسهم وقد خرب لذلك كثير من المساجد العمرية القديمة ...»[٢].

وقد أبطل «الناصر محمد بن قلاوون» مكس ساحل الغلة [٣]، وهى ضريبة عظيمة الإيراد كانت تسبب أذى كثيراً للناس ، وحاول الأقباط عبثا إعادتها[٤]. وذكر المقريزى أن الأمير «بيلغا السالمى» الاستادار أخبره أن المكوس كانت أيام وزارته بضعا وسبعين ألف درهم يومياً، لم يكن ينفق منها شئ في مصالح الدولة « ... إنما هى منافع للقبط دون غيرهم...»[٥].

ويبدو أن ما بلغه أهل الذمة من ثراء ونفوذ نتيجة لعملهم في الإدارة الحكومة وما تظاهروا به من العظمة والفخامة قد سبب لهم الطرد من وظائفهم من آن لآخر، وكانت الحوادث التى يطرد فيها الذميون من وظائفهم عبارة عن ردود فعل من قبل الدولة أكثر منها مبادرات ، فإما أن يأتي الطرد إرضاء لمشاعر عامة الناس الذين رأوا أهل الذمة يكونون الثروة، ويتمادون في إيذاء مشاعر المسلمين وإلحاق الضرر بهم من خلال تلك الوظائف ، بينما جموع الشعب

١- الأسنوى : الكلمات المهمة ، ص١٠ .

٢- مكس «ساحل الغلة» أو ساحل الغلال ضريبة كانت تفرض على الحبوب المجلوبة إلى مينائى القاهرة والفسطاط حيث تفرض الضرائب على الغلال قبل بيعها ، ويبدو أن تلك الضريبة فاطمية الأصل وربما ترجع إلى ما قبل العصر الفاطمى، وفى سنة ٦٩٨ هـ، ١٢٩٩م كانت قيمة الضريبة خروبة (أقل من الدرهم) على كل إردب يدفعها المشترى.

انظر: Rabie : The Financial System : pp . 103-104 .

٣- المقريزى : الخطط ، ج١ ص٨٧ ، ٨٨ ؛ أبو المحاسن النجوم ج٩ ص٤٣ ، ٤٤ .

٤- المقريزى : الخطط ، ج١ ص١٠٦ .

٥- Bosworth : Christian and Jewish Religions Dignitaries, Part . I . p. 66 .

المصرى مطحونة تحت أعباء الضرائب أو «المظالم» التى فرضت عليهم ، وإما ينتج ذلك كرد فعل لقيام بعض عناصر أهل الذمة بعمليات تخريبية مثلما حدث سنة ٦٦٣هـ ، سنة ٧٢١هـ، سنة ٧٥١هـ حين اشتعلت الحرائق فى أحياء القاهرة والفسطاط والتهمت عدداً كبيراً من المنازل والحوانيت ، كما أن اضطهاد الأحباش لمسلمي الحبشة كان يأتى برد فعل مماثل فى مصر كما حدث سنة ٨٢٢هـ على سبيل المثال ؛ فضلا عن الضغوط التى مارسها الفقهاء والقضاة المسلمون على سلاطين المماليك ، وقد تمتع أولئك الفقهاء بنفوذ واسع المدى فى تلك الفترة كما أنهم رأوا فى أهل الذمة منافساً خطيراً على نيل وظائف الدولة، وربما أنهم اعتقدوا أن فى إبعاد اليهود والنصارى عن الوظائف إعلاء لشأن الإسلام والمسلمين . وعلى كل حال فسنعرض لذلك تفصيلا فى الأجزاء القادمة من البحث إن شاء الله .

وقد تأثرت أحوال أهل الذمة فى مصر بأحداث السياسة الخارجية كما أن علاقات دولة المماليك بالقوى السياسية الخارجية المعاصرة قد أثرت سلبًا أو إيجاباً على علاقتها برعاياها من أهل الذمة ؛ فقد أخذ سلاطين المماليك البحرية الأوائل زمام المبادرة فى القضاء على آخر معاقل الصليبيين فى الشام ، وربما كان هناك نوع من رد الفعل تجاه الحروب الكاثوليكية المسيحية فى الأندلس على الطرف الآخر من المتوسط، أما اليهود فقد كان عددهم الضئيل يجعلهم محل اهتمام أقل من جانب الدولة . وقد أثبتت الدراسات المعتمدة على وثائق الجينيزا أن يهود مصر آنذاك كان عددهم ضئيلا بالفعل .

ومن الطبيعى أن تحرص الدولة على عزل رعاياها من المسيحيين مما يتمشى تماماً مع المفاهيم السياسية السائدة آنذاك . ويتضح من الوثائق أن الدولة تشددت فى منع هؤلاء من الاتصال بالقوى المسيحية التى كانت لاتزال مشتبكة فى صراع ضد القوى الإسلامية فقد جاء بإحدى الوثائق تحذير صارم إلى بطرك الملكانية بأن يمنع جماعته من «الميل إلى غريب من جنسهم» «وليكن الحذر من يومهم وليومهم من أمسهم»(١) كما أن الوصية الصادرة إلى البطرك(٢) بعد تعيينه تحذره من الاتصال بالخارج فى عبارات حادة « ... وإياه أن يؤوى إليه من الغرباء القادمين عليه، أو يكتم عن الإنهاء إلينا مشكلة أمر ورد عليه من بعيد أو قريب ، ثم الحذر الحذر من إخفاء كتاب يرد إليه من أحد الملوك ، ثم الحذر الحذر من الكتابة إليهم أو المشى على مثل هذا السلوك وليتجنب البحر وإياه من اقتحامه فإنه يغرق أو ما يلقيه إليه جناح

١- القلقشندى: صبح الأعشى ، ج١١ ص٣٩٢-٣٩٣ (توقيع ببطركية النصارى الملكية) .

٢- ابن فضل الله العمرى : التعريف ، ص١٤٤ ، ١٤٥ (وصية بطريرك الملكانية) .

غراب منه فإنه بالبين ينعق .. » وهكذا فقد حظر على أبناء طائفته إيواء الغرباء (الذين يحتمل أن يكونوا جواسيس) وعدم مراسلة ملوك الغرب، وإذا أخذنا لفظ «البحر» بمعناه الحرفي فإن الملكية الذين سكنوا الثغور لابد وأن تكون اتصالاتهم مع أبناء مذاهبهم البيزنطيين وكان البحر المتوسط هو وسيلة الاتصال ، وكما استخدمت التورية في كلمتي «البحر» و«الغرق» فقد استخدمت الوثيقة التورية أيضاً في كلمتي «غراب» و«ينعق» فقد كانت كلمة «غراب» تطلق على نوع من المراكب المستخدمة آنذاك ، وأرادت الوثيقة أن توضح أن ما يرد إلى الملكية من البحر قد يكون نذير شؤم يحل بهم . وعلى كل حال فإن تخوف الدولة من أن يكون الملكانيون جواسيس للصليبيين في البلاد يتمشى تماماً مع المفاهيم السياسية السائدة في ذلك العصر.

وبالضرورة كان اهتمام الدولة باستقرار واستمرار عزل الكنيسة القبطية عن القوى الخارجية عظيما ؛ ذلك لأن اليعاقبة كانوا ولايزالون يمثلون أقلية دينية يعتد بها وسط المجموع الكلي للسكان، وكان اليعاقبة منفصلين – بسبب مذهبهم المرنوفيزيتي– عن الملكانيين كما كان لديهم تراث طويل من العداء تجاه مسيحيي الغرب الذين حاولوا كثيراً وبوسائل عنيفة ومتطرفة فرض معتقدات أجنبية على الكنيسة القبطية . وخلال فترة الحروب الصليبية وغزوات المغول لم تكن للأقباط علاقات وثيقة بالفرنج والبيزنطيين ؛ ومن ثم فإن إمكانية اعتبار القبط جواسيس يعملون لصالح القوى المسيحية لم تكن واردة أو أن احتمال ذلك كان بدرجة أقل منها بالنسبة لطائفة الملكانية [١].

ولكن ذلك لم يمنع أن تصدر الدولة تحذيرها المشدد لبطريرك اليعاقبة من أن يحاول الاتصال سرا بالحبشة «... حتى إذا قدر لايشم أنفاس الجنوب...» كما تقرر إحدى الوثائق[٢]. ومن المعروف أن الكنيسة الحبشية كانت تابعة لكنيسة الإسكندرية ومن ثم حرصت الدولة على عدم اتصال الأقباط بالأحباش رغم بعد المسافة ورغم أن الحبشة لم تكن تشكل أي خطر عسكري حقيقي آنذاك.

وحين بدأت الحرب الصليبية لم يكن من المتوقع أن يمد الأقباط في مصر يد المساعدة للغزاة اللاتين بسبب الخلافات المذهبية التي أوجدت تراثاً ضخماً من العداء بدأت منذ مجمع خلقدونية سنة ٤٥١م الذي انتهى بتكفير أصحاب المذهب المونوفيزيتي– ومنهم أقباط مصر

١– Boswoth : Christian and Jewish : Part II. pp. 207-208 .

٢– ابن فضل الله العمري : التعريف ص١٤٦ (وصية بطرك اليعاقبة) .

بطبيعة الحال – مما أدى إلى وقوعهم تحت طائلة الاضطهاد حتى الفتح العربى لمصر ، ثم كان الانفصال التام بين كنيسة الشرق وكنيسة الغرب فى منتصف القرن الحادى عشر قبيل بدء الحركة الصليبية . ويرى الدكتور جوزيف نسيم أنه حتى لو كان بإمكان الأقباط مساعدة الصليبيين فإن ذلك لم يكن متوقعا لعقيدتهم المتطرفة من جانب ولأن اللاتين اعتبروهم غير مؤمنين مثل المسلمين تمامًا من جانب آخر . فضلاً عن أن الأقباط لم يكونوا رجال حرب يمكنهم تقديم مساعدة لها قيمتها للصليبيين الذين أساءوا إليهم بشكل لم يحدث من قبل الحكام الأيوبيين (١). والأهم من هذا أن الاقباط مصريون لهم تاريخ وطنى طويل شأنهم شأن المسلمين اذين كانت غالبيتهم من أصول قبطية قبل اعتناق الإسلام.

وحين استولى الصليبيون على بيت المقدس منعوا الأقباط من دخول الأراضى المقدسة وظل ذلك ساريا حتى استردها صلاح الدين الأيوبى سنة ٥٨٣هـ كما أن الحملات على رشيد (٦٠٠هـ- ١٢٠٤م) ودمياط (٦١٦-١٢١٩م) أساءت إلى الأقباط بهاتين المدينتين (٢). وقد سارت حملة لويس التاسع على سياسة معاداة الأقباط فشرع الصليبيون فى تثبيت شعائرهم عقب استيلائهم على مدينة دمياط وحولوا جامعها إلى كنيسة رومانية دشنها القاصد الرسولى في الحملة باسم كنيسة مريم العذراء (٣).

وفي عصر المماليك استمر وجود بقايا الصليبيين فى شراذم متفرقة على ساحل المتوسط الشرقي . وبعد استرداد المسلمين مدينة عكا، أخر المعاقل الصليبية، سنة ٦٩٠هـ (١٢٩١م) اهتمت البابوية بتنظيم حصار على السواحل الإسلامية، ولكن الصليبيين الأواخر لم يستطيعوا أبدا بناء معاقل ثابتة لهم على هذه السواحل وهكذا فإنه من الناحية العملية تضاءل خوف المماليك تدريجيا من القوى المسيحية الأوربية لاسيما وأن المصالح التجارية والاقتصادية قد أثبتت تفوقها على المشاعر الدينية، فمنذ القرن الرابع عشر الميلادى فصاعداً ، كانت كل من البندقية ، وأرغونة Aragon تتعامل فى تجارة نامية مع مصر والشرق الإسلامى (٤). وقد ساعدتهم علاقتهم الطيبة مع سلاطين المماليك من أن يمارسوا ضغطًا لصالح المسيحيين فى مصر كما سنرى بعد قليل .

١- جوزيف نسيم : العدوان الصليبى ، ص١١٦ ، ١١٨ ، ص١٢١ .

٢- المرجع السابق : ص١١٨ .

٣- جوزيف نسيم : العدوان الصليبى: ص١١٩ .

٤- Bosworth : Christian and Jewish Dignitaries : Part II . . 208 .

ويرجع بعض المؤرخين والباحثين من القرائين نشأة هذه الفرقة إلى فترة سابقة على عصر عانان ويقول هؤلاء أن جذور تاريخ الفرقة تمتد إلى أعماق التاريخ اليهودي، صحيح أن عنان قد لعب دوراً مهماً في تاريخ هذا الفريق وردهم إلى العمل برؤية الأهلة- متأثراً في ذلك بالمسلمين- فاختلفت المواقيت والأعياد بينهم وبين الربانيين مما زاد تباعد الفريقين فامتنع الزواج بينهم حتى اليوم . ولكن هذا الانقسام لم يكن الدور الأول للانقسام التاريخي ولكنه جاء متمما له[١] وقد ذكر المقريزي أن العانانية (نسبة إلى عانان بن داود) فرقة غير القرائين الذين أرجع تاريخ نشأتهم إلى فترة سابقة في التاريخ اليهودي[٢] وتتفق دائرة المعارف اليهودية مع المقريزي في ذلك [٣].

ومهما يكن من أمر فقد اعتبر مؤرخو عصر المماليك الربانيين والقرائين بمثابة الفرقة الواحدة، وذلك رغم أنه كان لكل من الفرقتين كنائسه الخاصة ، فقد اتفق القراءون والربانون على استخراج ستمائة وثلاث عشرة فريضة من التوراة كما اتفقوا على نبوة موسى وهارون ويوشع، وعلى نبوة إبراهيم وإسحاق ويعقوب (وهو إسرائيل) ، وبنيه الاثنى عشر (الأسباط) ، ولم يعترف القراءون بغير هؤلاء، وثمة خلاف بين الطائفتين في بعض المسائل الشرعية مثل القصاص وحرمة السبت إذ اعتمد القراءون على حرفية النص كما أنهم لايأخذون بالتسهيلات الواردة في التلمود في مثل هذه الأمور[٤].

أما «السامرة» فقد كانوا أقلية صغيرة العدد في مصر أيام سلاطين المماليك كما يتضح من الوثائق [٥]. ويتضح من كتابات الباحثين اليهود (قراءون وربانون) أنهم لم يعتبروا السامرة من اليهود ، ولكن ذلك لم يمنع السلطات المصرية في عصر سلاطين المماليك من معاملتهم على أساس أنهم فرقة يهودية تنطبق عليها شروط أهل الذمة[٦].

١- مراد فرج : القراءون والربانون ، ص٤٣ .

٢- المقريزي : الخطط ، ج٢ ص٤٧٢ ، ص٤٧٦ .

٣- Universal Jewish Ercy : Art: Karaites.

٤- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج١٣ ص٢٥٣ ، ٢٥٧ ؛ رحلة بنيامين التطيلي ص١٩٢ ؛ مراد فرج : القراءون والربانون ص١١٣-١١٦

Universal Jewish Ency : Art . Karaites.

٥- ابن فضل الله العمري : التعريف ، ص١٤٤ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج١١ ص٣٩١ ، ٣٩٣ (وصية رئيس السامرة) .

٦- نفس المرجع والصفحة .

وقد نشأت هذه الطائفة في فلسطين بعد تدمير مملكة إسرائيل المنشقة على عرش سليمان بعد وفاته على يد ملك أشور «تغلت فلاسر» سنة ٧٣٨ ق.م الذى أجلى اليهود عن فلسطين إلى نواحي شمال إيران الحالية ، وأحل محلهم بعض القبائل فى سكنى عاصمة المملكة وهى مدينة السامرة القديمة (التى بنيت على أنقاضها مدينة نابلس العربية فيما بعد) . ويعتمد أصحاب هذا الرأى على رواية الكتاب المقدس فى هذا الشأن «... وأتي ملك أشور بقوم من بابل وكوت وعوة وحماة وسفروايم ، وأسكنهم فى مدن السامرة عوضا عن بني إسرائيل فامتلكوا السامرة وسكنوا فى مدنها وكان فى ابتداء سكنهم هناك لم يتقوا الرب فأرسل عليهم السباع فهى تقتلهم لأنهم، لايعرفون قضاء إله الأرض فأمر ملك أشور قائلا ابعثوا إلى هناك واحداً من الكهنة الذين سبيتموهم فيذهب ويسكن هناك ويعلمهم قضاء إله الأرض» [١]. والذين يعتمدون هذا النص من الباحثين يريدون وسم السامرة بأنهم حثالة من الأجانب المتعاونين مع أعداء اليهود، وقد اتهمهم النص المقدس كما رأينا بعبادة الأصنام الوثنية، وكان طبيعيًا أن يرفض اليهود السامرة باعتبارهم غرباء وثنيين مشركين وأطلقوا عليهم اسم، «شومرونيم» أى السامرة ولكن أولئك حرفوها إلى «شمرنيم» أى المحافظين بدعوى أنهم أصحاب الدين الموسوى الأصلى [٢]. ويذهب بعض الباحثين اليهود إلى أن نشأة هذه الفرقة ترجع إلى أيام السبى البابلى سنة ٥٨٦ق.م وفى هذا التاريخ بنى السامريون هيكلهم فوق جبل جرزيم[٣] وحين أذن قورش لليهود بالعودة إلى فلسطين سنة ٥٣٨ق.م وبدءوا فى تجديد هيكل القدس سنة ٥٢٠ ق.م سعى السامرة فى تأخير بناء الهيكل مما أحنق اليهود عليهم فحرموا الزواج منهم . ويتهم المؤرخون اليهود أبناء طائفة السامرة بمساعدة الغزاة الأجانب ضد اليهود مثلما حدث أثناء غزو الإسكندر الأكبر للشام ثم أثناء حملة القائد الرومانى «بومبى» بعد ذلك مما جعل اليهود يصبون جام غضبهم على السامرة كلما سنحت لهم الفرصة . ويقال أيضًا إن السامرة قد عملوا فى خدمة القائد الرومانى «إسبازيان» أثناء ثورة اليهود ضد الإدارة

١- سفر الملوك الثاني: اصحاح ١٧ .

٢- رحلة بنيامين التطيلي : ملحق رقم١ ص١٨٥-١٩٠ .

٣- مراد فرج ، القراءون والربانون، ص١٣-١٨ .

٤- تقول التوراة إن يعقوب - الجد الأعلى للعبرانيين- قد بنى معبده المكرس للرب فوق هذا الجبل وأسماه «بيت آل» أى بيت الله- انظر حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلي ص٢٤٧ ، ٢٤٨ .

الرومانية مما جعل ذلك القائد يكافئ السامرة بإعادة بناء بلدة شيكيم (وهى السامرة القديمة) وأسماها Flavia Neopolis وهى مدينة نابلس العربية حاليًا [١].

وبعد أن أصبحت المسيحية دين الإمبراطورية الرومانية الرسمى تعرض اليهود والسامريون جميعًا لموجات الاضطهاد العنيفة التى قربت بينهما فاعتبر اليهود السامريين فرقة يهودية ذات صبغة خاصة، وألحق بالتلمود فصل خاص بهم يعرف بفصل «الكوتيين» لتنظيم العلاقة بين السامرة واليهود وفى القرن السابع الميلادى انحسر النفوذ الرومانى من الشام بفضل الفتح الإسلامى فنفاد اليهود والسامرة جميعًا من تسامح الإسلام ، ودخلوا فى عداد أهل الذمة ، وقد وجدت منهم فى عصر سلاطين جماعات صغيرة فى مصر والشام[٢].

ولم يعترف السامرة سوى بأسفار موسى الخمسة مما دفع بعض المصادر العربية إلى القول بأن لهم توراة تخصهم غير التوراة التى بأيدى القرائين والربانيين ، وغير التوراة التى بيد النصارى ، كذلك أنكر السامرة نبوة كل من أتى بعد موسى عليه السلام باستثناء هارون ويوشع ، كما أنهم يتخذون من جبل الجرزيم بالقرب من نابلس قبلة لهم ويحجون إليه ويقدمون عليه الأضاحى بدلا من صخرة بيت المقدس زاعمين أن الله تعالى كلم موسى على هذا الجبل ، كما أنهم يتفقون مع القرائين فى الأخذ بظاهر نصوص التوراة[٣] ويعتمدون على رؤية الأهلة. والسامرة شديدو الحرص على حرمة السبت ، وهم مثل سائر اليهود يؤمنون بيوم القيامة وبوجود الملائكة ولهم لهجة عبرية ولغة خطية مغايرة يزعمون أنها جاءتهم صحيحة من عهد النبى موسي عليه السلام[٤].

١- رحلة بنيامين التطيلي ، ملحق رقم ١ ص١٨٥-١٩٠ .

٢- القلقشندى: صبح الأعشى ، ج١ ص٢٦٨ ، ٢٦٩ : الخالدى: المقصد الرفيع ص١٤٠ : رحلة بنيامين التطيلى ص١٨٥ ، ١٩٠ : مراد فرج : القراءون والربانون ص١٣ ، ص١٦ : حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلى ، ص٢٤٧ وما بعدها .

Universal Jewish Ency: Art : Samartines .

٣- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١٣٢ ص٢٦٨ / ٢٦٩ .

٤- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ج١ ص٩٠ / ٩٢ ، رحلة بنيامين ص١٨٥-١٩٠ : حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلى ، ص٢٤٩ .

أما زعيم الطائفة اليهودية فى مصر فقد عرفته المصادر والوثائق العربية باسم رئيس اليهود، كما أطلقت عليه أحيانًا اسم «الربيس» ، وكان الاسم العبرى لرئيس اليهود هو «الناجد» أو ناجد اليهود[1] وقد تمتع الناجد أو رئيس اليهود بسلطات شرعية واسعة كما أوضحت الوثائق ؛ فقد كان له حق الإشراف على شئون الطوائف الثلاث فى بداية عصر المماليك على الأقل ، وأن ينظم علاقاتهم الداخلية فضلا عن علاقتهم بالدولة ، وكان من سلطته أن يعين من يليه فى درجات السلك الكهنوتى وفقًا لشروط الدين اليهودى. وكان من حق رئيس اليهود أن ينظم أمورهم الدينية ويختار لكل طائفة من يختاره أبناؤها «ليحكم بمذهبهم ورأيهم» كذلك تمتع رئيس الطائفة اليهودية بحق توقيع العقوبة بمقتضى أحكام الدين اليهودى[2] . ولدينا وثيقة مؤرخة وهى توقيع برئاسة اليهود للشيخ المهذب أبى الحسن ابن الموفق بن النجم بن أبى الحسن بن شمويل المتطبب تقرر أن على موظفى الدولة إكرام رئيس اليهود واحترامه «... ومعرفة قدر ما قلدناه وإعانته على ما وليناه ...»[3].

كذلك حددت الوثائق الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى رئاسة اليهود ومنها أن يكون من أكبر الكهنة وأعلم الأحبار وأن يتميز بالنزاهة وحسن الخلق ، وأن تكون له «خدمة فى مهمات الدولة»، كما اشترط أن يكون عارفا بكتب اليهود وشرائعهم ملما بالعبرية إلمامًا تامًا[4] إلا أن إحدى الوثائق – وهى وصية غير مؤرخة لرئيس اليهود– لاتقرر أن من حق رئيس اليهود أن يتولى الإشراف على طوائف اليهود الثلاث مثلما ورد فى الوثائق الأخرى ، ويلاحظ من تشدد ألفاظ الوثيقة بإلزام اليهود بأن يجعلوا اللون الأصفر شعارًا لهم حقنا لدمائهم[5] (ولاتشير الوثيقة إلى التزام السامرة بارتداء اللون الأحمر) أن هذه الوثيقة ربما ترجع إلى

١– «الناجد» كلمة عبرية معناها الزعيم أو الأمير كانت تطلق على رؤساء اليهود فى مصر والأندلس فى أيام الحكم الإسلامى وكانت تقابلها كلمة رأس الجالوت التى كانت تطلق على رؤساء يهود العراق– انظر: رحلة بنيامين ص١٧٢ هامش ٥) وما زال أصل هذه الوظيفة غامضًا إذ يرى بعض الباحثين احتمال أن تكون من نتائج الفتح الفاطمى لمصر– انظر (Mann: The Jews vol . I . p. 251-252) بينما يرى البعض الآخر أن وظيفة الناجد أنشئت فى فترة متأخرة عن الفتح الفاطمى لمصر:

Bosworth , Christ. part, II. pp. 210-211 .

٢– القلقشندى : صبح الأعشى، ج١١ ص٣٨٥ / ٣٨٨ (توقيع برئاسة اليهود) .

٣– ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ص٢١٦ / ٢١٧ .

٤– القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١١ ص٣٨٨ / ٣٩٠ (توقيع برئاسة اليهود) .

٥– ابن فضل الله العمرى: التعريف، ص١٤٢ / ١٤٣؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج١١ ص٣٨٨/ ٤٠٠.

مرحلة متأخرة من عصر المماليك ويرجح أن يكون تاريخها بعد حوادث سنة ٧٠٠هـ، كما يبدو أن السبب في خلوها من النص على أن من سلطة رئيس اليهود التحدث على الطوائف الثلاث هو أنه أصبح لكل من القرائين والسامرة رئيسهم الخاص. ويؤكد هذا الرأى أن لدينا وثيقة تحمل وصية لرئيس السامرة ، (وهى غير مؤرخة أيضاً) ومن المستبعد أن تصدر عن ديوان الإنشاء دون أن يصدر لرئيس السامرة توقيع برئاسة طائفته ، كما أنه من غير المعقول أن يصدر توقيع شريف لرئيس السامرة بينما يكون رئيس اليهود هو الذى عينه .

وقد ذكر «تريتون» أنه اعتباراً من عام سنة ٨٦٠هـ- سنة ١٤٥٥م أصبح لكل من القرائين والسامرة رئيسهم الخاص[١] . ولكن ذلك مستبعد أيضاً فلابد وأن يكون منصب رئيس القرائين ورئيس السامرة قد أنشئ قبل هذا التاريخ . إذ إن وصية رئيس السامرة السابق ذكرها لابد وأن تكون راجعة إلى تاريخ سابق على ذلك التاريخ الذى أورده تريتون ، كما أن السخاوى يذكر فى حوادث سنة ٨٤٦هـ أن السلطان قد استدعى «عبد اللطيف» من الربانيين ، «وفرج» أحد مشايخ القرائين ، و«إبراهيم» كبير السامرة بالإضافة إلى بطرك الملكية وبطرك اليعاقبة لأمور تتعلق بطوائفهم[٢] ولايبدو منطقياً أن يتم استدعاء رئيس القرائين وكبير السامرة فى وجود رئيس واحد عام لكل الطوائف الثلاث.

وعلى كل حال فقد حددت الوثيقة التى تحمل وصية السامرة أن على صاحب ذلك المنصب تنظيم أمور أتباعه الداخلية، كما كان من حقه الإشراف على أنكحتهم ومواريثهم فضلا عن الإشراف على كنائسهم، وتؤكد الدولة فى هذه الوثيقة اعترافها بالسامرة كفرقة يهودية كما توضح الوثيقة أن عدد السامرة بمصر آنذاك كان ضئيلا بالفعل[٣].

وبالرغم من السلطات التى تمتع بها رئيس اليهود كما اتضح من الوثائق فإنه لم يكن يستطيع أن يأمر بجلد أحد الأشخاص أو قتله فى حالة الحكم بتكفيره : ومن ثم كان اليهود يكتفون بالنفخ فى «الشبور» إذا ما أرادوا تكفير أحد ما [٤].

١- تريتون : أهل الذمة ، ص١٠٣ .

٢- السخاوى: التبر المسبوك ، ص٣٩ .

٣- ابن فضل الله العمرى : التعريف ، ص١٤٤ (وصية رئيس السامرة) .

٤- الشبور كلمة عبرية تطلق على ما يشبه البوق، ويستخدم فى المناسبات الدينية انظر : القلقشندى: صبح الأعشى، ج١١ ص٣٨٥-٣٨٨ ؛ تاريخ ابن الفرات، جـ٨ ص٢٠ / ٢٢ (توقيع برئاسة اليهود) ؛ تريتون : أهل الذمة ، ص١٠٢ .

وقد أغدقت الوثائق العبرية التي ترجع إلى القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين ألقاباً ذات رنين قوي على رئيس اليهود أو «الناجد» فقد سمي «مردوخاي العصر» (مردوخاي تعني بطل اليهود) ، «وناجد شعب الله» «و» ناجد إسرائيل ويهودا» و«ناجد الدياسبورا»[١] كما لو كان يهيمن على كل يهود الشتات في أنحاء العالم، وغير ذلك من الألفاظ والألقاب التي لابد وأن رؤساء اليهود في عصر المماليك قد حملوها أيضاً .

وكان يلي الناجد في المرتبة بعض الموظفين الذين تولوا مناصب تحمل طابعاً إدارياً مثل الإشراف على جمع التبرعات ورعاية المعابد اليهودية، وما إلى ذلك[٢] .

أما قادة الجماعة اليهودية الروحيون فقد كان رئيس اليهود أولهم بطبيعة الحال ، وقد عرفنا سلطانه وواجباته ، يليه الحزان الذي كان عليه أن يشرف على الصلاة، واشترط فيه الإلمام بأحكام التلمود بالنسبة للربانيين ، وكثيراً ما كان الحزان معلماً ومؤلفاً لأعمال كهنوتية يتلوها أثناء صلوات السبت والأعياد ، كما كان يقوم بالوعظ والخطابة ويلي ذلك الشليحصبور وهو الإمام الذي يصلي باليهود في كنائسهم [٣]. أما الحبر[٤] (الربان) فقد كانت مهمته أن يتولى القضاء والفصل في المنازعات بين أفراد الطائفة والفتوى وكان له الأمر والنهي في كل الأمور الدينية ، ولم يكن يتقاضى أجراً، ومن ثم كان له أن يرتزق بالتجارة أو غيرها فإن لم يكن له عمل جعلوا له راتباً[٥].

ورغم أن الوثائق قد أوضحت أن من سلطة أي من زعماء أهل الذمة (يهودا ونصارى) النظر في مواريث الطائفة ؛ فالواقع أن ذلك لم يحدث باستمرار فإن مرسوم «الناصر محمد» الشهير الذي أصدره في أعقاب حوادث سنة ٧٠٠هـ ، ومرسوم السلطان الصالح صالح بن

١- Mann : The Jews , vol . I . pp. 256-257 .

٢- Ibid : vol . I , p. 257 .

٣- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج٥ ص٤٧٤ ؛ مراد فرج : القراءون والربانون ص١٨١ .
Mann : The Jews , vol . I, pp. 256-270 .

٤- كلمة عبرية الأصل كانت تطلق في عصور ما قبل الميلاد على كل من أعضاء الشيعة اليهودية «الفروشيم» (الفريسيين) وحين تغلبت تعاليم تلك الطائفة أصبح كل متعلم من اليهود يحمل لقب «حبر» إسرائيل ولفنسون : تاريخ اليهود، ص٢٠ / ٢١ .

٥- مراد فرج : القراءون والربانون ، ص٣٢ .

محمد بن قلاوون الذى جدد ذلك المرسوم انتزع منهم ذلك الحق . فقد جاء بهذا المرسوم الأخير[١] «... كذلك رسمنا أن كل من مات من اليهود والنصارى والسامرة الذكور والإناث منهم يحتاط عليهم من ديوان المواريث الحشرية بالديار المصرية وأعمالها وسائر البلاد الإسلامية المحروسة إلى أن تثبت ورثته ما يستحقونه بمقتضى الشرع الشريف ، وإذا أثبتوا ما يستحقونه يعطونه بمقتضاه ، ويحمل ما فضل بعد ذلك لبيت المال المعمور ويجرون في الحوطة على موتاهم من دواوين المواريث ووكلاء بيت المال المعمور مجرى من يموت من المسلمين ليتبين أمر مواريثهم ويحمل الأمر فيها على حكم الشرع الشريف عملا بالفتاوى الشرعية المتضمنة إجراء مواريث موتاهم على حكم الفرائض الشرعية بحكم الملة المحمدية ».

ويبدو أن ذلك لم يستمر طويلا ، كما يبدو أنه لم تكن هناك قاعدة ثابتة بشأن مواريث أهل الذمة : إذ إن إحدى وثائق دير سانت كاترين تشير إلى أن البطريرك الملكانى «فيلوتاوس» بن موسى بن عبد الله» كان بائعا فى عقد طرفه الآخر مسيحى يعقوبى وكان موضوع التصرف (البيع) قطعة أرض تركتها امرأة نصرانية ملكية المذهب دون وريث « .. وأسفل إرثها إلى أهل ملتها ...»[٢] ومن ناحية أخرى يذكر المقريزى فى حوادث سنة ٨٤١هـ ما نصه «... أقيم بعض سفلة العامة الأشرار فى التحدث على مواريث اليهود والنصارى وخلع عليه، وكانت العادة أن بطرك النصارى ورئيس اليهود، يتولى كل منهما أمر مواريث طائفته فتوصل هذا السفلة إلى السلطان والتزم له أن يحمل من هاتين الطائفتين مالا كبيراً فجرى السلطان على عادته فى الشره في جمع المال وولاه ...[٣] وفى السنة التالية (سنة ٨٤٢هـ) أحضر البطريرك لمجلس السلطان الأشرف قايتباى لسؤاله عما استولى عليه من أموال من مات من النصارى دون وريث فأجاب بأن لديه مستنداً يعطيه الحق فى ذلك فحبس لفترة من الزمن ثم أخلى سبيله بعد ذلك[٤].

وفى بعض الأحوال كان تقسيم إرث الميت من أهل الذمة يتم حسب الشريعة الإسلامية إذا لجأ الورثة إلى قاض مسلم لهذا الغرض[٥].

١- انظر نص المرسوم فى صبح الأعشى ، ج١٣ ، ص٣٧٨ / ٣٨٧ .

٢- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٥٤ (وثيقة بيع تاريخها ١٠ جمادى الآخر سنة ٨٣٥هـ).

٣- المقريزى : السلوك ، ج٤ ق٢ ص١٠٣٥ .

٤- المرجع السابق ، ج٤ ق٢ ص١٠٣٨ / ص١٠٣٩ .

٥- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٣٥٦ (وثيقة بيع (الوجه) ثم وقف (الظهر) تاريخها سنة ٨٢١هـ) ووثيقة رقم ٢٥٨ (تاريخها ١١ رمضان سنة ٨٤٦هـ) .

أعياد أهل الذمة :

فى عصر المماليك استمر اليهود والنصارى يحتفلون بأعيادهم فى حرية تامة كما شاركهم المسلمون في بعض الأحيان الاحتفال ببعض تلك الأعياد، وقد انقسمت الأعياد المسيحية قسمين حسب ما أوردته لنا المصادر العربية المعاصرة(١).

الأعياد الكبار : وعددها سبعة أعياد أولها «عيد البشارة» أى بشارة غبريال (جبريل عليه السلام) للسيدة العذراء بمولد المسيح عليه السلام وكان موعد هذا العيد في التاسع والعشرين من برمهات سنوياً .

والعيد الثانى «عيد الزيتونة» (أو الشعانين ومعناها التسبيح) فى ذكري دخول المسيح إلى القدس ثم دخوله الهيكل راكبا اليعفور (الحمار) ، والناس بين يديه يسبحون وهو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وفى ذلك اليوم كان الناس فى عصر المماليك يخرجون بسعف النخيل من الكنائس، يذهبون إلى الأماكن الخلوية والمتنزهات خصوصاً ضاحية المطرية حيث بئر البلسم التي يعتقد المسيحيون أن مريم العذراء غسلت فيه ثياب المسيح(٢) .

وكان العيد الثالث من تلك الأعياد الكبار هو «عيد الفصح» وهو بمثابة العيد الكبير لدى المسيحيين وهو يوم الفطر من صومهم الأكبر، ويزعم النصارى أن المسيح عليه السلام قام بعد صلبه ودخل على تلاميذه وسلم عليهم وأكل معهم وكلمهم وأوصاهم وأقام فى الأرض أربعين يوماً .

والعيد الرابع هو «خميس الأربعين» ويقول التراث الدينى المسيحى إن السيد المسيح بعد أربعين يومًا من القيام خرج ومعه تلاميذه حيث باركهم وصعد إلى السماء وذلك عند إكماله ثلاثا وثلاثين سنة وثلاثة أشهر ورجع التلاميذ إلى بيت المقدس بعد ما وعدهم باشتهار أمرهم .

أما العيد الخامس فهو «عيد الخميس» الذى كان يسمى أيضًا «عيد العنصرة»، وكان الاحتفال بهذا العيد فى السادس والعشرين من شهر بشنس بعد خمسين يومًا من الصعود حسب اعتقادهم ، ويعتقد المسيحيون أنه فى هذا اليوم حلت روح القدس في حواريى السيد

١- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٢ ص٤١٥ / ٤١٩ ؛ المقريزى: الخطط ج١ ص٢٦٣ / ص٢٦٥ النويرى: نهاية الأرب ، ج١ ص١٨٢ / ١٨٦ ؛ ابن إياس : نزهة الأمم ص٢١٩ / ٢٢٣ ؛ شيخ الربوة : نخبة الدهر، ص٢٨٠ / ٢٨١ .

٢- ابن الحاج، المدخل، ج٢ ص٥٩ / ٦٠ .

المسيح بعد ما تجلى لهم روح القدس فى شبه ألسنة من نار، وتفرقت عليهم ألسنة الناس فتكلموا بجميع اللغات، وذهب كل منهم إلى البلد التى يعرف لغتها يدعو الناس إلى دين المسيح .

والعيد السادس هو «عيد الميلاد» فى التاسع والعشرين من كيهك وفى هذا العيد كان النصارى يوقدون المصابيح بالكنائس ويزينوها ، ويلعبون بالمشاعل . ويقول المقريزى (ت سنة ٨٤٥هـ) إنه شاهد احتفالات الميلاد بالقاهرة ومصر وسائر إقليم مصر وكان «موسما جليلا» ، وكانت الشموع المزينة المصبوغة بالألوان الرائعة تباع فى هذا العيد ويشتريها الناس على اختلاف طبقاتهم وأديانهم، وعرفت هذه الشموع باسم الفوانيس وقد بالغ المعاصرون فى الانفاق على تزيينها(١) .

والعيد السابع من تلك الأعياد هو «عيد الغطاس» وكان الاحتفال به يتم فى حادي عشر طوبة فى ذكري تعميد المسيح عليه السلام على يد يوحنا المعمدان (يحيى بن زكريا عليه السلام) فى مياه الأردن . وفى هذا العيد كان النصارى يغمسون أولادهم فى الماء رغم شدة البرد اعتقادا منهم أن ذلك يقيهم المرض طوال حياتهم(٢).

وكانت أعياد المسيحيين الصغار سبعة أيضًا أولها «عيد الختان» الذى كان يحل فى سادس بئونة فى ذكرى ختان المسيح وجدير بالذكر أن الأقباط- دون غيرهم- كانوا يختنون أولادهم فى ذلك اليوم تبركًا به (٣).

وفي ثامن أمشير كان النصارى يحتفلون «بعيد الأربعين» احتفالات بذكرى مباركة الكاهن سمعان للسيد المسيح فى الهيكل بعد أربعين يومًا من مولده .

وكان ثالث الأعياد الصغار هو «خميس العهد» (خميس العدس) وهو قبل الفصح بثلاثة أيام ، وفى هذا اليوم يغسل البطريرك أرجل الحاضرين من النصارى فى ذكرى غسل المسيح لأرجل تلاميذه ليعلمهم التواضع .. وفى هذا العيد كان النصاري يطبخون العدس المصفى، والسمك والبيض الملون ويهدونه إلى المسلمين وكان هذا العيد احتفالا كبيراً يشارك فيه المسلمون .

١- المقريزى: الخطط ، ج١ ص٢٦٣ / ص٢٦٥ .

٢- ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٥٩ .

وفى «سبت النور» الذى كان يحل قبل الفصح بيوم، ويعتقد النصارى أن النور يظهر فى هذا اليوم على مقبرة السيد المسيح بالقدس فتوقد منه كل مصابيح كنيسة القيامة ، وفى عصر المماليك كان النصارى يجمعون فى أمسية ذلك العيد أوراق الشجر من الريحان وغيره ويبيتونه فى إناء مملوء بالماء ويغتسلون به فى اليوم التالي لأن هذا - فى ظنهم- يقيهم شر المرض والكسل والعين والسحر وما إلى ذلك، كما كانوا يكتحلون فيه بالكحل الأسود الذى اعتقدوا أنه يزيد فى قوة الإبصار وكانوا يظنون أن شرب الدواء فى هذا اليوم أكثر فائدة منه فى أى يوم آخر كما أن البعض منهم- ممن يعانى من مرض جلدى- كانوا يذهبون إلى شاطئ النهر فى خارج القاهرة حيث تتعرى النسوة والرجال تمامًا ويدهنون أجسادهم بالكبريت ويعرضونها للشمس معظم ساعات النهار وعند الغروب يستحم الجميع فى مياه النهر[١].

وخامس هذه الأعياد هو «حد الحدود» الذى يحل موعده فى أول أحد بعد الفطر، وفى هذا العيد كانت تنشط المعاملات الدنيوية لدى المسيحيين ويجددون فيه أثاث البيوت .

والعيد السادس هو «عيد التجلى» الذى كان يحل فى الثالث عشر من مسرى وتروى القصص الدينية المسيحية أن المسيح تجلى فيه لتلاميذه بعد أن رفع فى هذا اليوم، فتمنوا عليه أن يحضر لهم «إيليا وموسى» فأحضرهما بمصلى بيت المقدس، ثم صعد إلى السماء وهما معه .

وفى سابع عشر شهر توت القبطى كان يحل «عيد الصليب» وهو سابع الأعياد الصغار، احتفالا بذكرى ظهور صليب الصلبوت . وكان لهذا العيد احتفالات كبيرة فى مصر قبل عصر المماليك، وفى سنة ٤٠٢هـ منع الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله ذلك الاحتفال ، وظل المنع ساريًا حتى ذكر المقريزي أنه « ... لم يكد يعرف اليوم بديار مصر البتة ...»[٢].

وكان للنصارى مواسم وأعياد أخرى غير تلك الأعياد الشرعية « ... لكنها عندهم من المواسم العادية ...» وقد أحصى القلقشندى من هذه الأعياد والمواسم مائة وثمانية وسبعين عيدًا وموسمًا موزعة على شهور السنة القبطية[٣] وقد ارتبطت هذه الأعياد بالنهر العظيم مما يشير إلى أصلها التاريخى المرتبط بالجدود من قدماء المصريين، ومن أشهر الك الأعياد «عيد

١- ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٥٦ / ٥٨ .

٢- المقريزى : الخطط ، ج١ ص٢٦٣ / ٢٦٥ .

٣- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٢ ص٤٢٠ / ص٤٢٥ .

الشهيد» في ثامن بشنس سنوياً، «وعيد النيروز» الذى كان بداية السنة القبطية فى أول توت ، وسنعرض بالتفاصيل لهذين العيدين فى الباب التالى إن شاء الله .

أما أعياد اليهود فقد قسمتها المصادر العربية إلى قسمين أيضاً[١]: الأعياد الشرعية : وعددها خمسة وهى ما نطقت به التوراة وأول هذه الأعياد الشرعية :

«عيد رأس السنة» واسمه العبري (راس هيشا) وبالعبرية الحديثة (روش هشاناه)[٢] وهو بمثابة عيد الأضحى عندهم ويحل موعده فى أول شهر تشرى أحد شهور اليهود[٣] فى ذكرى افتداء الله لإسماعيل بعد أن كاد إبراهيم عليه السلام أن يذبحه تنفيذاً لأمر الله سبحانه وتعالى ، ويعتبر هذا العيد أيضاً عيد عتق وحرية عند اليهود لخلاصهم من فرعون وقد أسماه المقريزى عيد البشارة (أى البشارة بالعتق والحرية)[٤] وهناك بعض الاختلافات في مظاهر الاحتفال بهذا العيد لدى كل من القرائين والربانيين، إذ كان الربانون ينفخون الأبواق أثناء الصلاة فى معابدهم، اعتماداً على تفسيرهم لبعض النصوص الواردة بشأن هذا العيد بينما اكتفى القراءون بالصلاة ، والتهليل حمداً وشكراً لله لأنه يوم عتق رقاب لديهم [٥].

والعيد الثانى «عيد صوماريا» أو «الكبور» وهو يوم الغفران أو الكفارة عند اليهود، كما أنه الصوم الكبير لديهم وعقوبة من لايصومه فى شريعتهم القتل، وبينما جعل الربانون مدته خمسا وعشرين ساعة تبدأ قبل غروب شمس التاسع من تشرى وتنتهى بعد مضى ساعة من

١- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٢ ص٤٢٦ ، ص٤٢٨ : المقريزى: الخطط ، ج٢ ص٤٧١ وما بعدها ، النويرى : نهاية الأرب ج١ ص١٨٧ / ١٨٩ .

٢- حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلى : ص٢٠١ .

٣- يعتبر شهر «تشرى» سابع شهور السنة من الوجهة الشرعية ، رغم أن المتعارف عليه بين اليهود أنه أول شهور السنة العبرية والسبب فى هذا التحوير أن خروج بنى إسرائيل من مصر كان فى شهر نيسان الذى أمروا فيه بعيد الفصح ومن ثم يعتبر شهر نيسان بداية العام شرعاً- عن التقويم العبرى وشهور اليهود انظر: المقريزى: الخطط ج٢ ص٤٧١ / ص٤٧٣ ، مراد فرج : القراءون والربانون ص١٢٤ / ص١٢٥ حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلى : ص١٩٤ / ١٩٨ .

٤- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٤٧١ .

٥- مراد فرج : القراءون والربانون ، ص١٢٤ / ١٢٥ .

غروبها فى اليوم التالى فإن القرائين جعلوا ذلك الصيام أربعا وعشرين ساعة تبدأ من غروب شمس تاسع شهر تشرى وتنتهى بغروبها فى اليوم التالى [١]، وقد تشدد السامرة فى صيام ذلك اليوم حتى أنهم لم يستثنوا منه الأطفال الرضع[٢] . وقد عرف هذا العيد أيضًا باسم «العاشور» ، وقد اشترط اليهود رؤية ثلاث كواكب عند الغروب لجواز الإفطار ، ويعتقد اليهود أن هذا الصوم هو تمام الأربعين الثالثة التى صامها موسى عليه السلام ، ويزعمون أن الله تعالى يغفر لهم فيه جميع ذنوبهم سوى الزنا بالمحصنة وظلم الرجل لأخيه وإنكار ربوبية الله تعالى[٣] . وفى هذا اليوم ينقض اليهود عهودهم ومواثيقهم التى قطعوها لغير اليهود، ويرى بعض الباحثين أن هذا العيد الذى يرجع إلى عصور العبرانيين الأولى مرتبط بأصول الشريعة اليهودية التى قررت يوما فى العام لحساب الذات، وأن اليهود من طول ما عانوه من اضطهادات على طول تاريخهم .. جعلوا هذا اليوم يومًا لنقض مواثيهم وأكل الديون التى عليهم لغير اليهود مما أوجد معارضة بعض فقهاء اليهود فى العصر الحديث [٤].

أما «عيد المظلة» أو عيد «الظلل» فكان الاحتفال به فى الخامس عشر من شهر تشرى وهو سبعة أيام يعيدون فى أولها وفى اليوم الثامن عيد الاعتكاف عند الربانيين ، وفى ذلك العيد كان اليهود يجلسون تحت ظلال سعف النخل الأخضر وأغصان الزيتون وغيرها من الأشجار التى لايتناثر ورقها على الأرض تذكاراً للغمام الذى أظلهم به الله تعالى فى التيه، وانفرد القراءون بصوم الرابع والعشرين من هذا الشهر وهو «صوم جدليا» الذى جعله الربانون فى ثالثه[٥] وفى رأى البعض أن هذا العيد يرجع إلى أصول زراعية ورعوية اعتماداً على أن من أسماء هذا العيد العبرية اسم «حج ها أسيف» أى «عيد التخزين»[٦].

١- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٤٧٢ .

٢- مراد فرج : القراءون والربانون ، ص١٧ / ١٨ .

٣- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٢ ص٤٢٦ / ٤٢٨ : المقريزى: الخطط ، ج٢ ص٤٧٢ : النويرى: نهاية الأرب ج١ ص١٨٧ ص١٨٨ .

٤- حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلى، ٢٠١ ، ص٢٠٢ .

٥- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٤٧٢ .

٦- حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلى ، ص٢٠٢ / ص٢٠٥ .

والعيد الرابع هو عيد الفطير[١] وقد سمى أيضا «عيد الفصح» فى خامس عشر من شهر نيسان اليهودى، وقد اختلفت الفرق اليهودية حول مدة الاحتفال به فهى سبعة عند القرائين، ثمانية عند الربانيين، وستة فقط لدى السامرة[٢]. وفى أثناء هذه الأيام ينظف اليهود بيوتهم من خبز الخمير ولا يأكلون سوى الفطير احتفالا بذكرى نجاتهم من فرعون وخروجهم إلى الصحراء يأكلون الخبز الفطير ويحيون حياة البداوة. وبالنسبة للربانيين فإن هذا العيد لايصح أبدًا أن يبدأ يوم الاثنين أو الأربعاء أو الجمعة وهو ما لم يتقيد به القراءون[٣]. ويعتبر هذا العيد أيضا من أعياد التضحية ومواسم الحج لدى اليهود، وبينما يحج القراءون والربانون إلى بيت المقدس ويضحون على الصخرة المقدسة يحج السامرة إلى جبل جرزيم بنواحي نابلس ويضحون على صخرته [٤].

وأما خامس أعيادهم الشرعية فهو «عيد الأسابيع» أو «عيد العنصرة» أو «عيد الخطاب»، وهي عندهم الأسابيع التى أنزل الله تعالى فيها على بنى إسرائيل الفرائض متضمنة الوصايا العشر المنسوبة إلى نبى الله موسى عليه السلام ويحل موعد الاحتفال بهذا العيد فى السادس من شهر سيوان أحد شهورهم فى ذكرى مخاطبة الله لشيوخ بنى إسرائيل مع موسى على جبل طور سينا على ما يزعمون، وفى هذا العيد كان اليهود يصنعون القطائف التى يتفننون فى عملها ويأكلونها تذكاراً للمن الذى أنزله الله عليهم فى التيه ولهذا العيد اسم عبري هو «عشرتا» بمعنى الاجتماع وقد تقيد الربانون فقط بهذا العيد الذى لايجب عندهم أيام الثلاثاء والخميس والسبت، بينما لم يتقيد القراءون ذلك فى احتفالاتهم بهذا العيد [٥].

وكان لليهود أعياد محدثة بخلاف أعيادهم الشرعية أشهرها «عيد الفوز» و«عيد الحنكة».

١- اكتسب هذا العيد على مر العصور عدة أسماء لكل منها معناه ومغزاه وقد أسماه «سعديا الفيومى» فى ترجمته العربية للتوراة باسم الفسح أى الفرج بعد الضيق، ومن أسمائه «الفطير» «وموسم الحزبة» و«عيد الربيع». انظر حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلي، ص٢١٨ / ٢٢٠ .

٢- مراد فرج : القراءون والربانون، ص١٧ / ١٨ .

٣- المقريزى : الخطط، ج٢ ص٤٧٣ .

٤- القلقشندى : صبح الأعشى، ج١٣ ص٢٦٨ / ٢٦٩ ؛ رحلة بنيامين التطيلى، ص١٨٥ / ١٩٠ .

٥- المقريزى : الخطط، ج٢ ص٤٧٣ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى، ج٢ ص٤٢٦ / ٤٢٨ .

أما عيد الفوز : (وهو بالعبرية البوريم) فقد كان موعده السنوى فى ثالث عشر آذار يبدأ بصوم يسمى بصيام استير ويستمر حتى خامس عشر أذار حيث يتم احتفال صاخب (كرنفال) . وتدور الأصول التاريخية لهذا العيد حول قصة «أستير» الواردة في السفر المعروف باسمها ، ورغم أن هذا السفر لايعتبر من الأسفار القانونية إلا أن مثقفى اليهود يقرءون فصوله فى معابدهم أثناء احتفالات هذا العيد ، ويتكون هذا السفر من اثنى عشر إصحاحًا تحكى قصة مؤداها أنه بعد تدمير أورشليم على يد بخت نصر سنة ٥٨٦ ق.م ونقل اليهود من فلسطين إلى بابل فى الأسر البابلي الشهير، وأثناء سكناهم هناك وقع إمبراطور الفرس «اكسركسيس» (يسميه اليهود «أحشويروش» ويسميه المؤرخون العرب «أدشير بن بابك») فى غرام استير التى كانت رائعة الجمال، وكانت ابنة عم أحد أحبار اليهود واسمه «مردوخاى» ، ولما تزوج الإمبراطور الفتاة الجميلة حظيت عنده، مما جعله يقرب مردوخاي ابن عمها ، وكان للك الفرس وزير اسمه هامان (هيمون) أثار غيظه ما تول ليه اليهود من مكانة ، وخاصة مردوخاى، فأقسم أن يستأصل شأفة اليهود جميعًا من بلاده وحدد لذلك موعدًا هو اليوم الثالث عشر من آذار . ولكن جواسيس مردوخاى أخبروه بذلك فنقله إلى ابنة عمه التى أخبرت الملك بدورها . فأمر بقتل هيمون وأباح لليهود قتل شيعته لمدة يومين من الثالث عشر حتى الخامس عشر من آذار- فاتخذ اليهود من هذه المناسبة عيدًا اتسم بمظاهر اللهو والخلاعة حتى أطلقت عليه المصادر العربية اسم «المساخر» أو «عيد المسخرة».

فقد كان اليهود يبالغون فى إظهار السرور أثناء احتفالهم بهذا العيد ، وفى عصر المماليك كانوا يصنعون هيكلا من الورق المملوء بالنخالة رمزًا لهيمون أو «هامان» يعبثون به في مهرجان يضم سائر اليهود ثم يحرقونه فى النهاية وفى هذا العيد يتبادل اليهود الهدايا والهبات [١].

وثانى هذه الأعياد المستحدثة هو عيد «الحنكة» أو «الحانوكة» : وهو ثمانية أيام تبدأ فى ليلة الخامس والعشرين من شهر كسليو . وترجع مناسبة هذا العيد إلى سنة ١٦٥ ق.م حين كانت بلاد الشام تحت الحكم البطلمى، وحاول «انتيوخوس أبيفانس» إرغام اليهود على عبادة

١- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٤٧٢ : القلقشندى: صبح الأعشى، ج٢ ص٤٣٦ / ص٤٢٨ ؛ النويرى : نهاية الأرب، ج١ ص١٨٩ : تاريخ ابن الوردى، ج١ ص٧٨ : حسن ظاظا : تاريخ الفكر الدينى الإسرائيلى، ص٢٠٧ / ٢١٢ .

الأصنام ولكن كاهنهم الأكبر قاد حركة مقاومة ضده يعاونه أبناؤه الثمانية، وأمكن للكاهن «متاتيا» بمساعدة أصغر أبنائه «يهوذا المكابي» استعادة الهيكل من جيوش البطالمة وفي الخامس والعشرين من كسليو نظف الهيكل من التماثيل الاغريقية وزود «متاتيا» وابنه «يهوذا» الهيكل بمنبع جديد وفتح من جديد للشعائر الدينية، ولكنهم لم يجدوا الزيت الكافي لإضاءة الهيكل فوزعوا الوقود على عدد المصابيح التي يوقدونها على أبواب دورهم في كل ليلة حتى تتمة ثمان ليال ، ويعني الاسم العبري «الحنكة» أو «الحانوكة»[1] التنظيف لأنهم نظفوا فيه الهيكل من تماثيل آلهة البطالمة . وفي عصر المماليك كان اليهود يوقدون المصابيح على أبواب دورهم وفقًا لعد تصاعدي ؛ ففي الليلة الأولى يوقدون قنديلا واحداً وفي الليلة الثانية اثنين وهكذا حتى تتم ثمانية قناديل في اليوم الثامن[2] وقد شاهد القلقشندي (ت سنة ٨٢١هـ) أحد احتفالاتهم بهذا العيد . ولايعترف القراءون بهذا العيد نهائيا[3].

ومن الطبيعي أنه كان لأهل الذمة المصريين في عصر سلاطين المماليك مقدسات يتبركون بها ويعظمونها، ومن أشهر مقدسات النصارى أنذاك «نبات البلسم» الذي اكتسب شهرة واسعة في تلك العصور لدرجة أنه كان من الهدايا الجليلة التي يطلبها ملوك المسيحيين من سلاطين المماليك، كما كانت حدائق البلسم في ضاحية المطرية القريبة من القاهرة مزارا يحج إليه القادمون من شتى أنحاء العالم المسيحي ؛ فقد زارها بيلوتي الكريتي ووصف نبات البلسم وبئر البلسم التي قال إنها مغطاة بالرخام الأبيض النظيف الجيد « ... وكأنه من صنع اليوم..»[4] كما أن بيرو تافور وصف المكان وصفا دقيقا وقال إن « ... هذا المكان من الأماكن المقدسة عندنا نحن المسيحيين ...» ثم وصف شجرة البلسم وطريقة جمعه[5]. و«البلسم»

١- تطور معنى لفظ حانوكة وأصبح يعني «التدشين» ، ويتم الاحتفال به حاليًا بإيقاد الشموع الكثيرة والأنوار المختلفة لمدة أسبوع كامل كما تُقرأ في أثناء الاحتفالات قصائد كثيرة تشيد بالأعمال البطولية التي تمت في تلك المناسبة وقد أصبح هذا العيد بمثابة عيد للأطفال اليهود يأخذون فيه هداياهم كما يحدث في أعياد الميلاد بالنسبة للمسيحيين حين يهدون أطفالهم هدايا «بابا نويل»- حسن ظاظا : الفكر الديني الإسرائيلي ، ص٢٠٥ / ٢٠٧ .

٢- المقريزي : الخطط ، ج٢ ص٤٧٢ ؛ النويري : نهاية الأرب ، ج١ ص١٧٨ ؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج٢ ص٤٢٦ / ٤٢٨ .

٣- المقريزي : الخطط ، ج٢ ص٤٧٢ .

٤- Dopp : L'Egypte au Commencement du quanzieme siécle : p. 28 .

٥- رحلة تافور : ص٧٠ / ٧١ .

أو «البلسان» كما أسمته المصادر العربية شجر قصير كان ينبت فى حدائق مسورة بضاحية المطرية القريبة من القاهرة ويروى من بئر كان النصارى يقدسونها ويغتسلون بمائها بقصد الاستشفاء . وترجع هذه القدسية التى اكتسبها نبات البلسم والبئر إلى ما يرويه القصص الدينى المسيحى من أن السيدة العذراء حين اضطرت إلى الهرب بطفلها من الشام فراراً من هيرودس ملك اليهود قصدت مصر وحين وصلت إلى المطرية استراحت هى وطفلها ويوسف النجار الذى صحبهما من الشام، وغسلت السيدة العذراء ثياب المسيح عليه السلام وصبت ماء الغسيل على الأرض فنبت شجر البلسم الذى كان ينبت فى الأردن قبل ذلك فانقطع من الأردن ولم يعد يوجد سوى بالمطرية . وكان ملوك المسيحيين من الفرنجة والأحباش يحتفلون بدهن البلسم (وهو الزيت المستخرج منه) وعندهم أن التنصر لايصح إلا إذا كان فى ماء المعمودية شئ من هذا الزيت المستخرج من البلسم [١] وكان موعد جنى زيت البلسم في شهر أكتوبر سنويًا ويتم فى احتفال ضخم بحضور مندوب السلطان . وبعد جمعه يوضع فى قنينات زجاجية ثم يحمل بعد ذلك إلى الخزانة السلطانية ثم ينقل إلى قلاع الشام والمارستان ولايؤخذ منه شئ إلا من خزانة السلطان وبعد صدور مرسوم بذلك[٢] وكان النصارى يغدون فى عيد الزيتونة (الشعانين) إلى المطرية حيث يغتسلون فى بئر البلسم تبركا بها وجاراهم بعض المسلمين فى ذلك[٣] ووصف بيرو تافور شجرة جميز كانت بضاحية المطرية قيل إنها كانت ملجأ اختبأت فيه العذراء بطفلها حين كانت فى خوف من القبض عليهما [٤].

وكان من مقدسات مسيحيى مصر رأس القديس مرقص التى كانت محفوظة بالإسكندرية ولم تكن البطريركية تتم رسميًا إلا بعد أن يضع البطريرك هذه الرأس فى حجره تبركًا بها، وقد سرق تجار البنادقة هذه الرأس من الإسكندرية سنة ٨٢٢هـ مما أغضب الأقباط الذين اعتبروا ذلك ضعفًا فى دينهم وقدموا شكواهم من هذه السرقة إلى السلطان المؤيد شيخ [٥]. كما كان هناك دير بالقرب من بحيرة البرلس اسمه «دير المغطس» كان نصارى مصر يحجون

١- المقريزى : الخطط ج١ ص٢٢٩ / ٢٣٠ ، ابن إياس : نزهة الأمم : ص١٧ .

٢- رحلة تافور ص٧١ ؛ المقريزى ، الخطط ،ج١ ص٢٣٠ ؛ ابن إياس ، نزهة الأمم ، ص٢٠٠ / ٢٠١ .

٣- ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٥٩ / ٦٠ .

٤- رحلة تافور : ص٧٠ / ٧١ .

٥- المقريزى : السلوك، ج ق ص٥٠٥ ؛ ابن حجر : أنباء الغمر ، ج٣ ص٢٠٠ ؛ العينى: عقد الجمان حوادث سنة ٨٢٢هـ .

إليه من سائر الأنحاء كما يحجون إلى كنيسة القيامة بالقدس، وقد هدم هذا الدير سنة ٨٤١هـ[١].

وبالنسبة لليهود فقد ذكر بنيامين التطيلي (الذى زار مصر فى أوائل العصر الأيوبى) أنه كان يوجد بالقرب من أهرام الجيزة كنيس كبير لليهود يعتقدون أنه بنى فى المكان الذى كان موسى عليه السلام يأوى إليه حين كان يبلغ فرعون رسالة ربه، وبالقرب منه كانت توجد شجرة مورقة بصفة دائمة وكانت غاية فى الحسن والضخامة كان اليهود يعتقدون أنها نبتت فى المكان الذى غرس فيه موسى عصاه [٢]، وقد أصبحت هذه الشجرة جافة عقيمة بشعة المنظر أيام المقريزى إلا أن اليهود كانوا يحجون إلى هذه الكنيسة فى «عيد الأسابيع» [٣].

وبديهى أن ما ذكرناه لم يكن كل ما كان لدى أهل الذمة المصريين (يهودا ونصارى) من مقدسات فى ذلك العصر ولكنه أشهرها وأكثر ذكرًا فى المصادر المعاصرة .

وفي عصر المماليك انتشرت كنائس المسيحيين فى كل أنحاء مصر، وكانت غالبية تلك الكنائس ملكًا لليعاقبة بحكم كونهم الأغلبية، وامتلك النصارى الملكية بعض الكنائس فى القاهرة والفسطاط ، كما وجدت بعض كنائس للأرمن والنساطرة[٤] وإن كنا نعتقد أن عددها كان ضئيلا للغاية.

وقد أحصى المقريزى ما يزيد على اثنتين وثمانين كنيسة لليعاقبة فى الوجه القبلى بعضها مستحدث بعد الإسلام بخلاف ما تهدم منها لأسباب متنوعة [٥]. ونستطيع من خلال التركيز الشديد لعدد الكنائس فى الوجه القبلى أن نستنتج أن غالبية أقباط مصر كانوا يسكنون الصعيد ، ونستدل على صحة ها القول بما جاء في بعض المصادر من أن غالبية سكان بعض القرى فى الصعيد كانوا من النصارى مثل «أبنوب» [٦]، و«طنبدى» التى قال المقريزى إن أكثر أهلها نصارى أصحاب صنائع «ودرنكة» بالقرب من أسيوط التى كان أهلها يتحدثون باللغة

١- المقريزى : السلوك ، ج٤ ق٢ ص١٠٣٤ / ١٠٣٥ .

٢- رحلة بنيامين التطيلي: ص١٧٥ .

٣- المقريزى: الخطط ،ج٢ ص٤٦٣ / ٤٦٤ .

٤- نفسه ، ج٢ ص٥١٠ .

٥- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٥١٦ / ٥١٨ .

٦- تاريخ ابن الفرات : ج٩ ص٤٦٩ .

القبطية بما فى ذلك نساؤهم وأطفالهم ويفسرونها بالعربية ، و«بومقروفة» بالقرب من أسيوط أيضًا وكان أهلها رعاة غنم(١).

وكان لليعاقبة فى القاهرة والفسطاط حوال تسع عشرة كنيسة كثير منها محدث فى الإسلام ، أما كنائس الوجه البحرى فقد بلغت خمس عشرة كنيسة ، وبالإسكندرية أربع كنائس (٢).

وكما اتضح من قبل فقد كانت الكنائس تخضع لإشراف بطريرك اليعاقبة الذي كان يعين أفراد السلك الكهنوتى العاملين بها أيضًا ، وفي بعض الأحيان كان القساوسة يسكنون بأسرهم فى الكنائس ؛ فقد ذكر المقريزى أنه كانت توجد بإحدى نواحى منفلوط كنيسة صغيرة يقيم بها القسيس وأسرته(٣) وفى بعض الأحيان كان النصارى يحولون أحد البيوت إلى كنيسة كما حدث فى سمنود بالوجه البحرى وأبى تيج بالوجه القبلي (٤).

أما كنائس الطائفة الملكية فكان منها بالقاهرة كنيسة مار نقولا بخط البندقانيين وكنيسة غبريال الملاك بالفسطاط وبالقرب منها سكن البطريرك الملكانى ، وفى مصر العتيقة أيضًا كانت توجد كنيسة السيدة وكنيسة مار يوحنا . وكما رأينا من قبل كانت كنائس الطائفة الملكية خاضعة لإشراف بطريركهم(٥).

ومن المنطقى أن هذا العدد الذى أورده المقريزى في محاولة إحصائية لكنائس المسيحيين (ملكيين ويعاقبة) لم يكن يمثل إلا صورة تقريبية لعدد كنائس عصره ، كما أن ذلك العدد لم يكن ثابتًا طوال عصر سلاطين المماليك بفعل الأحداث التى هدمت فيها بعض الكنائس من ناحية أو ما جدده النصارى من الكنائس من ناحية أخرى .

أما الأديرة فقد أحصى المقريزى ستة وثمانين ديرا كانت غالبيتها العظمى لليعاقبة، وكان

١- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٥١٧ ، ص٥١٨ .

٢- نفسه ، ج١ ص٥١٠ / ص٥١٨ .

٣- نفسه ، ج٢ ص٥١٧ .

٤- نفسه ، الخطط ج٢ ص٥١٨ .

٥- نفسه ، ج٢ ص٥١٨ .

للملكية عدد ضئيل بينما كان لكل من رهبان السوريان والأحباش اليعاقبة دير مستقل في وادى النطرون[١].

والحقيقة أنه لم تصلنا صورة كاملة عن أوصاف أديرة ذلك العصر ومبانيها وملحقاتها ولكن الصورة العامة لتلك الأديرة أنها كانت تشمل الكنيسة والهياكل للصلاة والمذبح للقرابين وبيوت المائدة فضلا عن القلالى [٢]، وكانت التماثيل والصور المقدسة تزين الأديرة من الداخل، كما كانت الأبواب الحديدية الضخمة والأسوار العالية تبنى حول الأديرة لحماية الرهبان والراهبات من هجمات العربان واللصوص[٣].

وكان بعض تلك الأديرة ينحت في صخور الجبال ومغاورها مثل دير «مغارة شقلقيل» قرب منفلوط وكان الطريق إلى هذا الدير منقوراً فى صخور الجبل، «ودير بقطر» بمرتفعات البحر الأحمر»، و«دير السبعة جبال» تجاه أسيوط الذى كانت الشمس تشرق عليه بعد ساعتين من شروقها لعلو الجبل الذى كان يكتنفه ، ودير النقلون الذى نحت بأحد جبال الفيوم تحت مغارة يقول المسيحيون إن نبى الله يعقوب استظل بها أثناء وجوده بمصر[٤].

وكانت بعض الأديرة تبنى من الطوب اللبن أو الحجارة أو منهما معا مثل «دير شعران» بناحية طرا، ودير القلمون الذى كان ببرية الفيوم وكان به قصران من الحجر الأبيض [٥]، وقد بنيت بعض الأديرة فى الصحراء: وأشهر الأديرة التى بنيت في الصحراء أديرة وادى النطرون التى وصفها ابن فضل الله العمرى الذى زارها مع السلطان الناصر محمد بقوله «... وهى فى رمال منقطعة وسباخ مالحة، وبرار معطشة، وقفار مهلكة ، وشرب سكانها من حفارات

١- المرجع السابق ، ج٢ ص٥١٨ .

٢- «القلالى» ومفردها «قليلة» أو قلاية كلمة لاتينية الأصل هى بمعنى منزل الراهب أو مسكن الأسقف أو البطريرك (صموئيل تاوضروس: الأديرة المصرية المعاصرة ص٣٥) وكان ما يوجد من هذه القلالى داخل الدير يطلق على غرف الرهبان كما هو الحال اليوم (حبيب زيات : الديارات النصرانية فى الإسلام: ص١٣) وقد استخدم المقريزى كلمة قلاية بمعنى مسكن البطريرك حين أشار إلى مسكن بطريرك الملكانية (الخطط ج٢ ص٥١٨) .

٣- حبيب زيات : الديارات النصرانية ، ص١٣-١٥ .

٤- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٥٠٢، ص٥٠٤ .

٥- ابن فضل الله العمرى: مسالك الأبصار، ج١ ص٣٦٦ ، المقريزى: الخطط ، ج٢ ص٥٠٠ / ص٥٠٤ .

لهم ...»[١] وذكر المقريزى أن أهم تلك الأديرة كان دير أبى مقار الكبير الذى كان يجب على البطريرك أن يتوجه إليه حتى تتم رسامته بعد جلوسه على كرسى الإسكندرية [٢]. وقد تعرضت أديرة وادى النطرون لزيادة أعدادها ونقصانها ، وقد زارها ثلاثة من سلاطين المماليك هم الظاهر بيبرس والناصر محمد والأشرف قايتباى[٣].

وكان لبعض تلك الأديرة بساتين وكروم وبداخلها عيون الماء مما جعلها مكانًا للنزهة خصوصًا ما كان منها على شاطئ النيل أو على ضفاف إحدى البحيرات مثل «دير الطين» (مريحنا ، أو ماريوحنا» الذى كان قائمًا على شاطئ بركة الحبش، وكان متنزها أيام الفيضان وامتلاء البركة بالمياه، ودير طموه (طمويه) الذى وصف بأنه «... حين يخضر الزرع يكون بين بساطين من البحر والزرع...»[٤].

وقد أمدتنا الوثائق بالتحذيرات التى وجهتها الدولة إلى بطاركة النصارى من أن تستخدم الأديرة التابعة لهم فى غير الأغراض التى بنيت من أجلها ، فقد جاء بإحدى الوثائق «.. وليعلم أنهم اعتزلوا فيها للتعبد فلايدعها تتخذ متنزهات ...»[٥].

وقد خربت بعض الأديرة بسبب هجمات العربان أو اعتداءات اللصوص، فهجرها الرهبان، كما أن بعض الأديرة فقدت أهميتها بحيث لم يبق بها سوى راهب أو اثنين [٦]. كما أن المقريزى ذكر فى خططه أن أديرة الصعيد كانت «... متلاشية آئلة إلى الدثور، بعد كثرة عمارتها ، ووفور أعداد رهبانها ، وسعة أرزاقهم وكثرة ما كان يحمل إليهم ...»[٧] ولابد أن السبب في ذلك يرجع إلى كثرة تحول مسيحيى الصعيد إلى الإسلام وما نتج عن ذلك بالضرورة من إهمال تلك الأعداد الكبيرة من الأديرة.

١- ابن فضل الله العمرى : مسالك الأبصار ج١ ص٣٧٤ .

٢- المقريزى ، الخطط ، ج٢ ص٥٠٧ / ص٥٠٨ .

٣- عمر طوسون : وادى النطرون ، ص٣٩ / ٩٣ .

٤- ابن فضل الله العمرى: مسالك الأبصار، ج١ ص٣٦٦ / ٣٧١؛ المقريزى: الخطط ج٢ ص٥٠١-٥٠٤ .

٥- ابن فضل الله العمرى: التعريف ص١٤٤ / ص١٤٥ ؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج١١ ص٣٩٤ / ٣٩٥ (وصية بطرك الملكية) .

٦- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٥٠٢-٥٠٥ .

٧- نفسه ، ج٢ : ص٥٠٦ .

وكان لبعض الأديرة أعياد تفد إليها جموع الأقباط من أنحاء مصر، نذكر منها على سبيل المثال عيد دير شعران الذى كانوا يحتفلون به فى خامس جمعة من صومهم ويحضره بطريرك اليعاقبة وكبار أتباعه، وكان لدير ايسوس (أرجنوس) عيد سنوى فى الخامس والعشرين من شهر بشنس ، وفيه يقيسون مقدار زيادة الماء في بئر الدير حتى يعرفوا مقدار الزيادة في مياه الفيضان(١).

وخصصت بعض الأديرة للنساء فقط ؛ منها ما كان لليعاقبة مثل «دير البنات» بحارة الروم بالقاهرة «ودير الراهبات» بحارة زويلة بالقاهرة أيضًا و«دير المعلقة» و«دير بربارة» بالفسطاط، وكانت تلك الأديرة عامرة بساكناتها من البنات والنساء أيام المقريزى(٢) . ويفهم مما أورده ابن فضل الله العمرى عن «دير ريفة» بقرب أسيوط أنه كان يحوى بعض الراهبات ، وقيلت فيهن بعض أشعار الغزل من زوار الدير(٣).

وكان لنساء النصارى الملكية دير بقصر الشمع بالفسطاط هو «دير البنات»(٤)، أما باقى أديرة الطائفة الملكية فقد كانت ضئيلة العدد بما يتناسب مع كونهم أقلية بين نصارى مصر آنذاك ، وبخلاف القلاية التي كان يسكن فيها البطرك ويقصدها الرهبان القادمون من بلاد اليونان وأنحاء الدولة البيزنطية ، والدير الثانى هو«دير البغل» الذى كان قائمًا بجبل المقطم ولم يكن به أيام المقريزى سوى راهب واحد بعد أن كان عامرًا بالرهبان (٥).

وكان أهم أديرة الطائفة الملكية فى ذلك العصر وغيره هو دير سانت كاترين بسيناء ؛ وهو الدير الذى عرفته المصادر والوثائق العربية باسم «دير طور سينا» وقد بنى هذا الدير بين عامى ٥٤٠-٥٤٥م بناء على أوامر الإمبراطور البيزنطى «جستنيان» على شكل قلعة لحمايته من غارات البدو اللصوص يحيط به سور عال، وكان بداخله بئر عميقة فضلا عن المرافق الداخلية مثل الأفران ومعاصر الزيوت والمخازن وقلالى الرهبان وغرف الزوار وصالات الاكل(٦) . ونذكر

١- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٥٠٠ / ص٥٠٥ .

٢- نفسه ، ج٢ ص٥٠٨ .

٣- ابن فضل الله العمرى: مسالك الأبصار ، ج١ ص٣٤٨ / ٣٨٩ .

٤- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٥١٠ .

٥- نفسه، ج٢ ص٥٠٨ .

٦- عبد اللطيف إبراهيم : فى مكتبة دير سانت كاترين ، ص١٥٥ / ص١٥٦ .

العمري والمقريزي أن الدير بني فوق قمة الجبل بالحجارة السوداء، وله حصن قوي وثلاثة أبواب حديدية ، وفي غرب الدير باب صغير أخفي بواسطة حجر يمكن للرهبان رفعه إذا رغبوا في دخول أحد الأشخاص إلى الدير، كما كان بداخل الدير عين ماء وعين أخرى خارجه[١] وكان بالدير: بساتين بها الكروم والزيتون ومختلف أنواع الفاكهة التي عددتها الوثائق[٢].

وفي داخل سور الدير كان هناك مسجد يرجع إلى سنة ٤٩٧هـ أي العصر الفاطمي[٣] وكثيراً ما أشارت وثائق الدير إلى قيام رهبان الدير بترميم المسجد تبرعًا منهم بعد صدور الإذن لهم بذلك[٤] أو إقامة مؤذن للجامع على جاري عادتهم[٤] كما كان الرهبان يقدمون للمسجد كل ما يحتاجه من زيت الوقود ومؤونة المؤذن وكلما مات مؤذن يقيم الرهبان غيره، كما كان المؤذن من ناحية أخرى يقوم بحماية الرهبان[٥].

وتمتع دير سانت كاترين بمكانة خاصة لدى الدولة؛ فقد صدرت المراسيم طوال عصر المماليك إلى كبار موظفي الدولة في بندر الطور وغيره من المدن والثغور في مصر وفي الشام أيضًا بتقديم كل التسهيلات اللازمة للرهبان وتأمينهم في سفرهم بين أجزاء البلاد أو إلى خارجها ومساعدة من يستخدمونهم على خلاص حقوق أوقافهم وأملاكهم ، وإعفاء الدير وسكانه من كافة أنواع الضرائب اعتماداً على ما بيدهم من المراسيم الشريفة والعهود النبوية[٦] ، وذلك بحكم أنهم منقطعون في منطقة شرّفها الله تعالى ووقف عليها موسى عليه السلام يناجي ربه، كما أنهم «ضعفاء الحال» ومنهم «عميان ومكسحين وصعاليك وما لهم ما يقوم بأودهم إلا من صدقات النصارى» فضلا عن أنهم كانوا يقدمون الخدمات للمسافرين من الحجاج وعابري السبيل من المسلمين والمسيحيين على السواء كما أنهم يقومون بالدعاء للدولة في هذه المنطقة [٧].

١- ابن فضل الله العمري : مسالك الأبصار ، ج١ ص٣٧١ ؛ المقريزي : الخطط ، ج٢ ص٥٩٩ .

٢- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٦٨ (الوجه) سطور ٢٨ / ٥١ .

٣- عبد اللطيف إبراهيم : في مكتبة دير سانت كاترين ، ص١٥٦ .

٤- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٢٥ .

٥- مرسوم إينال رقم ٥١ سطور ٨-١٠ .

٦- مرسوم قايتباي رقم ٦٠ سطور ١٢-١٣ / ٢٠ / ٢٥ .

٧- مراسيم : قايتباي رقم ٧٩، السلطان الأشرف خليل رقم ٢٤ ، وبرقوق رقم ٢٩ ، قلاوون ٢٢ ، فخر رقم ١٧ وخشقدم رقم ٥٩ وجقمق رقم ٥٠ وفرج بن برقوق رقم ٤٦ .

وكان لدير سانت كاترين أسقف مستقل أسبغت عليه الدولة من الألقاب الضخمة ما يدل على مكانته[١] بل إن أسقف الدير أو رئيس رهبانه نال لقب «البطريرك» فى بعض الوثائق فضلا عن باقى الألقاب الكبيرة[٢] ويتضح من بعض الوثائق أنه كان للدير أسقف ورئيس فى بعض الأحيان وهما وظيفتان مستقلتان إذ تقول الوثيقة «... أن قصة رفعت لأبوابنا الشريفة باسم عازر الأسقف ورفاقه النصارى، ومقارى ريس طور سينا ...»[٣].

وكان يعيش بالقرب من الدير بعض العربان الذين اتخذت علاقتهم بالدير شكلين متناقضين فقد كان الرهبان يستخدمون البدو فى أعمال تتعلق بحراسة الدير وإحضار الطعام إلى الرهبان مقابل بعض الأجور النقدية أو العينية من ناحية ، كما أن العرب البدو كثيراً ما شنوا غاراتهم العدوانية على الدير ورهبانه من ناحية أخرى.

وتمدنا الوثائق بكثير من تفاصيل العلاقة بين الدير والرهبان من ناحية والعربان المجاورين للدير من ناحية أخرى ؛ فقد عمل العربان فى خدمة الدير وحراسته وإحضار مؤن الرهبان من الملح والأسماك وغيرها[٤] وكان العربان يتقاضون أجر خدماتهم للدير إما عينًا أو نقدًا [٥].

ومن ناحية أخرى كان الدير ورهبانه يتعرضون لاعتداءات البدو الذين كانوا يسرقونهم ويضربون حراسهم ويستولون على من لدى الرهبان من مؤن كرها وبالتهديد مما دفع الرهبان إلى الهرب فى الصحراء عدة مرات[٦] . وفى بعض الأحيان بلغت هذه الاعتداءات حداً من العنف لاسيما فى الطور الأخير من عصر المماليك ؛ فإن بعض الوثائق تشير إلى أن العربان قتلوا رئيس رهبان الدير حين حاول الأخير التصدى لهم واسترداد ما سرقوه . ويستطيع الباحث أن يرى ضعف السلطة المركزية من خلال الطلب المتكرر بإحضار الجناة إلى القاهرة

١- مرسوم السلطان الظاهر برقوق رقم ٤٥ سطور ١٤-٢٠ .

٢- مرسوم الظاهر خشقدم رقم ٥٥ سطور ٦-٨ .

٣- مرسوم قايتباى رقم ٦٠ سطوره ٥-٦ .

٤- وثائق سانت كاترين : مرسوم قايتباى رقم ٦٣ ، ورقم ٥٨ ، ووثيقة رقم ٩٤ ، (وهى معاهدة بين الرهبان وشيخ عربان العايد وقد رفعت إلى الأمير الكبير طومانباى لوضع علامته عليها تاريخها سنة ٩٢١هـ).

٥- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ١٨٧ . (معاهدة بين العربان والرهبان) .

٦- مرسوم السلطان برقوق رقم ٤٣ ، وطومانباى رقم ٩٤ ، قايتباى رقم ٧٦ .

لمعاقبتهم (١) . وقد بلغت الاعتداءات أحيانًا حداً من العنف جعل الرهبان يهربون ويغلقون الدير تماماً فيضطر العربان لعقد الاتفاق معهم لإقرار الصلح وتوزيع واجبات قبائل العربان تجاه الدير لقاء أجر معين وذلك إدراكًا منهم لأهمية الدير فى هذه المنطقة « ... لأجل الدير الذى عامل حسنة إلى الرايح وإلى الذى جاى ...».

وكانت مراسيم السلاطين تصدر طوال عصر المماليك بعدم التعرض إلى الرهبان «بأذية أو ضرر» وعدم الدخول إلى الدير، وكثيراً ما صدرت الأوامر إلى موظفى الدولة بتنفيذ ذلك، وحمل من يخالف «إلى الأبواب الشريفة» لمعاقبته(٢). وفى بعض الأحيان اضطرت الحكومة إلى أن تأخذ على العربان «قسائم شريفة» (تعهدات) بعدم التعدى على الرهبان ولكن الوثائق توضح أن البدو لم يلتزموا بها كثيراً (٣).

وفى عصر المماليك كان دير سانت كاترين من بين المزارات المقدسة التى يحج إليها مسيحيو أوربا، فقد زاره بيرو تافور وذكر أسطورة تتعلق بأسباب بناء الدير مؤداها أنه حدثت فى إحدى السنوات مجاعة رهيبة دفعت بالرهبان إلى الهرب من ديرهم فى المنطقة بحثا عن الطعام تاركين جسد القديسة دون حراسة فتجلت لهم القديسة وأمرتهم بالعودة فعادوا ليجدوا تلا ضخمًا من الحنطة فشيدوا الدير المعروف باسمها (٤).

أما كنائس اليهود أو معابدهم فى مصر آنذاك فقد أحصى لهم المقريزى إحدى عشرة كنيسة فى القاهرة والفسطاط وأقاليم البلاد المصرية وكلها محدث فى الإسلام على حد قوله(٥). وكان أعظم معابدهم «كنيسة دموه» بالجيزة وقد ارتبطت هذه الكنيسة بالتراث الدينى الإسرائيلى إذ يعتقد اليهود أنها بنيت فى المكان الذى كان موسى عليه السلام يأوى إليه حين كان يبلغ الرسالة إلى فرعون وآله . وكان بفناء تلك الكنيسة شجرة ضخمة وارفة الظلال تقول الأساطير اليهودية إنها نبتت فى المكان الذى غرس فيه موسى عصاه ، وقد أراد السلطان

١- مرسوم اينال رقم ٥١ سطور ٨-١٠ .

٢- مرسوم السلطان حسن بن قلاوون رقم ٣٠ ، ورقم ٣٧ ورقم ٣٨ ، والسلطان صالح بن قلاوون رقم ٣٩ ، وبرقوق ٤٣ ، جقمق رقم ٥٠، والناصر محمد رقم ٣٣ ، ورقم ٣٤، وقايتباى رقم ٦٠ ، ورقم ٦٣ .

٣- مرسوم الأشرف قايتباى رقم ٦٣ .

٤- رحلة تافور ، ص٧٦ / ص٧٧ (مترجم) .

٥- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٤٦٣ / ص٤٧٤ .

الأشرف شعبان استخدام أخشابها فى بناء مدرسته تحت القلعة ولكن الذين ذهبوا لقطعها وجدوها غير صالحة لهذا الغرض ، وقد أدرك المقريزى تلك الشجرة وقد جفت أغصانها وأوراقها ، وقيل إن يهودياً زنى بيهودية تحتها فتكورت أغصانها واكتسبت منظراً بشعاً، وفى عيد الخطاب السنوى كان اليهود يحجون إلى تلك الكنيسة عوضًا عن حج بيت المقدس[١].

والكنيسة الثانية هى كنيسة جوجر التى كان لها مكانة سامية فى قلوب اليهود الذين نسبوها إلى نبى الله إلياس وزعموا أنه ولد بها ، وكان يرعاها طوال إقامته على الأرض حتى رفعه الله إليه[٢] . كما كانت كنيسة المصاصة بالقاهرة أيضا تنسب هى الأخرى إلى النبى إلياس عليه السلام وزعم اليهود أنها بنيت قبل الإسلام بحوالى ستمائة وعشرين عاماً ورممت فى عهد الخليفة «عمر بن الخطاب» وكانت مجلساً لنبى الله إلياس [٣].

وقد ذكر بنيامين التطيلي - الذى زار مصر أيام وزارة صلاح الدين الأيوبى على ما يرجح- أنه كانت بالفسطاط كنيستان الأولى ليهود فلسطين وتسمي كنيس الشاميين، وكتب على بابها بالعبرية أنها بنيت في القرن الأول قبل الميلاد[٤] وذكر المقريزى أنه كانت توجد بهذه الكنيسة نسخة من التوراة اتفق اليهود على أنها بخط عزرا النبى[٥] أما الكنيسة الثانية فكانت ليهود بابل وسميت كنيس العراقيين[٦] وقال المقريزى إنها كانت بقصر الشمع أيضًا مثل كنيس الشاميين [٧].

١- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٤٦٣ .

٢- نفسه ، ج٢ ص٤٦٩ .

٣- نفسه ، ج٢ ص٤٧٠ .

٤- رحلة بنيامين التطيلى ، ص١٧٠ / ١٧١ .

٥- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٤٧٠ .

٦- وذكر بنيامين التطيلى أن هاتين الجماعتين اختلفتا فى تقسيم التوراة فكان يهود العراق (بابل) يقسمون توراة موسي بعدد أسابيع السنة يتلون منها سورة أسبوعياً ويختمونها فى دورة ثلاثة أعوام- وكان أبناء الطائفتين يجتمعون مرتين سنوياً للصلاة معًا فى يوم مهرجان التوراة (آخر أيام عيد المظلة) والثانية فى عيد نزول التوراة (عيد العنصرة- الأسابيع) رحلة بنيامين التطيلى ص١٧٠ / ١٧١ .

٧- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٤٧٠ .

وهناك كنيسة يهودية كانت توجد بحارة الجودرية التى كانت حارة اليهود (جرياً على عادتهم فى سكنى حارات خاصة بهم فى أى مكان بالعالم) وقد خربت الكنيسة منذ أحرق الحاكم بأمر الله الحارة حين علم أن اليهود يجتمعون بها ويغنون أشعاراً تسخر من المسلمين ودينهم ونبيهم ، ثم نقل اليهود إلى سكني حارة زويلة وظلوا بها طوال عصر المماليك . ومنذ حريق الجودرية فإن أحداً من اليهود لم يعد يسكنها أو يبيت بها(١).

وكان للقرائين كنيس باسمهم فى حارة زويلة وكنيسة أخرى عرفت «بابن شميخ» فى حارة زويلة أيضاً . ووجد بهذه الحارة أيضاً كنيس باسم الربانيين وكنيس آخر لهم باسم «كنيسة دار الحدرة» ، كما كان لطائفة السامرة كنيس بحارة زويلة أيضاً(٢)، وطبيعى أن هذا التركيز فى عدد الكنائس أو المعابد اليهودية فى حارة زويلة يرجع فى الأصل إلى تمركزهم فى تلك الحارة التى سكنوها منذ أيام الحاكم بأمر الله الفاطمى .

وقد نشأت بعض المشاكل المتعلقة بترميم وتجديد المعابد اليهودية ولكنها كانت أقل كثيراً من تلك المشاكل التى نشأت بسبب كنائس النصارى، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن يهود مصر آنذاك كانوا قلة بالفعل كما أوضحت وثائق الجينيزا (٣). وفى بعض الأحيان كان اليهود يحولون بعض البيوت إلى كنائس يتعبدون فيها، ففى سنة ٨٤٦هـ . رفعت دعوى على اليهود القرائين بسبب تحويلهم أحد البيوت إلى كنيسة لهم (٤).

وكان من سلطة رئيس اليهود أو «الناجد» الإشراف على شئون معابدهم والحفاظ عليها وتعيين المسئولين عنها كما اتضح من دراسة الوثائق من قبل . كما يتضح من إحدى وثائق الجينيزا التى ترجع إلى العصر الأيوبى أن أعمال إصلاح المعابد اليهودية وصيانتها كانت تتم عن طريق التبرعات أو الهبات، فإن الوثيقة عبارة عن رسالة يطلب كاتبها من أحد كبار المسئولين فى الجماعة هبة من المال كان قد وعده بها لإصلاح معبد يهودى بأحد الأقاليم لأنه بدون سقف وتنزل الأمطار بداخله (٥).

١- المصدر السابق ، ج٢ ص٤ ، ص٤٧٠ .

٢- نفسه ، ج٢ ص٤٧١ .

٣- Bosworth : Christian and Jewish Religious Dignitaries: Part. I. p. 66 .

٤- السخاوى : التبر المسبوك ، ص٣٦ / ٣٨ .

٥- Mann : The Jews : vol . I. p. 247 .

أوقاف أهل الذمة :

حدد بعض الفقهاء الشروط اللازمة لصحة أوقاف أهل الذمة فجاء بهذه الشروط أن تكون موقوفة على المصالح العامة أو الفقراء والمساكين ، أو أولاد الواقف ونسله وأعقابه دون أن يكون شرط الوقف بقاءهم على دينهم، أما الوقف على مصالح كنائسهم وأديرتهم ومعابدهم فإنه لايجوز لأن ذلك يعتبر إعانة لهم على الكفر [١].

ونستطيع من خلال دراسة وثائق الوقف التى بين أيدينا أن نقرر أن تلك الشروط لم تكن مفروضة فى كل الأحوال ؛ فقد جاء فى شرط الوقف ببعض الوثائق أن الواقف جعل مصالح الوقف لنفسه أيام حياته ثم لأولاده وأحفاده بعد وفاته ثم فقراء النصارى فى بعض الأديرة [٢]. وكانت الوثائق تنص على أن الوقف لصالح فقراء النصارى بالأديرة والكنائس مباشرة أو تنص على أن الوقف لصالح أحد الأديرة[٣] . وكثيراً ما حددت وثيقة الوقف المنتفعين بالوقف بأنهم رهبان دير بعينه أو عدد من الأديرة يحل بعضها محل الآخر إذ تعذر الصرف للدير الأول . وإذا تعذر الصرف للأديرة المحددة فى الوثيقة كان على ناظر الوقف صرف ريعه على فقراء النصارى من أبناء الطائفة حسبما يتراءى له[٤] . وبينما كانت وثائق الأوقاف الملكية توضح أن الوقف لصالح أبناء الطائفة الملكية فقط كانت أوقاف اليعاقبة أيضًا لصالح فقراء اليعاقبة فى الكنائس والأديرة وغيرها من أماكن تواجدهم[٥]. ويبدو أن السبب فى ذلك كان راجعًا إلى العداء المذهبي والخلاف الشديد بين الطائفتين ، بل إن إحدى الوثائق توضح أن الواقف قد جعل الوقف على مصالح النصارى الملكية فإذا تعذر الصرف لهم كان الوقف لصالح فقراء المسلمين أينما كانوا ، وجعل لقاضى المسلمين الحنفى نظارة الوقف إذا ما آل إلى فقراء المسلمين[٦] مما يدل على أن الخلاف بين الطائفتين قد جعل الواقف يفضل أن يؤول الوقف إلى المسلمين خيراً من أن يأخذه اليعاقبة أعداؤه المذهبيون.

١- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج١ ص٢٩٩ / ٣٠١ .

٢- وثائق بطريركية الأقباط الأرثونكسية وثيقة رقم ٢٣ ، ووثيقة رقم ١٦ ، ووثيقة رقم ٨ (الوثيقة الهامشية بالوجه تاريخها ١٧ ربيع آخر سنة ٩١٥هـ). ووثيقة رقم ٢٥٩ (الوجه) من وثائق سانت كاترين .

٣- وثائق سانت كاترين : الوثيقة رقم ٢٨٥ الوجه .

٤- وثائق سانت كاترين وثيقة رقم ٢٩٣ ، ووثيقة رقم ١٥٩ (الوجه) ووثيقة رقم ٢٥٧ (الظهر) .

٥- وثائق بطريركية الأقباط الأرثونكس : أرقام ١٦ ، ووثيقة رقم ٢٣ ، ووثيقة رقم ٨، ووثيقة رقم ١٥

٦- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٥٩ (الوجه تاريخها ٤ صفر سنة ٧٩٦هـ) .

وبينما جعلت الوثائق القبطية نظارة الوقف لبطريرك نصارى اليعاقبة[١] فإن وثائق دير سانت كاترين توضح أن رئيس رهبان الدير كان مسئولا عن أوقاف الدير ويتم إقراره فى تلك الوظيفة بمقتضى مرسوم من السلطان[٢] . ويبدو أن ذلك كان راجعًا فى المحل الأول إلى كثرة أوقاف الدير التى كانت موزعة بين مصر والشام وثروة الدير الطائلة التى تكونت تبعًا لذلك والتى أشارت إليها الوثائق[٣] . ومن المرجح أن بطريرك الملكية كان مسئولا عن بقية أوقاف طائفته، وفى بعض الأحيان كان رؤساء رهبان دير سانت كاترين يلجؤون لبعض قضاة المسلمين لإثبات أحقيتهم فى نظارة أوقاف الدير [٤].

ونستطيع أن نكون صورة تقريبية لضخامة أوقاف الكنائس والأديرة القبطية في عصر سلاطين المماليك من خلال ما ذكرته المصادر من أن الدولة صادرت في أحداث سنة ٧٥٥هـ- سنة ١٣٥٤م أوقاف الكنائس والأديرة التى بلغت آنذاك خمسة وعشرين ألف فدان فى أنحاء البلاد [٥].

أما أوقاف اليهود فليس لدينا عنها الكثير فثمة إشارة إليها فيما ذكره السخاوى في حوادث سنة ٨٤٦هـ عن تحويل أحد المنازل الذى كان موقوفًا على تعليم أطفال اليهود إلى كنيس يهودى [٦]، والإشارة الثانية ما ذكره ابن دقماق من أن هناك وقفًا عرف ببنى عطا اليهودى كان موجوداً فى سوق المعاريج الذى كان سكن اليهود[٧] ويبدو أن أوقاف اليهود كانت مرصدة لخدمة الأغراض الدينية ومصالح الطائفة العامة وفقًا لتعاليم التلمود .

١- وثائق بطركية الأقباط الأرثوذكس أرقام ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ .

٢- وثائق سانت كاترين : إينال رقم ٥٢ ، وخشقدم رقم ٥٥ ، ٥٦ .

٣- وثائق سانت كاترين : قطز ١٧ ، برقوق ٣١ ، الناصر فرج رقم ٤٦ ، برقوق ٤٥ ، شيخ ٤٩ ، إينال ٥١ ، خشقدم ٥٥ قايتباى ٥٧ ، الغورى ٨٢ ، طومانباى ١٠٠ .

٤- مرسوم خشقدم رقم ٥٥ ، ومرسوم قايتباى رقم ٥٧ .

٥- المقريزى : السلوك ، ج٢ / ق٣ ص٩٢١ .

٦- السخاوى : التبر المسبوك ، ص٣٦ / ٣٨ .

٧- ابن دقماق : الانتصار ، ج٤ ص٤١ / ص٤٢ .

التعليم عند أهل الذمة :

الحقيقة أن المعلومات المتاحة عن التعليم لدي النصارى واليهود في ذلك العصر قليلة بدرجة لاتمكننا سوى من إعطاء صورة عامة عن هذا الموضوع ، فقد كان التعليم يبدأ بالنسبة لأطفال المسيحيين فى مكاتبهم (الكتاتيب) ، وطبيعى أن العلوم الأولية التى كان الطفل المسيحى يتلقاها فى المكاتب كانت تشمل مبادئ الديانة المسيحية وبعض القصص الدينى فضلا عن مبادئ اللغة العربية وبعض العلوم التى برع فيها النصارى واكتسبت مكاتبهم شهرة بسببها مثل الحساب ، ويبدو أن تلك الشهرة قد أقنعت بعض المسلمين بتفوق الأقباط فى علم الحساب فأخرجوا أولادهم من مكاتب المسلمين وأرسلوهم إلى تلك الكتاتيب لكى يتعلموا الحساب (١). وعرف أغنياء المسيحيين وأعيانهم نوعًا من التعليم المنزلى لأطفالهم فقد كان الصاحب «كريم الدين بن مكانس» يستخدم معلمًا نصرانياً يعلم أولاده الحساب فى المنزل (٢). ويبدو أنه بعد هذه المرحلة كان التلميذ يتلقى العلم على أيدى مشاهير شيوخ النصاري وفقهائهم ليتعلم منهم أصول دينهم ومذهبهم فضلا عن قواعد اللغة القبطية والحساب الابقطى الذى اشتهر به الأقباط والتاريخ المقدس ومسائل اللاهوت وما إلى ذلك ، فقد تتلمذ «أولاد العسال» علي يد الراهب المعروف «بابن الثعبان» وغيره من كبار رجال الدين المسيحى(٣).

أما التعليم عند اليهود فلم يكن له نظام ثابت بسبب وجود اليهود فى بلاد العالم المختلفة . وفى عصر المماليك كان التعليم يبدأ لديهم بشكل عام بتعليم أطفالهم فى المنازل تعليمًا خاصا، أو فى مدرسة أعدت لغرض التعليم الأولى، فقد ذكر السخاوى أن أحد بيوت اليهود كان موقوفًا على تعليم أطفالهم(٤) ويتضح من بعض وثائق الجينيزا أن أطفال اليهود كانوا يتعلمون القراءة والكتابة وبعض الأدعية والصلوات التى كانو يتلونها فى صلوات السبت والمناسبات الدينية، كما يتضح منها أن كاتب الرسالة التى تحويها الوثيقة (وهو ديان اليهود) يطلب من المدرس تعليم ابنه القراءة من النواحى الأربع للورقة رغبة فى الاقتصاد بسبب ارتفاع أثمان

١- ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٣٢٦ / ٣٣٠ .

٢- تاريخ ابن الفرات ، ج٩ : ص٣٠٤ .

٣- كامل نخلة : سلسلة تاريخ البابوات : ج١ ص١٠٩ / ص١١٥ ، أيسيدورس : الفريدة النفيسة فى تاريخ الكنيسة ج٢ ص٣٩٩ / ٤٠٠ .

٤- السخاوى : التبر المسبوك ص٣٦ / ٣٨ .

الكتب وأجور النساخين فى ذلك العصر على ما يبدو[١] وترجع هذه الوثيقة إلى القرن الثالث عشر الميلادى . ويتضح من وثيقة أخرى- ترجع إلى بداية العصر الأيوبى- أن بعض اليهود من غير المصريين كانوا يفدون إلى مصر ويشاركون في التدريس لحلقات الطلاب [٢].

وبعد المرحلة الأولية كان التلميذ من أبناء اليهود يرسل إلى إحدى أكاديمياتهم الدينية حيث يتتلمذ على يد مدرس أو حبر ذائع الصيت يدرس عليه الشرائع والقوانين اليهودية والتاريخ المقدس واللغة العبرية ، ثم يأتى التدريب العملى من خلال المشاركة فى خدمات واحتفالات السبت والأعياد اليهودية[٣].

وهكذا فقد كان التعليم عن أهل الذمة المصريين (يهودا ونصارى) يتميز بطابعه الدينى فى الغالب وهو الطابع الذى غلب على تعليم المسلمين آنذاك أيضًا بحكم المفاهيم الدينية التى كانت تحكم ذلك العصر .

١- Mann : The Jews : vol . I, p. 240 .

٢- Ibid : vol . I. p. 247 .

٣- The Jews : Their , history , vol . I. p. 1244 .

الباب الرابع

أهل الذمة والحياة العامة

مدى مشاركة أهل الذمة فى الحياة العامة- (الحياة السياسية - الحياة الاقتصادية- بعض المهن التى عمل بها اليهود والنصارى- الحياة الاجتماعية- التأثيرات المسيحية واليهودية فى عادات وتقاليد المجتمع المصرى- ملابس أهل الذمة- مظاهر الحياة اليومية) موقف عامة المسلمين من الذميين (المشاركة فى أعيادهم واحتفالاتهم- عرض لبعض مظاهر تلك الاحتفالات) دور أهل الذمة فى الحياة الثقافية والعلمية- موقف المثقفين من أهل الذمة- المسالمة : (تعريف المسالمة- أسباب اعتناقهم الإسلام- حياتهم بعد دخولهم الإسلام- مكانتهم فى المجتمع- نظرة المعاصرين إلى المسالمة).

شارك اليهود والنصارى المصريون فى أحداث عصر سلاطين المماليك ونشاطاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مشاركة إيجابية فى معظم الأحوال، مما ينهض دليلا على أن أهل الذمة فى مصر آنذاك كانوا جزءًا لايتجزأ من المجتمع المصرى يتأثرون بأحداثه الجارية ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى خضع لها المجتمع ككل والتى شكلت ملامح الحياة فى ذلك العصر من ناحية ، ويؤثرون بقدر أو بآخر فى مجريات الأمور فى عادات وتقاليد المجتمع من ناحية أخرى بغض النظر عن بعض الحالات التى تعرض فيها الذميون لبعض الضغوط أو القيود لسبب أو لآخر ، فإنهم فى أغلب الأحوال قد مارسوا حياتهم اليومية بشتى جوانبها داخل إطار الحياة العامة للمجتمع المصرى ككل آنذاك.

وفى بعض المناسبات ذات الطابع السياسى، كان أهل الذمة من اليهود النصارى . يشاركون سائر أبناء الشعب المصرى من المسلمين التعبير عن رأيهم فى تلك الأحداث . ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حدث حين أعاد السلطان الظاهر بيبرس البندقدارى إحياء الخلافة العباسية وخرج للقاء الخليفة العباسى أبى القاسم أحمد حين قدم إلى مصر سنة ٦٥٨هـ، فقد

خرجت كافة طوائف المصريين وبينهم اليهود يحملون التوراة والنصارى يرفعون الإنجيل[١] وحين قتل الأمير «سنجر الشجاعي» سنة ٦٩٣هـ انتابت الناس مشاعر الفرح والسرور بسبب مالاقوة من ظلم على يديه حتى إن المشاعلية طافوا برأسه على البيوت ليلطمها الناس أو يبولوا عليها مقابل أجر معين ، وشارك أهل الذمة فى ذلك[٢] . وفى سنة ٧٩١هـ- ١٣٨٩م طلب الناس إعادة الأمير «حسام الدين حسين ابن الكوراني» إلى ولاية القاهرة، وكان قد عزل عنها- فلما أعيد «فرح به الناس فرحًا زائدًا» وأشعل اليهود والنصارى الشموع ابتهاجًا بذلك «... وكان يومًا مشهودًا[٣] . وأثناء عودة الظاهر برقوق إلى السلطنة سنة ٧٩٢هـ - ١٣٩٠م خرجت طوائف الناس لاستقباله ، كما خرج اليهود يحملون التوراة بينما كان النصارى يرفعون أناجيلهم ومعهم الشموع الموقدة لاستقبال السلطان القادم من بلاد الشام «... وعندهم من الفرح والسرور ما لا يوصف ...»[٤] فى نفس العام استقبل برقوق استقبالا مماثلا لدى عودته من رحلة صيد واجتمع اليهود والنصارى مع كافة المصريين ومعهم الشموع للقائه [٥]، وتكرر خروج المصريين ومنهم أهل الذمة للقاء برقوق عند عودته من الشام سنة ٧٩٤هـ - ١٣٩١م[٦] ، وتجمهر عامة المصريين سنة ٨٨٠هـ للقاء السلطان الأشرف قايتباى لدى عودته من إحدى رحلات الصيد، وكان اليهود والنصارى من بين سائر الطوائف[٧] التى خرجت لاستقباله معهم الشموع الموقدة.

وسواء كان خروج أهل الذمة للمشاركة فى مثل تلك المناسبات راجعًا إلى مبادرات ذاتية نابعة منهم، أو كان بسبب أوامر الوالي أو المحتسب أو غيرهما بخروجهم (وهو ما نرجحه) فإن المهم لدينا أنهم قد شاركوا إخوانهم المسلمين فى المساهمة في مثل تلك المظاهرات السياسية الت حملت طابع التأييد للسلطان الحاكم .

١- أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج٧ ص١٠٩ .

٢- نفسه ، ج٨ : ص٥٢ .

٣- تاريخ ابن الفرات ، ج٩ ق٢ ص٩٥ .

٤- أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج١٢ : ص١٣ : تاريخ ابن الفرات، ج٩ ق٢ ص١٩٩ : ابن إياس: بدائع الزهور ، ج١ ص٢٨٩ .

٥- تاريخ ابن الفرات ، ج٩ ص٢٣٥ .

٦- نفسه ، ص٢٩٥ .

٧- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ص١٦١ .

ومن الناحية الاقتصادية يبدو دور أهل الذمة واضحًا ؛ فمن المعروف أن النشاط الزراعي في مصر من حيث مواعيد الدورات الزراعية وأوقات البذر والحصاد ... وما إلى ذلك كان وما يزال يرتبط بالتقويم القبطي الشمسي المتوارث عن قدماء المصريين، وقد ذكر بعض المؤرخين أصناف الفواكه والخضروات وغيرها من المزروعات ومواعيد زراعتها ونضجها وجنيها في كل شهر من شهور السنة القبطية (١).

ومن ناحية أخرى فقد أسهم المسيحيون واليهود في أعمال صيانة النهر مثل حفر الترع والخلجان ، وبناء الجسور وما إلى ذلك، وكان اشتراكهم في مثل تلك الأعمال يتم برغبتهم أحيانًا ، ورغما عنهم وبتسخيرهم- مثل غيرهم من المسلمين - أحيانًا أخرى ففي سنة ٧٤٩هـ كلف السلطان «الناصر حسن بن قلاوون «الأمير» منجك اليوسفي» بالإشراف على بناء جسر على النيل لدفع المياه من ناحية الجيزة تجاه القاهرة حيث كان الناس يشكون من جفاف هذا الشاطئ ، وارتفاع أسعار المياه تبعا لذلك . وتقرر- لتغطية نفقات المشروع- تحصيل المال اللازم لبناء الجسر من كل طوائف الرعية مسلمين وأهل ذمة على اختلاف طبقاتهم، فلم يبق أحد لم تؤخذ منه تلك الضريبة الطارئة حتى الجوامع والمساجد والخوانق والزوايا والأديرة والكنائس (٢). وفي سنة ٨١٨هـ ركب السلطان «المؤيد شيخ» من قلعة الجبل بأمرائه ومماليكه وكبار رجال دولته متوجها إلى موقع الحفر في أحد الخلجان على النيل، ونودي بخروج الناس للعمل في الحفير، وخرجت جميع الطوائف ، وأخرج والي القاهرة جميع اليهود والنصارى(٣) وفي شهر جمادى الأولى من نفس العام ركب الأمير «صارم الدين إبراهيم» ابن السلطان لنفس الغرض وجمع له الناس من المسلمين وأهل الذمة ليعملوا في الحفر لمدة يومين(٤).

وقد انفرد الأقباط - في غالب الظن- بالمشاركة في النشاط الزراعي، أما جوانب النشاط الاقتصادي الأخرى لأهل الذمة، فقد تنوعت ما بين التجارة والصناعات الصغيرة وبعض المهن الأخرى، وقد أثبتت الدراسات المعتمدة على وثائق الجينيزا أن عدد يهود مصر في عصر

١- المقريزي : الخطط ج١ ص٢٦٩-٢٧٢ ؛ القلقشندي: صبح الأعشى ج٢ ص٣٧٢- ٣٧٩ ؛ ابن إياس نزهة الأمم ، ص٢٢٧-٢٣٤ .

٢- المقريزي: الخطط ، ج٢ ص١٦٧ .

٣- المقريزي: السلوك ، ج٤ ق١ ص٣١٣- ص٣١٤ .

٤- نفس المرجع والجزء ، ص٣١٧ - ص٣١٨ .

سلاطين المماليك كان ضئيلا[١] وهو ما تؤيده أقوال بنيامين التطيلي عن أعداد اليهود في مصر في العصر الأيوبي ولايبدو معقولا أن يزيد عدد يهود مصر زيادة كبيرة خلال أقل من قرن من الزمان ، هذا بالإضافة إلى أن العدد الضئيل لكنائس يهود مصر ، كما عددها المقريزى[٢] ، يشير بوضوح إلى أن عدد يهود مصر في عصر المماليك كان ضئيلا بالفعل .

وعلى كل حال فإنه يبدو أن اليهود قد عملوا في مختلف الأعمال والمهن ومن بينها النشاط المصرفي والأعمال المالية في تلك الفترة [٣]، وربما يؤيد ذلك ما ذكره المقريزى من أن أحد المسالمة (يعقوب الإسرائيلى) كان صيرفيًا في يهوديته [٤].

كذلك كان لبعض اليهود صناعات صغيرة يتعيشون منها ؛ فقد ذكر ابن دقماق أنه كانت توجد ثلاثة مطابخ للسكر يملكها ثلاثة من اليهود ، كما ذكر أنه كان لليهود سوق خاصة بهم في القاهرة [٥] . وقد ورد بإحدى وثائق دير سانت كاترين ذكر امرأة يهودية تعمل (دلالة) مما يدل على أن بعض نساء اليهود قد عملن في هذه المهنة[٦] وعمل بعض اليهود بمهنة التنجيم وحاز فيها شهرة واسعة ، فقد ذكر ابن دقماق أن أحد اليهود كان يمتلك حانوتًا يمارس فيه مهنة التنجيم مدة تزيد على أربعين عامًا حتى اشتهر المكان باسمه [٧]. ويتضح من بعض الوثائق التي ترجع للقرن السابع الهجرى (١٣م) أن بعض اليهود قد عملوا بمهنة النسخ فالوثيقة عبارة عن خطاب من يهودى يعمل نساخًا متجولاً بالأقاليم إلى زوجته [٨].

أما النصارى فإن أثرهم يبدو واضحًا في النشاط التجارى الداخلي فيما أوردته بعض كتب الحسبة من أن بعض مثاقيل الموازين كانت تحمل كتابة عربية على أحد وجهيها بينما

١- Bosworth : Christian and Jewish Religious Dignatries, part . I. pp. 65-66 .

٢- انظر الباب السابق .

٣- سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص٤٠ - ص٤١ ، تيريتون : أهل الذمة ، ص٢٠٧ .
Rabie : The Financial System. p. 3 .

٤- المقريزى: السلوك ، ج٤، ق١ ، ص٤٤٣ .

٥- ابن دقماق : الانتصار ج٤ ، ص٤١-٤٢ ، ص٤٤ .

٦- وثائق سانت كاترين ، وثيقة رقم ٢٥٢ (تاريخها ١٦ صفر سنة ٨٨٩هـ) .

٧- ابن دقماق : الانتصار ، ج٤ ، ص٤٩ .

٨- Mann : The Jews , vol . I. p. 242 .

كانت تحمل كتابة قبطية على الوجه الآخر[١] . ويتضح من الوثائق أن بعض المسيحيين (ملكيين ويعاقبة) قد عملوا فى النشاط التجارى داخليًا وخارجيًا على حد سواء[٢] كما توضح بعض الوثائق- التى ترجع لعصر المماليك- أن بعض المسيحيين قد عملوا فى مهنة البيطرة إذ تذكر إحدى وثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس اسم «المعلم شحاته النصرانى اليعقوبى البيطار بالفحامين»[٣].

وهكذا يتضح لنا أن أهل الذمة مارسوا كل المهن والحرف تقريبًا كما شهدت بذلك الوثائق المعاصرة ، ومن ناحية فإن الوثائق تشير بوضوح إلى أن أهل الذمة قد امتلكوا العقارات فى شتى أنحاء البلاد، أما عن طريق عمليات البيع والشراء[٤] كما تدل الوثائق على أن الذميين تعاملوا فى عمليات البيع والشراء مع المسلمين فى حرية تامة فى ظل القوانين الحاكمة آنذاك[٥] بل إن لدينا وثيقة تشير إلى أن المدين (وهو مسيحى) قد أحال الدائن (وهو مسيحى أيضًا) على أحد التجار المسلمين ببندر الطور ليضمنه فى تنجيل دفع الدين المستحق ، ويتضح من الوثيقة أن الدين قد تنجل سداده فعلا للسنة التالية «...لعلمه بحاله أنه لايقدر عليه»[٦]. كذلك فإن بعض وثائق دير سانت تدل على أن التعامل فى مسائل البيع والشراء وغيرها من المسائل المالية بين اليهود والنصارى كان يسير فى إطاره الطبيعى[٧].

وكانت تصرفات أهل الذمة القانونية (بيع . رهن . وقف . دين . مصادقة شرعية ... إلخ) تتم أمام أحد القضاة المسلمين [٨]. وفى بعض الأحيان كان الشهود الذين يقرون بصحة هذه

١- ابن بسام : نهاية الرتبة ، ص١٨٦ .

٢- وثائق سانت كاترين : رقم ٢٥٦ (الوجه تاريخها سنة ٨١٠هـ) ورقم ٢٦٢ (الوجه سنة ٨٥٤هـ) ورقم ٢٩٥ (الوجه سنة ٨٨٢هـ) ورقم ٢٥٨ (الوجه سنة ٨٤٩هـ) .

٣- وثائق البطريركية : وثيقة رقم ٢٣ .

٤- وثائق سانت كاترين : رقم ٢٥٢ (تاريخها سنة ٨٨٩هـ) ، ورقم ٢٥٥ الوجه (تاريخها سنة ٩٠٧هـ) ورقم ٢٦٢ (تاريخها ٨٥٤هـ) ورقم ٢٩٥ (تاريخها سنة ٨٨٢هـ) ورقم ٢٥٨ (سنة ٨٤٩) .

٥- وثائق سانت كاترين : أرقام ٢٨٠ ، ٢٥٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

٦- وثائق سانت كاترين : رقم ٢٨٣ (تاريخها سنة ٨٠١هـ) .

٧- وثائق سانت كاترين : رقم ٢٥٢ (تاريخها سنة ٨٨٩هـ) .

٨- وثائق سانت كاترين : أرقام ٢٤١ (بيع) ، ٢٦٢ (بيع) ، ٢٥٥ (بيع) ٢٥٠ (بيع) ٢٥٤ (بيع) ، ٢٤٤ =

التصرفات القانونية أمام القاضى ويشهدون بصحتها من المسلمين [١]. وفى أحيان أخرى كان بعضهم من أهل الذمة[٢].

ومن الناحية الاجتماعية فإن المصادر المتوفرة لدينا تشير إلى أن أهل الذمة قد مارسوا حرياتهم الاجتماعية داخل إطار الحياة العامة للمجتمع ككل . بل إن بعض وثائق الجينيزا كتبت بأيدى بعض المسلمين والمسيحيين الذين كانت تربطهم باليهود علاقة من نوع ما[٣]، ولكن هذه الحريات كان تخضع من حين لآخر لبعض القيود التى كانت تفرض لسبب أو لآخر، إلا أن ذلك لم يمنع أهل الذمة «يهوداً مسيحيين» من أداء دورهم فى المجتمع والمشاركة الإيجابية فى الحياة العامة يتأثرون بأحداثها ومجريات الأمور فيها . ويؤثرون فيها بقدر ما تسمح ظروف تعدادهم ووضعيتهم الاجتماعية.

وقد أدرك أهل الذمة المصريون -كما أدرك غيرهم- أهمية نهر النيل فى حياة مصر والمصريين باعتباره الشريان الرئيسى لحياة البلا وساكنيها ، ومن ثم فإن القلق الذى كان يسود البلاد فى حالة انخفاض مياه النهر أو تأخر الفيضان كان يشمل اليهود والمسيحيين المصريين بطبيعة الحال، فيخرجون مع غيرهم من أبناء مصر إلى الصحراء لأداء صلاة الاستسقاء يحملون كتبهم المقدسة ويبتهلون إلى الله تعالى أن يجرى مياه النيل . وقد أمدتنا المصادر العربية بكثير من الأمثلة على ذلك نذكر منها ما حدث سنة ٧٧٥هـ حين توقف فيضان النيل، واختفى الخبز من الأسواق وبدأ شبح المجاعة يطل بوجهه المرعب يتهدد البلاد فخرجت جموع المصريين وأهل الذمة على اختلاف طبقاتهم ومشاربهم إلى الصحراء لصلاة الاستسقاء[٤]. وفى سنة ٨٥٤هـ نقص النيل وانخفض منسوب المياه فاشتد قلق الناس

= (مصادقة شرعية)، ٢٥٩ (وقف) ٢٦١ (بيع) ، ٢٥٢ (مصادقة شرعية)، ٢٨٣ (إقرار بدين) ووثائق البطريركية : أرقام ٨ (بيع ثم وقف) ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ (وقف) .

١- وثائق سانت كاترين : أرقام ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ووثائق البطريركية أرقام ٨، ١٦ .

٢- وثائق سانت كاترين : أرقام ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٨٢ (الشهود كلهم من المسيحيون)، ووثائق البطريركية رقم ٨ .

٣- Rabie : The financial system p. 3 .

٤- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص٢٢٩ .

وخرجت جموعهم وبينهم اليهود والنصارى إلى الصحراء حيث ظلوا معظم ساعات النهار يبكون ويتضرعون إلى الله أن يزيل عنهم هذه الشدة[١].

وظهر تأثير أهل الذمة واضحًا فى عادات وتقاليد المجتمع المصرى آنذاك فيما أشارت إليه المصادر العربية من أن بعض نساء المسلمين اعتدن عدم شراء السمك أو أكله أو إدخاله بيوتهن يوم السبت (ومن المعروف أن اليهود قد حرموا صيد السمك أو أكله يوم السبت)، كما أن بعض النسوة تعودن عدم دخول الحمام أو شراء الصابون وغسل الثياب فى يوم السبت متأثرات فى ذلك ببعض العادات اليهودية المتعلقة بحرمة يوم السبت لدى اليهود. كما ظهر تأثرهن بالعادات المسيحية فى عدم الاشتغال بشئ ليلة الأحد [٢]، ومن العادات الاجتماعية التى أثارت احتجاج بعض المعاصرين واستنكارهم باعتبارها ذات أصول غير إسلامية ، تلك العادة التى أشار إليها ابن الحاج بقوله «إذا نزلت الشمس فى برج الحمل فيخرجون في صبيحة يومهم ذلك رجالا ونساء وشبانًا أقارب يجمعون شيئًا من نبات الأرض يسمونه بالكركيس فيقطعون ذلك من موضعه بالذهب والفضة والخواتم النفيسة والأساور وغير ذلك ويتكلمون بكلام أعجمي يحتمل أن يكون كفرا، ويجعلون ما يقطعون من تلك الحشيشة فى خرائط مصبوغات بزعفران ثم يجعلون الخريطة فى صندوق ويزعمون أن ذلك ما دام فى البيت يكون سببًا لإكثار الرزق عليهم ...»[٣].

وفى أعياد ومواسم أهل الذمة جرت عادة الناس فى تلك العصور علي أن يصنعوا أطعمة بعينها يتهادون بها فيما بينهم، كما كانت بعض المدارس تغلق أبوابها فى تلك المواسم وتعطل فيها الدروس، بل إن بعض المؤدبين كان يطلب نقودًا أو هدايا من الأطفال الذين يتعلمون لديه حتي يصرفهم للمشاركة فى احتفالات تلك الأعياد [٤].

ويبدو أن تأثير أهل الذمة – ولاسيما الأقباط منهم– فى عادات وتقاليد المصريين فى عصر المماليك كان واضحًا لدرجة أثارت استياء الناقد الاجتماعى ابن الحاج الذى يشكو أسفا من أن معاصريه «وضعوا تلك العوائد موضع السنن...»[٥].

١– أبو المحاسن : النجوم ، ج٧ ص٢٠٦ / ٢٠٧ (كاليفورنيا) .

٢– ابن الحاج : المدخل ، ج١ ص٢٧٨ / ٢٧٩ .

٣– نفسه ، ج١ ص٢٨١ .

٤– نفسه ، ج٢ ص٣٣٢ .

٥– نفسه ، ج٣ ص٦٥ .

ولعل من أكبر الدلائل على أن روح الوئام الاجتماعى قد سادت فى كثير من الأحيان بين المسلمين وأهل الذمة فى ذلك العصر ما حدث سنة ٧١٤هـ حين استعار النصارى بعض قناديل وأثاث جامع عمرو بن العاص لاستخدامها فى أحد مجامعهم فى الكنيسة المعلقة بمصر القديمة (١). صحيح أن أحد شيوخ المسلمين قد أثاره ذلك الحادث لدرجة جعلته يهاجم الكنيسة ثم يقدم احتجاجًا شديدًا إلى السلطان فى اليوم التالى كاد أن يودى بحياته ، إلا أن ذلك لايمنع من الاعتقاد بوجود بعض الحوادث المشابهة التى تحمل من الدلائل على الوئام الاجتماعى مالايمكن تجاهله .

ومن ناحية أخرى، تأثر الذميون بالمشكلات الاجتماعية القائمة فى مصر آنذاك ، وطبيعى أنهم خضعوا لنفس العقوبات التى كانت تنال كل من يرتكب هذه الجرائم، إلا أن اختلافًا طفيفًا بين عقوبة الذمى والمسلم على نفس الجريمة يمكن أن نلحظه من خلال ما أمدتنا به المصادر المعاصرة : ففى إحدي السنوات زني نصرانى بمسلمة فرجم الاثنان واحدة على الدوام فقد تكرر الحادث بين يهودى ومسلمة من بنات الترك فرجم اليهودى وأحرق وصودرت أمواله بينما اكتفي بحبس المرأة(٣) . وفى جريمة مشابهة زنى يهودى متزوج بيهودية ونجا الاثنان من عقوبة الرجم بفضل تدخل بعض المقربين من السلطان مما أثار استياء واستنكار مؤرخنا المقريزى (٤).

وكان على المحتسب – من الوجهة النظرية على الأقل- إذ رأى مسلمًا يظهر الخمر أن يريقها ويؤدبه ، أما إذا كان الفاعل من أهل الذمة اكتفى المحتسب بتاديبه على إظهارها (٥).

ويبدو أن أهل الذمة- باستثناء فترات الاضطهاد – قد تمتعوا بحرياتهم الاجتماعية، واقتنوا الثروات الطائلة وتباهوا بمظاهر العز والرفاهية مما جعلهم هدفًا لأطماع السلاطين

١- المقريزى : السلوك ، ج٤ ق ص٤ ؛ السيوطى: حسن المحاضرة ، ج ص١٨ ؛ ابن حجر : أنباء الغمر، ج ص١ .

٢- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق١ ص١٣٥ / ١٣٦ ؛ النويرى: نهاية الأرب ، ج٣٠ ص٢٩٦ / ٢٩٩ .

٣- تاريخ ابن الوردى ، ج٢ ص٣٠٦ .

٤- المقريزى : السلوك ، ج٤ ق٣ ص١٢١١ / ١١ .

٥- ابن الأخوة : معالم القربة ، ص٣ .

٦- المقريزى : السلوك ، ج ق٣ ص٩٣ / ص٩٥ .

أحيانا، وأحفاد أبناء الرعية المطحونين تحت أعباء الضرائب «والمظالم» التى فرضت عليهم من ناحية، والأزمات الاقتصادية والمجاعات والأوبئة المتوالية من ناحية أخرى وينهض دليلا علي ذلك ما كتبه المقريزى من أن أهل الذمة «... قد تزايد ترفهم بالقاهرة ومصر، وتفننوا فى ركوب الخيل المسومة، والبغلات الرائعة بالحلى الفاخرة، ولبسوا الثياب السرية وولوا الأعمال الجليلة...»[١]، كما أن ابن الأخوة الذى عاش حتى أوائل القرن الثامن الهجرى (١٤م) (ت سنة ٧٢٩هـ) يقرر أن مسيحيى ويهود عصره كانت دورهم تعلو على دور المسلمين ومساجدهم ، كما أنهم اتخذوا لأنفسهم ألقاب خلفاء المسلمين وكناهم «وتظاهروا بأقوالهم وأفعالهم » وذكر أيضًا أن اليهودى أو النصرانى كان يسير بدابته والمسلم يجرى فى ركابه يطلب منه قضاء حاجة له ، كما أن نساءهم كن يتمتعن باحترام الجميع فى الأسواق والحمامات وعند التجار الذين كانوا يكرمونهن دون أن يعلموا أنهن ذميات وذلك بسبب عدم وجود ما يميزهن عن نساء المسلمين[٢].

ويستفاد من إحدى وثائق سانت كاترين أنه كان يسمح للذمى الذى يشترى دارًا تعلو على دور جيرانه المسلمين أن يحتفظ بها دون هدم الجزء العالى منها [٣]. كما أن أهل الذمة كانوا يشترون الجوارى المسلمات وغيرهن ؛ ففى سنة ٨٥٦هـ طلب ناظر الجوالي نصارى القاهرة حين بلغه أنهم يشترون الجوارى المسلمات وينصرونهن ، فأمرهم بإحضار ما لديهم من الجوارى «... فمن وجدها مسلمة فى الأصل أو سابيها ردها إلى الإسلام ، وأمر صاحبها ببيعها ...»[٤].

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن ما ذكرناه فى السطور السابقة لايعني بأى حال من الأحوال أن روح الوئام والوفاق الاجتماعى قد سادت العلاقات بين المسلمين وأهل الذمة طوال عصر المماليك ، فإن ذلك يبعد عن الحقيقة إلى حد كبير . فالواقع أن حوادث المشاحنات بين الفريقين قد حدثت في بعض الأحيان لتعكر صفو العلاقات بينهما ، والراجح أن أسباب تلك المشاحنات كانت أسبابًا اجتماعية واقتصادية فى أغلب الأحيان على الرغم من سيادة

١- المقريزى: السلوك ، ج٢ ق٢ ص٩٢٣ / ص٩٢٥ .

٢- ابن الأخوة : معالم القربة ، ص٤٢ / ص٤٣ .

٣- وثائق سانت كاترين : وثيقة رقم ٢٨٦ (تاريخها ١٣ جمادى أول سنة ٨٨٣هـ) .

٤- أبو المحاسن : حوادث الدهور ، ج١ ص١٢٤ ؛ السخاوى: التبر المسبوك ، ص٣٨٥ .

المفاهيم الدينية أيضا فى المجتمع آنذاك. وفى بعض الأحيان كانت تصرفات أهل الذمة تستفز المسلمين مما يخلق نوعًا من التوتر فى العلاقة بين الطرفين .

ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حدث سنة ٧٥٤هـ حين نشب خلاف بين المسلمين والمسيحيين فى أحد الأقاليم بسبب شخص ادعى عليه أن جده كان مسلما ، فحبسه القاضى، ولكن النصارى استعانوا بالوالى الذى أطلق الحبيس ليلا ؛ فهاجت مشاعر العامة ووقفوا إلى جانب القاضى ضد الوالى، وتأزمت الأمور حتى استعد العامة لقتال الوالى وأغلقوا الحوانيت والأسواق ، كما أن الوالى من جهته جمع بعض الأعوان لقتال العامة، وانتهى الأمر بهزيمة الوالى وجنده ؛ واشتد هياج العامة فهدموا قبور النصارى وإحدى كنائسهم . وحين علمت الحكومة المركزية فى القاهرة بما حدث أمر السلطان بعزل كل من القاضى والوالى . وفى سنة ٧٨٥هـ كان بعض النصارى فى أحد الأقاليم يحتفلون بعرس لديهم[١] « بالمغانى والملاهى على عادتهم» ، وحين صعد مؤذن مسجد البلدة يسبح قبل صلاة الفجر كما هى العادة أنزله النصارى الذين كانوا أغلبية بين سكان البلد فيما يبدو، وانضم إمام الجامع والخطيب إلى المؤذن ، ولكن النصارى ومعهم بعض المسالمة اعتدوا عليهم بالضرب والإهانة . وسافر الثلاثة إلى القاهرة لعرض شكواهم ، وانتهى الأمر بعد فترة من الوقت بضرب رقاب ستة من مسالمة ذلك البلد بدعوى أنهم زنادقة[٢] . كما حدث سنة ٨٤٣هـ أن خرج جماعة من المسلمين المتطوعين من دمياط لقتال قراصنة الفرنج فى البحر المتوسط، ولكنهم استشهدوا جميعًا ، وأثناء تقبل أهل دمياط العزاء فى شهدائهم أقام أحد النصارى فرحًا « ... وأظهر الشماتة والمسرة بما حل بالمسلمين ...» وكان ذلك الرجل النصرانى متهما بالتجسس لحساب الفرنج ، فرفع الأهالى دعوى ضده لدى القاضى الذى حكم بإدانته ، فلما أدرك أنه سيقتل أعلن إسلامه، ولكن ذلك لم يمنع المسلمين من قتله ثم حرقه ، وامتد غضبهم ليشمل كنائس النصارى فهاجموها ونهبوها[٣].

ولكن تلك الحوادث التى اتخذت دائمًا طابعًا فرديًا ، لايمكن أن تقلل من قيمة الحقيقة القائلة بأن العلاقات الاجتماعية بين المصريين من المسلمين وأهل الذمة كانت طبيعة وسلمية إلى حد كبير فى معظم الأحوال .

١- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق٣ ص٩٠٠-٩٠١ .

٢- ابن حجر : أنباء الغمر ، ج١ ص٢٧٣-٢٧٤ .

٣- المقريزى: السلوك ، ج٤ ق٣ ص١١٧٠ .

وكان المفروض - من الوجهة النظرية على الأقل - أن يميز أهل الذمة بملابس معينة حتى يمكن التعرف عليهم من بين المسلمين، والثابت أن أهل الذمة لم يلزموا الملابس المتميزة أو ما اصطلحت المصادر على تسميته «بالغيار» في أيام النبي عليه الصلاة والسلام[١].

ومن البديهي أن المسلمين في بداية عصر الفتوح الإسلامية كانوا متمايزين بملابسهم عن أهالي البلاد التي فتحوها ، ومن ثم لم تكن هناك ضرورة لفرض القيود الخاصة بالملابس على غير المسلمين. إلا أنه بمضي الوقت بدأ المسلمون يتجهون ناحية الأخذ بمظاهر الترف والرفاهية من جهة ، كما أن بعض أبناء البلاد المفتوحة أخذوا يحاكونهمفي مظهرهم شأن كل الشعوب المغلوبة في محاكاة الفاتحين في عاداتهم من جهة أخرى . وهكذا نشأت الحاجة لتمييز المسلمين عن غيرهم في ذات الوقت الذي ازداد فيه الابتعاد عن بساطة الإسلام وروحه السمحة وضوحًا . ويجدر بنا أن نكرر ما سبق ذكره من أن عهد عمر بصورته التقليدية التي تناقلتها معظم المصادر العربية لم يبدأ في الظهور إلا في أواخر القرن الثاني الهجري.

وعلى كل حال فسواء صحت نسبة العهد العمري إلى «عمر بن الخطاب» أم لا : فإن هذا العهد أو هذه الشروط المنسوبة إلى هذا الخليفة كانت هي الأساس الذي فرضت بمقتضاه القيود على أهل الذمة فيما يتعلق بملابسهم[٢] ومظاهر حياتهم اليومية . فقد كان على النصارى اتخاذ اللون الأزرق في ملابسهم فضلا عن الزنار الذي يشدونه حول أوساطهم (وهو خيط غليظ يشبه الحبل اشترط أن يكون من الكتان) فوق الثياب ، ويبدو أن الزنار كان كافيًا في بعض الأحيان لتمييز النصارى، بينما فرض على اليهود اللون الأصفر لتمييز عمائمهم ، وتحدد للسامرة اللون الأحمر . أما نساء أهل الذمة فقد تعين عليهن الالتزام بنفس قيود الألوان في ملابسهن ، بينما فرض على المرأة المسيحية أن تشد الزنار فوق ثيابها ، ومن تحت الإزار[٣]، كما فرض على المرأة أن تنتعل خفين من لونين متباينين لتميزها عن

١- ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة ، ج١ ص٣٢٦ ، ٣٢٧ ، وترجع تلك القيود على ملابس أهل الذمة وسائر ما يتعلق بمظاهر حياتهم اليومية إلى العهد العمري أو الشروط المنسوبة إلى «عمر بن الخطاب»- انظر الفصل الأول من هذا البحث.

٢- الأزرق من الملابس يرجع إلى بلاد الفرس والمتصوفة الذين اعتبرهم أهل السنة من الهراطقة، بينما كان اللون الأصفر لدى اليونان والرومان والبيزنطيين شارة لتمييز محترفات البغاء من النساء- (هامش الدكتور محمد مصطفى زيادة- انظر- المقريزي : السلوك : ج٢ ص٣٧٩ هامش (١) .

٣- الإزار : ملاءة فضفاضة كانت ترتديها المرأة في عصر المماليك فوق ملابسها وهي بيضاء اللون للمسلمات زرقاء المسيحيات صفراء لليهوديات ، حمراء للسامريات - انظر (ماير : الملابس المملوكية : ص١٢٥ : ص١٢٦) .

المرأة المسلمة[١] إلا أن طريقة تفصيل وحياكة الملابس كانت واحدة بالنسبة للنساء آنذاك[٢].

وبالإضافة إلى قيود الملابس فقد فُرضت على أهل الذمة قيود أخرى منها عدم ركوب الخيل ، بينما أجيز لهم ركوب البغال والحمير بالأكف عرضا أى من ناحية واحدة، وحرم عليهم دخول الحمامات العامة دون علامة فى أعناقهم مثل صليب أو نحوه لتمييزهم عن المسلمين . كما منع الذميون من حمل السلاح، بالإضافة إلى ما فرض عليهم من عدم تعلية دورهم على دور جيرانهم المسلمين[٣] ويتضح أنه كان من بين مهام رؤساء أهل الذمة إلزام أبناء طوائفهم بمراعاة هذه القيود التى اعتبرها الفقهاء من شروط عقد الذمة، وعدم التجاوز عنها [٤].

كذلك كان لأهل الذمة ألقاب خاصة بهم يبدأ غالبها بكلمة «الشيخ» ومنهم من يحمل لقبًا مضافًا إلى الدولة مثل «ولى الدولة» ومنهم من يحذف المضاف إليه ويعرف اللقب بالألف واللام مثل « الشيخ الصفى» و«الشيخ الشمسى» و«الشيخ الموفق» ... وما أشبه ذلك، فإذا أسلم أحدهم تغير اللقب ليصبح «شمس الدين» ، و«صفى الدين» و«ولى الدين» ... إلخ . أما إذا كان للذمى لقب ليس له ما يوافقه فيما يضاف إلى الدين، فإن اللقب يغير- فى حالة إسلامه- إلى أقرب الألقاب إليه ، «فالشيخ السعيد» تتحول إلى «سعد الدين» ... وهكذا [٥]. إلا أن هذا التحديد النظرى لألقاب أهل الذمة لم يكن متبعا على ما يبدو من كتابات المعاصرين فها هو أحد المعاصرين يشكو من أن اليهود والنصارى «يدعون بالنعوت التي كانت للخلفاء ويكنون بأبى الحسن وهو على بن أبى طالب ، وبأبى الفضل وهو العباس عم رسول الله ...»[٦] وهو ما يقوم دليلا على أن أهل الذمة المصريين لم يتعرضوا للهوان إلا فى أوقات الشدة

١- ابن الأخوة معالم القربة ص٤١ : ص٥٣ ؛ ابن بسام : نهاية الرتبة ، ص٢٠٧- ص٢٠٨ ؛ القلقشندى: صبح الأعشى ، ج١٢ ص٣٦٢-٣٦٥ .

٢- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١٢ ص٦٢-٣٦٥ ؛ ابن طلحة : العقد الفريد ص١٨١ .

٣- العمرى : التعريف ، ص١٤٤ ، ص١٤٥؛ ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ص٢١٦-٢١٧؛ القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١٢ ، ص٣٩٢ .

٤- القلقشندى : صبح الأعشى، ج٥ ، ص٤٩٠-٤٩١ .

٥- ابن الأخوة : معالم القربة ، ص٤٢ .

٦- سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص٤٧ .

والاضطرابات والفتن. وفيما عدا ذلك فقد تمتعوا فى عصر المماليك بكل ما تمتع به إخوانهم المسلمون من حقوق وامتيازات[١] . وكان لأهل الذمة - نظريا - دعاء خاص بهم ؛ إذ أجاز المعاصرون الدعاء لهم بشرط أن يكون بعيداً عن الدعاء لهم بالقوة أو ما يسبب ضرراً للمسلمين[٢] كما كانت لهم أيمان خاصة يحلفون عليها[٣].

والواقع أن الالتزام بهذه القيود السابق ذكرها لم يكن قائماً طوال عصر المماليك، بل إننا نستطيع أن نؤكد أن هذه القيود قد فرضت لأول مرة فى ذلك العصر بعد حوادث سنة ٧٠٠هـ، والتى كانت نتيجة للغضبة الشديدة التى انتابت وزير المغرب- الذى زار مصر فى طريقه إلى الحج- من جراء ما شاهدوه من تمتع أهل الذمة المصريين بكل مظاهر الحريات الاجتماعية والسياسية وتقلدهم لأعلى الوظائف ، وهو أمر لم يكن مألوفاً بالنسبة للأقليات الدينية فى تلك العصور التى سادتها المفاهيم الدينية إلى أبعد حد؛ ومن ثم أخذ الوزير المغربى يشن حملة ضد أهل الذمة أتت ثمارها فى تلك الضغوط التى تعرض لها اليهود والنصارى فى ذلك العام إذ ألزم اليهود بلبس العمائم الصفراء بينما فرض على النصارى لبس العمائم الزرقاء، وتحدد للسامرة اللون الأحمر لعمائمهم ، وذلك ضمن قيود أخرى شملت عدم ركوبهم الخيل، وإلزامهم بركوب الحمير «بالأكف عرضا» أى من جهة واحدة، كما تعين على أهل الذمة إفساح الطريق للمسلمين إذا قابلوهم، وتلا ذلك طرد اليهود والنصارى من الوظائف التى كانوا يلونها لدى الأمراء أو فى ديوان السلطان [٤].

إلا أن حدة لهجة المرسوم الذى أصدره الناصر محمد بهذا الشأن لم تدانيها تطبيقات ذلك المرسوم، وما لبث التهاون والتغاضى عن مخالفة أهل الذمة لتلك الشروط أن غلب على تصرفات الحكومة . وفى سنة ٧٠٩هـ حاول الوزير «ابن الخليلى» أن يقضى على ما تبقى

١- سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص٤٧ .

٢- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٦ ص٢٨٦ .

٣- أول من وضع الأيمان التى تحلف عليها النصارى هو الفضل بن الربيع وزير الخليفة هارون الرشيد، وذلك حين أراد أن يستحلف كاتبه عون النصرانى فاستحلفه بعض كتاب العراق بهذه الأيمان، وهو أول من استحدثها لليهود أيضاً بواسطة كاتب سر كان عنده- انظر الخالدى: المقصد الرفيع ، ورقة ٣٠٣-٣٠٨ (مخطوط) .

٤- ابن أيبك الدوادار : الدر الفاخر ، ص٤٧-٥١ ؛ السيوطى: حسن المحاضرة ، ج٢ ص٢١١ .

من مظاهر حملة سنة ٧٠٠هـ ، وحاول إقناع الناصر محمد أن يسمح لأهل الذمة بالعودة إلى ارتداء العمائم البيضاء بالعلامات مقابل مبلغ من المال (مما يؤكد أنه لم تكن هناك قيود على ملابس أهل الذمة قبل حوادث سنة ٧٠٠هـ سوى العلامات التى كانوا يضعونها فوق عمائمهم، وربما كان النصاري يستخدمون الزنار أيضًا) ولكن معارضة الشيخ تقى الدين بن تيمية حالت دون تنفيذ اقتراح الوزير (١). وفي سنة ٧٠٢ هـ تجددت قيود الملابس وغيرها على اليهود والنصارى، وجاءت القيود هذه المرة نتيجة لرد الفعل الغاضب الذى أحدثه الحريق الذى دبره بعض النصارى والذى التهم أجزاء كبيرة من أحياء القاهرة وأثار الرعب والسخط فى نفوس الناس الذين تملكتهم المشاعر الدينية الجارفة ؛ فمارسوا ضغوطهم على الحكومة التى استجابت فى النهاية لهم (٢).

وكان من القواعد المرعية في ذلك العصر أن حجم العمامة يتناسب مع مكانة الشخص فى المجتمع ، بحيث لايجوز لشخص متواضع أن يضع على رأسه عمامة كبيرة، ولذلك كان الغضب يستبد بالمتعممين من فقهاء المسلمين وقضاتهم إذا تجاوزت عمامة الذمى الحد المألوف لأن فى ذلك تضخيما لمكانته وإعلاء لشأنه(٣) . وسنورد فى الصفحات التالية من الأمثلة التى حفلت بها المصادر المعاصرة ما يؤيد ذلك.

وتجددت فى سنة ٧٥٥هـ القيود التى ألزمت أهل الذمة بألا يزيد شال العمامة على عشرة أذرع فضلا عن بعض القيود الأخرى (٤).

وفى بعض الأحيان لم تكن تلك القيود تطبق على أهل الذمة بسبب المنافسة والنزاع بين الأمراء؛ ففى سنة ٨٠٣هـ أمر «يلبغا السالمى» ، بتجديد القيود على أهل الذمة ولكن معارضة «الأمير تمراز» له حالت دون تنفيذ ذلك(٥).

١- العينى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٧٠٩هـ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج٢ ص٢١٢ .

٢- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق١ ص٢٢٢ : ص٢٢٨ .

٣- لمزيد من التفاصيل عن الملابس وارتباطها بالمكانة الاجتماعية انظر كتاب الدكتور سعيد عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، الفصل الثامن، ص٢٠٨ - ٢٢٣ .

٤- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق٣ ص٩٢٤-٩٢٥ .

٥- نفسه ، ج٣ ق٣ ص١٠٤٠ .

وفى سنة ٨٢٠هـ تجدد فرض القيود على أهل الذمة وحرم عليهم التشبه بقضاة الإسلام فى ملابسهم[١] مما يؤكد ما ذكرناه من أن قضاة الإسلام اعتبروا مجاراة أهل الذمة لهم في الملبس مساسًا بحقوقهم الاجتماعية . وفى سنة ٨٢٢هـ تجددت حوادث الاضطهاد ضد أهل الذمة ردًا على ما لحق بمسلمى الحبشة من أذى على يد الإمبراطور الحبشي وحرم عليهم- ضمن قيود أخرى- أن يزيدوا فى طول شال العمامة على سبعة أذرع ، كما حدد لنسائهم الكتان المصبوغ لملابسهن . كذلك حرم على الذميين المرور بالقاهرة راكبين ، وفرض عليهم تعليق الأجراس والصلبان فى أعناقهم لدى دخولهم الحمامات العامة [٢]. وفى سنة ٨٣٠ تكرر فرض هذه القيود ولكن شكوى أهل الذمة للسلطان جعلته يدعو مجلسا من القضاة المسلمين قرر تخفيف تلك القيود[٣] . وتجددت تلك القيود عامى ٨٥٤هـ- ٨٦٨هـ [٤].

وكانت تلك القيود المتعلقة بملابس أهل الذمة ومظاهر نشاطهم اليومى علامة على الامتهان فى نظر المعاصرين من المسلمين وأهل الذمة على السواء . وقد أدى ذلك إلى اعتناق بعض اليهود والنصارى الإسلام ترفعا عن لبس الثياب المصبوغة وأنفة من ركوب الحمير. وتشير بعض الحوادث إلى ما يؤكد هذا الرأى ؛ ففى سنة ٨٥٤هـ فرض المماليك الجلبان على المتعممين عدم ركوب الخيل مما جعل هؤلاء يعتبرونها إهانة لهم ؛ فقد قال أحدهم تعليقا على ذلك «... قد ألحقنا هؤلاء الجلبان بأهل الذمة فى عدم ركوب الخيل فلا حول ولا قوة إلا بالله....»[٥].

وفى سنة ٨٨٢هـ أراد الأمير «يشبك الدوادار » معاقبة أحد الأمراء فضربه ثم أحضر له عمامة يهودى صفراء وألبسها له وأراد أن يجرسه بالقاهرة، ولكن شفاعة بعض الأمراء جعلته يكتفى بنفيه إلى الواحات [٦].

١- ابن حجر : أبناء الغمر ، ج٣ ص١٤١ .

٢- المقريزى: السلوك ، ج٤ ق١ ص٤٨٦ ، ص٤٩٥ العينى عقد الجمان حوادث سنة ٨٢٢هـ .

٣- ابن حجر : أنباء الغمر ، ج ٣ ص٣٨٢ .

٤- أبو المحاسن : النجوم ، ج١٥ ص٤٠٧ .

٥- أبو المحاسن : حوادث الدهور ، ج١ ص٧٨ .

٦- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ص٧٦ / ١٧٨ .

ومهما يكن من أمر ، فإن كثرة المراسيم الصادرة بشأن فرض القيود على أهل الذمة في عصر المماليك تدلنا بوضوح على أن تلك القيود لم تكن متبعة ، ولم يلتزم بها الذميون على الدوام مما جعل الدولة تصدر المراسيم الملزمة بذلك . كما أن فرض تلك القيود غالبًا ما كان يأتي ضمن حملة عامة ضد الذميين يكون مبعثها سبب أو آخر . ومن المهم أن نورد في هذا المقام ما قرره القلقشندي الذي عاش في أوائل القرن التاسع الهجري (١٥م) من أن كل ما كان يميز أهل الذمة عن المسلمين آنذاك هو لون العمامة وكونهم يركبون الحمير على البراذع ، ويثني أحدهم رجله قدامه «... ولاميز يعتادونه الآن سوى ما قدمناه...»[١] مما يؤكد أنه فيما عدا تلك القيود مارس الذميون حياتهم الاجتماعية في إطار النشاط العام للمجتمع المصري في تلك العصور جنبًا إلى جنب مع المسلمين .

وينهض دليلا على قوة العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة في مصر في تلك العصور أن بعض المواسم والأعياد الخاصة بأهل الذمة اتخذت طابعًا شبه قومي على حد تعبيرنا المعاصر، وقد ارتبطت بعض تلك الأعياد بنهر النيل مما يشير إلى جذورها الممتدة إلى أيام قدماء المصريين . كما شارك المسلمون أهل الذمة، في بعض الأعياد الأخرى ، بمظاهر المجاملة وتبادل الأطعمة والحلوى وغيرها من الهدايا .

ومن أشهر تلك الأعياد التي اتخذت طابعًا عامًا في عصر المماليك «عيد الشهيد» وهو مهرجان سنوي ضخم كان يقام في ثامن شهر بشنس القبطي سنويًا، وارتبط ذلك العيد بخرافة تقول إن النهر لايزيد ماؤه في موسم الفيضان إلا إذا ألقي فيه إصبع الشهيد الذي قيل إنه إصبع أحد القديسين لدى النصاري ، وكانوا يحتفظون به في تابوت في كنيسة بشبرا[٢].

وإلى ذلك المهرجان الضخم كان أقباط مصر يفدون من شتى أنحاء البلاد، كما كان أهل القاهرة ومصر يخرجون على اختلاف طبقاتهم ودياناتهم للمشاركة في تلك الاحتفالات الصاخبة . وعلى ساحل النهر تجاه شبرا وفوق جزائره المواجهة لذلك الساحل كانت الخيام تغطي وجه الأرض بأعدادها الهائلة ، وهناك تجتمع كل مظاهر الاحتفالات ؛ فثمة فرسان

١- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ص٧٦ / ١٧٨ .

٢- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج١٣ : ص٢٦٢ .

٣- المقريزي : السلوك ، ج١ ق٣ ص٩٤١ ؛ الخطط : ج١ ص٦٨ ؛ أبو المحاسن : النجوم : ج٨ ص٢٠٢ (ط. كاليفورنيا) .

يرقصون بخيولهم على إيقاعات الطبول وأنغام الزمور، ومطربون ومطربات من العربان وغيرهم يشاركون بأغانيهم في إحياء تلك المناسبة ، وكانت ساحة المهرجان تحفل بمختلف ألعاب التسلية، وألوان اللهو والسرور. ومن ناحية أخرى ارتبطت بذلك المهرجان السنوى مظاهر الفساد والانحلال الخلقي والفوضى الاجتماعية التى عرفها عصر المماليك، إذ كانت المعاصي ترتكب علانية « ... ولايبقى مغن ولامغنية ، ولارب ملعوب ، ولا بغى ولا مخنث ولاباض ولاخليع، ولامتفرج ولا فاسق إلا ويخرج لهذا العيد ....» ، « ... ويتجاهر هناك بما لايحتمل من المعاصى والفسوق ، وتثور فتن ، وتقتل أناس ....» وكان فلاحو شبرا يعتمدون على مبيعاتهم من الخمر فى ذلك العيد للوفاء بما عليهم من الخراج[١]. مما يعطينا فكرة عن مقدار ما كان يستهلك من الخمور أثناء تلك الاحتفالات.

وقد أبطل الاحتفال بعيد الشهيد عام ٧٠٢هـ- أثناء سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية- بسعاية الأميرين سلار وبيبرس الجاشنكير صاحبى السلطة الفعلية آنذاك ، وذلك بسبب مظاهر الفساد التى ارتبطت به وحاول الأقباط والمسالمة إعادته الفعلية دون جدوى [٢].

وفى سنة ٧٣٨هـ أعاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون الاحتفال بعيد الشهيد لسبب غريب وهو أن اثنين من أمرائه طلبا الخروج للصيد، ولكن السلطان أمر بإعادة الاحتفال بهذا العيد ليصرفهما عن الخروج للصيد، « ... لشدة غرامه بهما، وتهتكه في محبتهما ...»[٣]، وفى سنة ٧٥٥هـ بدأت حملة جديدة ضد أهل الذمة، فهدمت كنيسة شبرا التى كان بها التابوت وأحرق إصبع الشهيد فى الميدان الكبير بحضور السلطان «صالح بن محمد بن قلاوون» وذر رماده حتى لايجمعه النصارى ثانية وبذلك ألغى الاحتفال بعيد الشهيد نهائياً[٤].

وثمة عيد آخر كان قبط مصر يحتفلون به ، وشاركهم المسلمون الاحتفال به وهو «عيد النيروز» [٥]، رأس السنة القبطية الذى يحل فى أول شهر توت سنوياً . ويغلب على الظن أن عادة الاحتفال بهذا العيد قد انتقلت إلى الأقباط عن قدماء المصريين . وفى عصر المماليك

١- المقـــريزى : السلوك ، ج٢ ق٢ ص٤٥١ : الخطط ، ج١ ص٦٨ / ٧٠ ؛ ابن إياس : نزهة الأمم، ص٩٣-٩٥ .

٢- السيوطى: حسن المحاضرة ، ج٢ ص٢٩٩ .

٣- المقريزى : الخطط ، ج١ ص٦٩-٧٩ ؛ ابن إياس : نزهة الأمم ، ص٩٤-٩٥ .

٤- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق٣ ص٩٢٦ - وينكر بعض المؤرخين مثل السيوطى (حسن المحاضرة ج٢ ص٢٩٩) وأبو المحاسن بن تغرى بردى (النجوم ج٨ ص٢٠٢ ط. كاليفورنيا) أن هذا العيد أبطل نهائيا عام سنة ٧٠٢هـ .

٥- «النيروز» أو «النوروز» : هو عيد رأس السنة القبطية ، وتختلف المصادر في أصله التاريخي فثمة من=

كان الاحتفال بعيد النبروز يأخذ شكل الاحتفالات القومية العامة، إذ اعتبر ذلك اليوم بمثابة عطلة عامة ؛ فكانت الأسواق تغلق فى ذلك اليوم، كما كانت المدارس تعطل «لاتؤخذ فيها الدروس البتة ، ولايتكلمون فى مسألة فيلعبون بها حتى لو جاءهم المدرس أو غيره، وثبوا عليه وأساءوا الأدب فى حقه، بل تجد المدارس مغلقه ، وربما خرقوا الحرمة وألقوه فى الفسقية أو قاربوا ذلك أو صالحهم على ترك الإخراق به بدراهم يأخذونها ...»[١].

ومن مظاهر الاحتفال بذلك العيد ما كان يحدث فى شوارع القاهرة وأزقتها إذ كان يتجمع بعض العوام يطوفون القاهرة على شكل مهرجان يرأسه شخص يدهن وجهه بالدقيق أو بالجير، ويضع لحية مستعارة ويرتدى ثوبًا أحمر أو أصفر، وعلى رأسه «طرطور» طويل ، ويركبونه «حمارًا» ويجعلون حوله الجريد الأخضر «وشماريخ البلح» ويمسك بيده دفترًا. ويطوف ذلك الموكب الغريب فى شوارع القاهرة وأزقتها يطرق الأبواب ويدخل الأسواق ويمر على الدكاكين لتحصيل بعض النقود من الناس على شكل إتاوة ، ومن امتنع عن ذلك أنوه بالكلام الفاحش وصب الماء عليه ، وكان من يغلق بابه يتعرض لما هو أكثر من ذلك[٢].

كذلك كان العامة يقفون فى الطرقات يتراجمون بالبيض، ويتضاربون بأنطاع الجلود، ويتراشون بالماء فلايجسر أحد على الخروج من بيته[٣] بل إن بعض الأعيان كانوا يفعلون ذلك فى منازلهم أو بساتينهم[٤].

= يرجعه إلى الفرس، ويقال إن «جمشيد» أحد ملوك الفرس الأوائل هو أول من أحدث الاحتفال بهذا العيد حين اكتمل ملكه وقضى على أعدائه ، ومعنى كلمة «نوروز» بالفارسية «اليوم الجديد» ويزعمون أن الله خلق النور فى ذلك اليوم الذى بدأ فيه دوران الفلك . ومدة النوروز عند الفرس ستة أيام تبدأ فى أول شهر «فرور دينماه» الذى يبدأ به عامهم وكان الأكاسرة يقضون حوائج الناس فى الأيام الخمسة الأولى ثم يخلون بأنفسهم فى اليوم السادس «النيروز الكبير» وثمة من يرجع أصل هذا العيد إلى «سليمان بن داود» الذى وجد فيه خاتمه ، وكانت الطيور ترش المياه بمناقيرها احتفالاً بذلك الحدث وقيل بل هو اليوم الذى شُفى فيه أيوب من مرضه الطويل. ولكن الاحتمال الراجح هو أن عيد النيروز يرجع فى أصله إلى قدماء المصريين الذين احتفلوا به إكراما للنهر الذى يستكمل مياهه فى الخريف واعتبر ذلك اليوم عيداً للربيع ، ويؤيد هذا أن المصريين فى عصر المماليك قد شاركوا فى هذا العيد المرتبط بالنيل على اختلاف دياناتهم – انظر: المقريزى : الخطط ج١ ص٦٦–٢٦٨ ؛ ابن إياس : نزهة الأمم ص٢٣– ٢٢٧ ، شيخ الربوة : نخبة الدهر: ص٢٧٨ .

١– ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٤٩ / ص٥٠ .

٢– نفسه ، ج٢ ص٥٢ / ٥٣ ؛ ابن إياس : نزهة الأمم ، ص٢٢٥ وما بعدها .

٣– ابن إياس : نزهة الأمم ، ص٢٢٣ / ص٢٢٧ .

٤– ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٤٩ .

ويبدو أن ذلك اليوم اعتبر آنذاك بمثابة راحة أو عطلة عامة يتحرر فيها الناس من كل قيود حياتهم وتقاليدهم بما في ذلك سطوة القانون ، فلم يكن الوالي يحكم لأحد ممن ناله الضرر من جراء الجرائم التي كانت تقع في يوم النيروز (١).

ويبدو أن الأمر قد تعدى كل الحدود حتى نودي سنة ٧٨٢هـ بالقاهرة ومصر بمنع اللعب بالماء في النيروز وهدد من يفعل ذلك بضربه ومصادرة أمواله فكف الناس عن ذلك . وأمسك أربعة من المخالفين فضربوا وشهروا (٢). وقد أبطل الأمير الكبير برقوق (قبل أن يلي السلطنة) كثيراً من مظاهر ذلك الاحتفال لاسيما التراجم بالبيض والتصافع بالجلود ورش المياه (٣). ورغم أن ابنه وخليفته «الناصر فرج» قد أعاد الاحتفال به فإن مظاهر ذلك العيد تواضعت إلى أقصى حد بسبب الأزمات الاقتصادية التي توالت على البلاد منذ منتصف القرن الثامن الهجري (١٤م) (٤).

وارتبطت بعض الأطعمة والحلوى بعيد النيروز حتى أصبحت من ضروريات ذلك اليوم، وربما نشأت بسببها المشاكل داخل البيوت ، ومن هذه الأطعمة والحلوى الزلابية والهريسة التي كان بعضهم يأتي بالصانع ليجهزها قبل الصباح، وكان الناس يتهادون بها، كما جرت عادتهم بأكل بعض الفواكه في ذلك اليوم مثل البطيخ والخوخ والبلح «... وغير ذلك مما تلزمه النساء لأزواجهن...»(٥).

كذلك شارك المسلمون في بعض الاحتفالات ذات الشكل الديني البحت لدى أهل الذمة مثل «عيد الميلاد» الذي كان المصريون يصنعون فيه نوعاً من العصيدة ويزعمون أن من يأكلها يتقي البرد طوال العام (٦). وقد شاهد المقريزي احتفالات ذلك العيد التي كانت موسماً جليلا بمصر

١- نفس المرجع والجزء ، ص٥٢ / ٥٣ .

٢- المقريزي : السلوك ، ج٣ ق١ ص٣٩٤ .

٣- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج٢ ص٤١٩ / ص٤٢٠ ؛ ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ص٣٦٣ / ص٣٦٤ .

٤- المقريزي : الخطط ، ج١ ص٢٦٦ / ص٢٦٨ ؛ القلقشندي: صبح الأعشى ، ج٢ ص٤٢٦ / ٤٣٠ ، السيوطي : كوكب الروضة ، ص١٩٥ .

٥- ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٤٩ .

٦- نفس المصدر والجزء ، ص٥٨ / ٥٩ .

والقاهرة» تباع فيه الشموع المصبوغة بالألوان الرائعة التى كان الناس يشترونها على اختلاف طبقاتهم ، ويعلقونها فى الأسواق حتى أن المقريزى يقرر أنه شاهد شمعة بلغ مصروفها ألفا وخمسمائة درهم، ومن الطريف أن بعض الشحاذين فى الطرقات كانوا يسألون الناس أن يتصدقوا عليهم بفانوس «... فيشترى لهم من صغار الفوانيس ما يبلغ ثمنه الدرهم وما حوله...»، ولكن الاهتمام بأمر فوانيس أعياد الميلاد تناقص بمضى الوقت بسبب متاعب الناس الاقتصادية الناجمة عن الغلاء والمجاعات المتتالية (١).

وفى عيد الغطاس كان بعض المسلمين يشاركون المسيحيين عادة غمس أولادهم فى الماء رغم شدة البرودة بسبب ما اعتقدوه من أن ذلك يقيهم المرض طوال حياتهم (٢).

وفى «خميس العهد» أو «خميس العدس» كما درج الناس على تسميته آنذاك من باب الدعابة، كان النصارى يهدون إلى المسلمين أنواع العدس المصفى والسمك المقلى والبيض الملون، وكان من عادة بعض النسوة الخروج فى ذلك اليوم إلى الأسواق لشراء الخواتم والبخور الذى يطلقنه فى بيوتهن بزعم أنه يصرف عنها العين والكسل والأمراض(٣)، وقد شاهد المقريزى احتفالات ذلك العيد الذى كان أحد مواسم القاهرة الشهيرة وكانت تباع فى الأسواق كميات هائلة من البيض الملون مما جعل العبيد والصبيان والغوغاء يقامرون بها، فينتدب المحتسب من جهته من يردعهم ، ولكن احتفالات ذلك العيد تواضعت إلى أدنى حد – كغيره من الأعياد– بسبب الأزمات الاقتصادية التى رزحت البلاد تحت عبئها منذ منتصف القرن الثامن الهجرى(٤)، ولكن ذلك لم يمنع من استمرار بقايا مظاهر تلك الاحتفالات حتى نهاية عصر المماليك(٥).

ويطول بنا المقام لو حاولنا تتبع كل الأعياد والمواسم الخاصة بأهل الذمة والتى شارك فيها المسلمون؛ ولكن الواضح أن المشاركة فى أعياد أهل الذمة لم تقتصر على العامة فقط بل شملت «بعض من ينتسب إلى العلم» وأصحاب النفوذ من كبار موظفى الدولة ، فكانوا يزيدون

١– المقريزى : الخطط ، ج١ ص٢٦٤ / ص٢٦٥ .

٢– ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٥٩ .

٣– نفسه ، ص٥٤ .

٤– المقريزى : الخطط ، ج١ ص٢٦٤ / ص٢٦٥ .

٥– ابن إياس : نزهة الأمم ، ص٢١٩ / ص٢٢٣ .

النفقة في تلك الأعياد لإدخال السرور على أهلهم، كما كانوا يتبادلون الهدايا مع الذميين، في أعيادهم[١] .

وفي سنة ٨٣٦هـ حدثت مصادفة غريبة فقد توافقت بداية العام لدى المسلمين والنصارى واليهود في وقت واحد ؛ إذ كانت بداية السنة اليهودية في ذلك العام أول محرم وفي اليوم التالي كانت بداية السنة القبطية ، بل إن بداية السنة عند اليهود الربانيين كانت هي نفس بدايتها لدى القرائين رغم اختلاف طريقة التقويم لدى كل من الفريقين، وهكذا كان أبناء الديانات الثلاث يحتفلون بأعيادهم في آن واحد مما عد من النوادر الجديرة بالإشارة إليها[٢]. كما حدث سنة ٨٦٨هـ أن صادفت ليلة عيد الفطر ليلة عيد ميكائيل لدى النصارى الملكية[٣]. وكان اليهود يصنعون الكعك ويبيعونه للمسلمين في عيد الفطر[٤].

نأتي بعد ذلك إلى مناقشة موقف أهل الذمة من الحياة الثقافية والعلمية في عصر المماليك وموقف طبقة المثقفين حينئذ من هؤلاء . والواقع أن المعلومات التاحة عن النشاط الثقافي لليهود والنصارى ، في تلك الفترة قليلة بدرجة لاتمكننا من إعطاء أية صورة تفصيلية عنها.

وبالنسبة لليهود فإننا نستطيع أن نقرر أن النضال المذهبي بين الفرق اليهودية لاسيما بين القرائين والربانيين ، والذي كان محوره الأساسي ترجمة وتفسير الكتاب المقدس ، قد أنتج نشاطًا أدبيًا واسع النطاق لدى الفريقين في العصور الوسطى عبرت عنه تلك الأعمال اللاهوتية التي كتب أغلبها العربية . وبالرغم من أن الجماعة القرائية في مصر قد عاشت في سلام في العصور الوسطى فإن نتاجها من رجال الفكر تمثل في كتاب موسطى القيمة من أمثال «صموئيل بن موسي المغربي» (القرن الثامن الهجري) ١٤م، وقد تركزت جهود أولئك الكتاب في أعمال دينية كانت تدور حول تطوير وتلخيص أعمال أسلافهم، والاستثناء الوحيد بين أولئك هو «موسي بن إبراهام الداري» الذي عاش في القرن السابع الهجري (١٣م) ، وهو شاعر ذو موهبة متمايزة إلا أنه اعتمد على محاكاة الأنماط الشعرية والأساليب التي استخدمها شعراء اليهود في الأندلس . وفي القرن التاسع الهجري (١٥م) كتب أحد اليهود

١- ابن الحاج : المدخل ، ج٢ ص٤٦ / ٤٨ .

٢- المقريزي : السلوك ، ج٤ ق٢ ص٨٨٠ .

٣- أبو المحاسن : حوادث الدهور، ج٣ ص٤٧٢ .

٤- ابن الحاج : المدخل، ج١ ص٢٨٧ .

القرائين حولية عن كتاب اليهود وهو، بمثابة وثيقة تاريخية عبرية هامة [1]. كما أن «إبراهيم بن فرج الله بن عبد الكافي اليهودي الداودي العاناني (ت سنة ٨٤٤هـ)، والذي يبدو من اسمه أنه كان قرائيا ، كان يجمع بين معرفة حاذقة بالطب الذي كان يتكسب منه وإلمام بمذاهب اليهود وأصول دياناتهم ، «... ولم يخلف بعده من يهود مصر مثله كثرة في حفظ نصوص التوراة وكتب الأنبياء» [2].

وكان للجماعات اليهودية في البلاد العربية والإسلامية تاريخ أدبي طويل ، وتميز الربانون بذلك التراث المتراكم على مدى عدة قرون. وعلى الرغم من المؤثرات الخارجية فإن النتاج الأدبي اليهودي ظل يهوديًا في روحه وأغراضه وشكله أحيانًا . وقد دفعه النشاط الثقافي الذي شهدته البلاد الإسلامية التي عاشوا فيها إلى التخلي عن العبرانية والآرامية مما جعل الأدب اليهودي يسلك بالضرورة دروبًا جديدة ومن ثم ظهرت اهتمامات جديدة عالجها الأدب اليهودي في العصور الوسطى شعرًا ونثرًا ، وكانت غالبية ذلك النتاج - لاسيما المنثور منه- مكتوبة باللغة العربية، ووجد يهود مصر آنذاك الفرصة متاحة أمامهم في تلك الكثرة من الكلمات العربية والعبرية للتعبير عن تلك الاهتمامات الجديدة[3] . والواقع أنه في التحليل الأخير كان أدبًا عربيًا كتبه أدباء يهود . ونستطيع من خلال إحدى وثائق الجينيزا أن نستنتج أن غالبية يهود مصر في تلك العصور كانوا يجهلون اللغة العبرية، إذ أن الوثيقة عبارة عن خطاب مرسل بالعبرية من ناسخ متجول إلى زوجته ، وفي الخطاب يرد ذكر من سيترجم لها الخطاب من العبرية[4] مما يدل على أنها لم تكن تعرفها ، كما أن مؤلفات الكتاب اليهود حتى في المسائل المتعلقة بالتوراة والتلمود وغيرها من أمور الشريعة اليهودية كانت تكتب بالعربية التي كانت لغة السواد الأعظم من اليهود في مصر آنذاك ، ويتضح من عبارات الأسف والاحتجاج على تجاهل العبرية التي صاغها أشخاص كتبوا أعمالهم أيضا بالعربية أن مشكلة الاحتفاظ باللغة العبرية وسيلة للتعبير عن النشاط الثقافي اليهودي قد واجهت يهود ذلك العصر إلا أنهم ظلوا يستخدمون العربية لغة للتعبير الأدبي [5].

١- Universal Jewish Ency . Art . KaraitesS .

٢- السخاوي : الضوء اللامع ، ج١ ص١١٦ .

٣- The Jews : Their Hist , vol. I. pp. 1118-19 .

٤- Mann , The Jews , vol, I. p. 242 .

٥- The Jews : Their Hist ., vol . I, pp. 1121-22 .

وتمدنا المصادر العربية ببعض الأسماء اليهودية التى تمايزت فى الحياة الثقافية منهم «موسى بن كجك» (ت ٧٦١هـ) الذى كان بارعًا في الطب مشاركًا فى عدة علوم وكتب بخطه الجيد كتبًا كثيرة وقد أسلم هذا الرجل فى مرحلة متأخرة من حياته[١] . كما أن الكتب والمصادر تمدنا بأسماء كثيرة للمسالمة الذين كانوا يهودا وتميزوا فى المجال الثقافي مثل صدر الدين بن نفيس الذى تقاسم رياسة الطب مع أسلمى يهودى آخر سنة ٧٨٢هـ[٢] ومثل «أحمد بن المغربى الأشبيلى» الذى كان في يهوديته بارعًا فى عدة علوم إمامًا فى الفلسفة والنجامة وقد أسلم سنة ٦٩٠هـ أيام الأشرف خليل بن قلاوون وولى رياسة الأطباء[٣].

أما النصارى فقد اشتهر بينهم عدد ممن تمايزوا فى الساحة الثقافية وإن كانت معظم أعمالهم تدور حول الاهتمامات ذات الطبيعة الدينية أو الكهنوتية ، كما أن بعض تلك الأعمال اتخذت شكل الردود على اليهود أو المسلمين أو الدفاع عن مذهب بعينه من المذاهب المسيحية مما يوحى بأن نوعًا من النقاش والحوار الثقافي قد دار فى تلك الفترة بين أبناء الديانات الثلاث.

وقد اشتهر من المسيحيين «أبناء العسال» وهم «أبو إسحق بن فخر الدولة أبو الفضل بن أبي البشر بن العسال» الذى عاش فى أواسط القرن السابع الهجرى (١٣م) أى أنه عاش فى العصرين الأيوبى والمملوكى، وله عدة مؤلفات دينية كما أنه ألف كتابا فى قواعد اللغة القبطية، كما أن أخاه «الأسعد أبو الفرج هبة الله» قد حذا حذوه فى ذلك، وألف أخوهما «الصفى أبو الفضائل ماجد» كتابًا دينيًا ردا على بعض المسلمين، كما ألف كتابا فى الرد على الشيخ تقى الدين بن تيمية[٤] وعاش فى منتصف القرن السابع الهجرى (١٣م) «ابن الدهيرى المصرى القبطى» الذى ألف كتابًا فى أصول اللغة القبطية[٥] وقد عاش فى تلك الفترة أيضًا المؤرخ المسيحى ابن العميد (ت ١٣٧٣م) وله تاريخ مشهور يبتدئ بالخليقة وينتهى بالهجرة ، وما زال هذا المؤلف مخطوطًا، وله تاريخ آخر- مطبوع- مختصر لتاريخ الطبرى ثم تتمة عليه حتى عهد

١- المقريزى : السلوك ، ج٣ ق١ ص٥٦ .

٢- ابن حجر : أنباء الغمر ، ج١ ص٢١٦ .

٣- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق١ ص١٨٧ / ص١٨٨ .

٤- لويس شيخو : المخطوطات العربية لكتبة النصرانية ، ج٤ ص١١ / ١٣ .

٥- نفسه، ص٧ .

عز الدين أيبك، التركماني [١]. ومن المؤرخين الأقباط في عصر المماليك «مفضل بن أبي الفضائل» الذي وضع تاريخًا يكمل به تاريخ ابن العميد على ما ذكر هو نفسه في مقدمة كتابه[٢]. وقد عاش في القرن الثامن الهجري (١٤م) «بطرس أسقف مليج» الذي ألف بعض الكتب يدافع فيها عن المذهب اليعقوبي أمام أصحاب المذاهب الأخرى كما كتب مؤلفا يرد فيه على المسلمين مدافعًا عن الديانة المسيحية[٣].

وقد كتبت معظم تلك المؤلفات المسيحية باللغة العربية باستثناء ما كان منها متعلقًا بقواعد وأصول اللغة القبطية التي يبدو أنها لم تكن لغة التخاطب اليومي بين الأقباط كما أنها لم تكن معروفة لدى المسيحيين الملكية. ومن ناحية أخرى فإنه يبدو أن المؤرخين المسلمين لم يشيروا إلى كثير من كتاب النصارى نظرًا لأن المحور الأساسي لمعظم تلك الكتابات كان هو الموضوعات الدينية والكهنوتية مما جعل تأثيرهم في النشاط الثقافي العام محدودا .

وفي بعض الأحيان قامت العلاقات الطيبة بين المثقفين من المسلمين والمثقفين من أهل الذمة، فقد ذكر السخاوي أن المؤرخ «تقي الدين المقريزي» كان ملمًّا بمذاهب أهل الكتاب حتى كان أفاضلهم يترددون عليه للاستفادة منه [٤]. كما أن الشيخ «تقي الدين بن تيمية» «يذكر أنه ألف كتابًا «... ردا على كتاب ورد من قبرص فيه الاحتجاج لدين النصارى...»[٤] مما يوحي بأن الحوار الدائر بين أبناء الديانات الثلاث في تلك الفترة قد تعدى حدود البلاد إلى خارجها.

وفي بعض الأحيان اتخذ الحوار بين الطرفين -بدافع من ضيق الأفق- شكل الهجاء والسخرية من معتقدات الطرف الآخر .

وقد بلغت العلاقة بين المثقفين المسلمين من جهة ، والمثقفين الذميين من جهة أخرى درجة من التزمت وضيق الأفق في بعض الأحيان جعلتهم يعارضون مظاهر التقارب الاجتماعي بين المسلمين وأهل الذمة بل إن البعض عد مظاهر ذلك التقارب خروجًا على الدين[٥].

١- المرجع السابق ، ص١٣ .

٢- Pat. Orient . Tom . XII . : pp. 347-49 .

٣- لويس شيخو : المخطوطات العربية ، ج٤ ص٦٢ .

٤- السخاوي: التبر المسبوك ، ص٢٣ .

٥- ابن تيمية : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، ج١ ص١٩ .

ومن الخطأ أن نحكم على تلك الأمور بموازين عصرنا أو وفقًا لمفاهيمنا الحالية، وإنما يجدر بنا أن نحاول تقييم تلك المظاهر وفقا للمفاهيم الدينية التى كانت سائدة فى تلك العصور ، والتى حكمت تصرفات الناس آنذاك ومن ثم فإن مثل تلك المواقف من جانب المثقفين عندئذ بدت أمرًا طبيعيًا ، بل إنها بالقياس إلى ما حدث في العصور الوسطى من اضطهادات دينية ومذهبية في غرب أوربا وفى الدولة البيزنطية فضلا عن أماكن أخرى تعتبر أمرًا هينا للغاية . لاسيما إذا وضعنا فى اعتبرنا روح القسوة التى ميزت تلك العصور . فمن المعروف تمامًا مقدار ما لقيه الأقباط من عنت واضطهاد من قبل المسيحيين البيزنطيين أعدائهم المذهبين، كما أن ما لقيه مسلمو ويهود الأندلس على يد القوى المسيحية أثناء وبعد الحرب الكاثوليكية ضد المسلمين بلغ حدًا فائقًا من القسوة والفظاعة ، ولاأظننا بحاجة إلى ترديد أهوال محاكم التفتيش الكاثوليكية فى أوربا، وغير ذلك من الحوادث التى تتواضع إلى جانبها حوادث أهل الذمة فى مصر فى عصر المماليك إلى حد كبير.

وعلى كل حال فإن القضاة والفقهاء وأهل العلم المسلمين اعتبروا أن من واجبهم حماية دينهم واعتقدوا بحكم عقلية وتفكير العصور التى عاشوا فيها أن ذلك يتأتى بغرض بعض القيود على أهل الذمة ، كما أن الواجهة الدينية لدولة المماليك- رغم أن الحكومة كانت أوليجاركية عسكرية- أتاحت لجماعة المتعممين نفوذا واسع النطاق وذلك فضلا عن رغبة هؤلاء فى الاستئثار بوظائف الدولة التي نافسهم فى شغلها أهل الذمة المتمرسون فى شئون الإدارة والمالية فادعوا أن فى استخدام أهل الذمة فى الوظائف العامة مخالفة صريحة لتعاليم الدين الإسلامى .

على أن هذا لايعنى بأى حال من الأحوال أن القضاة والفقهاء ورجال العلم المسلمين قد اتخذوا من أهل الذمة موقف العداء الأعمى على طول الخط، فالواقع أن ذلك يخالف الحقيقة إلى حد كبير، إذ إن لدينا من الشواهد ما يدل على غير ذلك. فإن بعض القضاة كان يرفض مجاراة المشاعر العامة فى أوقات الاضطرابات : فقد وقف الشيخ ابن دقيق العيد موقفًا حازمًا تجاه مسألة هدم الكنائس التى أفتى الفقهاء بوجوب هدمها أثناء حوادث سنة ٧٠٠هـ وأفتى بعدم جواز هدمها (١).

هذا عدا الوثائق العديدة التى تشير إلى الفتاوى الصادرة عن الفقهاء بعدم جواز تعرض

١- ابن النقاش : المذمة ، ص٩٩ .

المسلمين لأهل الذمة أو لأموالهم، وأنه على الحاكم منع ذلك حتى ينال ثوابه[١] . وكان أهل الذمة يتقدمون بشكاواهم لقضاة المسلمين لإثبات ملكيتهم لبعض العقارات أو أحقيتهم فى نظارة وقف من الأوقاف، ويتم لهم الحكم بذلك متى توافرت الأدلة الشرعية[٢].

المسالمة (الأسالمة) :

«المسالمة» : ومفردها «أسلمى» و«مسلمانى» لفظ كان يطلق على كل من اعتنق الإسلام حديثًا من النصارى أو اليهود ، وفي بعض الأحيان أطلق لقب «المشرف بالإسلام» على من يعتنق الإسلام من أهل الذمة كما يتضح من إحدى الوثائق [٣].

والواقع أن «المسالمة» أو «الأسالمة» كانوا فئة يجئ مكانها فى المجتمع المصرى فى ذلك العصر بين المسلمين وأهل الذمة، ؛ إذ إن المعاصرين لم يعتبروهم أهل ذمة بسبب إشهارهم الإسلام من ناحية، كما أنهم لم يعترفوا بهم كمسلمين حقيقيين من ناحية أخرى. وربما يكون ذلك راجعًا فى المحل الأول إلي أن تلك الفئة التى كانت كبيرة العدد نسبيًا اعتنق بعض أفرادها الإسلام لأسباب بعيدة عن إيمانهم به، وظل بعض أولئك على ولائهم لدينهم القديم، فضلا عن الشكوك التى ساورت المسلمين المعاصرين حول مدى إخلاص أولئك المسلمين الجدد بسبب تصرفاتهم التى كانت تهدف إلى خدمة أتباع دينهم القديم، والانتقام من المسلمين في مصالحهم . ومن ثم أطلق عليهم لفظ «الأسالمة» أو «الأسلمية» أو «المسالمة» تمييزًا لهم عن أهل الذمة الباقين على دينهم من جهة وعن المسلمين من جهة أخرى. وربما يقوم دليلا على صحة هذا الافتراض ما نراه فى المصادر العربية من إطلاق لفظ «القبط» أو «الأقباط» باستمرار على مسالمة النصارى اليعاقبة. وعلى الرغم من أن لفظ «الأقباط» قُصد به الدلالة على ذوي الأصول المصرية فإنه استخدم أيضا لكى يوضح أنهم كانوا مسيحيين أصلا .

وقد أخبرنا ابن الحاج عن الطريقة التى كان يتم بها إعلان إسلام أحد أهل الذمة. فقد كان الذمى الذى يريد إعلان إسلامه يذهب إلى الخطيب فى أحد أيام الأسبوع ويشهر إسلامه على يديه ، ثم يعاود المجئ فى يوم الجمعة أثناء تأدية الصلاة الجامعة والخطيب على المنبر ويكرر

١- وثائق سانت كاترين : رقم ٢٣ (فتوى) ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ (فتاوى) .

٢- وثائق سانت كاترين : رقم ٢٦٨ (تاريخها سنة ٨٦٠هـ) ، ورقم ٢٦٦ (تاريخها سنة ٨٦٣هـ) .

٣- وثائق سانت كاترين : رقم ٢٦٥ (وهى وثيقة بيع بين مسلم «الصدر الأجل بدر الدين حسن بن نور الدين على ابن المرحوم بدر الدين حسن الآدمى الشهير بابن الشريفه» «وأسلمى» جمال الدين يوسف بن سديد بن شبل المشرف بالإسلام» وتاريخ هذه الوثيقة سنة ٨٩٥هـ .

إعلان إسلامه على الملأ فيقطع الخطيب الخطبة وتحدث ضجة فى المسجد فيما يشبه المظاهرة الدينية(١).

وقد اختلفت الظروف التى جعلت أهل الذمة يعتنقون الدين الإسلامى من حين لآخر، هذا إلى أن حوادث اعتناق الإسلام كانت تتخذ طابعًا فرديًا فى بعض الأحيان ، كما كانت تتخذ طابعًا جماعيًا فى أحيان أخرى.

وقد قيل إن حوادث الاضطهادات - وما كان يواكبها من فرض قيود الملابس ونواحى النشاط اليومى الأخرى مما اعتبره المعاصرون علامة على الذل والمهانة- كانت من بين الأسباب التى أدت إلى اعتناق أهل الذمة الإسلام بشكل جماعى . ويبدو هذا الرأى مبالغًا فى تقديره للأمور لدرجة تجعل من هذا السبب سببًا غير حقيقى ؛ إذ أنه من الصعب على فرد أن يتخلى عن دينه لمثل هذا السبب العارض، خاصة أن فترات سوء التفاهم والخلاف بين الطرفين كانت محدودة وقصيرة لاتلبث أن تعود العلاقات بعدها كأحسن ما تكون بين أبناء وطن واحد ملك للجميع . ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى أن أقباط مصر صمدوا فى وجه اضطهادات الرومان ومذابحهم كما صمدوا فى وجه حكامهم البيزنطيين الذين ساموهم سوء العذاب بسبب العداء المذهبى ، وقادهم بطريركهم بنيامين فى حركة مقاومة عنيفة قدمت الكثير من التضحيات قبيل الفتح الإسلامى دون الرضوخ لحكامهم (٢).

وهكذا لم تكن الاضطهادات هى السبب الحقيقى وراء اعتناق الذميين الإسلام وإنما يغلب على الظن أن هناك أسبابًا أخرى اقتصادية وعقائدية أدت إلى ذلك. ومنها ما ذكره المقريزى من أن ثمة أسبابًا اقتصادية جعلت أهل الذمة المصريين يقبلون على اعتناق الإسلام بأعداد كبيرة فى القرن الثامن الهجرى (القرن الرابع عشر الميلادى) ، حتى يقال إن عدد من اعتنق الإسلام فى يوم واحد بلغ أربعمائة وخمسين مسيحيا من مدينة قليوب وحدها (٣).

وفى بعض الأحيان كان إسلام أحد كبار أهل الذمة عن عقيدة وإيمان سببًا فى اقتداء البعض به ؛ إذ حدث حين قدم «نفيس بن عانان الداودي» إلى القاهرة سنة ٦٥٤هـ أن فرح به اليهود كثيرًا ، وحين أعلن إسلامه تبعه كثيرون من اليهود (٤).

١- ابن الحاج : المدخل، ج٢ ص٢٧١ .

٢- انظر الباب الأول من هذا البحث .

٣- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق٣ ص٩٢٧ .

٤- ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج٥ ص١٦٩ (ترجمة نفيس بن عانان الداودى) .

وفى أحيان أخرى اتخذت حوادث اعتناق أهل الذمة للإسلام طابعًا فرديًا ، وتنوعت الأسباب التى دعت هؤلاء إلى اعتناق الإسلام ، والغالب فيها الحالات التى كان السبب راجعًا إلى اقتناع ذاتى وإيمان بالإسلام كما حدث سنة ٨٦٨هـ حين أسلم اثنان من كتاب النصارى كان أحدهما يخدم فى دواوين الدولة، بينما كان الثانى يعمل عند أحد القضاة المسلمين(١) ، وقد أعلن «المهذب إسحاق بن يحيى الطبيب الكحال (ت سنة ٧١٦هـ) إسلامه سنة ٧٠١هـ عن إيمان به فقد كان رئيسًا لليهود وتسمى «بهاء الدين عبد السيد» ، وحسن إسلامه وجالس العلماء وحفظ القرآن(٢) ومن الأمثلة على ذلك أيضًا ما حدث بالنسبة «لابن الرشيد» (ت سنة ٧٠٨هـ) الذى كان مرشحًا للبطريركية ، ولكنه أعلن إسلامه وأصبح رئيسًا للأطباء أيام الظاهر بيبرس (٣).

وتمدنا المصادر ببعض الأمثلة التى كان الدافع فيها إلى اعتناق الإسلام هو الهرب من عقوبة جريمة ما؛ ففى سنة ٨٢٠هـ اجتمع عدد من القضاة لمحاكمة مسيحى بتهمة توجب قتله، ولكن نقص الأدلة جعلهم يصدرون الحكم بضربه فقط فأعلن إسلامه خوفًا من الضرب(٤) . وفى سنة ٨٣٠هـ اتهم أحد النصارى فى دمياط بأنه متجاهر باللواط وعندما حوكم فى حضرة السلطان وثبتت التهمة عليه بادر بإعلان إسلامه فانفرج عنه (٥)، وفى سنة ٨٣٦هـ قبض على نصرانى زنى بمسلمة فأظهر الإسلام حتى ينجو بحياته (٦).

ولاشك فى أن القضاة قد تجاوزوا حدود الشريعة الإسلامية فى إصدار مثل هذه الأحكام . وفى غالب الأحيان لم يكن إسلام أولئك الذين يعتنقون الإسلام هربًا من العقوبة صحيحًا بدليل حوادث الارتداد من جانبهم ؛ ففى سنة ٧٨١هـ حضر جماعة من المسالمة إلى القضاة وأعلنوا

١- أبو المحاسن : حوادث الدهور ، ج٢ ص٤٤٠ .

٢- العينى: عقد الجمان ، حوادث سنة ٧١٦هـ .

٣- ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج١ ص٧٧ (ترجمة إبراهيم بن أبى الوحش بن أبى حليقة علم الدين ابن الرشيد) .

٤- المقريزى: السلوك ، ج٤ ق١ ص٤١٦ .

٥- ابن حجر : أنباء الغمر ، ج٣ ص٤٠٠ .

٦- المقريزى : السلوك ، ج٤ ق٢ ص٨٨٤ ؛ ابن حجر أنباء الغمر ، ج٣ ص٤٠٠ .

ارتدادهم عن الإسلام[١] . كما ارتد اثنان من المسالمة فى سنة ٨٠١هـ[٢] وسنة ٨٣٦هـ[٣] وبطبيعة الحال كان المرتد عن الإسلام يعاقب فى هذه الحالة كما حدث سنة ٧٨١هـ- على سبيل المثال- إذ جاء أحد المسالمة إلى القاضى المالكى ، وأعلن ارتداده عن الإسلام فضربه المحتسب وسجنه ؛ وسأل الأطباء عن حالته العقلية، ويقال إنهم شهدوا بجنونه فسجن بالمارستان [٤].

وهكذا كان بعض المسالمة صادقًا فى إسلامه ، كما اتضح من سلوكهم وتصرفاتهم، ومن ناحية أخرى كان بعض المسالمة يسر بقاءه على دينه القديم ويتخذ من التظاهر بالإسلام ستارا يعطيه حرية الحركة إلى حد بعيد .

ومن المسالمة الذين اشتهروا بحسن إسلامهم آنذاك «عبد الوهاب بن عبدالله ماجد ابن موسى بن سعيد الدولة الذى عرف «بابن أبى شاكر» (ت سنة ٨١٩هـ) « ... وكان بعيداً عن النصارى، متزوجًا من غيرهم ، وهى علامة حسن إسلام القبطى»[٥] «وسعد الدين بن كاتب جكم» (ت سنة ٨٤١هـ) الذى كتب الخط العربى وتمذهب للشافعى « ... وحسنت سيرته وشكرت أفعاله بالنسبة إلى غيره من أبناء جنسه ...»[٦]

«وسعد الدين أبو غالب القبطى» (ت سنة ٨٥٦هـ) الذى عرف بحبه لطلبة العلم والكتب « ... وتجنبه للقبط والنصارى بالجملة...»[٧] .

بل إن بعض المسالمة بنى المدارس ورمم المساجد مثل «شمس الدين شاكر القبطى» (ت سنة ٧٥٥هـ) وهو المعروف «بابن البقرى» الذى أنشأ المدرسة البقرية بالقاهرة[٨]، «وتاج الدين

١- المقريزى : السلوك ، ج٣ ق١ ص٣٧٢ / ص٣٧٣ ؛ ابن حجر : أنباء الغمر ، ج١ ص١٩٧ / ١٩٨ .

٢- المقريزى : السلوك ج٣ ق٢ ص٤٨٠ .

٣- نفسه ، ج٤ ص٤٨٨ .

٤- ابن حجر : أنباء الغمر ، ج١ ص١٩٧-١٩٨ .

٥- السخاوى : الضوء اللامع ، ج٥ ص١٠٢ / ص١٠٣ (ترجمة عبد الوهاب بن عبدالله بن ماجد بن موسى بن سعيد الدولة) .

٦- أبو المحاسن : المنهل الصافى ، ج١ (ترجمة سعد الدين بن كاتب جكم) .

٧- أبو المحاسن : حوادث الدهور ، ج١ ص١٦٤ .

٨- أبو المحاسن : النجوم ، ج١١ ص١٢٨ .

أبو غالب» (ت سنة ٧٧٧هـ) الذى بنى مدرسة عرفت باسمه [١]، و«شمس الدين عبدالله بن المقشى» ت ٧٩٥هـ) الذى أمر بتجديد الجامع بباب البحر وأوصى أن يدفن بجواره، وكان يقرب العلماء ويحب الصالحين ، ويقال إنه حين ماتت أمه– وهى نصرانية– حضر بعض المسلمين لشهود جنازتها فقال لهم : «إن لها أهلا من غيركم» [٢]، وقد أنشأ «ابن أبى شاكر» الذى سبقت الإشارة إليه، مدرسة بين السورين فى القاهرة وأوقف عليها عدة أوقاف [٣].

ومن ناحية أخرى فإن المصادر تمدنا ببعض الأمثلة الدالة على أن نسبة من المسالمة قد اعتنقوا الإسلام من الناحية الشكلية فقط، وظلوا على دينهم القديم، في السر مثل «عبد الوهاب الوزير»[٤] الذى تشكك المعاصرون فى صدق عقيدته لأن معظم من كان فى بيته من النسوة كن على دين النصرانية «... ولم يكن عليه نور الإسلام..»[٥] وفي سنة ٧٥٤هـ قتل أحد المسالمة بعد ما ثبت عليه أنه كان يوجد فى بيته «.. كنيسة وصلبان وشخوص من تصاوير النصارى..»[٦] وقتل آخر سنة ٧٧٣هـ بسبب اتهامه بالزندقة ودوام تركه الصلاة[٧] . وفى سنة ٨٤٣هـ مات «مجد الدين ماجد بن النحال الأسلمى القبطى» الذى كان قد اعتنق الإسلام ولكنه أبقى جميع من فى بيته، من النسوة والخدم على دين النصرانية «... وكان لا دين ولا دنيا»[٨] ويقال إن «الأسعد بن السديد القبطى » (ت ت سنة ٧٩٥هـ) كان على فراش الموت يشم حُقًا به شعرة من أحد الرهبان الذين اشتهروا بأنهم لم يقربوا الماء مدة طويلة [٩].

١– المرجع السابق ، نفس الجزء ص١٤١ ، ص١٤٢ .

٢– ابن حجر : أنباء الغمر ، ج١ ص٤٣٥ .

٣– السخاوى : الضوء اللامع ، ج٥ ص١٠٢– ص١٠٣ .

٤– هو «عبد اوهاب بن نصر الله بن توما الوزير تاج الدين بن الشمس بن الزين القبطى الأسلمى» ويعرف «بالشيخ الخطير» ولد بالقاهرة على دين النصرانية ، ونشأ بها ، خدم فى عدة جهات ثم اعتنق الإسلام وخدم الأشرف برسباى قبل سلطنته ، فلما تسلطن استقر به فى نظر الإسطبل وظل يرقيه حتى عينه وزيراً ومات سنة ٨٦٥هـ أنظر: السخاوى الضوء اللامع ، ج٥ ص١١٤ – ١١٥ .

٥– أبو المحاسن : حوادث الدهور ج٣ ص١١٥ .

٦– المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٦١ .

٧– ابن حجر : أنباء الغمر ، ج١ ص٩ .

٨– أبو المحاسن : النجوم ، ج١٥ ص٤٨٠– ٤٨١ .

٩– هو «أسعد بن السديد الماعز القبطى» أسلم فى عهد الأشرف خليل بن قلاوون – انظر أبو المحاسن=

وقد نسب المعاصرون إلى هذا النوع من المسالمة سوء معاملتهم للمسلمين مستغلين فى ذلك نفوذهم فى الإدارة المالية : من ذلك أن الوزير «أبو الفرج الأسلمى» (ت سنة ٧٩٦هـ) اشتهر بأنه أسوأ الوزراء سيرة «... كثرت فى عهده المصادرات وتسلط السفهاء بالسعاية إليه على الناس حتى عم الخوف وفقد الأمن، ... لم يؤمن قط بل أكره حتى قال كلمة الإسلام ولبس العمامة البيضاء ، فتسلط على الناس بذنوبهم ...» ومن الغريب أن ذلك الرجل كان حسن السيرة فى نصرانيته ، ثم أصبح عذابًا على الناس بعد إعلانه الإسلام[١] . وربما يكون ذلك راجعًا إلى أنه كان يتصرف بحذر فى الحالة الأولى، ولكنه بعد إشهار إسلامه غدا لايخشى لومة لائم . وفى الروك الناصرى سنة ٧١٥هـ تحايل مسالمة الأقباط والنصارى لتخفيف عبء ضريبة الجوالى عن النصارى فقاموا بتوزيع الجوالى فى الإقطاعات، ونتج عن ذلك أن تعذرت، جبايتها حتى اضطر بعض الأمراء أصحاب الإقطاعات إلى قبول ضريبة قيمتها أربعة دراهم فقط بعدما كانت ستة وخمسين درهمًا[٢] . ويذكر المقريزى أنه بعد حوادث سنة ٨٢٢هـ اعتنق بعض الموظفين من أهل الذمة الإسلام وصاروا يتعاظمون على أعيان أهل الإسلام، والانتقام منهم بإذلالهم وتعويق معالمهم ورواتبهم حتى يخضعوا لهم ، ويترددوا إلى دورهم، ويلحوا فى السؤال ، ولاقوة إلا بالله ...»[٣].

وقد أدرك المعاصرون تلك الحقيقة مما جعلهم يشترطون فى بعض الأحيان ألا يكره أحد من «أهل الذمة» على دخول الإسلام . ففى سنة ٧٥٥هـ ، استقر الأمر على منع أهل الذمة من الخدمة فى دواوين الدولة والأمراء حتى فى حالة إعلانهم الإسلام، فإذا أسلم أحدهم – بمحض اختياره– لايدخل منزله ولايجتمع بأهله إلا إذا أعلنوا إسلامهم أيضًا [٤].

= النجوم ج٨ ص٧٩–٨٠ والمنهل الصافى ج١ ص٥٥٠–٥٠١ – ويبدو لنا أن اتهام نسبة من أولئك المسالمة بعدم صدق عقيدتهم الإسلامية كان يفتقر إلى أدلة قوية تدعم الشكوك التى قام عليها هذا الاتهام . إذ إن إسلام أحد أهل الذمة لايتطلب بالضرورة إسلام بقية أهل بيته ومن ثم فإن بقاء النسوة والخدم على دينهم لايعنى بالضرورة أنه غير صادق فى إسلامه .

١– المقريزى : السلوك ، ج٣ ق٢ ص٨٢٠ .

٢– النويرى : نهاية الأرب ، ج٣٠ ص٣٢٠ / ص٣٢١ .

٣– المقريزى: السلوك ، ج٥ ق١ ص٤٩٤ .

٤– المقريزى: السلوك ، ج٢ ق٣ ص٩٢٤ .

ومهما يكن من أمر ، فقد احتل المسالمة مكانة مرموقة فى وظائف الدولة الإدارية والمالية، إذ إنهم جمعوا إلى جانب خبرتهم وتمرسهم فى شئون الإدارة والمال شرط الإسلام ، ومن ثم لم تعد الدولة تشعر بالحرج الناشئ عن وجود الذميين في وظائف الدولة ، وقد بلغ بعض أولئك المسالمة من المكانة ما جعلهم أصحاب الأمر والنهى فى الشئون المالية.

وتحفل المصادر بالعديد من الأمثلة التى تؤيد ذلك [١]، ولكن الجدير الملاحظة فى هذا المقام أن أولئك المسالمة الذين كانوا أداة فى أيدى السلطة - بحكم تمرسهم فى الشئون المالية - لابتزاز أموال المصريين من المسلمين والذميين على السواء، ومصادرة أملاكهم كانوا يقعون بدورهم تحت طائلة الابتزاز والمصادر من قبل سلاطين المماليك الذين كانوا يجدون فى ثروات أولئك المسالمة- التى كان يسيل لها لعابهم - مبررًا كافيًا لسجنهم وتعذيبهم حتى يخلو أمامهم السبيل لمصادرة تلك الثروات التى تكون فى الغالب قد جمعت عن طريق غير شرعى .

ونسوق بعض الأمثلة تدليلا على صحة هذا القول : منها ما حدث بالنسبة «لكريم الدين عبد الكريم بن العلم بن هبة الله بن السديد» الذى كان ناظرًا للخاص السلطانى ووكيلا للسلطان ، إذ قبض عليه سنة ٧٢٣هـ وصودرت أمواله الكثيرة [٢]، وفى سنة ٨١٦هـ مات فتح الله كاتب السر وكان يهوديًا ثم أسلم وخدم برقوق وابنه الناصر فرج، وقد صادره المؤيد شيخ واستولى منه على أربعين ألف دينار فضلا عن أملاكه وأوقافه كلها وقتل خنقًا فى سجنه [٣].

وهناك من المسالمة من مات معدمًا مثل المدعو «سعد الدين إبراهيم القبطى»، المعروف «بابن المرة» الذى كون ثروة طائلة، ضاعت كلها فى حياته ومات فقيرًا معدمًا حتى تصدق عليه بالكفن [٤].

١- انظر على سبيل المثال قصة «شرف الدين عبد الوهاب النشو» (ت سنة ٧٤٠هـ) الذى خدم الناصر محمد بن قلاوون وبلغ مكانة عالية جداً وبسط نفوذه على كل شئون الدولة- انظر: المقريزى : السلوك ، ج٢ ق٢ صفحات ٣٤٧- ٣٥١ ٣٥٨ -٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ؛ زيتر شتين : تاريخ سلاطين المماليك ص٢٠٣ / ٢٠٤ .

٢- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق١ ص٢٤٧ ؛ ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج١ ص٤٢٩ / ٤٣١ ، (ترجمة كريم الدين عبد الكريم بن هبة الله بن السديد) .

٣- العينى : عقد الجمان حوادث سنة ٨١٦هـ .

٤- أبو المحاسن : النجوم ، ج١٥ ص٤٨٤ .

وتميز بعض المسالمة فى الحياة الثقافية والعلمية فى تلك الفترة منهم «مهذب الدين أبو سعيد محمد أبو حليقة» الذى أسلم أيام السلطان الظاهر بيبرس، وخدمه وقد ألف كتاباً فى الطب، كما كان له أخوان تميز أحدهما فى الكحل (طب العيون)، وتميز الأخر كطبيب ماهر[١]، و«موسى بن كجك» (ت سنة ٧٦١هـ) الذى كان يهوديا يعالج أهل العلم ويخدمهم، ثم اعتنق الإسلام ، واشتغل فى العلوم العقلية وكتب بخطه كثيراً من الكتب وكان يُدرّس الطب ويلاطف طلبته ويحسن إليهم[٢] وقد تولى بعض المسالمة رياسة الطب مثل «أحمد بن المغربي الأشبيلى» (ت ٧١٨هـ) الذى كان بارعًا أيضًا فى عدة علوم منها الفلسفة والتنجيم[٣].

وفى مجال الأدب اشتهر من المسالمة «فخر الدين بن مكانس» (ت سنة ٧٩٤هـ) كشاعر مجيد ردد المعاصرون أشعاره ، وكان له ديوان مشهور . وقال عنه أبو المحاسن ابن تغرى بردى إنه « ... كان أديبًا فاضلا شاعراً فصيحًا بليغا لايعرف فى أبناء جنسه الأقباط من يقاربه ولايدانيه ، وشعره غاية فى الرقة والانسجام وديوان شعره مشهور كثير الوقوع بأيدى الناس...»[٤].

ويمكن القول - بشكل عام - أن المسالمة لم يستطيعوا أن يكسبوا ثقة المعاصرين بسبب الظن بأن معظمهم اعتنق الإسلام من غير إيمان به، وإنما ليتخذوه وسيلة للتخلص من القيود التى فرضت على أهل الذمة فى بعض الأحوال، أو إبقاء على مناصبهم ونفوذهم ... وما إلى ذلك من الأسباب .

١- ابن أبى أصيبعة : طبقات الأطباء ، ص٥٩٨ .

٢- ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج٥ ص١٥١ (ترجمة موسى بن كجك) .

٣- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق١ ص١٨٧ ، ١٨٨ .

٤- أبو المحاسن : النجوم ، ج١٢ ص١٣١ (ديوان شعر «ابن مكانس» مخطوط بدار الكتب أرقام ١١٩١-٤٥٥١-٨٢م) .

الباب الخامس

ثورات أهل الذمة

القلاقل والاضطرابات التى أثارها أهل الذمة

المقصود بكلمة «الثورة » فى هذا البحث . أهم أسباب تلك الحوادث- أهم حوادث العنف التى ارتكبها أهل الذمة فى عصر المماليك- ردود الفعل الناجمة عن تلك الحوادث- موقف الدولة (الظاهر بيبرس وموقفه من حوادث سنة ٦٦٣هـ - الناصر محمد بن قلاوون وموقفه من حوادث سنة ٧٢١هـ - موقف الدولة سنة ٧٥١هـ) موقف عامة الناس من تلك الحوادث - عرض البعض مظاهر التمرد الفردية- حوادث الاحتكاك بين المسلمين وأهل الذمة ومغزاها- تقييم دور اليهود خلال تلك الحوادث .

ليس المقصودبكلمة «الثورة» فى هذا البحث ما تحمله الكلمة من معنى ومضمون يتفقان ومفاهيمنا المعاصرة ، أى أن استخدامنا لهذه الكلمة فى هذا البحث هو استخدام تاريخى بحت. وبعبارة أخرى فإن استخدامنا لكلمة «الثورة» فى هذا المقام جاء تمشياً مع استخدام كتاب تلك العصور ومؤرخيها فى مصر لهذه الكلمة بمعنى إثارة القلاقل والاضطرابات. إذ أن تلك الحركات العنيفة الطابع التى وقعت فى عصر المماليك من جانب بعض عناصر أهل الذمة- والتى نتج عنها أحياناً تدمير شامل لبعض أحياء القاهرة، فضلا عن إثارة مشاعر السخط والغضب في نفوس المسلمين المعاصرين- لم تكن تهدف إلى فرض مفاهيم أيديولوجية تغير النظرية السياسية للدولة التى عاش أهل الذمة فى كنفها، كما أنها لم تكن على درجة من النضج الثورى بحيث تشكل حركة ذات أهداف واضحة محددة ومرسومة تهدف إلى تغير أرضية الواقع المصرى- آنذاك- لصالح أهل الذمة ؛ فضلا عن أن التشكيل الثورى بخلاياه ومبادئه وأهدافه ووسائله لتنفيذ تلك الأهداف- كما هو الحال فى كل الحركات الثورية- لم يكن معروفاً آنذاك ولايمكن أن يوصف به ذلك التجمع العشوائى لبعض الأفراد الذين خططوا لهذه الأعمال التخريبية ونفذوها .

ومن ثم يصبح من الخطأ أن نتناول كلمة «الثورة» - في هذا البحث - في ضوء مدلولاتها المعاصرة ؛ فالواقع أن تلك القلاقل والاضطرابات التي أثارتها عناصر من أهل الذمة فى عصر المماليك كانت حركات عنيفة ذات غرض انتقامى محدود، كما أنها كانت تفتقر إلى عنصر الشمول العمومية وهما من أهم ما يميز الحركات الثورية .

ولعل من أهم الأسباب التى نتجت عنها تلك الأعمال التدميرية العنيفة من جانب فريق من أهل الذمة، هو ما تعرضت له كنائسهم فى بعض الأحيان من حوادث الهدم ونهب محتوياتها، وهى الحوادث التى قام بها فريق من الغوغاء لا دراية لهم بروح الإسلام.

ويجدر بنا أن نتوقف قليلا أمام أسباب تلك الاضطهادات - قبل أن نورد الأمثلة منها- فالواقع أن تلك العصور التى عرفت بأنها عصور الإيمان تميزت بتغلب الروح الدينية والمشاعر المتزمتة التى حكمت تصرفات عامة الناس، ومن ثم فإننا نقع فى خطأ محظور حين ننظر إلى حوادث اضطهاد الأقليات الدينية بمنظار عالمنا المعاصر، ونتورط فى خطأ أفدح لو حاولنا تحليلها وفقا للمفاهيم المعاصرة عن حرية وحقوق الإنسان. ويكفى- لكى ندلل على تسيد تلك الروح المتزمتة فى تلك الفترة التاريخية- أن نشير إلى ما حدث من جاثليق النصارى فى بغداد من إهانات في حق المسلمين (وذلك بعد سقوط الخلافة العباسية فى بغداد على أيدى المغول) مما جعل السلطان الظاهر بيبرس يرسل إليه سنة ٦٧٢هـ رسالة يطلب منه فيها أن يكف عن أذى مسلمى العراق كما أرسل له مع الرسالة هدية تتضمن دهن البلسان (البلسم) وأرسل له قطعة من الصليب المقدس أو صليب الصلبوت[١] هذا فضلا عن الأذى والضرر اللذين عانى منهما مسلمو الشام- أثناء غزو هولاكو- بسبب تسلط المسيحيين عليهم مما جعل المسلمين يردون للنصارى إهاناتهم بعد هزيمة التتار فى عين جالوت[٢] . على أن تسليمنا بتغلب روح التعصب الدينى فى ذلك العصر لايعنى تسليمنا بأن أهل الذمة فى مصر عاشوا حياتهم فى ظل اضطهاد متواصل ؛ لأن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، فقد عاش

١- تاريخ ابن الفرات ، ج٧ ، ص٤-٥ .

٢- أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج٧ ، ص٨٠ / ٨١ ، ويرى E. Sivan أن موقف المسيحيين المشين وتقديمهم المساعدات للغزاة المغول فى العراق وفى بلاد الشام، والحماية الخاصة التى تمتعوا بها فى ظل الاحتلال المغولى قد أنتج روحًا حماسية لتحرير بلاد الشام بإعلان الجهاد ضد الكفار فى الخارج (المغول) وفى الداخل (المسيحيين) انظر:

Sivan (E.) : Notes sur la situation des chretiens à l'époque ayyubide : pp. 117-118 .

الذميون يتمتعون بكل حرياتهم الاجتماعية والسياسية وارتقوا فى وظائف الدولة، وتولوا المناصب الهامة ، كما نعموا بحرية تنظيم جماعاتهم داخلياً تحت رئاسة يختارونها فى ظل روح الإسلام وتسامحه مع أهل الكتاب .

ولعل الحروب الصليبية- التى تمثل التجسيد العملى لمشاعر التعصب الدينى الذى ساد أوربا العصور الوسطى- كانت من الأسباب المباشرة فى إثارة مشاعر المرارة فى نفوس المسلمين فى كل أنحاء العالم الإسلامى وزرعت بذور عدم الثقة بغير المسلمين- لاسيما النصارى- مما جعل الدولة تتخوف من اتصال مسيحيى مصر بالعالم المعاصر[١] كما ساعد على نمو تلك الروح لدى الأفراد العاديين ما ثبت من قيام بعض المسيحيين بالتجسس لحساب القوى الصليبية[٢] هذا فضلا عن الأعمال والجرائم الشنيعة التى ارتكبها الصليبيون ضد المسلمين بوجه خاص حتى إنهم ذبحوا سنة ١٠٩٩م نحو سبعين ألف مسلم احتموا بالمسجد الأقصى فرارا من برابرة الحملة الصليبية الأولى [٣].

وكانت الاضطهادات التى لقيها أهل الذمة المصريون فى أحيان كثيرة رد فعل لاستفزازاتهم وتماديهم فى التظاهر بثرواتهم- التى كونوها من وراء توليهم وظائف الإدارة المالية فى الدولة- أمام أفراد الرعية المطحونين تحت أعباء الضرائب الكثيرة «والمظالم» التى فرضها سلاطين المماليك على المصريين. وكان الذميون العاملون فى الإدارة هم الأداة التى استخدمها سلاطين المماليك لابتزاز الرعية . ومن المعلوم أن الحقد الطبقى الناتج عن تفاوت المستوى الاقتصادى لطبقات المجتمع لايرتبط بكون الطبقة الغنية تعتنق دينا آخر غير دين الطبقات الفقيرة أو المعدمة ، فإن السبب فى هذا الحقد ليست له علاقة البتة بدين هذه الطبقة أو تلك .. ومن الطبيعى أن يؤرق جموع المصريين أن يروا أولئك «الذميين» سيفا مسلطا بيد الحكام لابتزاز أموالهم، كما أن سلاطين المماليك- الذين كانوا حديثى عهد بالإسلام ولم يتفهموا روحه السمحة تماماً (وهو ما تؤيده تصرفات أولئك السلاطين المتناقضة تماماً) وجدوا فى تلك المناسبات التى يتعرض فيها الذميون لغضب العامة فرصة للاستيلاء على

١- انظر الباب الثانى من هذا البحث .

٢- النويرى السكندرى : الإلمام (ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية) المقريزى : السلوك ج٣ / ق١ ص١١٢ وما بعدها .

٣- سعيد عاشور: الحركة الصليبية ، ج١ ص٢٤٣ .

ثروات موظفيهم من أهل الذمة من ناحية ، والظهور بمظهر حماة الإسلام – وهو ما حرصوا على تأكيده دائماً– من ناحية أخرى.

ونسوق مثالا على صحة هذا الافتراض ما حدث سنة ٦٩١م ؛ فقد كان أحد كتاب النصارى يعمل لدى الأمير المسمى «عين الغزال» ، وحدث أثناء سيره فى الطريق أن قابل سمسارًا مسلمًا عليه دين لذلك الأمير، وأمسك النصراني بالسمسار وسبه وأهانه ، ثم أمر غلامه بتقييده فى حبل وأخذ يجره خلف دابته ، وتجمهر الناس يسألون النصراني العفو عن السمسار دون جدوى، مما استفز مشاعرهم الدينية ، فهاجموا الكاتب النصرانى وألقوه عن دابته . وتطور الأمر حين أرسل الأمير «عين الغزال» مماليكه لضرب الناس مما سبب حالة عامة الهياج والاستياء ، أنهاها تدخل السلطان الأشرف خليل الذى أمر بجمع كل الموظفين من أهل الذمة ومعاقبتهم ، إلا أن تدخل «بيدرا النائب» أنقذهم فى الوقت المناسب(١) . وهكذا كانت رعونة ذلك الكاتب النصراني وتصرفه الاستفزازى سببا فى هياج مشاعر المسلمين ممن خلق موقفًا صعبًا واجهه كل الموظفين الذميين تقريبًا .

وفى بعض الأحيان كانت زيارة أحد كبار رجال المسلمين لمصر تسبب المتاعب لأهل الذمة كما حدث سنة ٧٠٠هـ (سنة ١٣٠١م) ، فقد غضب وزير المغرب الذى زار مصر آنذاك فى طريقه إلى الحجاز ، لما وجد عليه أهل الذمة فى مصر من حرية حتى أنه لم يستطع أن يميز أحد الموظفين الكبار من النصارى وظنه مسلمًا . وفي أثناء مقابلته مع السلطان الناصر محمد بن قلاوون (سلطنته الثانية) والأميرين «سيف الدين سلار» و«ركن الدين بيبر الجاشنكير» – صاحبي السلطة الفعلية آنذاك– قدم الوزير المغربي (وهو وزير «أبي فارس المتوكل» ملك مراكش آنذاك) احتجاجه الشديد على ما يلاقيه أهل الذمة المصريون « ... من النعمة وكونهم يلبسون أفخر الملابس ، ويركبون الخيل والبغال ، وكون أنهم يستخدمون فى أجل المناصب ، ويحكمونهم على رقاب المسلمين ...» وأخذ يقارن بين أحوالهم في المغرب وأحوالهم فى مصر فى تلك الفترة ، وكانت نتيجة تلك المقابلة أن تحمس السلطان والأمراء ضد أهل الذمة فأصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون مرسومه الشهير الذى جدد ما عرف باسم «الشروط العمرية»(٢) وعممت تبعا لذلك بعض القيود التي فرضت على الذميين لفترة من الوقت حتى هدأت الأمور وعادت أوضاع أهل الذمة إلى ما كانت عليه .

١– العيني: عقد الجمان ، حوادث سنة ٦٩٢هـ .

٢– المقريزى : السلوك ، ج١ ق٣ ص٩١١ / ٩١٢ : أبو المحاسن، النجوم ، ج٨ ص١٣٤ : زيترشتين : =

ويؤيد رأينا ما قرره المؤرخ القبطي «مفضل بن أبي الفضائل» من أن تلك الحوادث كانت مقصورة على الجيزة فقط وأنها استمرت مدة يسيرة ثم فتحت بعدها الكنائس، كما أنه يقرر أيضاً أن الأديرة في الضواحي وكنائس الأقاليم كانت بمنأى عن تأثير تلك الحوادث [١].

وتعتبر حوادث سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م من أهم حوادث الاضطهاد التي تعرض لها أهل الذمة في عصر المماليك، وترجع هذه الأهمية إلى حقيقة مؤداها أنه قبل هذا التاريخ، لم يكن هناك ما يميز اليهود والنصارى عن سائر المصريين سوى الزنار بالنسبة للمسيحيين وعلامة على العمائم لكل ذمي (زرقاء للمسيحي، صفراء لليهودي ، وحمراء للسامري) بل إننا نشك حتى في وجود مثل هذه العلامات البسيطة بدليل أن وزير المغرب لم يستطع أن يميز الموظف القبطي الذي حسبه من أعيان المسلمين، كما أن أهل الذمة كانوا يتمتعون بكل المظاهر المتعلقة بالحرية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدولة، وهو ما تؤيده العبارات التي أوردتها المصادر من أن أهل الذمة تمتعوا بكل الحريات مما يقطع بأنه لم يكن هناك ما يميزهم عن المسلمين.

وتمثل حوادث سنة ٧٢١هـ أحد الأسباب المباشرة في قيام بعض النصارى بحوادث العنف وإشعال الحرائق رداً على هدم بعض كنائسهم ، كما أن حوادث ذلك العام تعتبر في الوقت ذاته نتيجة للأفعال ذات الطابع الانتقامي العنيف التي قام بها بعض المسيحيين .

وكانت أعمال الحرائق والتخريب التي أشعلتها أيادي فريق من النصارى سبباً في اندلاع نار الشحناء والعداوة ضدهم، وتكررت حوادث الاضطرابات في فترات لاحقة كما تنوعت الأسباب التي أدت إليها من حين لآخر وكانت أنباء الاضطهادات التي يلقاها مسلمو الحبشة على يد ملكها المسيحي وجيشه والفظائع والمذابح التي عاني منها المسلمون الأحباش ، تنذر برد فعل خطير من جانب سلاطين المماليك في مصر الذين اعتبروا أنفسهم- بوصفهم أصحاب أكبر قوة إسلامية في ذلك العصر - حماة العالم الإسلامي والمدافعين عن المسلمين أينما وجدوا، وكان السلاطين يجدون في رعاياهم المسيحيين وسيلة يضغطون بها على الأحباش للتخفيف عن المسلمين في الحبشة[٢].

= تاريخ سلاطين المماليك : ص٨٤ / ص٨٧ ؛ ابن أيبك : الدر الفاخر ص٤٧ / ص٥٠ ؛ العيني : عقد الجمان : حوادث سنة ٧٠٠هـ .

١- المفضل بن أبي الفضائل : النهج السديد ص٣٨-٤٠ .

٢- انظر الباب الثاني من هذا البحث ، ولمزيد من التفاصيل انظر « المجلة التاريخية المصرية» مجلد ١٤=

ومرة أخرى نكرر أن هذه كانت روح العصر وأن ما حدث لأهل الذمة في مصر لايمكن مقارنته بما لقيه مسلمو الأندلس في أثناء وعقب الحرب الكاثوليكية على المسلمين ، ويكفى أن نشير هنا إلى ما حدث بعد استسلام غرناطة قرب سنة ١٤٩١م من التعذيب الوحشى الذى حل بمن بقى فى البلاد من المسلمين ولم تنته هذه الموجة إلا فى القرن السابع عشر بعد أن عذب من المسلمين من عذب وشرد من شرد وقتل من قتل حتى لقد ثبت أن جملة من نفى من مسلمى الأندلس عقب سقوط غرناطة بلغت ثلاثة ملايين نسمة [١].

وكانت هناك أسباب أخرى- غير الاضطهادات - وراء حوادث العنف التى قام بعض المسيحيين بها إذ تذكر المصادر أن السبب فى حرائق سنة ٦٢٣هـ التى اندلعت فى أحياء القاهرة هو حنق النصارى على السلطان الظاهر بيبرس ورغبتهم فى الانتقام لما فعله السلطان فى الشام إذ استولى منهم على أرسوف وقيسارية وطرابلس، ويافا ، وأنطاكية [٢].

ومهما يكن من أمر فإنه يبدو منطقيًا أن نحاول التعرض- بشئ من التفصيل- لبعض حوادث العنف التخريبية ، ففى سنة ٦٦٣هـ - أثناء سلطنة الظاهر بيبرس- اشتعلت النيران فى حارة الباطلية[٢] وأتت النيران على هذه الحارة بأكملها فاحترقت بها ثلاث وستون دار جامعة غير عدة أرباع مشهورة ، ثم انتقلت النيران لتنشب مخالبها فى عدة أماكن أخرى، وماجت المدينة بالفزع والاضطراب ونزلت بالناس شدة عظيمة من جراء ذلك . ويبدو من رواية المؤرخ القبطى مفضل بن أبى الفضائل أن الحريق أثار الرعب بين الناس بدرجة كبيرة فقد لسعت عقرب صبيا فصاح : «النار ... النار» فهرع والى المدينة ومعاونوه إلى المكان وهو يظن أن حريقًا جديدًا قد نشب هناك [٣]، كما يبدو من خلال مثل أورده المقريزى مدى هول الحريق الذى صار الناس بعده يقولون لمن يشرب الماء كثيرًا «كأن فى بطنه حريق الباطلية»[٤].

١- المقريزى: الخطط ، ج٢ ص٧ ؛ النويرى: نهاية الأرب ج٢٨ / ص١١١ ؛ ابن إياس: بدائع الزهور ج١ ص١٠٤ .

٢- عرفت هذه الحارة بجماعة يقال لهم «الباطلية» لأن الخليفة المعز لدين الله الفاطمى حين قسم العطاء فى الناس جاءت طائفة تسأل عن نصيبها ، فقيل لهم إنه لم يعد هناك شئ لهم فقالوا : «رحنا نحن فى الباطل» فسموا الباطلية وعرفت تلك الحارة بهم- المقريزى: الخطط ج٢ ص٧ .

٣- المفضل بن أبى الفضائل : النهج السديد ، ص٤٧٥ / ص٤٧٩ .

٤- المقريزى : الخطط ، ج٢ ص٧ .

وهكذا يتضح من هاتين الروايتين أن الآثار التدميرية لذلك الحريق كانت كبيرة إلى حد كبير، وقد وجدت في بعض الأماكن التي نالها الحريق بقايا كبريت ، وقد اتهم النصارى بتدبير ذلك الحريق الذي هدم الكثير من دور وحوانيت القاهرة[١] وبديهي أن اتهام النصارى بذلك قد ترك أثراً غير محمود في نفوس المسلمين المعاصرين .

وفي سنة ٧٢١هـ اشتعلت النيران في أحياء القاهرة والفسطاط مرة أخرى انتقاماً من القيود التي فرضت على النصارى، وقد علق المقريزي على ذلك الحريق بقوله : «شاع بين الناس أن الحريق من جهة النصارى لما أنكاهم هدم الكنائس ونهبها»[٢] ..

وقد بدأت حوادث ذلك الحريق باشتعال النيران في ربع من أملاك المارستان المنصوري بخط الشوايين بالقاهرة ، ويبدو أن الحريق كان هائلا لدرجة أن الناس ومعهم الأمراء المماليك وأجنادهم ظلوا يقاومون النيران حتى عصر اليوم التالي، ثم سرت النيران في عدة أماكن أخرى، وساعدت الرياح على سرعة سريانها ، واضطر الناس إلى هدم عدة بيوت مجاورة لأماكن الحرائق لمحاصرتها ، ولكن الرياح ساعدت على اشتداد وطأة الكارثة «... وخرج أمر الحريق عن القدرة البشرية ، وخرجت ريح عاصفة ألقت النخيل وأغرقت المراكب ، ونشرت النار، فما شك الناس أن القيامة قد قامت ، وعظم شرر النيران فهرب الناس إلى الجوامع والزوايا ، وتعلقوا بالمآذن وضجوا بالدعاء والتضرع ...»[٣]، ورغم نزول النائب والأمراء وجميع أهل القاهرة لمكافحة الحريق ، ورغم استخدام جمال الأمراء وتجنيد القائمين في نقل المياه من المدارس والحمامات والآبار ، وتجنيد البنائين والنجارين لهدم الدور التي لحقتها النيران، ورغم أن أربعة وعشرين من الأمراء مقدمي الألوف (رتبة مقدم الألف وظيفة في ذلك العصر) ومعهم كل أتباعه قد اشتركوا في مكافحة الحريق بحيث صار المكان من حارة زويلة إلى حارة الروم بحراً– على حد تعبير المقريزي– فإن النيران لم تخمد إلا بنهاية اليوم الرابع لتتجدد في اليوم الخامس مباشرة وتستمر حتى اليوم السادس [٤].

١– المقريزي : السلوك ، ج١ ، ص٥٣٥ .

٢– نفسه ، ج٢ ق١ ص٢٢٠ .

٣– نفسه ، ج٢ ق١ ص٢٢٠ ، ٢٢٧ .

٤– تاريخ ابن الوردي، ج٢ ص٢٧٣ .

وسرت الإشاعة القائلة بأن النصارى هم الذين دبروا ذلك الحريق ، وأكد تلك الإشاعة القبض على راهبين متلبسين بإشعال النيران في أحد المساجد كما قبض على راهب ثالث يحمل كعكة من الخرق بها نفط وقطران واعترف الرهبان الذين ظهر أنهم من طائفة الملكية المقيمين بدير البغل قرب طرا– والذى كان ملكا لهذه الطائفة – بأن جماعة من النصارى قد تآمروا على إحراق القاهرة ، ووزعوا أنفسهم على أحياء القاهرة والفسطاط ، وكانت وسيلتهم فى ذلك النفط والكبريت والقطران يعملونه في خرق على هيئة الكعكة ويلقونها مشتعلة فوق الأسطح وفى الأماكن سريعة الاشتعال وفى أحيان أخرى كانوا يصنعون ذلك على هيئة فتائل يطلقونها فى السهام متى واتتهم الفرصة لإشعال الحرائق [١]. وقد ذكر ابن الوردى أن عدد المتآمرين كان حوالى أربعين شخصًا [٢].

وفى سنة ٧٥١هـ تكررت حوادث الحرائق ففى يوم الجمعة منتصف صفر فى ذلك العام، وأثناء اشتغال الناس بصلاة الجمعة التهمت النيران خط البندقانيين بالقاهرة [٣]، وأسرع والى القاهرة بأعوانه لإطفاء النيران التى تطاير شررها بفعل الرياح الشديدة ليحرق عدة أماكن أخرى فى القاهرة ونزل كبار الأمراء بمماليكهم، كما جمع السقاءون من القاهرة ومصر لإطفاء النيران، ولكن تلك الجهود كلها باءت بالفشل ، وأخذ سكان ذلك الحى فى نقل حاجياتهم من المنازل التى أصبحت فريسة سهلة للنيران ، التى كانت تداهمهم أحيانًا قبل نقل أمتعتهم فيتركونها للنيران لينجوا بحياتهم، واستمر الحال كذلك خمسة أيام «... وكان المصاب بهذا الحريق عظيما، تلف فيه الناس من المال والثياب والمصاغ وغيره بالحريق والنهب ما لايعلم قدره إلا الله ...»، وذلك فضلا عن الإصابات التى لحقت بالأفراد أثناء تلك الحوادث .

وما كاد حريق خط البندقانيين يخمد بعد الخسائر التى أحدثها فى الممتلكات والأفراد حتى اشتعلت النيران فى عدة أماكن أخرى ما بين بيوت وحوانيت ورباع فى القاهرة وخارج باب زويلة، ووجد ببعض الأماكن التى نالها الحريق كعكات من الخرق بالكبريت والنفط والقطران مثل تلك التى استخدمت فى حوادث سنة ٧٢١هـ .

١- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق١ ص٢٢٠ ، ٢٢٧ .

٢- تاريخ ابن الوردى ، ج٢ ص٢٧١ .

٣- خط البندقانيين كان أحد اصطبلات الخلفاء الفاطميين حين زالت دولتهم خطت فيه بعض المساكن وسوق من جملته عدة دكاكين لعمل قسى البندق، فعرف بالبندقانيين لذلك– انظر المقريزى: الخطط،ج٢ص٣٠ .

وانتشر الذعر بين الناس في القاهرة والفسطاط «... فلم يبق أحد من الناس، أعلاهم وأدناهم حتى أعد في داره أوعية ملآنة بالماء ما بين أحواض وأزيار وصاروا يتناوبون السهر في الليل ...» ورغم ذلك كانت الحرائق تشتعل في المنازل فجأة دون أن يدرى أحد مصدرها .

ورغم إجراءات الأمن المشددة التي تمثلت في عدم السماح للغرباء بالمبيت في المدينة والأوامر الصارمة بأن يراقب الخفراء وولاة المراكز كل تصرف يبعث على الريبة، فإن الحرائق ظلت تلتهم مساكن القاهرة وأحياءها مدة شهر شهر كامل دون أن تتمكن السلطات من الوقوف على هوية مرتكبيها(١) ويبدو أن ذلك كان راجعاً إلى أن مرتكبي تلك الأعمال التخريبية قد تعلموا من التجارب السابقة كيف يظلون بعيداً عن المنال .

وقد عادت حوادث الحرائق هذه بوخم العواقب على النصارى الذين اقتنع المعاصرون بأن فريقاً منهم وراء تلك الحوادث المدمرة ، ففي سنة ٧٢١هـ كان رد الفعل من قبل الدولة محسوباً في بداية الأمر ، واكتفى السلطان بمعاقبة الرهبان الذين قبض عليهم ويبدو أن ذلك التصرف قد تم بفضل تدخل نفوذ المسالمة ، فإن «كريم الدين» ناظر الخاص السلطان قال للسلطان الناصر محمد معقباً على أنباء القبض على الرهبان متلبسين بجريمتهم «... النصارى لهم بطرك يرجعون إليه وهو الذي يعرف أحوالهم ...»، ومن ثم طلب البطريرك «حنا التاسع» (٧٢١هـ- ٧٢٨هـ / ١٣٢١ / ١٣٢٧م) إلى بيت كريم الدين للتحقيق في تلك الحوادث ، ولكن البطريرك قال ما يعني عدم مسئوليته أو مسئولية الجماعة المسيحية في مصر عن تصرفات تلك القلة من «السفهاء».

ولكن تجدد الحرائق في بعض أحياء القاهرة من ناحية ، والقبض على عدد آخر من النصارى متلبسين بجريمتهم من ناحية أخرى . جعل رد الفعل يتصاعد من قبل الدولة ليصل إلى ذروته التي تمثلت في تجديد فرض القيود المتعلقة بالملابس والمظاهر الأخرى المتعلقة بالحياة اليومية ، وتشددت الدولة في إلزامهم بهذه القيود، كما طُرد الذميون من وظائفهم في دواوين السلطان ودواوين الأمراء، كما أغلقت الكنائس في شتى أنحاء البلاد، وأعلن المرسوم بذلك في شتى أنحاء البلاد (٢).

١- المقريزي : الخطط ، ج٢ : ص٣٠ ، ٣٢ .

٢- المقريزي : السلوك ، ج٢ ق١ ص٢٢٢ ، ص٢٢٧ .

أما رد الفعل من جانب الدولة فى حوادث سنة ٧٥١هـ فقد تمثل فى القبض على الحرافيش والدهماء حتى لاينهبوا ممتلكات الناس أثناء احتراقها وطورد «الحرافيش» حتى خلت منهم الطرق، ولكن شفاعة بعض الأمراء جعلتهم يخرجون من حبسهم ثم إن الدولة- من ناحية أخرى- حرمت إقامة الغرباء فى البلاد وصدرت الأوامر إلى الخفراء وولاة المراكز باليقظة وملاحظة كل تصرف مريب(١).

ويتضح من رواية المقريزى عن أحداث حرائق سنة ٧٥١هـ أن الدولة لم تتمكن من القبض على الجناة رغم وجود الأدلة التى تشير إلى هوية مرتكبى هذه الحوادث الذين اتبعوا نفس أسلوب سنة ٧٢١هـ باستخدام كعك الخرق بالنفط والكبريت ، والسهام بالفتائل المشتعلة ، ويبدو أن السبب وراء ذلك هو أن الجناة قد غيروا من طريقتهم حتى لايقبض عليهم مثلما حدث سنة ٧٢١هـ .

وهكذا تفاوتت ردود الفعل من جانب الدولة تجاه أحداث تحمل نفس الطابع، والواقع أن ذلك كان راجعًا فى المحل الأول إلى شخصية السلطان من جهة ، ومدي النفوذ الواسع الذى مارسه المسالمة على هذا السلطان أو ذاك من ناحية أخرى.

وقد اتخذت ردود الفعل من جانب العامة تجاه هذه الأعمال التخريبية شكلا مختلفًا تمامًا ، فقد استولت عليهم- بطبيعة الحال- مشاعر الغضب والسخط الجارفة، ففى حوادث سنة ٧٢١هـ / ١٣٢١م ازداد هياج مشاعر الناس ضد النصارى ، ولكن الناصر «محمد بن قلاوون» رفض نصيحة بعض أمرائه بعزل الكتاب النصارى من الخدمة فى الدواوين إرضاء للناس، بل إنه طلب من بعض أمرائه أن يضعوا السيف فى العامة الذين تجمهروا بأعداد كبيرة فى وجه موكبه وهتافاتهم تتعالى «نصر الله الإسلام، انصر دين محمد بن عبدالله» كما هاجم العامة «كريم الدين» بالسباب وقذفوه بالحجارة، ولم يستطع الموكب السلطانى مواصلة السير فعاد أدراجه إلى القلعة، وقبض الجنود على بعض الناس. وصلبوا صفًا واحداً. من باب زويلة حتى سوق الخيل مما زاد فى حنق الناس.

وتأزمت الأمور بين المصريين الذين ساءهم أن تصل نتيجة الدمار الذى أحدثه بعض المسيحيين فى أملاكهم ومساجدهم إلى هذا الحد ، وبين السلطان الذى رفض أن يستجيب لضغوطهم بالانتقام لما أحدثه الحريق ، وفى يوم ٢٩ جمادى الأولى من تلك السنة خرج موكب السلطان إلى الميدان ليجد عدداً ضخماً من المسلمين « ... وقد صبغوا خرقًا بالأصفر والأزرق،

١- المقريزى: الخطط ، ج٢ ص٣١ .

وعملوا فى الأزرق صلبانًا بيضاء، ورفعوها على الجريد...» وتعالت هتافات تلك المظاهرة الهائلة بصرخات مدوية تطالب السلطان بعدم نصرة الذميين عليهم، واعتلى كثيرون من أفراد تلك المظاهرة أسوار الميدان ، وأصبح واضحًا أمام السلطان أنهم لاينوون التراجع عن مطالبهم « ... فخاف السلطان الفتنة ورجع إلى مداراتهم ...» واتخذ بعض الإجراءات المتشددة(١).

وهكذا يبدو واضحًا لنا أن مشاعر الغضب الجارفة جعلت عامة المصريين يتحدون السلطان لدرجة جعلته يرضخ لمطالبهم بفرض قيود جديدة على أهل الذمة، وهو ما يقودنا بالتالى إلى الاستنتاج بأن حوادث ذلك الحريق كانت سببًا في تعرض أهل الذمة لقيود وإجراءات متشددة جديدة بقدر ما كانت نتيجة لمثل هذه القيود .

ومن الأمور الطريفة التي وقعت أثناء تلك الحوادث المحزنة . أنه نتيجة لتخوف النصارى من الخروج تجنبًا لما ينتظرهم على أيدى العامة من الإهانة والضرر، كان النصرانى الذى يريد الخروج لقضاء مصالحه يستأجر عمامة من أحد اليهود ويخرج بها متنكرًا فى زى اليهود، وحدث فى إحدى المرات أن خرج أحد الكتاب النصارى متنكرًا فى ذلك الزى ليطالب يهوديًا بدين عليه قدره ألف درهم ، ووجد اليهودى الفرصة سانحة أمامه للتخلص من ذلك الدين فأمسك بالنصرانى وصاح «أنا بالله وبالمسلمين» فخاف الأخير وكتب له إبراء لذمته من الدين(٢).

والحقيقة أن تلك الحوادث ذات الطابع العنيف والتى اتخذت شكل حوادث الانتقام المتبادل بين الطرفين كانت مقصورة على المسيحيين فقط دون اليهود، وربما كان ذلك راجعًا بالمحل الأول إلى ظروف اليهود من حيث تعدادهم الضئيل من ناحية وعدم وجود قوى سياسية خارجية تساندهم من ناحية أخرى، ومن ثم فإنهم لم يشاركوا فى تلك الأحداث الدامية، فضلا عن أنهم لم يثيروا المشاكل حولهم من هذه الناحية ورغم ذلك فإن رد الفعل الغاضب من جانب المسلمين بسبب حوادث الحريق لم يبتعد عنهم .

ومن ناحية أخرى فإن عناصر معينة فقط من المسيحيين هى التى أسهمت فى تلك الأحداث ودبرتها بينما لم تكن غالبية النصارى تدرى شيئًا عن تلك المؤامرات ، ويؤكد ذلك ما قاله

١- المقريزى : السلوك ، ج٢ ق١ ص٢٢٢ ، ٢٢٧ .

٢- المقريزى: السلوك ، ج٢ ق١ ص٢٢٨ .

البطريرك اليعقوبي حنا التاسع تعقيباً على حرائق سنة ٧٢١هـ من أن «... هؤلاء سفهاء قد فعلوا كما فعل سفهاؤكم، والحكم للسلطان ، ومن أكل الحامض ضرس، والحمار العثور يلقى بأسنانه في الأرض ...»(١).

وهكذا فإن تلك الأفعال ذات الطابع الدموي والهدف الانتقامي لم تنجح سوى في تحقيق نجاح جزئي محدود مما يؤكد مرة أخرى أنها لم تكن تعبيراً عن تحرك جماعي ثوري لصالح أهل الذمة.

ومن ناحية أخرى فإن المصادر العربية المعاصرة تمدنا ببعض الأمثلة التي تدل على حوادث التمرد ذات الطابع الفردي، والتي اتخذت أحياناً صورة البطولة السلبية التي تبحث عن الخلاص بالقتل رغبة في التطهر بالشهادة والتقرب بذلك إلى السيد المسيح عليه السلام.

ومن أمثلة ذلك ما حدث سنة ٧٥٤هـ حين حضر إلى القاهرة أحد نصارى مدينة الطور، وأخذ يعلن جهراً طعنه في الديانة الإسلامية ، وطلب أن يتطهر بالقتل حتى يلحق بالشهداء على حد زعمه ، فضربت عنقه وأحرقت جثته (٢).

وفي سنة ٧٨١هـ حضر إلى القاهرة طائفة من النساء والرجال من المسالمة النصارى ، وأعلنوا أنهم مرتدون عن الدين الإسلامي، كما طلبوا الخلاص بالقتل رغبة منهم في التقرب إلى السيد المسيح عليه السلام بسفك دمائهم، وحاول القضاة عبثاً إقناعهم بالعدول عن موقفهم ولكنهم أصروا على موقفهم (٣).

وفي نفس العام قدم أحد الرهبان من بندر الطور أيضاً إلى القاهرة وأخذ يجهر بالسب في الإسلام ، وكان معه رفيق له، وثلاث من النسوة ، فضربت عنق الراهب ، فانطلقت النسوة الثلاث (زغاريدهن) فرحاً واستبشاراً بقتل الراهب الذي أظهرن حبهن له، ثم ضربت عنق رفيق ذلك الراهب وطلبت النساء الثلاث قتلهن حتى يلحقن بالراهب (٤).

وبجانب تلك الحوادث ذات الطابع الديني ، والتي كانت تمثل نوعاً من المقاومة السلبية

١- المقريزي: السلوك ج٢ ق١ ص٢٢٤ .

٢- نفسه ، ج٣ ق٢ ص٨٩٥ .

٣- نفسه ، ج٣ ق٢ ص٣٢٧ .

٤- نفسه ، نفس الجزء ص٣٧٣ .

والتمرد الهادئ من جانب النصارى فى عصر سلاطين المماليك، فإن مصادر تلك الفترة تمدنا ببعض أخبار الاحتكاكات ذات الطابع الدينى العادى بين المسلمين وأهل الذمة في تلك الفترة.

ففى سنة ٧٢٠هـ شهدت مدينة الإسكندرية مشاجرة بين المسلمين وبين أهلها وتجار النصارى، وقد انحاز والى المدينة إلى النصارى وحاول حبس بعض المسلمين، ولكن الناس هبوا لنجدتهم ، وحاصروا منزل الوالى فاستنجد بالسلطان الذى أرسل له أحد الأمراء الذين اشتهروا بالقسوة ، فقتل ذلك الأمير عددا كبيرا من أهل المدينة.(١)

وفى سنة ٧٤٤هـ حدث خلاف بين سكان منية السيرج (بالقرب من شبرا) - الذين كان أغلبهم من النصارى- وبين بعض المتعبدين حول اتجار النصارى فى الخمور، وتطور الخلاف إلى تشابك بين الطرفين وضرب أحد هؤلاء المتعبدين مسيحيًا فأسال دمه، وأثناء تأدية صلاة الجمعة تجمع النصارى للانتقام من هؤلاء المتعبدين وهاجموهم بالجامع بعد الصلاة وضربوهم ، وثار المسلمون لذلك، فهاجموا النصارى بدورهم ، وضربوهم ونهبوا منازلهم، ويبدو أن البعض انتهزها فرصة للنهب دون تمييز فسرعان ما امتدت أيدى النهب لتشمل دور المسلمين أيضًا ، واتسع نطاق العنف حتى تدخل الوالى لحسم الأمر، وإعادة كثير من المسروقات إلى أصحابها ، وقد ظلت المنية خرابًا حوالى شهرين حتى بدأ أهلها يعودون إليها ويصلحون ما أفسدته تلك الأحداث(٢).

ومن المعلوم أنه فى الدور الأخير من عصر سلاطين المماليك أصبح السلاطين يشترون مماليكهم كبارًا وأطلق على هؤلاء اسم «الجلبان» تمييزًا لهم عن المماليك الذين كانوا يجلبون صغارًا، ويتم تنشئتهم وفق نظام صارم للتربية(٣)، وكان ولاء أولئك «الجلبان» أو الأجلاب لسادتهم ضعيفًا مما ساعد على تخلخل نظام الدولة الذى اعتمد على المماليك بصفة أساسية ، ومن ناحية أخرى فإن أولئك الجلبان قد أشاعوا الفزع والاضطراب فى حياة الناس آنذاك وفي سنة ٨٤٩هـ توجه جماعة منهم إلى بيوت النصارى رغبة فى الاستيلاء على الخمور منها، وتصدى النصارى للدفاع عن بيوتهم، وساعدهم الناس فى قتالهم ضد المماليك ، وانتهى الأمر بمقتل ثلاثة من المماليك(٤).

١- ابن بطوطة : الرحلة ، ٤٥-٤٧ .

٢- المقريزى: السلوك ، ج٢ ق٣ ص٦٥٦ .

٣- انظر : سعيد عاشور : المجتمع المصرى، الباب الأول ص١١ - ٢٨ .

٤- السخاوى : التبر المسبوك ، ص١٢٣ ، ١٢٤ .

أما اليهود ، فإن الإشارة التى تخصهم فى هذا المقام تأتى ضمن حوادث سنة ٧٩١هـ حين هرب السلطان الظاهر برقوق من منافسيه على السلطة . وغرقت البلاد فى حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية كما كان يحدث دائما فى فترات الصراع على السلطة، وفى أثناء ذلك وصل إلى القاهرة جماعة من أهل الشام والتركمان ، وأسهم مجيئهم فى مزيد من الفوضى والفزع فى البلاد فقد أخذوا ينهبون أموال الناس وممتلكاتهم وتصدى لهم التجار واليهود دفاعًا عن حوانيتهم ، وقد انتهز العامة تلك الفوضى – كعادتهم- لممارسة أعمال السلب والنهب ، واتهم اليهود بقتل أربعة أشخاص من العامة رميًا بالنشاب ، فهاجم العامة اليهود وقبضوا عليهم وأرادوا معاقبتهم، ولكن محمد بن الحسام (استادار أرغون أسكى الذى عين نفسه واليا على القاهرة التى أصبحت بلا وال) تصدى للدفاع عن اليهود وقال إنهم لم يفعلوا شيئًا يعاقبون عليه، وإنما كان قصدهم الدفاع عن ممتلكاتهم فطلق سراحهم(١).

ونخلص فى النهاية إلى حقيقة مؤداها أن تلك الأمثلة الأخيرة لاتمثل سوى أحداث عادية للغاية بالنسبة لعقلية العصور الوسطى وظروفها لايحكمها شئ سوى الظروف الوقتية التى أحاطت بها ، ولاتحمل أية دلالات ذات مغزى معين، وإنما هى صور من النشاط اليومى المعتاد فى حياة المجتمع المصرى فى تلك العصور فى إطار الظروف الزمانية والمكانية المحيطة.

وإذا انتقلنا إلى شئ من التعميم فإن القلاقل التى أحدثها أهل الذمة فى شكل حرائق يشعلونها فى أحياء من القاهرة ، ومظاهر المقاومة والسلبية والتمرد الهادئ تمثلت فى حوادث ارتداد المسالمة عن الإسلام من جهة أو الطعن فى دين الإسلام من جهة ثانية، وطلب القتل رغبة فيما اعتقدوا أنه التطهر والخلاص من جهة ثالثة، كل ذلك لايمكن أن يشكل تيارًا عامًا يمكن متابعته من خلال فحص أحوال الذمة المصريين فى تلك الفترة ويؤدى بنا ذلك إلى القول بأن أهل الذمة المصريين لم يشعروا بوجه عام بأنهم محرومون من حقوقهم الشرعية الأساسية فى بلدهم.

١- تاريخ ابن الفرات ، ج٩ ق١ ص٩٠ .

خاتمة

وبعد . فإنه يمكننا أن نلخص نتائج البحث . والحقائق التي كشفنا عنها- كما وردت فى ثنايا صفحاته – على النحو التالي:

لم تضع لنظرية السياسية للدولة الإسلامية عقبات أمام رعاياها من غير المسلمين بل أتاحت لهم قدراً كبيراً الحرية داخل إطار الدولة الإسلامية ، وقد أثبتت تطبيقات هذه النظرية فى مصرمنذ عصر الولاة حتى قيام دولة سلاطين المماليك أن الجماعات الذمية فى مصر تمتعت بحرياتها تماماً داخل إطار المجتمع المصرى .

وبعد قيام دولة سلاطين المماليك ، حرص السلاطين على تأكيد صفتهم كحماة للعالم الإسلامى، وذلك بإحياء الخلافة العباسية في القاهرة ، وتقريب رجال الدين المسلمين فى محاولة إكساب حكمهم الشرعية التي كان يفتقر إليها فى نظر معاصريهم وقد ترك ذلك أثره على علاقاتهم برعاياهم من أهل الذمة التى ميزتها مسحة من التناقض ما بين حمايتهم تارة والاشتداد عليهم تارة أخرى.

كما التزمت الدولة بحماية الرهبان، ورجال الدين الذميين، كما يتضح من الوثائق الخاصة بذلك العصر ، لاسيما المراسيم التي أصدرها سلاطين المماليك وكبار أمرائهم ، وأكدوا فيها حرصهم على الالتزام بروح الإسلام السمحة وتقرير العدالة تجاه أهل الذمة عملا بما تفرضه الشريعة الإسلامية .

وقد أصبح أهل الذمة المتمرسون فى شئون الإدارة والمال عنصراً لا غنى عنه في تصريف أمور الدولة، ورغم إبعادهم عن وظائفهم أثناء فترات الشدة والاضطرابات فإنهم كانوا ما يلبثون أن يعودوا لممارسة دورهم في الهيكل الإدارى والمالى لدولة المماليك ، وقد استغل بعضهم مناصبهم فى التعصب لإخوانهم الذميين من ناحية وإلحاق الأذى بالمسلمين من ناحية أخرى وتحقيق مصالح طائفية من ناحية ثالثة مما جعل المعاصرين يتشككون فى إخلاصهم .

وكانت روح التعصب الدينى التى سادت العصور الوسطى، والحروب الصليبية وما صاحبها من أحداث وفظائع ارتكبها الصليبيون ضد المسلمين واليهود والمسيحيين الشرقيين جميعًا ، فضلا عما سببته من مشاعر المرارة والكراهية وعدم الثقة ، بجانب حداثة عهد سلاطين المماليك بالإسلام وعدم تفهمهم لروحه السمحة في بعض الأحيان -كانت هذه من

جملة الأسباب التي أوجدت فترات الاضطهاد التي عاني منها أهل الذمة في عصر سلاطين المماليك.

ويجب أن نلاحظ أن سلاطين المماليك لم يفرضوا الغرامات المالية والضرائب، المتنوعة على أهل الذمة دون سواهم، فالحقيقة أن أولئك السلاطين قد مارسوا، ضغوطهم على المصريين جميعًا (مسلمين وأهل ذمة) دون تمييز بهدف الحصول على الأموال، وتمثل ذلك في المصادرات والضرائب العديدة التي أطلق عليها المعاصرون اسم «المظالم» تعبيرًا عن رأيهم فيها .

وقد مارس أهل الذمة من اليهود والنصارى كافة أنواع النشاط الاقتصادي في مصر في ذلك العصر دون عقبات كما أوضحت الوثائق، كما إنهم تملكوا العقارات في سائر أنحاء البلاد وتناقلوها عن طريق الوراثة أو عمليات البيع والشراء فيما بينهم وبين المسلمين دون أية مضايقات .

ورغم أنه كان من المفروض – نظريًا – أن يلتزم أهل الذمة في فترات الشدّة بقيود الملابس والمظهر ، فإن المصادر المعاصرة تؤكد أنهم لم يلتزموا بذلك في كل الأحيان بدليل أن المراسيم كانت تصدر من أن لآخر لتفرض تجديد الالتزام بتلك القيود ، ويجدر بنا أن نشير إلى أن لهجة تلك المراسيم كانت دائمًا أقوى من تطبيقاتها كما يجدر بنا أن نشير إلى أن تخصيص ملابس بعينها لكل طائفة من أهل الذمة في مصر في عصر المماليك يتفق تمامًا مع مفاهيم ذلك المجتمع الطبقي الذي ربط بين مكانة الفرد الاجتماعية ونوع الملابس الخاصة بطبقته بحيث لم يكن من الجائز أن يتزيا شخص بزي طبقة لاينتمي إليها .

ومن الحقائق المهمة في هذا المقام أن أهل الذمة المصريين أسهموا مساهمة إيجابية في نشاطات المجتمع المصري في عصر المماليك، وشاركهم المسلمون الاحتفال ببعض أعيادهم ويادلوهم الهدايا في مثل تلك المناسبات ، كما ظهر تأثير أهل الذمة من اليهود والنصارى في عادات وتقاليد المجتمع المصري آنذاك مما يؤكد سيادة روح الأخوة والتفاهم بين فئات المجتمع بغض النظر عن الحوادث ذات الطابع الفردي والتي كانت وليدة الظروف الآنية والمكانية بحيث لاتشكل تيارًا عامًا يمكن ملاحظته .

وتميز بعض اليهود والنصارى في الساحة الثقافية، اشتهرت أسماء كثيرة في ميادين الطب والأدب وغيرهما، مما يؤكد تمتع أهل الذمة المصريين بحرياتهم بحيث تمكنوا من استخدام مواهبهم في خدمة المجتمع الذي عاشوا فيه .

وتؤكد مصادر تلك الفترة أن طوائف أهل الذمة من اليهود والنصارى تمتعت بحق تنظيم نفسها داخليًا- دون أى تدخل من جانب الدولة- تحت قيادة رئيس للطائفة يختاره أبناؤه بأنفسهم وله السلطة الكاملة على أبناء طائفته وعليه تنظيم العلاقات فيما بين أبناء الطائفة من ناحية. وفيما بينهم وبين الدولة من ناحية أخرى، والجدير بالذكر أنه كان لكل من طوائف اليهود الثلاث رئيس مستقل منذ وقت مبكر فى عصر سلاطين المماليك كما أوضحنا فى البحث.

والواضح أن الدولة المماليكية قد احترمت - بشكل عام - أماكن العبادة الخاصة باليهود والنصارى، وسمحت لهم بترميم ما تهدم من أجزائها فى أغلب الأحوال، كذلك كان لأهل الذمة نظام للتعليم الخاص بكل طائفة ، وكانت لهم حرية وقف الأملاك والعقارات لصالح دور العبادة والفقراء من أتباع دينهم، وتشهد وثائق عصر المماليك بكثرة تلك الأوقاف وتعددها ، ولم يحدث ما يخالف ذلك إلا فى حالات قليلة استغرقت فترات قصيرة وتحت تأثير ظروف طارئة غير طبيعية، أوضحناها فى البحث.

وأثرت علاقة دولة المماليك بالقوى المعاصرة على أحوال رعاياها من أهل الذمة، تأثيراً سلبيًا تارة (كما كان يحدث حين تضطهد الحبشة المسلمين الأحباش)، وإيجابيًا تارة (حين كانت السفارات الودية من جانب القوى المسيحية المعاصرة تؤتى نتائج طيبة لصالح أهل الذمة لاسيما النصارى منهم).

ومن الحقائق المهمة التى توصل إليها البحث تحديد وضعية فئة المسالمة الذين احتلوا مكانًا وسطًا بين المسلمين وأهل الذمة ، بسبب تخوف المسلمين من حقيقة إسلامهم والدوافع الكامنة وراءه ، إلا أنه يجدر بنا أن نوضح أن عدداً كبيراً من أولئك المسالمة حسن إسلامهم وتفقهوا فى أمور دينهم الجديد، وداوموا على إقامة شعائره بل إن منهم من شيد المدارس والمساجد وأوقف عليها العقارات والأملاك كما كان أبناؤهم وأحفادهم ينشئون نشأة إسلامية خالصة، وقد احتل المسالمة مكانة هامة فى المجتمع المصرى آنذاك لكثرتهم النسبية من ناحية ودورهم الهام فى الإدارة الحكومية من ناحية أخرى.

ومن المؤكد أن أعمال العنف التى قام بها بعض النصارى ، والتى تمثلت فى إشعال الحرائق فى القاهرة لايمكن بأى حال من الأحوال أن توصف بأنها حركات ثورية بالمفهوم المعاصر لكلمة «الثورة» إذ إنها كانت حوادث فردية ذات طابع انتقامى محدود لاتشكل تياراً

عامًا لثورة يمكن تتبعها على مدى سنوات عصر سلاطين المماليك أو غيره . كما أنها افتقرت تمامًا إلى كل مقومات العمل الجماعي من حيث الشمولية ووضوح الهدف والاستمرار... إلخ.

وهكذا فإننا نخلص إلى حقيقة هامة مؤداها أن أهل الذمة المصريين في عصر المماليك كانوا جزءًا من الكل المصرى ارتبط به ارتباطًا عضويًا، فقد أسهموا في أحداث ذلك العصر وتأثروا بها، كما خضعوا لنفس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى خضع لها المجتمع المصرى فى ذلك العصر.

تم بعون الله تعالى وحمده .

الملاحق

ملحق رقم ١

معاهدة بين رهبان دير سانت كاترين والعربان(١)

(١) لما كان بتاريخ سنة ستة وستين وثمانماية فى زمان ريس دير طور سينا الرييس ماركس وأن دير طور سينا يوم تاريخه .

(٢) كان قافل من جور العربان وبعد ذلك اتفق رأى الرييس ماركس وجماعة الرهبان وراحوا إلى عند العربان الثلاثة بدنات الصالحى.

(٣) والعارمى والسعيدى والعليقات وعملوا شورة لأجل الدير لكى يروحوا الرهبان يفتحوا ديرهم مثل جارى العادة القديمة من قديم الزمان.

(٤) وأن الرييس بالدير وجماعة الرهبان على أنهم فى الحال طالعوا قافلة كبيرة إلى الدير والقافلة شالتها جماعة الرهبان المذكورين وراحوا إلى .

(٥) الدير فلما وصلت القافلة إلى الدير بالسلامة والعربان صحبة القافلة فئول ما دخلوا الرهبان إلى الدير والعرب معهم فالتقوا الدير فارغ من .

(٦) الملح ولا فيه شى ابدن[٢] فقالت العرب إلى الرهبان لأجل ايش الدير ما يلتقوا فيه ملح فقالوا الرهبان علي أن عرب بنى واصل عليهم جيابة الملح.

(٧) وجيابة الحوت[٣] وينخنون ثمنه بالزايد واليوم ما عادوا يجيبوا ملح إلى الدير الدوار والدير ما يقدر يقعد بلا ملح وفى تلك الساعة وذلك النهار .

(٨) أرسل رييس الدير ماركس الخبر إلى مصر المحروسة مع واحد راهب إلى الرهبان الذين هم فى مصر المحروسة قاطنين وموجودين وأخبرهم الراهب .

١- هذه الوثيقة هى رقم ١٨٧ من وثائق سانت كاترين ، أبعادها ٣٢ × ٢٢,٥ سم وهى على ورق مكتوب الوجهين تاريخها ٨٦٦هـ .

٢- مكتوبة هكذا فى النص والمقصود (أبدا) .

٣- الأسماك .

(٩) عن قلت[١] الملح الذى ما يوجد في الدير شى منه وأول ما سمعوا الخبر الرهبان الذين هم فى مصر فى الحال نجزوا حاجتهم وقاموا راحوا إلى الريف إلى .

(١٠) عند العربان لأجل أنه كان زمان البرسيم والربيع فاضل وكل العرب حاضرين رابطين على البرسيم وأن الرهبان الذين راحوا من مصر .

(١١) إلى الريف إلى عند العربان أولا راح الخورى وكيل الرييس بالدير واسمه دانيال وراح أيضًا الأقلوم زويتماس والراهب اسماكيوس والراهب.

(١٢) قسطندى الرومى والراهب قزمًا وجربى والخورى جراسيموس والراهب ارسانيوس والراهب يواكيم والراهب عبدالله الذى كان أقلوم فى.

(١٣) مصر سابقًا والراهب إلياس وأول ما وصلوا الرهبان عند العربان الذين كانوا حاضرين فى الريف وسلموا عليهم كثير السلام وأن .

(١٤) الرهبان قالت يا غفراننا[٢] عملنا شورة على يد العربان وفتحنا الدير وأول ما راحت القافلة إلى الدير صحبة العربان ودخلوا الرهبان والعربان .

(١٥) إلى الدير ما ألتقوا فى الدير شى من الملح فقام الرييس بالدير أرسلنا[٣] أوراق من الدير إلى مصر لكى نقوم ونحضر إلى عندكم ونخبركم فى الذى صار .

(١٦) فقالت العربان الحاضرين مرحبًا بكم يا رهباننا ألف مرحب بكم فى الشورة الذى انتوا جايين فيها ونحنا جانا الخبر قبل ما تجوا انتوا إلى عندنا .

(١٧) لكن نحنا بنعرف أن من قديم الزمان أن عرب بنى واصل عليهم جيابة الملح والحوت اليابس والذى يخالف نحنا كلنا عليه من بنى واصل وقروا .

(١٨) فاتحة وهادى أسامى العرب الذين كانوا حاضرين (الأسماء حتى أخر سطر ٢٥) .

(٢٦) والكل شهدوا فى تلك الساعة على أن جيابة الملح والحوت على عرب بنى واصل مالهم شى غيره لا فى البر ولا فى البحر لكن أول.

١- المقصود (قلة) .

٢- كان العربان يقومون بأعمال الحراسة لصالح الدير وأملاكه .

٣- المقصود «أرسل لنا» .

(٢٧) ما يجيبوا الملح والسمك ويدخلوه إلى الدير ويتغنوا أو يأخذوا حق بتاعهم وكل واحد يروح إلى مكانة وبعد ذلك بعد ما شهدوا العربان الحاضرين.

(٢٨) وقروا ثلاث فواتح لأجل بني واصل وقالوا لنا يا رهبان قوموا روحوا إلى ديركم بالسلامة واكتبوا أوراق إلى الرييس بالدير ماركس لايكون.

(٢٩) خاطره إلى[١] طيب من أجل هذه القضية وما عاد هل شي[٢] شغلكم لكن عاد شغلنا نحنا لأجل الدير الذى عامل حسنة إلى الرايح.

(٣٠) وإلى الذى جاى ويطعم الضعيف والمسكين ويكسي العربان ونحنا هل الوقت[٣] بعد ما تروحوا نرسل نجيب لنا واحد فقى ونكتب أوراق .

(٣١) إلى بنى واصل على الذى صار بيتنا وبين الرهبان وأن صار منهم خلاف ولاطاعوا نبقا (كذا) نحنا نعرف ايش دواهم ونكتب.

(٣٢) ورقة إلى غفران الدير الذين في بندر الطور موجودين وفي وادي فيران أولا البدوى منصور بن محمد العارمي والبدوى حسن.

(٣٣) ابن سليمان السعيدى والبدوى عارم بن مبارك العليقى نكتب لهم لأجل هذه القضية وبعد ذلك تعرفوا ايش يصير في بني .

(٣٤) واصل ونحنا ما نعلم أن ما جا مرسوم السلطان الظاهر أن وادى فيران كله أصله إلى الدير ونخله وغيطانه الكل إلى الدير (.....) .

(٣٥) (..) الشروم الكل إلى الدير ولا أحداً له حكم علي الراهب أين ما توجه وأنشا الله تعالى ما يجيكم إلى[٤] الأخبار الطيبة وهذا نحنا شهدنا .

(٣٦) على عرب بني واصل عليهم جيابة الملح والحوت ما لهم شي غيره مثل ما كنا نسمع من كبارنا أن عرب [٥].

١- المقصود (إلا) .

٢- المقصود (هالشي) بمعنى هذا الشئ.

٣- المقصود (ها الوقت) هذا الوقت .

٤- (المقصود) (إلا) .

٥- تبدأ من بعده هذه الكلمة تكملة الوثيقة في حروف رأسية .

(٣٧) بنى واصل عليهم جباية الملح والحوت إلى الدير ما لهم شى غيره أبدن (كذا) وأن خالفو الأمور هذه قدامنا ونحنا وراكم ولايكون عندكم لا هم ولا غم فى هذه الجرة ونحنا منعلم أن عرب بنى واصل ما يصير منهم خلاف إلى أوراقنا والسلام.

ظهر الوثيقة[١] (وهو تكملة لبقية ما ورد على وجهها)

(١) وأيضًا الذى نعرف أن عرب بنى واصل الذين موجودين فى بندر الطور المحروس قاطنين وموجودين على أن جميع .

(٢) العربان أولا الصوالحة وأولاد سعيد والعليقات وعرب حضرة وعرب، النفيعات وعرب الترابين وعرب تميم و (...) .

(٣) وكل بدنات العربان عليهم شيل الشونه وشيل الدشيشة وعليهم شيل فلاحة الأمير حاج الشريف وانتوا لاجل أنكم .

(٤) تجيبوا الملح والحوت اليابس فانتوا فى خدمة الدير لأجل ذلك ما كتبوا عليكم شيل الشونة ولاكتبوا عليكم .

(٥) فلاحة الأمير حاج الشريف يكون فى علمكم ذلك كله لأجل أنكم فى خدمة الدير لأجل جباية الملح والحوت اليابس .

(٦) وكل شى بحق هذا الذى صار من قديم الزمان [٢].

١- مكتوب أسفل هذا الوجه من الوثيقة وبخط مائل مقلوب ما نصه «تاريخها ٨٦٦هـ شورة على بنى واصل لأجل الملح فى زمان الرييس ماركس».

٢- توضح هذه الوثيقة فى مجملها نوعية العلاقة بين دير سانت كاترين وعربان سيناء الذين كانوا يقومون بخدمات متعددة للدير مقابل أجر متفق عليه، كما توضح أن الدير كان يغلق أحيانا ويهرب رهبانه بسبب اعتداءات العربان.

ملحق رقم ٢

وثيقة وقف من وثائق دير سانت كاترين(١)

(١) بسم الله الرحمن الرحيم الحمدلله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(٢) هذا ما وقف وحبس المعلم سليمان بن بشارة الملكي الجابي بحارة الروم السفلى بالقاهرة .

(٣) المحروسة وهو معروف جميع المكان الآتي ذكره ووصفه وتحديده فيه الجاري بيده وملكه وتصرفه وبمقتضى الكتاب الرق و

(٤) المحضر لشهوده الشاهد له بالمكان المذكور (...)

(٥) وهذا المكان بالقاهرة المحروسة بحارة الروم السفلى (.. و..) بزقاق مرادقها (؟) المعروف بالمسطاح صفته .

(وصف المكان ابتداء من سطر ٦ حتى آخر سطر ٢٣) .

(٢٤) وقفًا صحيحًا شرعيًا وحبسًا صريحًا مرضيًا أنشأه الواقف المسمى بأعاليه على نفسه أيام .

(٢٥) حياته ينتفع بذلك في السكن والإسكان واستيفا [ء] المنافع وتملك الأجرة وكيف ما تسوله نفسه له .

(٢٦) .... (السطر غير واضح) .

(٢٧) ثم من بعد وفاته من يوجد من أولاده وأولاد أولاده وذريته نسله وعقبه (....) .

(٢٨) (....) بالسوية بينهم لايفضل ذكر منهم على أنثى ولا أنثى على ذكر ، فإذا انقرضوا ولم يبق

(٢٩) منهم أحد أو توفى الواقف . ولم يكن أحد منهم موجودا يومذاك كان ذلك وقفا مصروفا ريعه إلى الفقرا [ء] .

(٣٠) والمساكين والزمنا والمقعدين من النصارى الملكيين المقيمين بدير طور سينا على مر السنين .

(٣١) والأعوام فإن تعذر الصرف إلى من ذكر من الفقرا [ء] والمساكين بالدير المذكور صرف إلى الفقرا [ء] .

(٣٢) والمساكين من النصارى الملكيين المقيمين بالقدس الشريف والواردين إليه فإن تعذر الصرف .

(٣٣) صرف إلى الفقراء والمساكين من المسلمين(١) أينما كانوا وحيثما وجدوا على ما يراه الناظر على هذا .

(٣٤) الوقف ويودى(٢) إليه اجتهاده فإن عاد إمكان الصرف إلى ما تعذر الصرف إليه عاد الصرف .

(٣٥) (....) يجري الحال فى ذلك كذلك أبد الآبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله .

(٣٦) الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل الواقف المذكور فى وقفه هذا .

(٣٧) الولاية عليه لنفسه أيام حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده وأولادهم فإذا انقرضوا .

(٣٨) أو لم يكن أحد منهمْ موجوداً كان النظر فى ذلك لمن يكون له النظر الشرعى على أوقاف دير طور سينا (٣).

(٣٩) وإذا آل الوقف إلى الفقراء والمساكين من المسلمين كان النظر فى ذلك والولاية عليه لحاكم المسلمين الحنفى .

(٤٠) بالديار المصرية يوم ذاك ورفع الواقف المذكور عن ذلك يد ملكه وتصرفه ووضع عليه ولايته ونظره .

(٤١) شهر صفر المبارك من شهور ست وتسعين وسبعمائة حيبينا الله ونعم الوكيل

(٤٢) أشهد على الواقف المذكور أشهد على الواقف المذكور فيه

(٤٣) بما نسب إليه أعلاه وكتبت بما نسب إليه أعلاه وكتبت

(٤٤) محمد بن محمد بن محمد (...) أبوبكر بن عبدالله بن (...)

(٤٥) شهد عندى بذلك شهد عندى بذلك

١- يتضح هنا مدى العداء المذهبى بين الملكانية واليعاقبة من جهة . ومدى حسن علاقة المسلمين بالمسيحيين من جهة أخرى فقد فضل الواقف أن يؤول الوقف إلى المسلمين بدلا من اليعاقبة .

(٢) المقصود (يؤدى) .

(٣) يلاحظ هنا أن نظر الواقف لم يكن من اختصاص بطريرك الملكانية كما كان الحال فى أوقاف اليعاقبة، ويبدو أن هذا يرجع للوضعية الخاصة التى تمتع بها دير سانت كاترين (انظر الباب الثالث من هذا البحث) .

ملحق رقم ٣

مرسوم السلطان قنصوه الغورى

لصالح رهبان دير سانت كاترين[١]

(١) الاسم الشريف .

(٢) مرسوم شريف أن يتقدم كل واقف عليه من القضاة والأمراء (والحكام)[٢]

(٣) وولاة الأمور بمصر المحروسة أعزهم الله تعالى أن يتقدموا باعتماد ما تضمنه

(٤) هذا المرسوم الشريف والعمل (به) على ما شرح فيه

(٥) بسم الله الرحمن الرحيم

(٦) رسم بالأمر الشريف العالى المولوى

(٧) قنصوه

(٨) السلطانى الملكى الأشرفى السيفى .

(٩) أعلاه الله تعالى وشرفه وأنفذه وصرفه أن يسطر.

(١٠) هذا المرسوم الشريف إلى كل واقف عليه من القضاة والأمراء

(١١) والحكام وولاة الأمور بمصر المحروسة أيدهم الله تعالى .

(١٢) يتضمن إعلامهم أن قصة[٣] رفعت لمواقفنا الشريفة باسم

(١٣) الرهبان بدير طور سينا أنهوا فيها أنهم فقرا ومساكين .

١- من مجموعة وثائق دير سانت كاترين برقم (٨٣مرسوم) تاريخه أول شعبان ٩١٠هـ أبعاد الوثيقة ٢٠٦ × ١٦,٥سم ومادة الكتابة ورق . وقد نشر الأستاذ أرنست هذا المرسوم ضمن المجموعة التى نشرها فى كتابه تحت رقم ٨٣ الصفحات من ٢١٤ إلى ٢١٦ .

٢- هذه الكلمات غامضة فى الأصل والإضافة هنا من أرنست .

٣- كان الرهبان يرفعون قصة (شكوى) إلى السلطان فى القاهرة كلما ضايقهم أحد أو ساءهم فرض بعض الضرائب على مواردهم .

(١٤) وقايمين بمن يرد عليهم فى دير طور سينا من المنقطعين .

(١٥) والمترددين لجبل السيد موسى عليه السلام[١]

(١٦) وأنهم جايين فى حماية الجناب الكبير العالى الأمير العالمى

(١٧) العادلى المؤيد العونى الدعمى الغياثى (الثاغرى)[٢] المرابطى الممهدى

(١٨) المشيدى المقدمى الطهيرى السيفى أزدمر أمير دوادار كبير بالديار المصرية[٣]

(١٩) (وما مع ذلك) الأشرفى ليحسن الله تعالى آخرته[٤] وأنهم من الموقوف عليهم .

(٢٠) بيوتا بالقاهرة المحروسة ينزلوا بها الرهبان الواردين

(٢١) منساير الجهات ثم أن بطرك النصارى يريد النزول

(٢٢) فى الوقف المذكور وليس للبطرك المذكور على الرهبان المذكورين

(٢٣) حكم ولانزول فى وقوفاتهم وأضر ذلك بحالهم[٥]

(٢٤) ومرسومه إليهم أن يتقدموا بالزام البطرك أنه لاينزل

(٢٥) فى شى من وقف دير طورسينا بغير حق ولاطريق شرعى

(٢٦) من غير تهاون فى ذلك فليعتمد هذا المرسوم الشريف .

(٢٧) كل واقف عليه وسامع له وناظر إليه وليعمل بحسبه ومقتضاه

١- هذه بعض الأسباب التى كان الرهبان يسوقونها فى سياق شكاواهم لكسب عطف السلاطين .

٢- كلمات غامضة والإضافة من أرنست.

٣- فى أواخر عصر المماليك كان بعض كبار الأمراء يبسطون حمايتهم على الدير ورهبانه، وربما كان ذلك راجعًا إلى تدهور الأحوال السياسية وضعف السلطة المركزية فى الطور الأخير من ذلك العصر.

٤- العبارة التى تحتها الخط أثبتها أرنست على النحو التالى «أعز الله تعالى نصرته».

٥- يتضح من هذه العبارة أن دير سانت كاترين كان مستقلا عن إشراف بطريرك النصارى الملكانية ، والراجح أن البطريرك المقصود فى هذه الوثيقة هو الملكانى لأن العداء المذهبى بين اليعاقبة والملكية كان يحول دون مجرد المحاولة من جانب البطريرك اليعقوبى النزول فى أملاك النصارى الملكانية، وربما كان استقلال دير سانت كاترين راجعًا إلى كثرة أملاكه . ويتضح من بعض الوثائق أن أسقف الدير كان هو المسئول عن أوقافه (انظر الباب الثالث) بل إن الدولة خلعت أحيانًا لقب «البطريرك» على أسقف الدير.

(٢٨) من غير عدول عن لفظه ولاخروج عن معناه . والخط الشريف أعلاه حجة فيه

(٢٩) إن شاء الله تعالى

(٣٠) أول شهر شعبان المكرم

(٣١) سنة عشر وتسعماية

(٣٢) حسب المرسوم الشريف

(٣٣) الحمدالله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه

(٣٤) وحسبنا الله ونعم الوكيل

قائمة المصادر والمراجـع

أولاً : وثائق دير سانت كاترين[1] :

(١) الوثائق العامة (المراسيم)

م	اسم السلطان	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة
١	قطز	١٧	١٣ محرم سنة ٦٥٨ هجرية
٢	بيبرس	١٨	٧ ذى الحجة سنة ٦٥٨هـ
٣		١٩	١٢ رمضان سنة ٦٥٩هـ
٤		٢٦	٨ شعبان سنة ٦٥٩هـ
٥	قلاوون	٢٢	٢٠ شوال سنة ٦٨٤هـ
٦		٤٨	١٦ ذو القعدة سنة ٦٨٧هـ
٧	خليل	٢٤	٥ صفر سنة ٦٩٠هـ
٨		٢٥	٥ ربيع الأول سنة ٦٩١هـ
٩	بيبرس الجاشنكير	٣٢	٢٦ ذو القعدة سنة ٧٠٨هـ
١٠	الناصر محمد بن قلاوون	٣٣	١٢ ربيع أخر سنة ٧١٠هـ
١١		٣٤	٢٠ جمادى الأولى سنة ٧٤٠هـ
١٢	حاجى	٣٥	٥ ربيع الثانى ٧٤٨هـ
١٣	الناصر حسن بن محمد بن قلاوون	٣٧	١٠ ربيع الثانى سنة ٧٤٩هـ
١٤		٣٦	٣ رجب سنة ٧٥٠هـ
١٥		٣٦	٣ رجب سنة ٧٥٠هـ
١٦	الصالح صالح	٣٨	٢ ذى الحجة سنة ٧٥٢هـ
١٧		٣٩	١٧ شوال سنة ٧٥٤هـ
١٨	برقوق	٢٩	٢٠ شوال سنة ٧٩٠هـ
١٩		٣١	التاريخ غير واضح

١- هذه البيانات والأرقام الخاصة بالوثائق نقلا عن البيانات الموجودة على نسخة «الميكروفيلم» الموجودة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والمنقولة عن نسخة جامعة الإسكندرية أما تواريخ الوثائق فإن الباحث قد استخلصها من الوثائق نفسها .

تابع الوثائق العامة (المراسيم)

م	اسم السلطان	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة
٢٠		٤٢	٥ ربيع آخر سنة ٧٩٠هـ
٢١		٣	٢٠ شوال سنة ٧٩٠هـ
٢٢		٤٥	١٧ شعبان سنة ٨٠٠هـ
٢٣	فرج	٦	مستهل صفر سنة ٨٠٤هـ
٢٤	المؤيد شيخ	٩	٢٠ ذى الحجة سنة ٨١٥هـ
٢٥	جقمق	٥٠	١٤ رمضان سنة ٨٥٠هـ
٢٦	إينال	١	٢ رجب سنة ٨٥٧هـ
٢٧	إينال	٢	١٤ رمضان سنة ٨٦٣هـ
٢٨	خشقدم	٥٩	٥ محرم سنة ٨٦٧هـ
٢٩			١٥ محرم سنة ٨٦٧هـ
٣٠		٦	١٩ محرم سنة ٨٧١هـ
٣١		٣	٢٤ شعبان (السنة غير واضحة)
٣٢	قايتباى	٦٩	١١ محرم سنة ٨٧٣هـ
٣٣		٧٩	١٣ ربيع ثانى سنة ٨٧٤هـ
٣٤		٥	١٣ شعبان سنة ٨٧٥هـ
٣٥		٦٠	٢٣ شعبان سنة ٨٧٦هـ
٣٦		٦٣	٩ ربيع الأول سنة ٨٧٧هـ
٣٧		٧	التاريخ غير واضح
٣٨		٦٢	٦ ربيع آخر سنة ٨٧٩هـ
٣٩		٦٤	١٨ محرم سنة ٨٩٠هـ
٤٠		٧٧	٨ شوال سنة ٨٩٠هـ
٤١		٦٦	١٢ رجب سنة ؟
٤٢		٧١	٧٧ شعبان سنة ؟
٤٣		٧٢	التاريخ غير واضح
٤٤		٧٣	٢٦ ذى القعدة سنة ٨٩٦هـ
٤٥		٧٦	١٥ صفر سنة ٨٩٨هـ
٤٦		٧٤	٢٨ جمادى الثانى سنة ٩٠١هـ

تابع الوثائق العامة (المراسيم)

م	اسم السلطان	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة
٤٧		٧٨	المرسوم ناقص الجزء المؤرخ
٤٨		٧٥	١٦ جمادى الأوليسنة ٨٩٢هـ
٤٩	الغورى	٨١	١٠ صفر سنة ٩١٠هـ
٥٠		٨٢	١٦ جمادى أولى سنة ٩١٠هـ
٥١		٨٣	أول شعبان سنة ٩١٠هـ
٥٢		٨٥	٩ رمضان سنة ٩١٠هـ
٥٣		٨٧	١٢ شعبان سنة ٩١١هـ
٥٤		٩٥	١٣ رمضان سنة ٩١١هـ
٥٥		٨٨	أول ذى القعدة سنة ٩١٩هـ
٥٦		٩٨	١٢ جمادى الثانى سنة ٩١١م
٥٧		٩٠	.... سنة ٩١٥هـ
٥٨		٩٢	١٦ ربيع آخر سنة ٩١٨هـ
٥٩	طومانباى	٨٤	التاريخ غير واضح
٦٠		٩٤	٥ ربيع سنة ٩٢١هـ
٦١		٩٦	١٢ شوال سنة ٩١٩هـ
٦٢		٩٧	١٢ ربيع الأول سنة ؟
٦٣		٩٩	١٢ شعبان سنة ؟
٦٤		١٠٠	١٩ ذى القعدة سنة ٩٢٢هـ
٦٥		١٠١	١٦ محرم سنة ٩٢٢هـ

وثائق دير سانت كاترين

(ب) الوثائق الخاصة

مسلسل	رقم الوثيقة ونوعها	تاريخ الوثيقة
١	١٨٧ – معاهدة	.... سنة ٨٦٦هـ
٢	٢٢٥ – فتوى	بدون تاريخ
٣	٢٢٦ – فتوى	بدون تاريخ
٤	٢٢٨ – فتوى	بدون تاريخ
٥	٢٢٩ – فتوى	بدون تاريخ
٦	٢٣٠ – فتوى	بدون تاريخ
٧	٢٤١ – بيع	٢ صفر سنة ٦٧١هـ
٨	٢٤٤ – وقف	٤ شوا سنة ٦٧٤هـ، ٢٥ ربيع آخر سنة ٦٧٤هـ
٩	٢٥٠ – وقف	٢٠ ذي الحجة سنة ؟
١٠	٢٥٢ – مصادقة شرعية	١٦ سفر سنة ٨٨٩هـ
١١	٢٥٤ – بيع	٢ صفر سنة ٨٤٧هـ
١٢	٢٥٥ – بيع ثم وقف	٥ صفر سنة ٩٠٩هـ/ ١٣ ربيع الآخر سنة ٩٢٨هـ
١٣	٢٥٦ – بيع ثم وقف	١٥ شوال سنة ٨١٠هـ
١٤	٢٥٩ – وقف	٤ صفر سنة ٧٩٦هـ
١٥	٢٥٩ – توكيل شرعي	١١ رمضان سنة ٨٤٩هـ
١٦	٢٦١ – بيع	التاريخ غير واضح
١٧	٢٦٢ – بيع	١٩ ذي القعدة سنة ٨٥٤هـ
١٨	٢٦٥ – بيع	٨ شعبان سنة ٨٤٩هـ
١٩	٢٦٦ – حكم شرعي	٢٧ رمضان سنة ٨٦٣هـ
٢٠	٢٦٨ – حكم شرعي	١٠ رجب سنة ٨٦٦هـ
٢١	٢٨٠ – بيع	١٥ رجب سنة ٨٦٠هـ
٢٢	٢٨٢ وقف	١٠ ربيع أخر سنة ٨٨١هـ
٢٣	٢٨٣ – مصادقة شرعية	آخر محرم سنة ٨٠١هـ
٢٤	٢٨٤ – بيع	.... سنة ٨٨١هـ
٢٥	٢٨٥ – وقف	التاريخ غير واضح
٢٦	٢٦٨ – حكم شرعي	١٣ جمادى الأولى سنة ٨٨٣هـ
٢٧	٢٩٣ – بيع ثم وقف	٢٨ صفر سنة ٨٨٤هـ
٢٨	٢٩٥ – وقف	٢٨ جمادى الأولى سنة ٨٨٢هـ
٢٩	٢٩٧ – إيصال	١١ ذي القعدة سنة ٨٨٤هـ
٣٠	٢٩٧ – إيصال	١١ ذي القعدة سنة ٨٨٤هـ

ثانيًا : وثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس:

م	رقم الوثيقة[١]	تاريخ الوثيقة	مضمون الوثيقة
١	٣٣	الجزء الذى به التاريخ غير واضح	كتاب وقف من المدعو - الراهب ميخائيل بن إسحاق بن رزق الله النصرانى اليعقوبى - والوقف هو«العمارة الكاينة بالقاهرة المحروسة بخط قنطرة الموسكى - الوقف على نفس الواقف ثم ذريته ثم فقراء النصارى بالأديرة.
٢	٨	٧ ربيع آخر سنة ٩١٥هـ	وثيقة بيع بين رجل وامرأة من النصارى اليعاقبة ثم وثيقة وقف على هامش وثيقة البيع نفسها .
٣	١٦ (ناقص أولها)	٢٧ رجب سنة ٩٠٦هـ	وقف على فقراء النصارى اليعاقبة فى بعض الأديرة فى القاهرة والصحراء.
	١٥ (ناقص أولها)	١٩ جمادى الأولى سنة ٨٠٨هـ	وقف على فقراء النصارى اليعاقبة والراهبات القاطنين بدير حارة زويلة بالقاهرة.

١- هذه الأرقام هى أرقام نسخ الوثائق المصورة على «الميكروفيلم» الموجودة لدى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

ثالثًا : المصادر العربية:

(أ) المخطوطات :

١- ابن إياس (محمد بن أحمد) :

«نزهة الأمم فى العجائب والحكم»

مخطوط مصور- جامعة القاهرة ٢٢٦٩٣

٢- ابن تغرى بردى (أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرى بردى الأتابكى):

«المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى» ٥ أجزاء

مخطوط بدار الكتب- ١٢٠٩ تاريخ تيمور

٣- ابن زين القاضى (أبو محمد عبدالله بن أحمد بن زين القاضى ق٩هـ):

«شروط النصارى»

مخطوط بدار الكتب- ٢٩٥٢ تاريخ

٤- ابن دقماق (صارم الدين إبراهيم بن دقماق):

«الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين»

مخطوط مصور على ميكروفيلم- معهد
المخطوطات العربية - ١٠٢٣ تاريخ

٥- ابن النقاش (أبو أمامة محمد بن علي : ت سنة ٧٧٣هـ) :

«المذمة فى استعمال أهل الذمة»

مخطوط بدار الكتب ٢٩٥٢ تاريخ

٦- الخالدى (بهاء الدين محمد بن لطف الله) :

«المقصد الرفيع المنشا الحاوى إلى صناعة الإنشا»

مخطوط مصور- جامعة القاهرة ٤٢٠٤٥

٧- السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن):

«كوكب الروضة»

مخطوط بادر الكتب - رقم ٥٥٤ تاريخ تيمور

٨- العينى(بدر الدين محمود):
«عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان»
مخطوط مصور بدار الكتب- ١٥٨٤ تاريخ

٩- النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٨٣٣هـ) :
«نهاية الأرب فى فنون الأدب» الأجزاء التاريخية ابتداء من ج٢٧
مخطوط مصور بدار الكتب- ٥٤٩ معارف عامة

١٠- النويرى السكندرى (محمد بن قاسم النويرى المالكي السكندرى) :
«الإلمام فيما جرت به الأحكام المقضية فى واقعة الإسكندرية»
مخطـوط على ميكروفيلـم -
معهد المخطوطات العربية ٩٠٧

ب- المصادر المطبوعة :

١- «القرآن الكريم»
٢- «الكتاب المقدس»
(العهد القديم والعهد الجديد)

٣- الأسنوى (جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم الأسنوى. ت ٧٧٢هـ) :
«الكلمات المهمة فى مباشرة أهل الذمة»
نشرة : Moshé Perlman فى بروكلين بالولايات المتحدة سنة ١٩٦٩م

٤- ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشى. ت سنة ٧٢٩هـ) :
«معالم القربة فى أحكام الحسبة»

٥- ابن أبى الفضائل «المفضل بن أبى الفضائل» :
«تاريخ سلاطين المماليك » أو «النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد»
نشره وترجمه إلى الفرنسية وعلق عليه : E. Blouchet:
مجموعة : Patrologia Orientalis : Toms : XII, XIV , XXII
باريس - سنة ١٩١٩م

٦- ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس المصري٩ ك

«بدائع الزهور في وقائع الدهور» ٣ أجزاء

طبعة بولاق سنة ١٣١٢هـ

«نشق الأزهار في عجائب الأقطار»

نشره : L. Langlé

باريس سنة ١٨٠٧م

٧- ابن أيبك الدوادار (أبو بكر عبد الله بن أيبك) :

«الدر الفاخر في سيرة الملك ناصر» وهو الجزء التاسع «من كنز الدرر وجامع الغرر»

نشره : هانس روبرت رويمر

القاهرة سنة ١٩٦٠م

«الدر المطلوب في أخبار بني أيوب» وهو الجزء السابع من «كنز الدرر»

نشره : دكتور سعيد عاشور

القاهرة سنة ١٩٧٢

٨- ابن أبي أصيبعة (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي ت سنة ٦٦٨هـ):

«عيون الأنباء في طبقات الأطباء»

نشره دكتور نزار رضا

بيروت سنة ١٩٦٥م

٩- ابن بطريق (أفيتشيوس المكنى سعيد بن بطريق . ت سنة ٣٢٨هـ):

«التاريخ المجموع علي التصديق والتحقيق»

بيروت سنة ١٩٠٩م

١٠- ابن بسام (محمد بن أحمد بن بسام المحتسب):

«نهاية الرتبة في طلب الحسبة» نشره : حسام الدين السامرائي

بغداد سنة ١٩٦٨م

١١- ابن بطوطة (عبدالله بن محمد بن إبراهيم اللواتى ثم الطنجى):
«تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»
باريس سنة ١٨٨٠م

١٢- ابن تيمية (تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحرانى - ت سنة ٧٢٨هـ):
«الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» ٤ أجزاء فى مجلدين
القاهرة سنة ١٣٢٣هـ

١٣- ابن تغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى):
«النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة»
طبعة دار الكتب حتى ج١٢ ، ج١٣ تحقيق محمد فهيم شلتوت ، ج١٥ تحقيق د. إبراهيم طرخان ثم طبعة كاليفورنيا تحقيق "W. Popper" ابتداء من حوادث سنة ٨١٥هـ .
«منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور» ٤ أجزاء - نشرة : وليام بوبر
كاليفورنيا سنة ١٩٣٠م

١٤- ابن حجر (الحافظ ابن حجر العسقلانى سنة ٨٥٢هـ) :
«إنباء الغمر بأنباء العمر» الأجزاء من ١-٣ تحقيق الدكتور حسن حبشى
القاهرة ٦٩-١٩٧٢م
«الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة» ٥ أجزاء نشره : محمد سيد جاد الحق (ط. ثانية)
القاهرة سنة ١٩٦٦م

١٥- ابن الحاج (أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد العبدرى الفاسى- ت سنة ٧٣٧هـ).
«المدخل إلى الشرع الشريف» ٤ أجزاء
القاهرة سنة ١٣٤٨هـ

١٦- ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون - ت سنة ٨٠٨هـ):
المقدمة
بولاق سنة ١٣٢١هـ

تاريخ ابن خلدون ٧ أجزاء

بولاق سنة ١٢٨٤م

١٧- ابن دقماق (صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى ت سنة ٨٠٩هـ)

«الانتصار لواسطة عقد الأمصار» ج٤ ، ج٥ نشر : فولر

بولاق ١٣١٤هـ

١٨- ابن طلحة (أبو سالم محمد بن طلحة القرشى النصيبى الوزير ت سنة ٦٥٢هـ)

«العقد الفريد للملك السعيد»

القاهرة سنة ١٣٠٦هـ

١٩- ابن ظهيرة (غير معروف بالتحديد):

«الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة»

نشره : مصطفى السقا - كامل المهندس

القاهرة سنة ١٩٦٩م

٢٠- ابن عبد الظاهر (محيى الدين ت سنة ٦٩٢هـ)

«تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور» تحقيق د. مراد كامل

القاهرة سنة ١٩٦١م

٢١- ابن الراهب (أبو شاكر بطرس بن أبى الكرم المهذب)

«تاريخ ابن الراهب «نشره لويس شيخو»

بيروت سنة ١٩٠٣م

٢٢- ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم):

«فتوح مصر وأخبارها » نشره : Charles C. Torrey

ليدن سنة ١٩٣٠م

٢٣- ابن العميد (المكين جرجس بن العميد):

«تاريخ الأيوبيين «نشره : C. Cahen

Bulletin D'études Orientales : Tom XV : pp . : 127-84 années : 1955-57 Damas 1958 .

٢٤- ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم - ت سنة ٨٠٧هـ) :
«تاريخ الدول والملوك» ج٧ / ج٩ (أربعة مجلدات)
نشره : د. قنسطنطين زريق ، ونجلاء عز الدين
بيروت سنة ١٩٤٢م

٢٥- ابن فضل الله العمرى (شهاب الدين بن العمرى):
«التعريف بالمصطلح الشريف»
القاهرة سنة ١٣١٢هـ

«مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار»
(الجزء الأول) نشره : أحمد زكى
القاهرة سنة ١٣٤٢هـ

٢٦- ابن المقفع (ساويرس أسقف الأشمونين):
«تاريخ بطاركة كنيسة الإسكندرية»
نشره : يسى عبد المسيح ، أسولد برمستد
القاهرة سنة ١٩٤٣م

٢٧- ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبى بكر توفى سنة ٧٥١هـ):
نشره : د. صبحى الصالح
دمشق سنة ١٩٦١م

٢٨- ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ت سنة ٧٧٤هـ):
«تفسير القرآن العظيم » ٤ أجزاء
القاهرة سنة ١٩٦٤م

٢٩- ابن الوردى (زين الدين عمر . ت سنة ٧٥٠هـ):
«تتمة المختصر فى أخبار البشر»
القاهرة سنة ١٢٨٥هـ

٣٠- إيسيدورس (الأسقف) :
الخريدة النفيسة فى تاريخ الكنيسة» جزءان
جمعه ونشره : القمص عطا الله أرسانيوس المحرقى
القاهرة سنة ١٩٦٤م

٣١- البلاذرى (أحمد بن جهجا بن جابر) :
«فتوح البلدان» نشره : M.J . Goege سنة ١٨٦٦م

٣٢- البلوى (أبو محمد عبدالله بن محمد المديني البلوى):
«سيرة أحمد بن طولون»
حققها وعلق عليها محمد كرد على
دمشق سنة ١٩٣٩م

٣٣- بنيامين التطيلى (الرحالة الربي بنيامين بن يونة التطيلى الأندلسى) :
«رحلة بنيامين» (٥٦١-٥٦٩هـ)
ترجمة وتعليق : عزرا حداد
بغداد سنة ١٣٨٤هـ

٣٤- زيترشتين :
«تاريخ سلاطين المماليك» (لم يعلم جامعه)
نشره : K. V. Zetterstéen
ليدن سنة ١٩١٩م

٣٥- السخاوى (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر عثمان السخاوى. ت سنة ٩٠٢هـ):
«الضوء اللامع في أهل القرن التاسع»
القاهرة سنة ١٣٥٤هـ

«التبر المسبوك فى ذيل السلوك»
بولاق سنة ١٣١٥هـ

٣٦- السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن السيوطى):
«حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة» جزءان
القاهرة سنة ١٢٩٩هـ

٣٧- الطبرى (أبو جعفر بن جرير الطبرى. ت سنة ٣١٠هـ) :
«تاريخ الطبرى» الجزء الرابع نشره : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة سنة ١٩٦٣م

٣٨- شيخ الربوة (شمس الدين أبو عبدالله محمد بن طالب الأنصارى الدمشقى) :
«نخبة الدهر في عجائب البر والبحر»
نشره M. Merhen ليبزج سنة ١٩٢٣م

٣٩- القطب اليونينى (قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد بن أحمد بن قطب الدين اليونينى البعلبكى الحنبلى . ت سنة ٧٢٦هـ):
«ذيل مرآة الزمان» جزءان حيدر آباد سنة ١٧٤هـ

٤٠- القلقشندى : (شهاب الدين أحمد بن على القلقشندى. ت سنة ٨٢١هـ) :
«صبح الأعشى فى صناعة الإنشا» ١٤ جزءاً
طبعة دار الكتب ابتداء من سنة ١٩١٣

٤١- الكندى (أبو عمر محمد بن يوسف الكندى المصرى):
«كتاب الولاة وكتاب القضاة » نشره Rhuvon Guest
بيروت سنة ١٩٠٨م

٤٢- الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى):
«الأحكام السلطانية»
القاهرة سنة ١٢٩٨هـ

٤٣- المقريزى (تقى الدين أحمد بن على المقريزى. ت سنة ٨٤٥هـ) :
«الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام»
القاهرة سنة ١٩٨٥م

«المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»
بولاق سنة ١٢٧٠هـ

«السلوك لمعرفة دول الملوك»

نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة ج١ ، ج٢ فى ستة أقسام

ونشر الدكتور سعيد عاشور ج٣ ، ج٤ في ستة أقسام أخرى صدر آخرها عن دار الكتب المصرية سنة ١٩٧٣م.

«اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا»

نشره: دكتور محمد جمال الدين الشيال

القاهرة سنة ١٩٤٨م

٤٤- يحيى بن سعيد الأنطاكى:

«تكملة سعيد بن بطريق» (ابتداء من حوادث سنة ٣٢١هـ)

بيروت سنة ١٩٠٩م

٤٥- النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويرى . ت سنة ٨٣٣هـ):

«نهاية الأرب في فنون الأدب»

(طبع منه عدة أجزاء والباقى ما زال مخطوطًا بدار الكتب تحت رقم ٥٤٩معارف عامة).

رابعًا : المراجع العربية الحديثة:

١- إبراهيم على طرخان (دكتور) :

«الحبشة والمماليك الإسلامية بالحبشة فى العصور الوسطى»

مستخرج من «مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية»

العدد الثامن سنة ١٩٥٩م

٢- إسرائيل ولفنسون (دكتور):

«تاريخ اليهود فى بلاد العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام»

القاهرة سنة ١٣٤٥هـ

٣- جوزيف نسيم (دكتور) :

«العدوان الصليبي على مصر»

الاسكندرية سنة ١٩٦٩م

٤- حسنين ربيع (دكتور):

«النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين»

القاهرة سنة ١٩٦٤م

٥- حسن ظاظا (دكتور)

«الفكر الديني الإسرائيلي» - أطواره ومذاهبه»

القاهرة سنة ١٩٧١م

٦- حبيب زيات :

«الديارات النصرانية فى الإسلام»

بيروت سنة ١٩٣٨م

٧- زاهر رياض (دكتور) :

«الإسلام فى أثيوبيا فى العصور الوسطى»

القاهرة سنة ١٩٦٤م

٨- زينب محفوظ هنا:

«التطور الدبلوماتى لمراسيم ديوان الإنشا بدير سانت كاترين»

م ق٥ / ق١٥م

رسالة ماجستير غير مطبوعة تحت إشراف د. عبد اللطيف إبراهيم-

جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠م

٩- سعيد عاشور (دكتور):

«العصر المماليكى في مصر والشام»

القاهرة سنة ١٩٦٥م

«المجتمع المصري فى عصر سلاطين المماليك»

القاهرة ١٩٦٢م

«الحركة الصليبية» (جزءان) الطبعة الثانية - القاهرة سنة ١٩٧١م

«أوربا العصور الوسطى» (الجزء الأول) الطبعة الخامسة - القاهرة ١٩٧٢م

«بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة فى العصور الوسطى»:

المجلة التاريخية المصرية مجلد١٤ ، ص١-٤٣ سنة ١٩٦٨م

١٠- سيدة كاشف (دكتورة)
«مصر فى عصر الاخشيديين»

القاهرة سنة ١٩٥٠م

«مصر فى عصر الولاة»

القاهرة- سلسلة الألف كتاب

١١- صمويل تاوضروس السريانى (القمص):
«الأديرة المصرية العامرة»

القاهرة سنة ١٩٦٨م

١٢- عمر طوسون (الأمير):
«وادى النطرون ورهبانه وأديرته ، ومختصر تاريخ البطاركة»
١٣- على عبد الواحد وافى (دكتور) :
«اليهود واليهودية»

القاهرة سنة ١٩٧٠م

١٤- عبد الوهاب عزام (دكتور) :
مجالس السلطان الغورى

القاهرة سنة ١٣٦٠هـ

١٥- عبد اللطيف إبراهيم (دكتور) :
«فى مكتبة دير سانت كاترين»
مستخرج من «مجلة جامعة أم درمان الإسلامية» «العدد الأول » سنة ١٩٦٨م
«ثلاث وثائق فقهية من وثائق دير سانت كاترين»

جامعة القاهرة- سنة- ١٩٦٧م

١٦- عبد التواب عبد السلام شرف الدين:
«دراسة لكتب المصطلح وطريقة إعداد الوثائق الديوانية»
رسالة ماجستير غير مطبوعة تحت إشراف الدكتور- عبد اللطيف إبراهيم

جامعة القاهرة

١٧- فيليب حتى (وأخرون)
«تاريخ العرب» ٣ أجزاء

القاهرة سنة ١٩٥١م

١٨- كامل نخلة الإسكندرى (الشماس):
«سلسلة تاريخ البابوات بطاركة الكرسى السكندرى»
٥ أجزاء مطبوعات دير السريان سنة ١٩٥١، ١٩٥٢ م
١٩- لويس شيخو :
«شعراء النصرانية بعد الإسلام».
«المخطوطات العربية لكتبة النصرانية» بيروت سنة ١٩٢٤م
٢٠- محمد محمد أمين على (دكتور) :
«تاريخ الأوقاف فى مصر في عصر سلاطين المماليك»
جامعة القاهرة - رسالة دكتوراه غير مطبوعة بإشراف د. سعيد عاشور
سنة ١٩٧٢م
٢١- مراد فرج :
«القراءون والربانون»
القاهرة سنة ١٩١٨م

٢٢- محمد الخضرى
«نور اليقين فى سيرة سيد المرسلين»
ط. ٢٢ القاهرة سنة ١٩٦٧م

٢٣- محمد مختار:
«التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية»
بولاق سنة ١٣١١هـ

٢٤- تاريخ الأمة القبطية :
تأليف لجنة التاريخ القبطى
ط. ٣ القاهرة سنة ١٩٢٥م

٢٥- كتاب السنكسار
«الجامع لأخبار الأنبياء والرسل والشهداء والقديسين » جزءان وضعه : الأنبا بطرس الجميل- أسقف مليج ، والأنبا ميخائيل
أسقف أتريب . والأنبا يوحنا أسقف البرلس وغيرهم
(ط. ٢) القاهرة سنة ١٩٦٩م

خامساً : المراجع المترجمة:

١- تريتون (أ. س.) :
«أهل الذمة فى الإسلام»
ترجمة : دكتور حسن حبشى
٢- جروهمان (أدولف) :
«أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية» ٤ أجزاء
نقلها إلى العربية بالاشتراك مع المؤلف :
حسن إبراهيم حسن وعبد الحميد حسن دار الكتب سنة ١٩٣٧م
٣- تافور (بيرو) :
«رحلة تافور فى عالم القرن الخامس عشر»
ترجمة: د. حسن حبشى
القاهرة سنة ١٩٧٢م

٤- دينيت (دانييل)
«الجزية والإسلام»
ترجمة : د. فوزي فهمى فهيم
بيروت سنة ١٩٦٠م

٥- ماير (ل. أ) :
«الملابس المملوكية»
ترجمة : صالح الشيتى- د. عبد الرحمن فهمى
القاهرة سنة ١٩٧٢م

سادساً : المراجع الأجنبية :

1- Atiya (A.S) :
- " The Crusade in the Latter Middle ages"
London 1938
2- Bosworth (C.E.):
" Christian and Jewish Religious Dignitaries in Mamluk Egypt and Syria".

Reprinted from " Journal of Middle East Studies" vol . 3 . January 1972 .

3- Butcher (L.E.) :

" The Story of the Church of Egypt : 2 vols .

4- Dopp (P.H) :

" L'Egypte au Commencement du quanziéme Siécle". Le Caire 1950 .

5- Ernest (H):

" Die Mamlukisch sultansur des Sinai - Klosters".

Wiesbaden. 1960 .

6- Fischel (Walter . J..) :

" Jews in the Economic and Political Life of Medieaval Islam".

London 1968 .

7- Lane- Poole (S.) :

- " A History of Egypt in the Middle Ages"

London 1901.

8- Mann (J.) :

" The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs " 2 vols (Oxford 1920) .

9- Rabie (H.) :

- " The Financial System of Egypt" A. H . 564-741 / A. D . 1169-1341 .

Oxford University press. 1972 .

10- Sivan (E.) :

- " Notes sur la Situation de Chertiens à l'épouque ayyubide".

Tome 172 . pp. 117-130 .

11- Ziada (M.M) :

- " Foreign Relations of Egypt in the Fifteenth Century " 2 vols (Liverpool 1930) .

12- " The Jews : Their history , culture, and religion" 2 vols . Finkelstein, L. (ed.) 3 rd edition- new York .

13- Encyclopaedia of Islam:

- Art "Dhimma"

14- Universal Jews Encyclopaedia :

- Arts " Karaites " vols 3 pp. 314-18 " Rabbia and Rabbinate" vol . 9 pp. 48-51 .